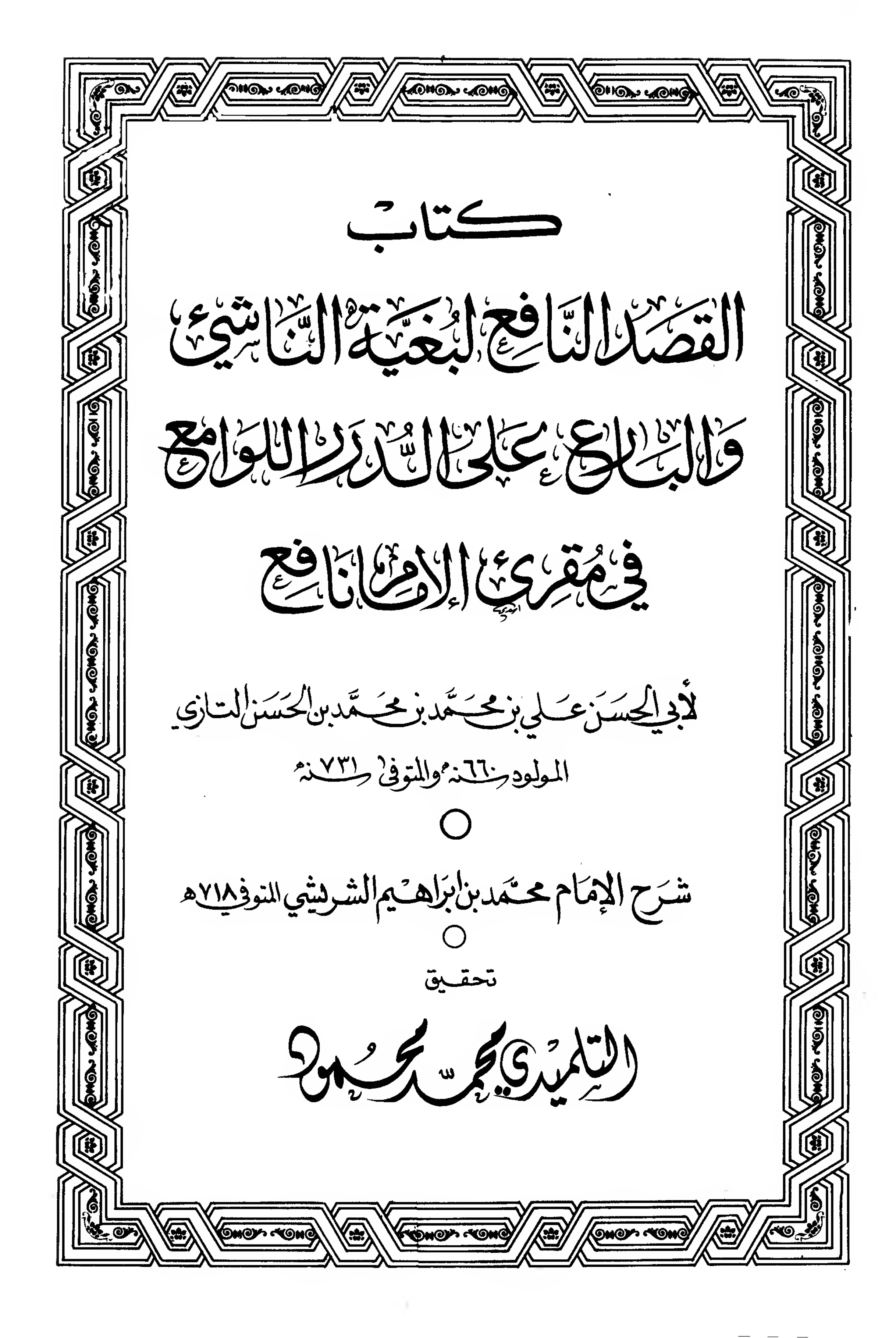


كتاب

القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع

لأبي الحسن علي بن محمد بن الحسن التازي

المولود سنة ٦٦٠ والمتوفى سنة ٧٣١

شرح الإمام محمد بن ابراهيم الشريشي المتوفى ٧١٨ هـ

تحقيق

التلميدي محمد محمود

الطبعة الاولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

دار الفنون للطباعة والنشر والتغليف
ص.ب ٧٤٣٢ جدة ٢١٤٦٢
تليفون ٦٥١٦١٣١ / ٦٥٣٠٧٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على نبيه الكريم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد : فإن أحق ما يشتغل به الباحثون ، ويتنافس فيه المتنافسون ، مدارسه كتاب الله عز وجل . ومداومة البحث فيه ، والغوص فى علومه لاخراج لآلئه وحقائقه ، وادراك اعجازه وتجلية محاسنه . والدفاع عن ساخنه ، والرد على الطاعنين والملحدين فيه والقرآن مجد لا ساحل له ، لا تنقضى عجائبه ولا يخلق على كثرة الرد ، فإن أحق الاعمار أن تفنى فى خدمته كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد يهدى به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم من ابتغى الهدى فى غيره أضله الله ، ومن تركه من جبار قصمه الله من قال به صدق ، ومن حكم به عدل ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم .

وقد قيض الله علماء فى كل زمان متخصصين فى القرآن وعلومه فألفوا التآليف النافعة التى تلقاها الناس بالقبول فى مشارق الأرض ومغاربها ومن هذه التأليف النافعة « الدرر اللوامع فى أصل مقر الإمام نافع » لابن الحسن على بن محمد ابن الحسن التازى المعروف بابن برى فقد كان نظمه هذا غاية فى الجودة ، فقد جمع فيه كثير من قواعد التجويد فى مقر الإمام نافع امام القرآن بالمدينة أصولا وفرشا .

وقد جاء بعد علي المعروف بابن برى العالم النحرير الشريشى المعروف بالخراز فوضع شرحاً جميلًا على الدرر اللوامع سماه القصد النافع لبغية الناشىء والبارع نثر فى ثنايا هذا الشرح علوما غزيره كالتجويد والقرآن واللغة العربية مما ينم عن علو شأنه فى علوم شتى خصوصاً علوم التجويد والقرآن فله اليد الطولى فى ذلك فكان حريا بالعلماء أن يظهروا هذا الشرح ويخرجوه للناس لينفع به العامة والخاصة

فجاء الاستاذ الفاضل فارس الميدان ، بارى القوس فى هذا الأوان الشيخ التلميذى بن محمود الجكفى الشنيقطى ، مدرس القرآن وعلومه بالمدارس المتخصصة بالمدينة المنورة ، فأماط اللثام عن هذا الشرح ونفض الغبار عنه ليرى النور لأول مرة ، ويأخذ مكانه اللائق به فى المكتبة القرآنية .

وذلك بتحقيقه لهذا الشرح تحقيقاً عليما بذل فيه جهداً كبيراً يراه من يطالعه بارزاً ، فى شرح الغامض ، والتعلقات الكثيرة النافعة ، وترجمة الاعلام الكثيرين أو تخريج الكثير من الأحاديث والحكم عليها .

ومن ميزات هذا التحقيق أن الاستاذ الفاضل ـ المحقق ـ رجع فى تحقيقه هذا إلى الكثير من كتب الأصول فى فن التجويد والقرآن ، وعلوم القرآن كلها ، وكتب الحديث وعلم الرجال مما يجعل هذا التحقيق مرجعاً عظيماً يستفيد منه كل باحث فى بحثه لكثرة المراجع والمصادر التى جاءت ضمن هذا التحقيق .

والله أسأل أن ينفع بهذا التحقيق كما نفع بأصليه وأن يجزل المثوبة للمحقق انه على ما يشاء قدير وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

كتبـه بقلمـه
د / محمد عمر حويه الأستاذ المساعد بكلية القرآن الكريم
والمدرس بالدراسات العليا بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة فى ٤ /١٢ /١٤١٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذى العز المنيع ، والمجد الرفيع ، له الحمد وله الشكر على الآئه العظام لا آله الا هو بعث محمداً ﷺ بالحق المبين ، والسراج المنير ، انزل عليه كتاباً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد .

وبعد فإن من أعظم العلوم واجلها قدراً ، وأكثرها أجراً علم القراءات التى نشأ في زمن رسول الله ﷺ حيث أنزل عليه القرآن على سبعة احرف (يعني سبعة أوجه تؤدي بها كلمات القرآن ولقد عنى المسلمون قديماً وحديثاً بالتأليف فى علم القراءات الاربع عشرة . وبعضهم افراد القراءات الشاذة بالتأليف وبعضهم ألَّف فى مقرأ أحد القراء السبعة بانفراده . وكان ممن ألَّف فى أحدى القراءات بانفرادها أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن الحسن النازي المعروف بابن بري المولود سنة ٦٦٠ والمتوفي سنة ٧٣١ الذي ألف فى خصوص مقرأ الإمام نافع قارىء المدينة المنورة بعد شيخه ابى جعفر يزيد بن القعقاع . الف فيه كتابه الدرر اللوامع في مقرأ الامام نافع فكان هذا التأليف نظماً جيداً فريداً فى عصره ، وقد شرحه العلامة المعاصر للناظم الامام محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي المعروف بالخراز المتوفى سنة ٧١٨ هـ وسمى شرحه هذا : القصد النافع لبغية الناشيء والبارع . وكان هذا الشرح من أعظم شروح هذا التأليف واحقها بالاهتمام لتقديمه على جميعها لكنه لم يزل من جملة المخطوطات الكثيرة التى تتعلق بالقراءات حتى قيض الله له الشيخ التلميدى ابن محمود المدرس للقرآن الكريم بالمدينة المنورة فهيأه للخروج من حيز المخطوطات إلى حيز المطبوعات ، وكان التلميدى حريا بالتأليف فى هذا المقرأ من صغره واشتغل بقراءته دون سواه منذ نعومة أظافره ، ثم بعد ذلك درس القراءات السبع على المشايخ المتخصصين فيها واخذ شهادة فى السبع . ولقد أجاد في عمله هذا وافاد .وصال وجال وبين وأوضح وترجم للرجال وخرج الكثير من الأحاديث . فنرجوا الله العلي القدير ان يثبتنا واياه على كل عمل بر ، وأن يثبته على عمله هذا خاصة وان يجعله خالصاً لوجه الله الكريم . وصلى الله وسلم على من تنتهى اليه أسانيد القراءة محمد بن عبد الله ، عليه أتم الصلاة والتسليم .

كتبه الفقير إلى رحمة ربه
الدكتور / محمد بن سيدي بن الحبيب
لاربع عشرة ليلة خلت من شهر
ذي القعدة الحرام سنة ١٤١٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وافضل الصلاة واتم التسليم على سيدنا ونبينا محمد النبي الامين ... وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واتبع سبيله إلى يوم الدين .

أما بعد :

فلقد هيأ الله تبارك وتعالى لخدمة كتابه الكريم رجالًا في كل زمان ومكان يحيطونه بكل عناية ورعاية من كافة نواحيه وشتى علومه ، في القراءة والاقراء والتفسير واستنباط الاحكام .. وما إلى ذلك مما لم يتوفر لاي كتاب سماوي آخر فظل وسيظل محفوظاً بأمر الله تعالى إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وذلك تصديقاً لقول الله تبارك وتعالى : ﴿ أنا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون ﴾

ولقد ألفت كتب كثيرة فى علم القراءات في القراءات العشر أو القراءات السبع أو قراءة واحدة أو رواية واحدة . وكان من بين تلك الكتب هذا الكتاب الذي بين أيدينا المسمى « القصد النافع لبغية الناشيء البارع » الذي وضع لشرح «متن الدرر اللوامع في قراءة الإمام نافع » والذي قام بتحقيقه أخونا الشيخ الفاضل / التلميذي محمد محمود .

ولقد أطلعت على بعض أبوابه فى ما تيسر لي من الوقت وقد كنت أود لو اطلعت عليه باكمله لما فيه من فوائد جمة . وعلم وفير . ولكن ضيق الوقت لم يمكنني من ذلك ...

وجزى الله خيراً كل من عمل في هذا الكتاب ابتداء من الناظم ثم الشارح ثم المحقق . فالناظم كان دقيقاً في تعبيراته . قويا في أسلوبه . وقد بذل الشارح مجهوداً كبيراً في شرح هذا المتن وفصل ما أجمل وبفضل الله أجاد وأفاد . وجاء دور المحقق فترجم لرجالات الكتاب . وخرج أحاديثه . فبين الصحيح منها من الضعيف وأوضح تلك المسائل التى تحتاج إلى ايضاح . فلله الحمد والمنة على فضله وتوفيقه .

وأسال الله تبارك وتعالى أن ينفع به المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ...

كتبه

سيد لاشين أبو الفرج

المدرس بثانوية الإمام عاصم ابن ابي النجود لتحفيظ القرآن الكريم بالمدينة المنورة

في ١٧ / ١١ / ١٤١٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

التقديم للكتاب :

بسم الله الرحمن الرحيم ، ﴿الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا ، قيما لينذر به بأسا شديدا من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا حسنا ، ماكثين فيه أبدا﴾(الكهف : ١-٣) ، ﴿هدى للناس وبينات من الهدى و الفرقان﴾ (البقرة : ١٨٥) ، وأمره بابلاغه للعالمين أجمعين .

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على عبده وخاتم رسله ، المصطفى الأمين ، أفضل الأولين والآخرين ، المبعوث للخلق أجمعين ، وعلى آله وصحبه والتابعين أجمعين ، ومن اتبعهم باحسان الى يوم الدين .

وبعد ، فقد اقتضت رحمة الله بعباده أجمعين ، ارسال رسله الكرام مبشرين ومنذرين ، ودعاة الى الحق والهدى والنور ، لأهل الحق مبشرين ، ولأهل الضلال منذرين .. وانزال الكتب تبيانا لكل شيء ، واحقاقا للحق ، وازهاقا للباطل ، ﴿فمن اهتدى فانما يهتدي لنفسه ، ومن ضل فانما يضل عليها ، والله على كل شيء قدير﴾ (يونس : ١٠٨) ، وهو بكل شيء عليم ، لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء .. ذلك كله لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ، وانزال الكتب .

وقد ختم الله رسالاته بأفضل رسالة وأكملها ، على يد أفضل رسول وأفضل بشير ، محمد ﷺ ، أرسله ﴿مبشرا ونذيرا ، وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا﴾ (الاحزاب : ٤٤-٤٥) ، وأنزل عليه كتابا عربيا مبينا ، ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد﴾ (فصلت : ٤٢) ، وجعل فيه تفصيلا لكل شيء ، وجعله هدى ورحمة لمن اتبعه ، وتبيانا للحق ، وهدى ورحمة للعالمين ، وحجة وبرهانا على الجاحدين ، وأمره بابلاغه الناس أجمعين ، فبلغه كلمة كلمة ، وآية آية ، وسورة سورة ، حتى بلغت سوره مائة وأربع عشرة سورة ، وآياته ستة آلاف ومائتان وست وثلاثون آية ، منها المكي ، والمدني ، والليلي ، والنهاري ، والصيفي ، والشتائي ،

فكان ينزل في كل حين ، على خير الأولين والآخرين .

وأمر بكتابة كل ما أنزل اليه ، فكتب الجميع بأمره وفي عهده ، ثم كتبت المصاحف كلها طبق ذلك ، وبعث الخليفة الراشد الثالث - عثمان بن عفان - ذو النورين ، رضي الله عنه ، بالمصاحف الى الأمصار ، فأرسل مع كل مصحف قارئا ، حافظا ، على النطق الصحيح ، بالقرآن الكريم ، ﴿هدى للناس ، وبينات من الهدى والفرقان﴾ (البقرة : ١٨٥) ، للحفظ والتلاوة ، كما كان في العهد النبوي الشريف ، فكان القرآن فيها هو الشمس المشرقة ، والنور الوضاء ، والهدى ، والحق ، والسبيل الأقوم ، والصراط المستقيم ، في الأمة الاسلامية التي رضي الله لها الاسلام دينا ، كما قال تعالى : ﴿**ورضيت لكم الاسلام دينا**﴾ (المائدة : ٣) ، وقال : ﴿**ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين**﴾(آل عمران : ٨٥) .

وقد اهتم الجميع بتلاوة القرآن أكمل تلاوة ، وأشد اهتمام ، وأجدره كما تلقاها الصحابة الحفاظ عن رسوله الكريم ﷺ ، ثم تتابع المسلمون على هذا النهج القويم ، والصراط المستقيم ، قراءة ، وترتيلا ، وتجويدا للتلاوة ، وبلغت الأمة في كل ذلك الغاية القصوى ، في كل عصر وفي كل مصر ، حتى أصبح الأخذ بالتجويد وأحكامه ، وكيفيته ، حتما لازما ، وعد من لم يجود قراءته كما أثر عن الحفاظ المجودين آثما ، كما أشار اليه الحافظ ابن الجزري في طيبته بقوله :

والأخذ بالتجويد حتم لازم ، من لم يجود القرآن آثم (١).

ومما أجمع عليه المسلمون في كل العصور ، وجوب تلاوة القرآن المجيد ، تلاوة مجودة ، كما رويت عن الصحابة ، ورواها الصحابة عن رسول الله ﷺ ، وحرمت الهذرته في التلاوة ، التي لا تستبين فيه الحروف ، ولا تكمل كمالها الواجب .

وقد اهتم علماء التجويد في كل العصور بالدعوة الى وجوب تجويد

---

١) الطيبة بشرح ابن المؤلف ص ٣٦.

القرآن الكريم ، وبيان أوجه القراءة ، وعدد ومخارج الحروف ، وصفاتها ، ونقحوها غاية التنقيح ، والتهذيب ، كما ستجد ذلك في أواخر هذا الشرح المبارك ، ان شاء الله تعالى ، وذلك حرصا منهم على تصحيح النطق بالقرآن الكريم ، كما أنزل ..

ولقد كان الاعتماد فيه على السماع والتلقين ، وقد اتفق العلماء على أن القراءة سنة متبعة ، يأخذها اللاحق عن السابق ، يدلك على ذلك أن الصحابة الذين كتبوا المصاحف كان اعتمادهم على الحفظ والاتقان ، وكذلك ارسال عثمان رضي الله عنه مع كل مصحف قارئا يقرئ الناس بالنطق الصحيح ، فأرسل عبدالله بن السائب مع المصحف المرسل الى أهل مكة ، والمغيرة بن أبي شهاب مع المصحف المرسل الى أهل الشام ، وعامر بن قيس مع المصحف المرسل الى أهل البصرة ، وأبا عبدالرحمن السلمي مع المصحف المرسل الى أهل الكوفة ، وأبقى مصحفا لأهل المدينة ، وكلف زيد بن ثابت القيام بمهمة التعليم ، ومن هنا ضبط كل قطر قراءة قام بها قارئ جلس ليعلم الناس بها ، فكانت قراءة نافع قراءة أهل المدينة .

ومن هنا يلزمنا التعريف بنافع ، وقراءته ، وسيأتي تعريفه وترجمته عند ذكر الناظم له ، ولكن فيها اختصار .

ترجمة الإمام نافـــع

وهو الامام نافع المدني ، المتوفى سنة مائة وتسعة وستين ، وهو أبو رويم نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم الليثي ، أصله من أصفهان ، وهو من علماء الطبقة الثالثة بعد الصحابة ، وكان شديد سواد اللون .

قال الامام مالك بن أنس رحمه الله : نافع امام الناس في القراءة .

وقال أحمد بن هلال المصري : قال لي الشيباني ، قال لي رجل ممن قرأ على نافع أن نافعا كان اذا تكلم يشم من فيه رائحة المسك ، فقلت له يا أبا عبدالله ، أو يا أبا رويم ، أتتطيب كلما جلست للاقراء ؟ فقال : ما أمس طيبا ، ولا أتطيب ، ولكني رأيت النبي ﷺ في المنام وهو يقرأ في فمي ، فمن ذلك الوقت أشم في في هذه الرائحة .

صلى في مسجد رسول الله ﷺ ستين سنة .

ولد الامام نافع سنة سبعين من الهجرة ، وكان رحمه الله صاحب دعابة ، وطيب أخلاق ، وتوفي سنة مائة وتسعة وستين للهجرة .

شيوخـــــه :

اتفقت جميع المصادر على أن نافعا قرأ على سبعين من التابعين ، منهم ما يلي:

١- أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، المتوفى سنة ١٢٨هـ .

٢- عبدالرحمن بن هرمز الأعرج ، المتوفى سنة ١١٧هـ .

٣- شيبة بن نصاح القاضي ، المتوفى سنة ١٣٠هـ .

٤- يزيد بن رومان ، المتوفى سنة ١٢٠هـ .

٥- مسلم بن جندب الهذلي ، المتوفى سنة ١٣٠هـ ، وغيرهم .

وقد تلقى الخمسة القراءة عن ثلاثة من الصحابة ، وغيرهم ، وهم :

١- أبو هريرة - المتوفى سنة ٥٩هـ .

٢- عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب المتوفى سنة ٦٨هـ .

٣- عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي ، المتوفى سنة ٧٨هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

هذه مقدمة التحقيق ، لكتاب [القصد النافع ، لبغية الناشيء والبارع في شرح الدرر اللوامع في قراءة الإمام نافع] للإمام محمد بن محمد بن ابراهيم الأموي ، الشريشي ، المعروف بالخراز ، المتوفى سنة ٧١٨هـ .

أ] اختياري لتحقيق هذا الشرح من بين شروح مخطوطة كثيرة ، وقفت عليها ، لأنه أول شرح شرحت به هذه الأرجوزة .

* أن الشارح معاصر للمؤلف لأنه ذكر في شرح بيت [ونقلوا..] أنه نقل عنه.

[ونقلوا لنافع منقولا   ردا والآن وعادا الأولى]

* كثرة فوائده ، وقوة تحليلة لألفاظ المتن ، وغالبا يبين لغتها بالقرآن الكريم .

* ذكر المؤلف أنه سلك طريق الداني ، وهي حسبما ذكر صاحب النجوم ، رواية قالون ، من طريق أبي نشيط ، ورواية ورش ، من طريق أبي يعقوب الأزرق ، وقد زاد الشارح على ذلك ، فغالبا يذكر طريق الحلواني عن قالون ، وطريق عبد الصمد عن ورش وغيرهم.

ب] لم أتحصل للشرح الا على نسختين خطيتين وهما نسخة من الجامعة الاسلامية وهي برقم ٢٨٦٦ ، ونسخة أخرى من مكتبة المسجد النبوي الشريف ، بالمدينة المنورة ، وهي برقم ١٣/٢٢٣ ، على أن بين النسختين فرقا بعيدا ، فنسخة الجامعة الاسلامية كتبت بخط جيد مقروء ، الا أن فيها صفحات مهزوزة ، من أصل الفلم ، وهي كاملة ، بخط الكاتب الذي سمى نفسه في آخرها [محمد بن أحمد العلوي] وتاريخ كتابتها ١٢٦١هـ .

أما نسخة المسجد النبوي الشريف فكتبت بخط رديء جدا ، ويكثر فيها الأخطاء الاملائية ، وتنقص في الأخير صفحة وأسطرا وليس بينهما اختلاف من حيث المتن والشرح ، غير كلمتين أو ثلاث مبينة في مواضعها

كلمـــة عن الطرق:

ان مما لا يستغنى عنه أي قاري ، الفرق بين القراءة والرواية ، والطريق ، فالقراءة ما نسبت الى الامام ، والرواية ما نسبت الى الراوي ، والطريق ما نسبت الى من كان بعد ذلك وان نزل .

مثال ذلك : قراءة نافع ، ورواية ورش ، وطريق الأزرق .

والطرق الى نافع كثيرة جدا ، انهاها بعضهم الى مائتين وخمسين طريقا منها ثمان وستون لورش ، وست وسبعون لقالون ، والمشهور منها عشر وهي التي اقتصر عليها الحافظ ابن غازي في ارجوزته حيث يقول :

دونك عشر طرق لنافـــــع	تنشر طي الدرر اللوامـع
طريق الأزرق وعبد الصمـــــد	عن ورشهم والأسدي بالسند
والمروزي وأحمد الحلوانـــي	والقاضي عن قالون ذي الاتقان
ثم عن اسحاق طريقة ابنـــه	ونجل سعدان أمام فنـه
وسند ابن فرح المفســـــر	ونجل عبدوس عن ابن جعفر
بينهما وبينه الـــــدوري	ومن سوى ورشهم حرمي

والخلاصة أن هذه الطرق العشر ثلاث منها عن ، وهي :

* طريق الأزرق .
* طريق عبد الصمد .
* طريق الأصبهاني .

وثلاث عن قالون وهي :

* طريق أبي نشيط .
* طريق أحمد الحلواني .
* طريق القاضي اسماعيل بن اسحاق الأزدي .

وأربع طرق عن اسحاق المسيبي ، وهي :

* طريق ابنه محمد بن اسحاق .
* طريق محمد بن سعدان الضرير .
* طريق أحمد بن فرح البغدادي .

* طريق عبد الرحمن بن عبدوس الهمداني ، البغدادي .
فهذه عشر طرق عن نافع .
وقد ذكر ابن الجزري في كتابه النشر عن ورش ، احدى وستين طريقا ، وعن قالون ثلاثا وثمانين طريقا ، فحصل عن نافع مائة و أربع و أربعون طريقا(١).

ترجمة صاحب الشرح [القصد النافع] :

هو أبو عبدالله محمد بن محمد بن ابراهيم بن محمد بن عبدالله الأموي الشريشي ، المعروف بالخراز ، ينتهي نسبه الى أمويي الأندلس ، و أصله من شريش ، من أعمال اشبيلية ، على مقربة من وادي لكة ، حيث كانت المعركة الفاصلة بين قوى الاسلام والنصرانية ، على يد البطل القائد المظفر طارق بن زياد الشهير ..
وقد سقطت مدينته المنسوب اليها [شريش] في يد الاسبان سنة ٦٦٢هـ ، الموافق ١٢٦٤م ، وقد حاول ابو يوسف المريني استرجاعها ، ولكن بدون جدوى ، فلذلك هاجر أكثر أهلها الى المغرب واستوطنوا عدة مدن منه ، وكان سكنى مترجمنا مدينة فاس ، وقد انتقل اليها وهو صغير ، فاشتغل أولا بحرفة الخرازة ، ولذا يلقب بالخراز ، ثم أقبل على طلب العلم ، وقرأ على كثير من مشيخة فاس ، وكان عمدته في علوم القرآن أبو عبدالله بن القصاب ، ولقي ابن أجروم فأخذ عنه ، وهو الذي يذكره دائما في هذا الشرح بقوله [وقال صاحبنا].
وكان الخراز اماما في مقريء نافع ، مقدما فيه ، غير منازع ، بارع في الرسم والضبط ، قال فيه الحافظ الجزري : امام ، كامل ، ومقريء متأخر ، كرس حياته لتعليم كتاب الله العزيز ، وتخرج على يديه كثير ، ومن أبرز تلاميذه : أبو محمد بن أجطا ، أول من شرح كتابه : مورد الظمآن .

---

١) النشر في القراءات العشر ، للحافظ ابن الجزري ١/٩٩ - ١١١ .

مؤلفاتـــــــه :

١- هذا الشرح المبارك ، المسمى بالقصد النافع .
٢- مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن ، وهو كتاب فريد في فنه .
٣- عمدة البيان في رسم القرآن .
٤- شرح الحصيرية ، لابي الحسن علي بن عبد الغني الحصري .
٥- شرح العقيلة ، لابن فيره .

مات سنة ٧١٨هـ ولم نقف على سنة مولده(١).

ترجمة مؤلف الدرر اللوامع :

هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن الحسن ، التازي ، الرباطي ، الشهير بان بري ، والرباطي نسبة الى رباط تازة ، وفي بعض الروايات : الربضي ، نسبة الى أحد أرباض المدينة - أحوازها - وهو تسولي ، من فخذ بني اللنت ، والشيخ ابراهيم التازي الصوفي ، الشهير ، المتوفى سنة ٨٦٦هـ ، من أبناء عمومته .

ولد رحمه الله في حدود سنة ٦٦٠هـ ، وأخذ تعليمه ببلده ، وكان والده من أهل العلم والفضل ، أخذ عن والده كثيرا في مراحله الأولى ، ثم استوطن مدينة تازة ، وأخذ عن بعض علمائها ، ومن الذين اعتمدهم في القراءات : أبو الربيع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشريشي ، المتوفى بتازة سنة ٧٠٦هـ ، وهو الذي أشار اليه في النظم بقوله :

حسبما قرأت في الجميع ... عن ابن حمدون أبي الربيع

وكان رحمه الله الى جانب تبحره في علوم القرآن ، نحويا ، وأديبا لغويا ،

---

١) الاعلام ٢٦٣/٧ ، غاية النهاية ٣٧/٢ ، والمعجم ١٧٦/١١ ، والقراء والقراءات بالمغرب ٥٤-٥٥.

وفقيها فرضيا ، له الماما بالحديث ، وتبصر في صناعة الوثائق .

قضى مدة في سماط العدول الى أن ألحقه السلطان أبو سعيد المريني بديوانه ، وجعله كاتب ولده الخاص ، أبي الحسن ، وأستاذه الخاص ، في حدود سنة ٧١٥هـ ، وظل في ركابه الى أن أدركته المنية بتازة سنة ٧٣١هـ ، فرحمه الله ورضي عنه .

مؤلفـــــاته :

١- اختصار شرح الايضاح ، لابن أبي الربيع الاشبيلي السبتي .
٢- شرح تهذيب البرادعي - لم يكمله - .
٣- شرح عروض ابن السقاط .
٤- شرح وثائق الغرناطي .
٥- تأليف في الوثائق .
٦- الدرر اللوامع ، في أصل مقرأ الامام نافع ، وهو الذي يهمنا .

فقد ضمن ارجوزته هذه [الدرر اللوامع] أصول مقريء نافع ، الذي اختاره المغاربة قراءة لهم ، لأنها سنة أهل المدينة ، كما قال مالك رحمه الله(١).

كلمة عن الأرجوزة المشروحة :

تقع هذه الأرجوزة في مائتين وثلاثة وسبعين بيتا ، وتحتوي على مقدمة ، وأربعة عشر بابا ، وتذييل ، أما المقدمة فقد بين فيها المؤلف رحمه الله ، الموضوع الذي تناوله ، والدوافع التي دفعته اليه ، ثم الخطة التي رسمها لنفسه ، في تدوين مسائل هذا الفن ، على عادة أكثر المؤلفين ، في اعطاء البيانات الكاشفة ، عن مناهجهم وطرقهم في مؤلفاتهم .

وقد رأيتني مدفوعا الى بيان ترتيب هذه الأرجوزة خدمة للقاريء الكريم ، وحرصا على الفائدة العامة ليكون قاريء هذا الكتاب المبارك على بصيرة منه.

---

١) القراء والقراءات ٢٢-١٢٣ ، الاعلام ١٥٦/٥.

الاختلاف في قراءة نافع بين راوييه : قالون ، وورش :

اختلف قالون وورش عن نافع في أكثر من ثلاثة آلاف حرف ، من : تحقيق الهمز وتخفيفه ، واظهار ، وادغام ، ومد ، وقصر ، وفصل ، ووصل ، وتفخيم ، وترقيق .. الى غير ذلك مما ضمنه الناظم رحمه الله أرجوزته في الأبواب التالية:

التعوذ ، البسملة ، ميم الجمع ، هاء ضمير الواحد ، المقصور والممدود والمتوسط ، والهمز بأنواعه ، وهو أوسع هذه الأبواب وأكثرها تشعبا وأصعبها ، والاظهار ، والادغام ، والامالة ، والوقف ، وترقيق الراءات وتفخيمها ، وتفخيم اللامات وترقيقها ، وياءات الاضافة ، وياءات الزوائد ، وفرش الحروف المفردة ، وهو باب عند جميع المؤلفين في القراءات ، يجمع فيه كل مؤلف جميع الكلمات التي يقل دورها والمختلف في لفظها ، ثم ذيل المؤلف رحمه الله هذه المنظومة بالكلام على مخارج الحروف وصفاتها ، حرصا على النطق الصحيح ، بجميع كلمات القرآن الكريم ، بل وبحروفه .

وقد وضع القراء موازين محدودة ، وقواعد مضبوطة ، ومتقنه لا يجوز لأي قاريء أن يتعداها ، أو يتغافل عنها ، وذلك ما عناه القرآن بقوله : ﴿ورتل القرآن ترتيـــــلا﴾(المزمل : ٤).

ولنعلم أن المؤلف رحمه الله لم يقتصر على مسائل الخلاف بين قالون وورش ، بل ذكر جملة من المسائل المتفق عليها ، وكل ذلك رحمه الله بأسلوب بالغ في الايجاز والتهذيب ، وبدون تعقيد .

وقد بين رحمه الله أنه نظم هذه الأرجوزة سنة ٦٩٧ هـ ، فقال :

نظمه مبتغيا للأجــــــري   على المعروف بابن بــــــري
سنة سبع بعد تسعين مضــــت   من بعد ستمائة قد كملــــت

وحيث أن المؤلف رحمه الله ذكر أنه سلك في نظمه طريق الداني ، فأراني مضطرا الى بيان تخصيصه طريق الداني ، وما هي طريق الداني ؟

فأقول : ان القراء بالمغرب والأندلس عموما يرجعون في الطرق الى ثلاثة علماء لكل واحد طريق ، وهم :

١- طريق الداني ، ويطلقون عليه اسم الحافظ ، المتوفى سنة ٤٤٤ هـ .
٢- طريق مكي بن أبي طالب ويطلقون عليه اسم الشيخ المتوفى سنة ٤٣٦هـ .
٣- طريق ابن شريح ويطلقون عليه طريق الامام ، المتوفى سنة ٤٧٦هـ .

علما بان الاختلاف بينهما يسير جدا .

وقد نظمت هذه المصطلحات لهؤلاء الأئمة فقلت :

وللمغارب اصطلاح شافـــــــــي لدى الثلاثة بلا خـــــــلاف
بالحافظ الداني لديهم يعـــرف والمكي بالشيخ فلا يختلـــــف
وابن شريح بالامام لقـــــب وكلهم له طريق مذهــــب

وقد بذلت جهدا كبيرا في ابراز هذا الكتاب المبارك الموجود ، ابتغاء وجه الله تعالى ، فكتبته جميعا بخطي ، الا صفحات قليلة في أوله بخط تلميذي وابن عمي محمد يسلم بن المصطف ، الذي ساعدني مشكورا مأجورا ، ان شاء الله بقراءته على كاملا للتصحيح الأول ، وقد خرجت جميع الأحاديث الواردة فيه حسب الطاقة ، وقد ترجمت جميع الرجال الواردين فيه ، غير رجال قلائل حول العشرة ، وقد وضعت له فهارس منها :

١- فهرس الآيات القرآنية على ترتيب السور وترتيب الآيات .
٢- فهرس الأحاديث مرتبة أبجديا .
٣- فهرس الرجال المترجم لهم أبجديا ، وقد بلغ عددهم مائة وخمسة وثلاثين .

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم ، فهو نعم المولى ، ونعم النصير ..

المحقق التلميدي محمد محمود ، المدرس بالمدينة المنورة ، وكان الفراغ منه يوم ١٤١٢/٩/٢٩هـ بالمدينة المنورة .

متن الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع

الحمد لله الذي أورثنـــــــا ... كتابه وعلمه علمنـــــــــــا
حمدا يدوم بدوام الأبد ... ثم صلاته على محمد
أكرم من بعث للأنام ... وخير من قد قام بالمقام
جاء بختم الوحي والنبوءة ... لخير أمة من البريئة
صلى عليه ربنا وسلما ... وآله وصحبه تكرما
وبعد فاعلم أن علم القرآن ... أجمل ما به تحلى الإنسان
وخير ما علمه وعلمه ... واستعمل الفكر له وفهمه
وجاء في الحديث أن المهرة ... في علمه مع الكرام البررة
وجاء عن نبينا الأواه ... حملة القرآن أهل الله
لأنه كلامه المرفع ... وجاء فيه شافع مشفع
وقد أتت في فضله آثار ... ليست تفي بحملها أسفار
فلنكتفي منها بما ذكرنا ... ولنصرف القول لما قصدنا
من نظم مقرأ الإمام الخاشع ... أبي رويم المدني نافع
اذ كان مقرأ إمام الحرم ... الثبت فيما قد روى المقدم
وللذي ورد فيه أنه ... دون المقاريء سواه سنه
فجئت منه بالذي يطرد ... ثم فرشت بعدما ينفرد
في رجز مقرب مشطور ... لأنه أحظى من المنثور
يكون للمبتدئين تبصرة ... وللشيوخ المقرئين تذكرة
سميته بالدرر اللوامع ... في أصل مقرأ الامام نافع
نظمته محتسبا لله ... غير مفاخر ولا مباه
على الذي روى أبو سعيد ... عثمان ورش عالم التجويد

رئيس أهل مصر في الدراية　　والضبط والاتقان في الرواية
والعالم الصدر المعلم العلم　　عيسى ابن مينا قالون الأصم
أثبت من قرأ بالمدينة　　ودان بالتقوى فزان دينه
بينت ما جاء من اختلاف　　بينهما عنه أو ائتلاف
وربما أطلقت في الأحكام　　ما اتفقا فيه عن الأنام
سلكت في ذاك طريق الداني　　اذ كان ذا حفظ وذا اتقان
حسبما قرأت في الجميع　　على ابن حمدون أبي الربيع
المقريء المحقق الفصيح　　ذي السند المقدم الصحيح
أوردت ما أمكنني من الحجج　　مما يقام في طلابه حجج
ومع ذا أقر بالتقصير　　لكل ثبت عالم نحرير
وأسأل الله تعالى العصمة　　في القول والفعل فتلك النعمة

[باب التعوذ وحكمه]

القول في التعوذ المختار　　وحكمه في الجهر والإسرار
وقد أتت في لفظه أخبار　　وغير ما في النحل لا يختار
والجهر ذاع عندنا في المغرب　　به والاخفاء روى المسيب

[باب البسملة وأحكامها]

القول في استعمال لفظ البسملة　　والسكت والمختار عند النقلة
قالون بين السورتين بسمل　　وورش الوجهان عنه نقلا
واسكت يسيرا تحظ بالصواب　　أو صل له مبين الاعراب
وبعضهم بسمل عن ضرورة　　في الأربع المعلومة المشهورة
الفصل بين النفي والاثبات　　والصبر واسم الله والويلات

والسكت أولى عند كل ذي نظر ... لأن وصفه الرحيم معتبر
ولا خلاف عند ذي قراءة ... في تركها في حالتي براءة
وذكرها في أول الفواتح ... والحمد لله لأمر واضح
واختارها بعض أولي الأداء ... لفضلها في أول الأجزاء
ولا تقف فيها اذا وصلتها ... بالسورة الأولى التي ختمتها

[باب في حكم ميم الجمع]

القول في الخلاف في ميم الجميع ... مقرب المعنى مهذب بديع
وصل ورش ضم ميم الجمع ... اذا أتت من قبل همز القطع
وكلها سكنها قالون ... ما لم يجيء من قبلها سكون
واتفقا في ضمها في الوصل ... اذا أتت من قبل همز الوصل
وكلهم يقف بالاسكان ... وبالاشارة لهم قولان
وتركها أظهر في القياس ... وهو الذي ارتضاه جل الناس

[باب هاء الضمير وأحكامه]

القول في هاء ضمير الواحد ... والخلف في قصر ومد زائد
واعلم بأن صلة الضمير ... بالواو أو بالياء للتكثير
فالهاء ان توسطت حركتين ... فنافع يصلها بالصلتين
وهاء هذه كهاء المضمر ... فوصلها قبل محرك حرى
واقصر لقالون يؤده معا ... ونؤته منها الثلاث جمعا
نوله ونصله يتقه ... وارجه الحرفين مع فألقه
رعاية لأصله في أصلها ... قبل دخول جازم لفعلها
وصل بطـــه الها له من يأته ... على خلاف فيه عن رواته

فنافع يقصر يرضه قضى — لثقل الضم وللذي مضى
ولم يكن يراه في هاء يره — مع ضمها وجزمه اذ غيره
لفقد عينه ولامه فقد — ناب له الوصل مناب ما فقد

[باب القول في المد والقصر وحكمهما]

القول في الممدود والمقصور — والمتوسط على المشهور
والمد واللين معا وصفان — للألف الضعيف لازمان
ثم هما في الواو والياء متى — عن ضمة أو كسرة نشأتا
وصيغة الجميع للجميع — تمد قدر مدها الطبيعي
وفي المزيدي الخلاف وقعا — وهو يكون وسطا ومشبعا
فنافع يشبع مد هنــــه — للساكن اللازم بعدهنه
كمثل محياي مسكنا وما — جاء كحاد والدواب مدغما
أو همزة لبعدها والثقل — والخلف عن قالون في المنفصل
نحو بما أنزل أو ما أخفى — لعدم الهمزة حال الوقف
والخلف في المد لما تغيرا — ولسكون الوقف والمد أرى
وبعدها ثبتت أو تغيرت — فاقصر وعن ورش توسط ثبت
ما لم تك الهمزة ذات الثقل — بعد صحيح ساكن متصل
فانه يقصره كالقرءان — ونحو مسئولا فقس والظمآن
وياء اسراءيل ذات القصر — هذا الصحيح عند أهل مصر
وألف التنوين أعني المبدلة — منه لدا الوقوف لا تمد له
وما أتى من بعد همز الوصل — كايت لانعدامه في الوصل
وفي يواخذ الخلاف وقعا — وعاد الأولى وءالان معا
والواو والياء متى سكنتا — ما بين فتحة وهمز مدتا

توسطا له وفي سوءاتي خلف لما في العين من فعلات
وقصر موئلا مع الموءودة لكونها في حالة مفقودة
ومد للساكن في الفواتح ومد عين عند كل راجح
وقف بنحو سوف ريب عنهما بالمد والقصر وما بينهما

[باب أحكام الهمز]

القول في التحقيق والتسهيل للهمز والاسقاط والتبديل
والهمز في النطق به تكلف فسهلوه تاره وحذفوا
وأبدلوه حرف مد محضا ونقلوه للسكون رفضا
فنافع سهل أخرى الهمزتين بكلمة فهي بذاك بين بين
لكن في المفتوحتين أبدلت عن أهل مصر ألفا ومكنت
ومد قالون لما تسهلا والخلف في أأشهدوا ليفصلا
وحيث تلتقي ثلاث تركه وفي أئمة لنقل الحركة
فصل واسقط من المفتوحتين اولاهما قالون في كلمتين
كجاء أمرنا وورش سهلا أخراهما وقيل لا بل أبدلا
وسهل الأخرى بذات الكسر نحو من السماء أن للمصري
وأبدلن ياء خفيف الكسر من على البغاء ان وهؤلاء ان
وسهل الأولى لقالون وما أدى لجمع الساكنين أدغما
في حرفي الأحزاب بالتحقيق والخلف في بالسوء في الصديق
وسهل الأخرى اذا ما انضمتا ورش وعن قالون عكس ذا اتى
وقيل بل أبدل الأخرى ورشنا مدا لدى المكسورتين وهنا
ثم اذا اختلفتا وانفتحت أولاهما فان الأخرى سهلت
كاليا وكالواو ومهما وقعت مفتوحة واوا وياء أبدلت

وان أتت بالكسر بعد الضم فالخلف فيه بين أهل العلم

فمذهب الأخفش والقراء ابدالها واوا لدى الأداء

ومذهب الخليل ثم سيبويه تسهيلها كالياء والبعض عليه

فصل وابدل همز وصل اللام مدا بعيد همز الاستفهام

وبعده احذف همز وصل الفعل لعدم اللبس بهمز الوصل

فصل والاستفهام ان تكررا فصير الثاني منه خبرا

واعكسه في النمل وفوق الروم لكتبه بالياء في المرسوم

[باب ابدال حروف الفعل]

القول في ابدال فاء الفعل والعين واللام صحيح النقل

أبدل ورش كل فاء سكنت وبعد همز للجميع أبدلت

وحقق الايوا لما تدريه من ثقل البدل في تؤويه

وان أتت مفتوحة أبدلها واوا اذا ما الضم جاء قبلها

والعين واللام فلا تبدلهما لنافع لا لدى بيس بما

وابدل الذيب وبير بيس ورش وريا بادغام عيسى

وانما النسي ورش أبدله ولسكون الياء قبل ثقله

[باب نقل الحركة الى الساكن قبلها]

القول في أحكام نقل الحركة وذكر من قال به وتركه

حركة الهمز لورش تنتقل للساكن الصحيح قبل المنفصل

أو لام تعريف وفي كتابيه خلف ويجري في ادغام ماليه

ويبدأ اللام اذا ما اعتدا بها بغير همز وصل فردا

ونقلوا لنافع منقولا ردا وءالان وعاد الأولى

وهمز والواو لقالون لدى نقلهم في الوصل أو في الابتدا
لكن بدءه له بالأصل أولى من ابتدائه بالنقل
والهمز بعد نقلهم حركته يحذف تخفيفا فحقق علته

[باب الاظهار والادغام]

القول في الاظهار والادغام وما يليهما من الأحكام
واذ لا حرف الصغير أظهرا ولهجاء جدت ليس أكثرا
وقد لأحرف الصغير تستبين ثم لدال ولجيم ولشين
وزاد عيسى الظاء والضاد معا وورش الادغام فيهما وعى
والتاء للتأنيث حيث تأتي مظهرة عند الصفير يات
والجيم والتاء وزاد الظاء أيضا وبالادغام ورش جاء
ويظهر أن هل وبل للطاء والظاء والتاء معا والثاء
والضاد معجما وحرف السين والزاي ذي الجهر وحرف النون
فصل وما قرب منها ادغموا كقوله سبحانه اذ ظلموا
وقد تبين وقالت طائفة واثقلت فلا تكن مخالفة
وساكن المثلين ان تقدما وكان غير حرف مد ادغما
واظهرا نخسف نبذت عذت أورثتموها وكذا لبثت
واذهب معا يغلب وان تعجب يتب يرد ثواب فيهما وان قرب
ودال صاد مريم لذكر وبا يعذب من رووا للمصر
واركب ويلهث والخلاف فيهما عن ابن مينا والكثير أدغما
وعنه نون نون مع يس أظهر وخلف ورشهم بنون
ذكر ادغام النون والتنوين والقلب والاخفاء والتبيين
واظهروا التنوين والنون معا عند حروف الحلق حيث وقعا
وأدغموا فى لم يرو لكنه أبقوا لدى هجاء يوم غنه

وقلبوهما لحرف الباء ميما وقالوا بعد بالاخفاء
وتظهر النون لواو أو يا في نحو قنوان ونحو الدنيا
خيفة أن يشبه في ادغامه ما أصله التضعيف في التزامه

[باب الفتح والامالة وبين اللفظين]

القول في المفتوح والممال وشرح ما فيه من الأقوال
امال ورش من ذوات الياء ذا الراء في الأفعال والأسماء
نحو رأى بشرى وتترى واشترى ويتوارى والنصارى والقرى
والخلف عنه في أراكهم وما لا راء فيه كاليتامى ورمى
وفي الذي رسم بالياء عدا حتى زكى منكم على الى لدى
الا رءوس الآي دون هاء وحرف ذكراها لأجل الراء
واقرأ ذوات الواو بالاضجاع لدى رءوس الأي للاتباع
والالفات اللاء قبل الراء مخفوضة في آخر الأسماء
كالدار والابرار والفجار والجار لكن فيها خلف جاري
والكافرين مع كافرين بالياء والخلف بجبارين
ورا وها يأثم ها طه وحا وبعضهم حا مع ها يا فتح
وكلما له به أتينا من الامالة فبين بين
وقد روى الأزرق عنه المحضا فيها بها طه وذاك أرضى
واقرأ جميع الباب بالفتح سوى هار لقالون فمحضها روى
وقد حكى قوم من الرواة تقليل ها يا عنه والتوريه
فصل ولا يمنع وقف الراء امالة الألف في الأسماء
حملا على الوصل واعلاما بما قرى في الأصل كما تقدم
ويمنع الامالة السكون في الوصل والوقف بها يكون

والخلف في وصلك ذكرى الدار ... ورققت في المذهب المختار
فان يك الساكن تنوينا وفي ... ما كان منصوبا فبالفتح قف
نحو قرى ظاهرة وجاء ... امالة الكل له أداء

[باب ترقيق الراءات]

القول في الترقيق للراءات ... محركات أو مسكنات
رقق ورش فتح كل راء ... وضمها بعد سكون الياء
نحو خبيرا وبصيرا والبصير ... ومستطيرا وبشيرا والبشير
والسير والطير وفي حيران ... خلف له حملا على عمران
وبعد كسر لازم كناظره ... ومنذر وساحر وباسره
الا اذا أسكن ذو استعلاء ... بينهما الا سكون الخاء
فانها قد فخمت كمصرا ... واصرهم وفطرة ووقرا
وقبل مستعل وان حال ألف ... وباب سترا فتح كله عرف
ورقق الأولى له من بشرر ... ولا ترققها لدى أولي الضرر
اذ غلب الموجب بعد النقل ... حرفان مستعل وكالمستعل
وكلهم رققها ان سكنت ... من بعد كسر لازم واتصلت
الا اذا لقيها مستعل ... والخلف في فرق لفرق سهل
وقبل كسرة وياء فخما ... في المرء ثم قرية ومريم
اذ لا اعتبار لتأخر السبب ... هنا وان حكى عن بعض العرب
وانما اعتبر في بشرر ... لأنه وقع في مكرر
والاتفاق أنها مكسورة ... رقيقة في الوصل للضرورة
والوقف بالروم كمثل الوصل ... فرد ودع ما لم يرد للأصل

[باب تغليظ اللامات]

القول في التغليظ للامات اذا انفتحن بعد موجبات
غلظ ورش فتحة اللام يلى طاء وظاء ولصاد مهمل
اذا أتين متحركات بالفتح قبل أو مسكنات
والخلف في طال وفي فصالا وفي ذوات الياء ان امال
وفي الذي يسكن عند الوقف فغلظن واترك سبيل الخلف
وفي رءوس الآي خذ بالترقيق تتبع وتتبع سبيل التحقيق
وفخمت في الله واللهمه للكل بعد فتحة أو ضمة

[باب الاشمام والروم]

القول في الوقوف بالاشمام والروم والمرسوم للامام
قف بالسكون فهو أصل الوقف دون اشارة لشكل الحرف
وان تشأ وقفت للامام مبينا بالروم والاشمام
فالروم اضعافك صوت الحركه من غير أن يذهب راسا صوتكه
يكون في المرفوع والمجرور معا وفي المضموم والمكسور
ولا يرى في النصب للقراء والفتح للفخة والخفاء
وصفة الاشمام اطباق الشفاهة من غير صوت والضرير لا يراه
من غير صوت عنده مسموع يكون في المضموم والمرفوع
وقف بالاسكان بلا معارض في هاء تأنيث وشكل عارض
والخلف في هاء الضمير بعدما ضمة أو كسرة أو ايهما
فصل وكن متبعا متى تقف سنن ما أثبت رسما أو حذف
وما من الهاءات تاء أبدلا وما من الموصول لفظا فصل
فاسلك سبيل ما رواه الناس منه وان ضعفه القياس

[باب ياءات الاضافة]

القول في الياءات للاضافه فخذ وفاقه وخذ خلافه
سكن قالون من الياءات تسعا أتت في الخط ثابتات
وليؤمنوا بي تؤمنوا لي اخوتي ولي فيها ومن معي في الظلة
وياء أوزعني معا وفي الى ربي بفصلت خلاف فصل
وياء محياي وورش اصطفى في هذه الفتح والاسكان روى

[باب زوائد الياءات]

القول في زوائد الياءات على الذي صحة عن الرواة
لنافع زوائد في الوصل منهن زائد ولام فعل
أولهن ومن اتبعن وقل ويات لا لئن أخرتن
والمهتد الاسراء والكهف وان يهدين رب ونبغ يؤتين
تعلمن تتبعن أتان في النمل ذات الفتح والاسكان
وأتمدونن والجوارِ في ثم الى الداع المناد أضف
واحرف ثلاثة في الفجر أكرمن أهانن ويسر
وزاد قالون له ان ترنِ واتبعون أهدكم في المومن
وورش الداع معا دعان وتسألن ما فخذ بيان
ثم دعاء ربنا وعيد واثنان في ق بلا مزيد
وأربعا نكير ثم الباد تردين والتلاق والتناد
وان يكذبون قال ينقذون وترجمون بعدها فاعتزلون
ومع نذير كالجواب نذر وستة قد أشرقت في القمر
والواد في الفجر وفي التناد مع التلاق خلف عيسى بادي

فهذه فان وصلت زدتها لفظا ووقفا لهما حذفتها
لكنه وقف في أتان قالون بالاثبات والاسكان
القول في فرش حروف مفرده وفيت ما قدمت فيه من عده
قرأ وهو وهي بالاسكان قالون حيث جاء في القرآن
ومثل ذاك فهو فهي لهو ولهي أيضا مثله ثم هو
وفي بيوت والبيوت الباء قرأه بالكسر حيث جاء
واختلس العين لدى نعما وفي النساء لا تعد ثم
وها يهدي ثم خا يخصمون اذاصل مااختلس في الكل السكون
وانا الا مده بخلف وكلهم يمده في الوقف
ثم ليقطع وليقضوا ساكنا وليتمتعوا وأوآباؤنا
وسكن الراء التي في التوبة من قوله عز وجل قربة
ولأهب همزه واللئي ثم ليلا في مكان الياء
واتفقا بعد عن الامام في سين سيئت سيء بالاشمام
ونون تأمنا وبالاخفاء أخذه له أولوا الأداء
وأرأيت وها أنتم سهلا عنه وبعضهم لورش أبدلا
فالهاء يحتمل كونها فيه من همز الاستفهام أوللتنبيه
وهي له من همز الاستفهام اولى وهاهنا انتهى كلامي
على تمام ما به أردت فالله حسبي وبه استعنت

[باب مخارج الحروف وصفاتها]

أقول بعد الحمد لله على ما من انعامه وأكملا
ثم صلاة الله تترى أبدا على النبي العربي أحمدا
فالقصد من هذا النظام المحكم حصر مخارج حروف المعجم

وهي ثلاث مع عشر واثنتين ... في الحلق ثم الفم ثم الشفتين
فالهاء والهمزة ثم الألف ... من آخر الحلق جميعا تعرف
والعين من وسطه والحاء ... والغين من آخره والخاء
والقاف من أقصى اللسان والحنك ... والكاف أسفل قليلا تدرك
والضاد من حافته وما يلي ... ذلك من أضراسها من أول
واللام من طرفه والراء ... والنون هكذا حكى الفراء
والحق أن اللام قد تناها ... له من الحافة من أدناها
والراء أدخل الى ظهر اللسان ... من مخرج النون فدونك البيان
والطاء والتاء وحرف الدال ... أعني بها المهملة الاشكال
من طرف اللسان مع أصول ... عليا الثنايا فزت بالوصول
ومنه يخرج ومن أطرافها ... ما امتاز بالاعجام عن خلافها
والصاد ثم الزاي ثم السين ... منه ومن بينهما تكون
والفاء من باطن سفلى الشفتين ... وطرف العليا من الثنيتين
والميم من بينهما والباء ... والواو لكن ما بها التقاء
ثم لهذي الأحرف المذكورة ... صفاتها المعلومة المشهورة
فالهمس في عشرة منها أتى ... هجاء حث شخصه فسكتا
وفي سواها الجهر والشدة في ... أجدت قطبك ثمان أحرف
وما عداه رخوة لكنا ... يقل في هجاء لم يرعون
والانسفال في سوا هجاء ... قظ خص ضغط ذات الاستعلا
واحرف الاطباق منها الصاد ... والطاء ثم الظاء ثم الضاد
وغيرها منفتح ثم الصفير ... في السين والصاد وفي الزاي الجهير
والمتفشي الشين والفاء وقيل ... يكون في الضاد ويدعى المستطيل
واللام مالت نحو بعض الأحرف ... فسميت لذاك بالمنحرف

والراء في النطق بها تكرير — وهو اذا شددتها كثير

والغنة الصوت الذي في الميم — والنون يخرج من الخيشوم

فهذه الصفات باختصار — تفيد في الادغام والاظهار

تم كتاب الدرر اللوامع — في أصل مقرأ الامام نافع

نظمه مبتغيا للأجري — على المعروف بابن بري

سنة سبع بعدتسعين مضت — من بعد ستمائة قد انقضت

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قال العبد الفقير الى مولاه ، الغني به عما سواه ، محمد بن محمد بن ابراهيم الشريشي ، الشهير بالخراز ، عفا الله عنا وعنه ، بمنه وفضله ، آمين ، آمين ، آمين .

الحمد لله الذي من علينا بهدايته ، واستنقذنا من ظلمة الجهل وعمايته ، وفضلنا بكتابه ، فجعلنا من حملته ، وأهل تلاوته ، وشرفنا بنبينا محمد ﷺ أفضل من أتمن لأمانته ، وأكرم من انتخب لرسالته ﷺ ، صلاة نعدها ليوم شفاعته ، فنتقرب بها من عنايته ، وسلم تسليما كثيرا .

وبعد ، فان أشرف ما نطق به اللسان ، وصرفت الى تفهمه الفكر والأذهان ، كلام العزيز الواحد الرحمن ، الذي أنزله على نبيه المصطفى وأمينه المقرب المجتبى ، لينذر به الذين ظلموا ، ويبشر أهل الإحسان فهو أشرف كتاب ، وأحسن حديث وخطاب ، وأفضل ما تعبد به أولوا الألباب (١)

قال رسول الله ﷺ [أفضل عبادة أمتي قراءة القرآن].(٢)

وأن من اكمال القراءة وأوكدها ، معرفة أصولها ، وأحكام تجويدها ، لتحصل أداء ودراية ، فتكمل لذلك التلاوة والرواية ، حسبما ثبت عن الأئمة ، وتلقته القراء من هذه الأمة ، من تأدية ما تنطوي القراءة عليه ، ويرجع فيها اليه ، من مد ، وقصر ، وتخفيف ، وتشديد ، ونقل ، وتحقيق ، وتفخيم ، وترقيق ، واظهار ، وادعام ، وروم ، واشمام ، وابدال وتسهيل بين بين ، وفتح وامالة بين اللفظين ، الى غير ذلك من أصولهم المندرجة تحت أبوابها وفصولها .

---

١) قلت : هذا أول شرح شرح به هذا الكتاب [الدرر اللوامع في مقريء الامام نافع ، وفي حياة مؤلفه] وله شروح كثيرة تزيد على العشرين.

٢) ضعيف ، وهو في ضعيف الجامع الصغير ٣١٩/١ .

فقد صنف الناس فيها كتبا كثيرة ، فبسطوا فيها القول ، ودونوه ، بجليلة ودقيقه ، وقد قل نظم يتضمن قراءة نافع بمذهب أبي عمرو الداني(١) وطريقته ، ورأيت بعض أصحابنا قد نظموا في تلك القراءة وألفوا ، وعن طريقة أبي عمر لم يتخلفوا ، فكان من أعذبها لفظا ، وأحسنها ترتيبا ، وأجودها نظما ، وأقصرها أسلوبا ، أرجوزة الفقيه الأفضل ، والكاتب الأبرع الأكمل ، النحوي ، اللغوي ، العروضي ، الفرضي ، أبي الحسن علي بن الشيخ الأفضل ، أبي عبدالله ، محمد بن علي بن محمد بن الحسن الرباطي ، الشهير بابن بري (٢) ، وصل الله كرامته ، فتداولها الناس في البلدان ، وتعاهد درسها الكهول والولدان ..

فلما كثر البحث عليها ، ورأيت ميل جملة الطلبة اليها ، وترددهم الي في حل معضلاتها ، وايضاح مشكلاتها ، جعلت أشرح لهم ما يسر الله في فهمه ، وأنبههم على ما يوصلهم الى علمه ، فطلبوا مني أن أقيد لهم ما أمليه عليهم ، وأثبت لهم ما أؤديه اليهم ، فاجبتهم الى ذلك ، رجاء ثواب الله العظيم ، وابتغاء ما لديه من النعيم المقيم ، فعسى الله تعالى أن يغفر لي ذنوبا اقترفتها ، وزلات ارتكبتها ، اذ الموت باب لا بد من دخوله ، والقبر أول ما عليه يقدم ، والمرء لا يدري على ما يقدم ، كما قيل :

الموت باب لدار أنت داخله … فليت شعري بعد الباب ما الدار

وقد استخرت الله تعالى في وضع هذا الكتاب وتأليفه ، وأعملت فكري في مطالعته وتصنيفه ، وعبرت لهم بأيسر العبارات وأسهلهن ، ليتضح ما عسر عليهم من فهم مشكلها ، وأودعتها جملة من الحجج والتعليل ، خالية من

---

١) الداني ، هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الأموي ، مولاهم ، القرطبي ، الامام ، العلم ، المعروف في زمانه بابن الصيرفي ، وفي زماننا بأبي عمرو الداني ، ولد سنة ٣٧١هـ ومات سنة ٤٤٤هـ ، معرفة القراء للذهبي ٤٠٦/١ ، رقم الترجمة ٣٤٥ ، المراجع لا تحصى ، تذكرة الحفاظ ١١٢٠/٣-١١٢١ ، الديباج المذهب ٨٤/٢-٨٥ ، غاية النهاية ٥٠٣/١-٥٠٥ ، النجوم الزاهرة ٥٤/٥ ، نفح الطيب ٣٣٥/٢-٣٣٧ ، سير أعلام النبلاء ٧٧/١٨ ، العبر ٢٠٧/٣.

٢) ترجمته في كتاب القراء والقراءات بالمغرب ص ٢٢. وقد ترجمنا له سابقا.

التطويل والتكرير ، نقلتها من كتب الأكابر العلماء ، المشاهير ، كأبي عمرو الداني ، وأبي محمد مكي (١) وأبي العباس المهدوي (٢) وأبي جعفر ابن الباذش (٣) وغيرهم .
وأرجو أن يكون بعون الله جاريا على أسنى المطالب والمقاصد ، ينتفع به المقيم والظاعن ، والصادر والوارد .
وسميته بالقصد النافع ، لبغية الناشيء والبارع ، في شرح الدرز اللوامع ، ملتمسا من الله سبحانه الاعانة والتوفيق ، والهداية الى سواء الطريق .

قال الناظم أبو الحسن رضي الله عنه ، ونفعنا بعلومه ، آمين :

[الحمد لله الذي أورثنا كتابه وعلمه علمنـــــا

اختلف الناس في الحمد والشكر :
فقيل : انهما بمعنى واحد ، وقيل أنهما متباينان .

---

١) أبو محمد ، مكي بن أبي طالب ، القيسي ، القاريء ، صاحب التصانيف في القراءات ، مات سنة ٤٣٧هـ ، الاعلام ٢١٤/٨ ، معرفة القراء ٣٣٣/١ ، سير أعلام النبلاء ٥٩١/١٧.

٢) هو أبو العباس المهدوي ، واسمه احمد بن عمار ، معرفة القراء ٣٣٨/١ ، وغاية النهاية ٩٢/١ ، مات بعد الثلاثين واربعمائة ، وهو صاحب كتاب الهداية في السبع ، الصلة لابن بشكال ٨٦/١-٨٧ ، ارشاد الاديب ٣٩/٥ ، انباه الرواة ٩١/١-٩٢.

٣) أبو جعفر ابن الباذش ، هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف ، ابو جعفر بن الباذش ، الانصاري ، الغرناطي ، استاذ كبير ، ومحقق مؤلف كتاب الاقناع في السبع ، من أحسن الكتب ، مات سنة ٥٤٢هـ ، غاية النهاية ٨٣/١ ، رقم الترجمة ٣٧٦ ، النشر ٨٨/١ ، الاحاطة في اخبار غرناطة ١٩٤/١ ، الصلة لابن بشكوال ٨٢/١ ، بغية المتلمس للضبي ٢٠٠ ، بغية الوعاة للسيوطي ٣٣٨/١ ، الديباج المذهب لابن فرحون ١٩٠/١ ، طبقات القراء لابن الجوزي ٨٣/١ ، شجره النور الزكية لمحمد مخلوف ١٣٢/١.

فذهب الطبري (١)، وثعلب (٢) الى أنهما بمعنى واحد ، وهو الظاهر من كلام سيبويه (٣) لأنه قال : وقالوا حمدته : أي جزيته ، وقضيته حقه.

وذهب آخرون الى أنهما بمعنيين ، فيكون الحمد بمعنى المدح ، ويكون الشكر بمعنى الجزاء(٤) فقالوا :

الحمد : الثناء على الله بأوصافه .

والشكر : الثناء عليه بأفعاله وانعامه .

قال أبو محمد ابن عطية(٥)وهذا أصح معنى من أنهما بمعنى واحد .

فاذا قلنا أنهما بمعنيين ، فهل الحمد أعم أو الشكر ؟

فلأهل العلم في ذلك كلام :

فقيل : الحمد أعم من الشكر ، لأنه يكون على النعماء ، وعلى صفة في المحمود من سخاء ، أو شجاعة ، أو غير ذلك .

والشكر : لا يكون الا على النعماء .

---

١) الطبري ، هو أبو جعفر بن جرير ، المفسر ، اسمه محمد بن جرير ، بن يزيد ، مقريء ، محدث ، فقيه ، أصولي ، مجتهد ، مات سنة ٣١٠هـ ، المعجم ١٤٧/٩ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٦/٩ ، النجوم الزاهرة ٢٠٥/٣ ، البداية لابن كثير ١٤٥/١١-١٤٧ ، تذكرة الحفاظ ٢٥١/٢ ، ميزان الاعتدال ٣-٣٥ ، لسان الميزان لابن حجر ١٠٣/١.

٢) ثعلب : هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني ، بالولاء ، أبو العباس ، المعروف بثعلب ، امام الكوفيين في النحو واللغة ، مات سنة ٢٩١هـ ، الاعلام ٢٥٢/١ ، غاية النهاية ١٤٨/١ ، رقم الترجمة ٦٩٢.

٣) سيبويه : هو عمر بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، أبو بشر ، الملقب بسيبويه ، امام النحاة ، وأول من بسط علم النحو ، مات سنة ١٨٠هـ ، الاعلام ٢٥٢/٥ ، البداية ١٨٦/١٠.

٤) تفسير الطبري ٤٦/١ ، انظر تفسير الماوردي ٥٥/١ ، وانظر القرطبي ١٣٣/١.

٥) ابن عطية ، هو عبدالحق ، بن غالب بن عبدالرحمن بن غالب بن تمام بن عطية المحاربي ، الغرناطي ، المالكي ، أبو محمد ، عالم مشارك في الفقه ، والحديث ، والتفسير ، والنحو ، واللغة ، والادب ، من مؤلفاته : المحرر الصحيح ، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، المعجم ٩٣/٥ ، نفح الطيب ٣٠٧/٩ ، الديباج المذهب ١٧٤-١٧٥ ، مات سنة ٥٤٣هـ .

وقيل : الشكر أعم من وجه آخر ، وهو أن الحمد لا يكون الا بالقول ، لقوله تعالى : ﴿**قل الحمد لله**﴾ (النمل : ٥٩) ولقوله تعالى : ﴿**وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين**﴾ (يونس : ١٠).

والشكر يكون باللسان ، وبالقلب ، وبالجوارح الظاهرة ، دليله ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قام حتى تورمت قدماه ، فقيل له في ذلك ؟ فقال : [أفلا أكون عبدا شكورا] (١).

وقال الشاعر :

أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا

فجعل الشكر باليد ، واللسان ، والضمير ، وهو القلب .

قوله [لله] : أي هو المستحق لذلك ، والمستوجب له ،وهذه الكلمة التي هي [الله] اسم للموجود الذي هو الحق ، لا تقع على غيره ، بخلاف الاله فانه يقع على كل معبود ، عبد بالحق أو بالباطل .

وابتدأ هذا الرجز بالحمد ، تأسيا بكتاب الله تعالى ، لأنه مبتديء بالحمد ، واقتداء بقول رسول الله ﷺ :[كل أمر مهم ذي بال ، لا يبدأ أو لا يبتدأ فيه بالحمد ، أو بحمد الله ، فهو أجذم ، أو قال : أبتر ، أو أجذع](٢)، أو أقطع ، أي ناقص الثواب ، ولذلك قال أبو القاسم بن فيره (٣) رحمه

---

١) حديث [أفلا أكون عبدا شكورا] عن المغيرة بن شعبة ، الترمذي في السنن ٤١٣ ، وفي الشمائل ٢٥٨ ، والبخاري فتح الباري ٤٤٩/٨ ، في تفسير سورة الفتح ، باب قوله ليغفر لك الله ، ومسلم ٢٨١٩ ، في صفات المنافقين وأحكامهم ، وأخرجاه أيضا من حديث عائشة رضي الله عنها .

٢) حديث : [كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أو بحمد الله فهو أقطع .. الخ] موضوع ، سلسلة الأحاديث الضعيفة ، ٣٠٣/٢ ، وفيض القدير للامام المناوي ١٣/٥-١٤ .

٣) أبو القاسم بن فيره ، هو القاسم بن فيرة بن خلف ، بن أحمد الامام ، أبو محمد ، وأبو القاسم الرعيني الشاطبي المقريء الضرير ، ولد آخر سنة ٥٣٨هـ ، وقرأ ببلده القراءات واتقنها على أبي عبدالله محمد بن أبي العاص النفزي ، وقرأ على أبي الحسن بن هذيل ، مات سنة ٥٩٠هـ ، معرفة القراء ٥٧٣/٢ ، تذكرة الحفاظ ١٣٥٦/٤ ، سير أعلام النبلاء ٦٠/١٣ ، والبداية

الله تعالى : وما ليس مبدوءا به ، أجذم العلا ، أي ناقص الشرف .

وقوله : أورثنا كتابه ، أشار به الى قوله تعالى : ﴿**ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ...**﴾ (فاطر : ٣٢) .

والكتاب : القرآن ، قاله مجاهد (١)، وقاله أبو محمد ابن عطية ، يريد : معاني الكتاب ، أي علمه ، وأحكامه ، وعقائده .

قال : فكأن الله تعالى ، لما أعطى أمة محمد القرآن وهو قد تضمن معاني الكتب المنزلة ، فكأنه ورث أمة محمد الكتب التي كانت في الأمم قبلها ، والمصطفون من العباد ، جميع أمة محمد ﷺ ، قاله غير واحد من العلماء.

قال أبو محمد ابن عطية : وكأن اللفظ ، يريد جميع المؤمنين من كل الأمة الا أن عبارة توريث الكتاب لم تكن الا لأمة محمد ﷺ ، والأول لم يورثوه .

قلت : وكذلك يعطي اللفظ أنه لا يدخل في الآية من لم يأت من هذه الأمة لكونه عبر بالماضي فقال : ﴿**أورثنا ..**﴾ .

ولكن قيل : ان ذلك على وجهين : اما على حكمنا بتوريثه ، واما على معنى أنه قال : أورثناه ، وهو يريد مورثوه ، قاله الزمخشري(٢).

= ١٠/١٣ ، والديباج المذهب ١٤٩/٢ ، غاية النهاية ٢٠/٢-٢٣ ، والنجوم الزاهرة ١٣٦/٦ ، ونفح الطيب ٣٣٩/١ ، وطبقات المفسرين للداودي ٣٩/٢-٤٢ ، وشذرات الذهب ٣٠١/٤-٣٠٣ ، وارشاد الاديب ١٨٤/٥-١٨٥.

١) مجاهد ، هو مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج ، المكي ، مولى بني مخزوم ، تابعي ، مفسر ، ولد سنة ٢١هـ ، ومات سنة ١٠٤هـ ، قال الذهبي : شيخ القراء والمفسرين ، أخذ التفسير عن ابن عباس ، الاعلام ١٦١/٦ ، معرفة القراء ٦٦/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٤٩/٤ ، غاية النهاية ٤١/٢.

٢) الزمخشري : هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي ، الزمخشري ، جار الله ، ولد سنة ٤٦٧هـ ، ومات سنة ٥٣٨هـ ، له كتب لا تحصى كثرة ، وكان معتزلي المذهب ، مجاهرا ، شديد الانكار على المتصوفة ، أكثر من التشنيع عليهم في الكشاف وغيره ، الاعلام ٥٥/٨ ، ولسان الميزان ٤/٦ .

قلت : فعلى هذا يكون من لم يأت منهم داخلا في الآية ، فتعم أمة محمد ﷺ ، ورتبهم على ثلاث مراتب : السابق ، والمقتصد ، والظالم ، أقاويل ، وليس هذا موضع ذكرها .

قال عمر بن الخطاب (١) - رضي الله عنه - : وتلا هذه الآية فقال : قال النبي ﷺ : [سابقنا سابق ، ومقتصدنا ناج ، وظالمنا مغفور له].(٢)وروى أبو أمامة (٣) أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية وقال : [كلهم في الجنة](٤)

وقوله وعلمه علمنا(٥): يعني علم الكتاب ، وهو القرآن ، فيكون الضمير عائدا على الكتاب ، يرجع الى ما يتعلق به من أصول القراءة وتفسيرها ، وغير ذلك مما يتعلق به .

ويحتمل أن يكون عائدا على الله ، فيكون العلم الذي ذكر أعم من أن يرجع الى علم الكتاب أو غيره ، بل يصدق على كل علم نافع ، على اختلاف أنواعه ، وعلى قدر طبقات الناس في ذلك .

فان قوله : أورثنا ، لا يريد نفسه فقط ، بل جميع جملة القرآن في قوله «وعلمه علمنا» اشارة الى مقصوده بهذا النظم ، كما جرت عادة المؤلفين أن ينبهوا في أثناء خطبهم وصدور كتبهم على مقصودهم ومذاهبهم .

وكذلك نبه عليه أيضا بقوله : «جاء بختم الوحي والنبوءة» ثم صرح بذلك في قوله : «وبعد فاعلم أن علم القرآن .. الى آخر الفصل .

---

١) عمر بن الخطاب ، ترجمته ص ،

٢) حديث : سابقنا .. الخ ، ورد بلفظه في الدر المنثور للسيوطي ٢٥/٧ ، بثلاث روايات لفظة : سابقنا سابق ، ومقتصدنا ناج ، وظالمنا مغفور له ..

٣) أبو أمامة اسمه صدى بن عجلان ، صحابي جليل ، الاصابة ١٨٣/٢ ، الاستيعاب ١٩٨/٢.

٤) حديث كلهم في الجنة ، في الدر المنثور للسيوطي ٢٦/٧ ، لفظه : كلهم من هذه الأمة وكلهم في الجنة ..

٥) قلت : ويسمونها براعة الاستهلال ، كما يشيرون في النهاية الى النهاية ، ويسمونها أيضا ببراعة الانتهاء ، كقول المؤلف جاء بختم الوحي .. الخ .

ثم قال الناظم رحمه الله وغفر له :

حمدا يدوم بدوام الأبد ثم صلاته على محمـــــــــــد
أكرم من بعث للأنـــــام وخير من قد قام بالمقـــام

قوله "حمدا" مصدر قولك حمد يحمد ، أي أحمده حمدا ، أو الحمد لله حمدا يتعلق اما بفعل مضمر ، واما بالحمد المذكور في البيت ، لأنه في معنى الفعل.

والدوام : البقاء ، والأبد : ينطلق على الزمان المستقبل ، الذي لا نهاية له ، ومنه قوله تعالى : ﴿خالدين فيها أبدا﴾ . أي أحمده حمدا لا انقطاع له .

وقوله : ثم صلاته على محمد : أي صلاة الله ، وهو لفظ الخبر ، ومعناه الدعاء ، فاذا قال القائل صلى الله عليه وسلم ، بل صلى الله على محمد .. أو صلاته على محمد ، فمعناه اللهم صلي على محمد ، أي زد محمدا ﷺ بركة ورحمة ، قاله ثعلب(١)، وعن ابن عباس(٢) رضي الله عنهما : "أن الصلاة من الله تعالى رحمة لعباده ، ومن الملائكة استغفار" .

وقال القاضي عياض - رحمه الله - قيل : هي من الله لغير النبي رحمة ، وللنبي تشريف وزيادة كرامة .

قال أبو العباس المبرد(٣): وأصل الصلاة ، الدعاء ، ومنه قول النبي ﷺ [اذا دعى أحدكم الى وليمة فليجب ، فان كان مفطرا فليأكل ، وان كان صائما فليصل](٤) أي : فليدع لهم بالبركة .

قال : ومنه الصلاة على الميت ، فانها لا ركوع فيها ولا سجود .

---

١) ثعلب تقدمت ترجمته ص : ٣٥

٢) انظر ترجمته ص : ٥١

٣) المبرد أبو العباس ، هو محمد بن يزيد بن عبدالاكبر ، الثمالي ، الأزدي ، امام العربية ببغداد ، ولد سنة ٢١٠هـ ، ومات سنة ٢٨٦هـ ، الاعلام ١٥/٨ ، لسان الميزان ٤٣٠/٥ ، من كتبه : الكامل ، وطبقات النحاة ، ونسب عدنان وقحطان .

٤) اذا دعي أحدكم الى طعام فليجب ، فان كان مفطرا فليأكل ، وان كان صائما فليصل ، حديث صحيح ، أخرجه مسلم في النكاح : باب الأمر باجابة الداعي برقم ١٤٣١ .

ومن ذلك قول الشاعر :

عليك مثل الذي صليت فاغتمضي

يوما فان لجنب المرء مضطجعا

وقال الآخر :

وقابلها الريح في دنهـــــا

وصلى على دنها وارسم

أي دعا لها بالسلامة .

وقوله «على محمد» محمد اسم عربي ، وهو مفعل ، من أحمد ، وهو من أبنية المبالغة والتضعيف الذي فيه للتكثير ، أي الكثير المحامد ، وهي الأوصاف المحمودة ، أو الكثير الحمد ، أي حمد الناس له ، فهو كما تقول : كرمته فهو مكرم ، وعظمته فهو معظم ، ويقال : كسرت الاناء والحجر فهو مكسر ، اذا بالغت في كسره .

قال الشاعر في التكثير :

الى الفرد السيد الجواد المحمد

ويقال : رجل محمود ، ومحمد ، فمحمود لا يدل على الكثرة ، ومحمد يدل عليها ، ويدل على الفرق بينهما قول الشاعر :

فلست بمحمود ولا بمحمد

ولكنما أنت الحبنطا الحباتر

والحبنطا : الكبير البطن ، والحباتر : القصير .

قالوا : وهو مشتق من الصفة على جهة التفاؤل ، أي أنه يكثر حمده ، يدل على ذلك ما رواه بعض أهل العلم فيما حكاه ابن زيد ، أن النبي ﷺ لما ولد أمر عبدالمطلب بجزور فنحرت ، ودعا رجال قريش ، كانت سنتهم في المولود اذا ولد في الليل ، كبوا عليه قدرا حتى يصبح ، ففعلوا ذلك بالنبي ﷺ ، فأصبحوا وقد انشقت عنه القدر ، وهو شاخص الى السماء ، فلما حضرت رجال قريش ، طعموا ، قالوا لعبدالمطلب : ما سميت ولدك هذا ؟ قال : محمدا ، فقالوا : ما هذا من أسماء آبائك ، قال : أردت أن يحمد في السموات والأرض .

قلت : وهذا اللفظ من هذه الحكاية على معنى حمد الناس له .
وقوله : « أكرم من بعث للأنام» أي أشرفهم ، وأعظمهم ، يشير الى قوله عليه الصلاة والسلام : [أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ، وأول من ينشق عنه القبر ، وأول شافع ، وأول مشفع] (١) خرجه مسلم .
وخرج أيضا عن جابر(٢) بن عبدالله قال : قال رسول الله ﷺ : [أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي : كان كل نبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى كل أحمر وأسود ، وأحلت لي الغنائم ، ولم تحل لأحد قبلي ، وجعلت لي الأرض طيبة وطهورا ومسجدا ، فأيما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان ، ونصرت بالرعب بين يدي مسيرة شهر ، وأعطيت الشفاعة](٣).
أكرم : بالخفض على الاتباع ، وبالرفع على القطع ، وهو أبلغ في المدح .
والبعث : الارسال ، ومنه قوله تعالى : **﴿ولقد بعثنا في كل أمة رسولا﴾** (النحل : ٣٦) ، ويقال : بعثت البعير : حللت عقاله ، وبعث القبور يوم القيامة ، وهو قريب من هذا ، فكأنهم أطلقوا من عقالهم .
والأنام : الخلق ، قال تعالى : **﴿والأرض وضعها للأنام﴾** (الرحمن : ١٠) أي : الخلق .
وخير من قد قام : معطوف على أكرم ، فيجري فيه ما جرى في أكرم من الرفع ، والخفض ، أي : هو أكرم ، وخير من قد قام بالمقام ، أي في المقام مصليا فيه لله .
روى أن النبي ﷺ استلم الحجر ورمل ثلاثة أشواط ، ومشى أربعة ، فلما فرغ عيد الى المقام ، فصلى ركعتين ، وقرأ : **﴿واتخذوا من مقام**

---

١) رواه مسلم في كتاب الفضائل رقم ٢٢٧٨ ، السنة ٣/٢٠٤.
٢) جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام بن كعب بن سلمة ، يكنى أبا عبدالله ، مات سنة ٧٥هـ ، وأوصى ألا يصلى عليه الحجاج ، ومناقبه كثيرة ، الاصابة ١/٢١٣ ، الاستيعاب ١/٢٢١.
٣) رواه مسلم ٣/٥ ، عن جابر ، السنة ١٣/١٩٦.

ابراهيم مصلى﴾.(البقرة : ١٢٥) (١)والمقام : مقام ابراهيم عليه السلام ، وهو المعهود اليوم ، وقيل : الحرم كله ، قاله النخعي(٢) ومجاهد(٣).

---

١) حديث : أن النبي ﷺ استلم الحجر .. الخ ، الحديث قطعة من حديث جابر الطويل ، في صفة الحج ، حديث : الموطأ ٢٧٣/١ ، في الحج ، باب البدء بالصفا في السعي ، وأخرجه مسلم في الحج برقم ١٢١٨ ، وأبو داود برقم ١٩٠٥ ، وأحمد ٣٢٠/٣-٣٢١ ، السنة ٨٣٥/٧.

٢) النخعي : هو ابراهيم بن يزيد بن قيس الأسود ، أبو عمران النخعي ، الكوفي ، الامام المشهور ، الصالح ، الزاهد ، العالم ، قرأ على الأسود بن يزيد ، وغيره ، مات سنة ٩٦هـ أسد الغابة ٢٩/١ ، الاعلام ٧٦/١ .

٣) مجاهد : تقدمت ترجمته ص : ٣٧

قال :

جاء بختم الوحي والنبوءة لخير أمة من البريئة
صلى عليه ربنا وسلما وآله وصحبه تكرمـا

الختم : مصدر ختم يختم ختما ، يقال : ختمت الكتاب ختما ، طبعته ، وختمت الفعل : فرغت منه ، وختم النبوة : قابل للمعنيين جميعا ، فيحتمل أن يكون بمعنى الفراغ والتمام ، أي فرغت وتممت فلا نبي بعده ، ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام : [ان الرسالة والنبوءة قد انقعطعت ، فلا رسول بعدي ولا نبي](١)قال : فشق ذلك على الناس ، فقال : لكن المبشرات ؟ قالوا يا رسول الله : وما المبشرات ؟ قال : رؤيا المسلم ، وهي جزء من النبوة .
ويحتمل أن يكون بمعنى الطبع ، أي طبع عليها ، فلا تفتح لغيره ، وذلك على جهة التكريم ، والتشريف ، لأن الختم على الكتاب كرامة له لئلا يطلع على ما فيه ، فقد جاء : كرم الكتاب : ختمه ، وهو راجع الى معنى الفراغ والتمام ، لأن الطبع على الشيء انما يكون بعد الفراغ منه ، فهو الكتاب حقيقة ، وفي النبوءة مجرور .

والوحي : البعث والالهام ، يقال : أوحى الله الى نبيه : أي بعثه وأوحى اليه ألهمه ، ومنه قوله تعالى : ﴿وأوحى ربك الى النحل..﴾ (النحل : ٦٨)
وأما قوله تعالى : ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا..﴾ (الشورى : ٥١) فإما أن يكون للمصدر ، أو مصدرا جاء على غير المصدر ، كقوله تعالى : ﴿أنبتكم من الأرض نباتا..﴾ (نوح : ١٧) .
واما أن يكون جاء على وحي ، وهي لغة قليلة ، في أوحى ، قال أبو نصر الجوهري (٢) : يقال : حييت اليه الكلام ، وأوحيت ، وهو أن يكلمه بكلام يخفيه .

---

١) حديث أن الرسالة قد انقطعت .. الخ ، أخرجه الامام أحمد في مسنده ٦٧/٣ ، وأخرجه الترمذي في باب تعبير الرؤيا ، وفيه فقرة : قالوا وما المبشرات .. الى آخر الحديث ،

٢) أبو نصر الجوهري ، هو امام اللغة ، صاحب الصحاح ، أول من حاول الطيران ، فمات بسببه سنة ٣٩٣هـ ، الاعلام ٣٠٩/١.

قال العجاج(١) : وحي : لها القرار ، فاستقرت، والنبوءة فعولة من النبأ وهو الخبر(٢).

ومنه قوله تعالى : **﴿من نبأ المرسلين﴾** (الانعام : ٣٤) و**﴿بنبأ يقين﴾** النمل : ٢٢) أي : الخبر ، وجمع النبأ : أنباء ، قال تعالى : **﴿تلك من أنباء الغيب نوحيها اليك﴾** (هود : ٤٩) والأنباء بالكسر : الاخبار .

وأما النبوة بغير همز : فاما أن تكون من النبو وهي الارتفاع ، واما أن تكون من الهمز .

وقوله : «لخير أمة من البرية» : يعني أمة محمد ﷺ ، يشير الى قوله تعالى : **﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾** (آل عمران : ١١٠) ، ولم يرسل الى هذه الأمة فقط ، انما أرسل الى الكافة ، من الأحمر ، والأسود ، كما جاء في الحديث الذي تقدم ذكره(٣).

ولكن ، لما كانت هذه الأمة هي التي آمنت به وظهرت عليها بركته وخيراته ، فكانه انما ارسل اليها ، دون غيرها من الأمم ، لأنه بعث لسعادتها .

والبرية : الخلق ، ومنه قوله تعالى : **﴿أولئك هم خير البريـــــة﴾** (البينة : ٦) ، وشر البرية ، يقال : برأ الله الخلق ، يبرؤهم برءا وبروء ، أي : خلقهم ، وأنشأهم ، وهي فعيلة ، بمعنى مفعولة ، ودخلت الهاء للمبالغة أي شديدة الافتقار الى تعلق القدرة بها .

وأما البرية بغير همز ، فاما أن يكون على التسهيل على ما تقدم في النبوءة ، واما أن تكون من بريت القلم أو من البري وهو التراب ، ونسبتهم للبرايا اعتبار الأصل ، والى برى القلم باعتبار أنه سواه وأبرزه في صورة لم يكن عليها قبل ، فانه كان أنبوبة ثم صار قلما .

---

١) العجاج : هو عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي ، التميمي ، شاعر ولد في الجاهلية ، مات سنة ٩٠هـ . الاعلام ٢١٨/٤.

٢) النبوة بغير همز قراءة غير نافع من السبعة ، أما البرية : فلم يقرأه بالهمز من السبعة غير نافع وابن ذكوان

٣) تقدم الحديث ص : ٤١

قال الفراء(١): تقول منه بر أه الله يبروه بروا ، وبريت القلم بريا .
وقال ابن دريد(٢) في كتابه : الجمهرة : قلت : البرية بالياء قراءة غير نافع ، وابن ذكوان ، في السبعة : بروت القلم بروا ، وهذا كله دليل على ترك الهمز في البرية ، ولكن لا تكون هنا الا بالهمز ، وكذلك النبوءة ، لاختلاف القافية عند التسهيل باختلاف حرفيهما ، وهما : الواو والياء .. وقد تقدم معنى الصلاة ، وكرر هنا على جهة التوكيد للصلاة عليه ، ونكرر ذكره تبركا به ﷺ .
قال أبو محمد بن عطية(٣) ، قال القاضي أبو محمد(٤) : الصلاة على رسول الله ﷺ في كل حين ، من الواجبات وجوب السنن المؤكدة ، التي لا يسع تركها ولا يفعلها(٥) الا من لا خير فيه .
قلت : وقد روى في الحديث على مثل هذا عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : [لا تجعلوني كقدح الراكب ، يملأ قدحه ثم يضعه ، ويرفع متاعه ، فان احتاج الى شراب شرب ، أو الى وضوء توضأ ، والا أهرقه ، ولكن اجعلوني في أول الدعاء ، وأوسطه ، وآخره](٦)وقوله : سلم فعل ، اما من السلام الذي بمعنى السلامة ، واما من السلام الذي هو اسم من اسماء الله تعالى ، وأصل - آل - أهل ، فأبدلت الهمز ألفا ، لسكونها بعد همزة

---

١) الفراء : هو يحيى بن زياد الديلمي ، النحوي ، القاريء ، مات سنة ٢٠٧هـ ، انظر غاية النهاية ٢/٣٧١. والاعلام ٧/١٧٨ .

٢) ابن دريد : هو محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، أبو بكر ، من أئمة اللغة والأدب ، كانوا يقولون : ابن دريد أشعر العلماء ، وأعلم الشعراء : مات سنة ٣٢١هـ ، الاعلام ٦/٣١٠.

٣) أبو محمد بن عطية : تقدمت ترجمته ص : ٣٥

٤) القاضي أبو محمد : هو عبدالوهاب بن علي ، المالكي ، البغدادي ، العراقي ، صاحب النوادر في الفقه والأدب ، مات سنة ٤٢٢هـ ، سير أعلام النبلاء ١٧/٤٢٩ ، والبداية ١٢/٣٢ ، والاعلام ٤/٣٣٥.

٥) قلت : لعل المعنى ولا يتركها ، لأنه المناسب للمقام

٦) حديث : لا تجعلوني كقدح الراكب .. بعد البحث لم أجده ص : ٥١

في كلمة واحدة ، والهمز بدل من هاء ، والأصل أهل ، بدليل أنك اذا صغرت قلت : أهيل فهو أهل ، ثم آل ، ثم آل .
وحكى الكسائي(١) في تصغيره : أويل ، فعلى هذا تكون الألف بدلا من واو ، والأصل اما أول تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، فانقلبت الفا ، واما أول فانقلبت الفا كما فعلوا في يوجل ، لأن الحركة لا تدعى الا بثبت ، ولا يضاف في الاعراب الا الى الظاهر ، نحو آل لوط ، وآل فرعون .
وقد جاء مضافا الى المضمر قليلا ، كما قال الناظم ، وعليه قول الشاعر :
وانصر على آل الصليب وعا   يديه اليوم آلــــــــك
وعطفه على المضمر في عليه ، من غير اعادة الخافض ، وكان حقه أن يعيد الخافض فيقول : وعلى آله ، ولكنه لم يعده لضرورة الوزن .
ويستعمل في ضرائر الشعر ما هو أشد من هذا ، وقد جاء العطف من غير اعادة الخافض في سعة الكلام ، وان كان قليلا ، وعليه قوله تعالى : ﴿تساءلون به والأرحام﴾ (النساء : ١) ، على قراءة : والأرحام بالخفض(٢) في أحد التأويلين ، وقد جاء الشعر قليلا ، وعليه قوله :
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما بك والايام من عجب
فعطف والأيام على الكاف في بك ، ولم يعد الخافض .
والصحب والأصحاب ، والصحابة ، بمعنى واحد ، واختلف في الصحب ، فقيل : اسم جمع ، وهو المعروف ، وقيل : جمع صاحب ، ، وانتصب تكرما على المصدر في موضع الحال ، أي تكرم ذلك تكرما منه سبحانه .

ثم قال الناظم رحمه الله آمين :

وبعد فاعلم أن علم القرآن   أجمل ما به تحلى الإنسان

---

١) الكسائي : هو علي بن حمزة الأسدي ، الكوفي ، أبو الحسن ، أحد القراء السبعة ، مات سنة ١٨٩هـ ، معرفة القراء ١٢٠/١ ، رقم الترجمة ٤٥ ، الوافي ٢٠ ، العبر ٣٠٢/١ ، البداية ٢٠١/١ ، غاية النهاية ٥٣٥/١ ، سير أعلام النبلاء ١٣١/٩ ، النجوم الزاهرة ١٣٠/٢.

٢) قلت : هي قراءة حمزة بن حبيب ، أحد القراء السبعة .

وخير ما علمه وعلمـه   واستعمل الفكر له وفهمه

قوله : وبعد ، أي بعد حمد الله تعالى ، والصلاة على نبيه ، محمد ﷺ ، فبعد : ظرف زمان مقطوع عن الاضافة ، لما قطعه بناه على الضم ، كما قال تعالى : ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ (الروم : ٤) ، ولو لم يقطعه لكان منصوبا على الظرفية ، الا أن يدخل عليه من ، فتنخفض .

والعلم معرفة المعلوم ، على ما هو به وشرف العالم انما هو بشرف المعلوم ، والمعلوم هنا القرآن ، وهو كلام الله تعالى ، المكتوب بين دفتي المصحف ، وشرفه معلوم ، لا يخفى ، فلا شيء أفضل منه ، كما قال عليه الصلاة والسلام : [انكم لن ترجعوا الى الله بأفضل مما خرج منه](١) يعني : القرآن .

وعن عطية(٢) بن قيس عن رسول الله ﷺ أنه قال : [ما من كلام أعظم عند الله من كلامه ، وما رد العباد الى الله كلاما أحب اليه من كلامه](٣) .

فلذلك كان علمه أجمل ما تحلى به الانسان ، أي أحسن ما اتصف به .

يقال : حليت المرأة ألبست الحلي ، وتحلت ، فهي حالية ، والحلي الصفات الظاهرة ، والعلم جنس تحته أنواع ، فان للقرآن علوما كثيرة ، منها : علم الرسم ، وعلم التلاوة ، وهو المقصود بهذا النظم ، وعلم القراءة ، وعلم

---

١) حديث : [انكم لن ترجعوا الى الله بأفضل مما خرج منه] حديث ضعيف ، أخرجه الترمذي ، انظر تحفة الأحوذي ٢٣١/٨ ، وروي عن خباب بن الأرت حتى قوله : تقرب الى الله ما استطعت فانك لن تتقرب اليه بشيء أحب اليه من كلامه ، شرح السنة ٤٣٧/٤.

٢) عطية بن قيس : أبو يحيى الكلابي ، الحمصي ، الدمشقي ، تابعي ، قاريء دمشق بعد ابن عامر ، ولد سنة ٧ في حياة النبي ﷺ ، وردت الروايات عنه في حروف القرآن ، قال عبدالله بن قيس : كان الناس يصلحون مصاحفهم على قراءة علي على درج مسجد دمشق قبل بناء الوليد له ، مات سنة ١٢١هـ ، غاية ٥١٣/١.

٣) حديث : [ما من كلام .. الخ] لم أجده بهذا اللفظ ، وفي معناه حديث أبي سعيد الخدري عند الترمذي : يقول الرب : من شغله القرآن عن ذكري .. وفي آخره وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ، ولكنه ضعيف ، فتح الباري ٦٦/٩.

الاعراب ، وعلم البيان ، وعلم البديع ، وعلم التفسير ، والتأويل ، والأحكام ، والناسخ ، والمنسوخ ، وغير ذلك ، وفي قوله أفضل ما به تحلى الانسان في الغاية من عذوبة اللفظ ، وسلامة النظم ، وبديع الاستعارة ، وترتيب الاسناد .

وخير ما علمه وعلمه ، يشير الى قوله عليه الصلاة والسلام : [خيركم من تعلم القرآن وعلمه] (١). وفي لفظ [خيركم من قرأ القرآن وأقرأه] وفي لفظ آخر [أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه](٢).

وكان حق الناظم أن يقدم العلم على التعليم لأن التعليم بعد العلم ، وكذا جاء في لفظ الحديث ، لكنه آثر الصناعة اللفظية ، وهي تساوي مقاطع الأبيات وتوافقها في الحركات .

فان قيل : ان الثناء في الحديث على متعلميه ، ومعلمه ، والثناء في هذا الرجز على القرآن ؟ ..

فالجواب : أنهم خصوا بذلك ولا نالوه ، الا بسببه ، فتشريفهم انما هو من أجله ، فينبغي لحامل القرآن أن يخلص النية بقراءته لله تعالى ، وأن يتقي الله تعالى فيما يتعلمه ويعلمه ، وأن يكون كما قال الفضيل بن عياض(٣)- رضي الله عنه - حامل القرآن حامل راية الاسلام ، لا ينبغي له أن يلهوا مع من يلهوا ، ولا يسهوا مع من يسهوا ، ولا يلغوا مع من يلغوا ، تعظيما لحق القرآن .

---

١) خيركم من تعلم القرآن وعلمه .. عن عثمان بن عفان ، السنة ٤٢٧/٤ ، رياض الصالحين ٤١٩ ، البخاري ٦٦/٩-٦٧ ، في فضائل القرآن ، وأبو داود برقم ١٤٥٢ ، في الصلاة ، والترمذي برقم ٢٩٠٩ في ثواب القرآن ، باب ما جاء في تعليم القرآن

٢) خيركم من قرأ القرآن وأقرأه ، عن ابن مسعود ، ضعيف ، ومعناه صحيح ، كما يشهد له ما قبله ، ضعيف الجامع الصغير ١٣١/٣.

٣) الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر ، التميمي ، اليربوعي ، أبو علي ، الزاهد ، الخراساني ، روى عن كثير من التابعين ، مات سنة ١٨٧هـ ، ترجمته في التقريب طويلة ٢٩٤/٨.

وقال ابن مسعود(١)- رضي الله عنه - ينبغي لحامل القرآن أن يعرف بليله اذ الناس نائمون ، وببكائه اذ الناس يضحكون ، وبصمته اذ الناس يغتابون .

واستعمل من وزن استفعل ، ويكون بمعنى طلب ، مثل استخرج ، واستحضر ، ويكون بمعنى فعل ، مثل استكبر واستعطف ، واستعمل هنا بمعنى أعمل .

والفكر والتفكير ، بمعنى واحد .

ثم قال الناظم :

وجاء في الحديث أن المهرة   في علمه مع الكرام البررة

المهرة ، جمع ماهر ، وهو الحاذق ، يقال : مهرت بالأمر ، مهارا ، ومهارة ، صرت به ماهرا ، أي حاذقا .

والبررة : جمع بار ، ويقال : بار وبر ، وهو الصادق المطيع ، الا أن بارا يجمع على بررة ، كساحر وسحرة ، وقارىء(٢) وقارئة(٣) .

وبر يجمع على ابرار ، والبررة : هم السفرة الكرام ، الذين ذكر الله تعالى في كتابه ، قيل : هم الملائكة الكرام ، وقيل : هم الرسل ، وقيل : هم أصحاب محمد ﷺ .

والسفرة : جمع سافر ، وهم الكتبة .. قاله ابن قتيبة(٤)فذكر الناظم أن الماهر بالقرآن مع الكرام البررة ، فأبدل من الباء في تجوزا يشير الى

---

١) ابن مسعود : هو عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب ، الصحابي الجليل ، صاحب سواك النبي ﷺ ، مناقبه كثيرة جدا ، انظر الاصابة ٣٦٩/٢ ، والاستيعاب ٣١٦/٢ ، مات سنة ٣٣هـ بالمدينة المنورة.

٢) قلت : قارئة للأنثى لا للجمع ، أما سحرة ، فصحيح .

٣) صوابه : قرأه كما في اللسان ١٢٩/١.

٤) ابن قتيبة : ترجمته صفحة : ٥٩ .

الحديث المروي عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال : [الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة](1) ، وهو حديث صحيح ، خرجه مسلم وغيره .

والألف واللام في الماهر للجنس ، يعني كل ماهر ، وبهذه الملاحظة جمع الناظم فقال : المهرة ، لأنه المراد .

وقد أجاز كثير من العلماء نقل الحديث بالمعنى ، وقال في علمه : والظاهر من الحديث حفظ كلمه وحروفه ، فان تمام الحديث يدل على ذلك .. وهو قوله : [والذي يقرؤه ويتتعتع فيه وهو عليه شاق فله أجران] اثنان ، والتتعتع : العي في الكلام ، يقال : تعتع الرجل في الكلام ، اذا عيي ، وما تعتعه الا العي ، فلو قال في حفظه لكان أنسب .

ثم قال :

وجاء عن نبينا الأواه	حملة القرآن أهل الله
لأنه كلامه المرفـــــع	وجاء فيه شافع مشفع

الأواه : فعال ، من التأوه ، وهو من أبنية المبالغة ، أي الكثير التأوه ، من شدة الخوف ، والتأوه : أن يسمع للصدر صوت من تنفس الصعداء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ان ابراهيم لأواه حليم﴾ (التوبة : ١١٤) .

قيل : هو الخاشع المتضرع ، وقيل : هو الدعاء ، وقيل : غير ذلك ، وقيل : هو الموقف ، يقال : تأوه يتأوه تأوها ..

قال الشاعر (2) وهو يصف ناقة له :

اذا ما قمت أرحلها بليل   تأوه آهة الرجل الحزين.

---

1) حديث الماهر بالقرآن .. ورد بألفاظ مختلفة ، في شرح السنة ٤٢٩/٤ ، بلفظ : مثل الماهر بالقرآن مثل السفرة الكرام البررة ، ومثل الذي يقرؤه وهو عليه شاق له أجران .. البخاري ، فتح الباري : ٥٣٢/٨ ، تفسير سورة عبس ، ومسلم رقم ٧٩٠ ، في صلاة المسافرين ، باب فضل حافظ القرآن.

2) وهو المنقب العبدي .

الأصل : تتأوه ، فحذف التاء تخفيفا ، كقوله تعالى : ﴿قل هل تربصون بنا الا احدى الحسنيين﴾ (التوبة : ٥٢) ، أصله تتربصون ، وذكر الحديث بالمعنى ، ونص الحديث : [أهل القرآن أهل الله وخاصته] (١) وفي لفظ آخر : [ان لله أهلين من الناس ، قيل : ومن هم يا رسول الله ؟ قال : أهل القرآن هم أهل الله وخاصته] .

ثم قال : لأنه كلامه المرفع ، وبسبب ذلك قيل في حملته هم أهل الله ، وهذا على جهة التشريف والتكريم .

والتقريب الى الله ، يدل عليه ما رواه ابن عباس(٢) - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ أنه قال : [أشراف أمتي حملة القرآن](٣).

فينبغي لمن جعله الله في هذه المنزلة أن يخلص العمل والطلب لله تعالى ، وأن يكون له حامدا ، ولنعمته شاكرا ، وبه معتصما ، وعليه متوكلا ، وأن لا يعمل عملا يظهر أنه لله ، وهو يريد به الدنيا .. فذلك الشرك الأصغر .

وقد قال تعالى : ﴿ان الشرك لظلم عظيـــــم﴾ (لقمان : ١٣) .

وروى عن عبدالملك بن حبيب السلمي(٤) - رحمه الله - أنه قال : بلغني أن

---

١) حديث : أهل القرآن .. الخ ، وما بعده ، حديث واحد ، ولفظه : [ان لله أهلين من الناس ، قيل من هم أهل الله ؟ قال : أهل القرآن هم أهل الله وخاصته] ترتيب المسند ٧/١٨ ، وأخرجه النسائي ، وابن ماجة ، والحاكم ، وصححه ، ووافقه الذهبي .

قلت : وفي اسناده عبدالرحمن بن بديل ، قال في التقريب : لا بأس به .

٢) ابن عباس : هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب ، الحبر ، الصحابي ، أبو العباس ، ابن عم النبي ﷺ ، قرأ القرآن على أبي بن كعب ، وروى عن كثير من الصحابة ، مات سنة ٦٨هـ، معرفة القراء ٤٥/١ ، رقم الترجمة ٥ ، تهذيب الأسماء والصفات ٢٨٤/١/١ ، تذكرة الحفاظ ٤٠/١-٤١ ، سير أعلام النبلاء ٣٣١/٣ ، العبر ٧٦/١ ، البداية ٢٩٥/٨ ، غاية النهاية ٤٢٥/١ ، الاصابة ٣٣٠/٢.

٣) حديث : [أشراف أمتي حملة القرآن] حديث ضعيف ، ضعيف الجامع الصغير ٢٨١/١.

٤) عبدالملك بن حبيب بن سليمان بن مروان بن جاهمة بن عباس بن مرداس ، الأندلسي ، الفقيه ، تكلم فيه ابن حزم وغيره ، وروى عنه بقي بن مخلد ، وابن وضاح ، ولا يرويان الا عن ثقة ،

رسول الله ﷺ قال : [القرآن أعظم حرمة من كل شيء دون الله ، ومن حرمة الوالد على ولده ، والقرآن وقار الله ، فمن وقر القرآن فقد وقر الله ، ومن استخف بحق القرآن فقد استخف بحق الله» .

وعنه عليه الصلاة والسلام ، أنه قال : [يجاء بالقرآن يوم القيامة في صورة رجل شاحب ، يعني أصفر اللون ، فيتراءه الناس حتى يقف بين يدي الله عز وجل ، فيقول الله عز وجل : كيف وجدت عبادي لك ، فيقول : يا رب منهم من كان يصونني ويتلوني آناء الليل وآناء النهار ، وكنت اظمي نهاره ، وأنصب ليله ، ومنهم من كان مستخفا بي ، صادا عني ، فيقول الله سبحانه : وعزتي وجلالي لأكرمن اليوم من أكرمك ، ولأهينن اليوم من أهانك ، قال : فيدعى بأهل القرآن فيأتون](١) .

ثم قال : وجاء فيه : شافع مشفع ، يعني في القرآن ، يشير الى الحديث المروي عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أنه قال : قال رسول الله ﷺ : [القرآن شافع مشفع وماحل مصدق ، من شفع له القرآن يوم القيامة ، نجا ، ومن محل به القرآن يوم القيامة كبه الله في النار على وجهه](٢) فنسأل الله عز وجل أن يجعلنا ممن شفع له ، ولا يجعلنا ممن محل به .

وقد روى عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه قال : [يجاء بالقرآن يوم القيامة فيشفع لصاحبه فيكون قائدا الى الجنة ، أو يشهد عليه فيكون

= مات سنة ٢٣٨هـ تهذيب التهذيب ٦/٣٩٠.

١) حديث [يجاء بالقرآن ..] عن عبدالله بن بريدة ، رضي الله عنه ، مع نقص بعض الالفاظ ، وهو حديث أخرجه أحمد ، وابن ماجة ، والحاكم ، وصححه ، ووافقه الذهبي على ذلك ، ترتيب المسند ١٨/١٣، ورواه في الترغيب عن ابن حبان ٢/٣٤٥.

٢) حديث : [القرآن شافع مشفع ، وماحل مصدق ، من جعله امامه قاده الى الجنة ، ومن جعله خلف ظهره ساقه الى النار] اخرجه ابن حبان في صحيحه ، انظر الترغيب للمنذري ٢/٣٤٩ ، مجمع الزوائد ٧/١٦٤ ، صحيح ، صحيح الجامع الصغير ٤/١٥٠ ، عزوه حب هب ، عن جابر طب ، هب عن ابن مسعود.

سائقا الى النار](١) .

فنسأله جل ذكره كما يسر لنا حفظه وهدانا الى تلاوته أن يوفقنا الى فهم تأويله ، ويجعلنا من المهتدين بهدايته ، وأن يجعلنا ممن اعتصم بحبله ، وانتفع بنقله ، وحصله وامتثل أمر الله تعالى في قوله وفعله ، وأن يجعله لنا وسيلة ، لما لديه من النعيم المقيم ، وقائدا واماما الى جنات النعيم ، انه ولي ذلك والقادر عليه ..

---

١) هذه بعض ألفاظ الحديث السابق ، ترتيب المسند ١٣/١٨ ، وفي حديث صحيح : اقرأوا القرآن ، فانه ياتي يوم القيامة شفيعا لاصحابه الى آخر الحديث ، وهو حديث طويل ، صحيح ، أخرجه مسلم عن ابن قدامة ، مسلم ١٩٧/٢، صحيح الجامع الصغير ٣٧٨/١ ، حديث يقال لصاحب القرآن : اقرأ وارتق ، ورتل ، كما كنت ترتل في الدنيا ، الحديث ، الترغيب ٣٥٠/٢ .

وقد أتت في فضله آثار　　　ليست تفي بحملها أسفار

الآثار : جمع أثر ، وهو ما أثرته أي رويته ، يقال : أثرت الحديث ، آثره آثرا ، اذا ذكرته عن غيرك .
والحديث المأثور ، هو المروي المنقول عن السلف الى الخلف .
وأصل تفي : توفي ، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء مكسورة ، أعني يوفي ثم استعمل ذلك في سائر حروفه المضارعة ، بالحمل على الياء ، فقالوا : تفي وتفي وأفي ، العلة مع الياء وماسواها بالحمل ، ونظيره يعد وتعد ، والأصل يوعد وتوعد .
يقول : في فضله آثار ، لا يفي بحملها أسفار ، لكثرتها ، وهذا على جهة المبالغة .
قال الفراء(١) والأسفار الكتب العظام ، واحدها سفر ، وهو مأخوذ من الأسفار ، قال الله تعالى : ﴿والصبح اذا أسفر﴾ (المدثر : ٣٤) ، لأن الكتاب فرع عما استودعته فيه ، لما ذكر هذه الأحاديث في فضل القرآن ، وفضل أهله ، وأنها أكثر من أن تحصى أو تتبع ، فتستقصى ، وان الذي قصد اليه في نظمه غير ذلك ، اقتصر على ما ذكر منها ، واكتفى به فقال :

فلنكتفي منها بما ذكرنا　　　ولنصرف القول لما قصدنا
من نظم مقرأ الامام الخاشع　　　أبي رويم المدني نافع

قوله : فلنكتفي : أي نجتزيء ، ونستغني بما ذكرت منها ، أي من الأحاديث ، ولنصرف قولي أي نرده الى نظم مقرأ الامام نافع ، اذ هو المقصود ، وأثبت الياء في قوله : فلنكتفي ، ضرورة لتقدم الوزن لأنها في محل النون من مستفعلن ، وهي في الوتد والأوتاد ، لا يدخلها الزحاف ، انما الزحاف في الأسباب ، وكان حق الياء الحذف ، لأن الفعل مجزوم بلام الأمر ، ولكن جاء به على حد :

---

١) الفراء : تقدمت ترجمته ص : ١٨٠

ألم يأتيك والأنباء تنمى

والنظم والنظام بمعنى واحد ، وهو ضد النثر .

والمقرأ : مصدر بمعنى القراءة ، كالمفر ، بمعنى الفرار ، وكالمطلع : بمعنى المطلوع ، قال الله تعالى : **﴿يقول الانسان يومئذ أين المفر﴾** (القيامة : ١٠) .

وقال الله تعالى : **﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾** (القدر : ٥) ، أي حتى طلوع الفجر.

والخاشع المختب المتواضع .

وأبو رويم : كنية نافع(١)، وله خمس كنى : أبو رويم ، أبو نعيم ، أبو الحسن ، أبو عبدالرحمن ، أبو عبدالله ، والأولى أشهر كناه ، وعليها اقتصر الناظم ، ونافع هو نافع بن أبي نعيم المدني ، قال أبو محمد مكي(٢) ، وقال بعض الرواة ، هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم، فزاد ابن ، قلت : وهو الذي نقل أبو جعفر بن البانش ، فقال هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم المدني ، مولى جعونة بن شعوب ، الليثي ، حليف حمزة بن عبدالمطلب ، وقيل : حليف العباس بن عبدالمطلب ، وقيل : حليف بني هاشم ، وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة ، قال : وكان مجابا في دعائه ، وكان أسودا شديد السواد ، وأصله من أصبهان ، فيما ذكره الأصمعي عنه .

---

١) نافع : هو نافع بن عبدالرحمن ، ابن أبي نعيم ، الليثي ، مولاهم ، أبو رويم ، المقريء ، المدني ، أحد الأعلام ، مولى جعونة ، بن شعوب الليثي ، قال أبو قرة موسى بن طارق : سمعته يقول : قرأت على سبعين من التابعين ، مات سنة ١٩٦هـ ، قيل : لما حضرته الوفاة قال له أولاده ، أوصنا : قال : اتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم .. الى آخر الآية ، معرفة القراء ١٠٧/١ ، رقم الترجمة ٤١ ، سير أعلام النبلاء ٣٣٦/٧ ، العبر ٢٥٧/١ ، غاية النهاية ٣٣٠/٢ ، ميزان الاعتدال ٢٤٢/٤. وتقدمت ترجمته صفحة ١.

٢) أبو محمد المكي ، تقدمت ترجمة ص : ٣٤

وقال أبو بكر الأذفوي(١) ، قال أبو جعفر أحمد بن هلال(٢) ، قال لي الشيباني (٣) ، قال لي رجل ممن قرأ على نافع ، ان نافعا كان اذا تكلم تشم من فيه رائحة المسك ، فقلت : يا أبا عبدالله ، أو يا أبا رويم : أتتطيب كلما قعدت تقرىء الناس ؟ فقال لي : ما أمس طيبا ولا أقرب طيبا ، ولكني رأيت فيما يرى النائم النبي ﷺ وهو يقرأ في في ، فمن ذلك الوقت تشم من في هذه الرائحة.

وتوفي في المدينة سنة تسع وستين ومائة ، في خلافة الهادي(٤) ، وقيل : ستة(٥) وخمسين ومائة ، في خلافة المهدي(٦) والأول أصح .

وأسند أبو عمرو عن محمد بن اسحاق(٧) ، عن أبيه ، قال : لما حضرت نافع الوفاة قال له أبناؤه : أوصنا ، قال : اتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله ان كنتم مؤمنين ..

وذكر الناظم اسم نافع(٨) وكنيته وبلده ، وكذا فعل في راوييه ورش

---

١) أبو بكر الأذفوي : هو محمد بن علي بن أحمد بن محمد ، قارىء مصري ، ولد سنة ٣٠٤هـ ، ومات سنة ٣٨٨ ، غاية النهاية ١٩٨/٢ ، معرفة القراء ٣٥٣/١.

٢) أبو جعفر ، أحمد بن هلال ، هو أحمدبن هلال العبرتاني ، البغدادي ، أبو جعفر ، مات سنة ٢٩٧ ، المعجم ١٩٨/٢ .

٣) الشيباني : هو سعد بن اياس ، أبو عمرو الكوفي ، قرأ على عبدالله بن مسعود ، مات سنة ٩٦ ، غاية النهاية ٣٠٣/١/

٤) الهادي : هو الخليفة العباسي ، ولد سنة ١٤٧ ، ومات سنة ١٧٠ ، تاريخ الخلفاء للسيوطي ٢٧٩.

٥) الصحيح تسع

٦) المهدي : هو الخليفة العباسي محمد بن المنصور ، ولد سنة ١٢٧ ، ومات سنة ١٦٩ تاريخ الخلفاء للسيوطي ٤٧١ ، واسمه محمد بن عبدالله المنصور بن محمد بن علي العباسي ، فوات الوفيات ٢٢٥ ، دول الاسلام للذهبي ٨٦/١ ، والبدأ والتاريخ ٩٥/٦.

٧) محمد بن اسحاق ، تقدمت ترجمته ص : ٩٤

٨) التبصرة ص ١١٧ ، التيسير ص ٤.

وقالون ، مع ما زاد من شهرة وتحلية ، وحذف التنوين من قوله أبي رويم ، المدني ، لالتقاء الساكنين على حد قول الآخر ..

ولا ذاكر الله الا قليلا .

وقرأ بعض القراء : (قل هو الله أحد الله الصمد) بحذف التنويم من أحد.

ثم قال الناظم رحمه الله :

اذ كان مقرأ امام الحرم	الثبت فيما قد روى المقدم
وللذي ورد فيه أنـــــه	دون المقاريء سواه سنـــة

قوله : اذا كان مقرأ امام الحرم ، اي اذ كان ذلك المقرأ مقرأ امام الحرم ، يعني نافعا ، والحرم حرم المدينة ، اذ كان بها نافع يقول : نصرف القول لمقرأ نافع ، اذ كان كذا وكذا ، فاذ هنا للتعليل كقوله تعالى : **﴿ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم﴾** (الزخرف : ٣٩) ، وكقوله تعالى : **﴿فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم﴾** (الاحقاف : ٢٦) ..

ومقرأ نافع ، خبر كان ، واسمها مستتر فيها ، يعود على المقرأ المذكور قبله.

والثبت : والمثبت : بمعنى واحد .

ثم قال : وللذي ورد فيه أنه(١) سنة ، اشار الى ما رواه سعيد بن منصور(٢) فيما أسند أبو عمرو عنه قال : سمعت مالك بن أنس يقول : (قراءة نافع سنة)(٣).

---

١) فقطعه على اذ أي لاجل ، أن كان مقرأ امام الحرم ولاجل ان ورد فيه أنه

٢) سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني ،المروزي ، أبو عثمان ، محدث ، حافظ ، مات سنة ٢٢٧ ، المعجم ٢٣٢/٤ ، البداية لابن كثير ٢٩٩/١٠ ، ميزان الاعتدال للذهبي ٣٩١/١ ، وتذكرة الحفاظ ٥/٢.

٣) القراء والقراءة بالمغرب ص ٢٣.

قال أبو محمد مكي ، يعني بذلك سنة أهل المدينة ، والقراءة كلها عندنا من السنة التي لا مدفع لاحد فيها ، فقول الناظم : دون المقاريء سواه يرجع الى الورود ، أي ورد فيه دون سواه من المقاريء ، لا أنه سنة دون سواه ، على ما يتوهم من لفظه ، ففي البيت تقديم وتأخير ، والتقدير ، وللذي ورد فيه دون المقاريء سواه أنه سنة ، ولا يلزم من كونه ورد فيه عن مالك ، ولم يرد في غيره ، أن يكون غيره ليس بسنة ، بل القراءة كلها سنة ، وانما هذا على أصله في تقديم عمل أهل المدينة .

والمقاريء جمع مقرأ ، وقد تقدم معناه .

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه :

فجئت منه بالذي يطرد	**ثم فرشت بعدما ينفرد**
في رجز مقرب مشطور	**لأنه أحظى من المنثور**
يكون للمبتدئين تبصرة	**وللشيوخ المقرئين تذكرة**

قوله : فجئت منه ، أي من هذا المقرأ ، يقول : جئت بالمطرد منه أولا ، ثم بغير المطرد آخرا ..

والمطرد : ما اطرد حكمه وجرى على نسق واحد ، ولم ينكسر ، كالمد ، والاظهار ، والادغام ، والفتح ، والامالة ، وغير ذلك من الأصول .

وغير المطرد : ما اقتصر حكمه على مسائل معلومة كتسكين الراء ، وضمها من قربة ، أو فتح الواو واسكانها ، من أو آباؤنا الأولون ، وغير ذلك مما يأتي في مواضعه ان شاء الله تعالى ، وهو المراد بقوله (ثم فرشت بعدما ينفرد) أي بعد أن أذكر ما يطرد ، فبعد ظرف زمان مبني على الضم لقطعه عن الاضافة لما تقدم ، وما منصوبة بفرشت ، أي فرشت ما ينفرد بعد ذكري ما يطرد .

والرجز أحد أبحر الشعر ، كالبسيط ، والسريع ، والكامل ، وغير ذلك ، وهو مسدس في الدائرة ، مبني من مستفعل ، ست مرات ، وله أربع أعاريض ، وخمسة أضرب ، فعروضه الأولى تامة ، ولها ضربان ، ضرب مثلها

وبيته :

دار لسلمى اذ سليمي جاره　　　　قصر ترى آياتهامثل الزبر

وضرب مقطوع ، وبيته :

القلب منها مستريح سالم　　　　والقلب مني جاهد مجهود

والعروض الثانية مجزوة الى ضرب مثلها ، وهو الذي ذهب ثلثه ، فاستعمل مربعا ، وبيته :

قد هاج قلبي منزل　　　　من أم عمرو مقفره

والعروض الثالث مشطوره ، وضربها مثلها ، وهو الذي ذهب شطره ، فاستعمل مثلثا ، وبيته :

ما هاج احزانا وشجوا قد شجا

والعروض الرابعة منهوكة ، وضربها مثلها ، وهو الذي ذهب ثلثاه ، فاستعمل مثنى ، وبيته :

يا ليتني فيها جذع

هذه الخمسة أضرب على اختلافها هي من بحر الرجز . وقد يؤتى في الاراجز المزدوجة بمشطور الرجز مع مشطور السريع ، لأن كل شطريه مزدوجين شطر قائم بنفسه ، فليس السريع داخلا على الرجز ومختلطا به ، بل الرجز حيز والسريع حيز ، وانما يمتنع من ذلك أن يؤتى شطر من الرجز مزدوجا بشطر من السريع .

وقد جاء من نظم العرب وان كان قليلا مزدوج الرجز مع مزدوج السريع ، ومنه قول بعض جديس :

لا أحد أذل من جديس　　　　أهكذا يفعل بالعروس

يرضى بهذا يالقوم حر　　　　أهدى وقد أعطى وسيق المهر

لخوضه بحر الردا بنفسه　　　　خير من أن يفعل ذا بعرسه

وقد جاء الناظم في هذا الرجز بأبيات كثيرة من السريع ، فمن ذلك قوله :

وبعد فاعلم أن علم القرآن

هذا هو الضرب الموقوف من العروض المشطورة من السريع .

ومنه قوله :

وجاء عن نبينا الأواه

هذا هو الضرب المكشوف منها ، وليس ذلك بشيء من بحر الرجز .

وقد سمى الناظم جميع ذلك رجزا ، فليس مراده بالرجز أحد الأبحر الخمسة عشر على ما فسرناه أولا ، وانما يريد الرجز اللغوي ، وأنهم يطلقونه على كل ما قصرت أجزاؤه .

ولذلك يقولون فيه : قال الراجز ، ولا يقولون : قال الشاعر .

والسريع مما قصرت اجزاؤه وتمام البيت في ذلك عند آخر كل ثلاثة أجزاء من أجزاء التفعيل ، لا عند آخر كل ستة أجزاء كما يعتقده بعض من جهل صناعة العروض .

قال ناظمها عفا الله عنه :

فاذا هذه الأرجوزة وما كان مثلها مزدوجة ، من بيتين ، يشير الى أن الشطرين منها بيت ، والا اختل شرط التقفية .

وأحظى أفعل من وهو من الحظوة ، وهي المكانة ، والفعل منه حظي يحظى ، مثل غشي يغشى ، يعني : أن النظم له حظوة لموافقته الطبع ، فهو أسهل للحفظ ، وأنشط للنفس ، وأثبت في القلب ، وليس كالكلام المنثور .

وهذا كما قال أبو الحسن الحصري (١) رحمه الله :

رأيت الورى في درس علمي تزهدوا فقلت لعل النظم أحظى من النثر

قال : يكون للمبتدئين تبصرة، البيت .. فذكر أنه ينتفع به المبتدىء ، والمنتهى ، فيبصر المبتدىء ويذكر المنتهى ، وهو لعمري كما قال .

ثم قال :

سميته بالدرر اللوامع في أصل مقرأ الامام نافع

---

١) أبو الحسن الحصري ، هو علي بن عبدالغني ، أبو الحسن الفهري ، القيراوني ، الحصري ، استاذ ماهر ، أديب حاذق ، صاحب القصيدة الرائية في قراءة نافع ، توفي بطنجة سنة ٤٦٨ ، غاية النهاية ١/٥٥٠ ، والاعلام ٥/١١٤ ، والمعجم ٧/١٢٥.

نظمته محتسبا لله غير مفاخر ولا مباهي

الدرر : جمع درة ، وهي اللؤلؤة العظيمة .

واللوامع : المضيئة ، السواطع منها ، وهي جمع لمعة .

وسماه بالدرر للمناسبة التي بينه وبين الدرر ، في الانتفاع والاغتباط ، بل منفعة هذا الرجز أعظم بالنسبة لما ينشأ عنه من علم القرآن لأنه وسيلة اليها ، وبها يتوصل الى الجنة .

وقد تقدم ذكر المقرأ ثم ذكر أن نظمه لهذا الرجز انما كان احتسابا لله عزوجل ، وأنه لم يطلب به شرف منزلة عند أحد من أبناء الدنيا من الملوك وغيرهم ، كما فعل كثير من المصنفين ، بل وضعه محتسبا لله ، كما قال .

والاحتساب : الاخلاص ، والتعويل ، في القصد به على الله ، دون غيره ، فهو نفعه الله لم يسأل أحدا عليه في الدنيا أجرا ، ولم يقصد بذلك مباهاة ، ولا فخر ، فجزاه الله عن نفسه خيرا .

ثم قال الناظم عفا الله عنه :

على الذي روى أبو سعيد عثمان ورش عالم التجويد

رئيس أهل مصر في الدراية والضبط والاتقان في الرواية

لما ذكر أنه وضع هذا الرجز في قراءة نافع ، أخذ يبين من أي رواية عنه ، اذ الرواة عن نافع جماعة ، والمشهور منهم أربعة :

ورش ، وقالون ، واسماعيل بن جعفر(1) واسحاق المسيبي(2) .

---

1) اسماعيل بن جعفر ابن كثير ، الانصاري ، أبو اسحاق ، ثقة ، جليل ، ولد سنة ١٣٠ ، ومات سنة ١٨٠ ، أخذ القراءة عن نافع وغيره ، وعنه كثير من القراء ، غاية النهاية ١٦٣/١ ، معرفة القراء ١٤٤/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٣/٨ ، تذكرة الحفاظ ٢٥٠/١ ، العبر ٢٧٥/١.

2) المسيبي : هو أبو محمد اسحاق بن محمد بن عبدالرحمن المسيبي المدني ، امام جليل ، أخذ القراءة عن نافع ، مات سنة ٢٠٦ ، الاقناع ٥٦/١ ، غاية النهاية ١٥٧/١ ، معرفة القراء

وقد ذكرهم أبو عمرو في الأرجوزة المنبهة(١) فقال :

ممن روى عن نافع اسحاق ومثله ثلاثة حذاق
ورش وقالون واسماعيل وكلهم مؤتمن جليل

فذكر الناظم أنه نظمه على رواية ورش ، وقالون ، عن نافع ، فقال :

على الذي روى أبو سعيد .

أي نظمته على الذي روى أبو سعيد ، عن نافع ، يعني ورشا ، وهو عثمان بن سعيد بن عدي بن غزوان بن داوود بن سابق المصري ، مولى الزبير بن العوام ، ويكنى أبا سعيد ، وقيل : أبا عمرو ،وقيل : أبا القاسم ، والأول أشهر كناه .

وورش لقب ، لقب به لشدة بياضه ، لأن الورش شيء يكون من اللبن شبه به.

وقال أبو عبيد عن الفراء : يقال ورشت شيئا من الطعام أرشه ورشا : أتناول منه شيئا قليلا ، فلعله تناول شيئا يسيرا من الطعام ، فلقب بذلك .

والتجويد مصدر جودت الشيء اذا حسنته ، والمراد به في البيت تجويد القراءة ، أي تحسينها ، وهي اعطاء الحروف حقوقها ، وترتيبها في مراتبها ، ورد الحرف من حروف المعجم الى مخرجه ، واتساع لفظه ، وتمكين النطق به على حال صيغته وهيئته ، من غير اسراف ولا افراط .

ورئيس القوم : المقدم فيهم .

والدراية : المعرفة والضبط .

وكان رحمه الله ضابطا للقراءة ، عارفا بوجوهها .

وقيل(٢): أنه لما تعمق في التجويد ، اتخذ لنفسه مقرأ يسمى مقرأ ورش ،

= ١٤٧/١ ، ميزان الاعتدال ٢٠٠/١ ، تهذيب التهذيب ٢٤٩/١.

١) لم أقف عليها .

٢) قلت : هذا الكلام برده الاجماع على أن القراءة سنة متبعة يأخذها اللاحق عن السابق ، والاجماع أيضا على أن القياس لا يقرأ به ، الا اذا صاحبه النقل ، ولذا قال أبو القاسم رحمه الله :

وما لقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضا متكفلا

وانما اختار ورش الفتح في محياي لكثرة من قرأ به ، لأن السبعة كلهم قرءوا به ، غير رواية قالون

وستقف على هذا في باب الياءات ، ان شاء الله تعالى .
ولد بمصر ، سنة عشر ومائة ، وقرأ على نافع سنة خمس وخمسين ومائة ، وتوفي بمصر سنة سبع وتسعين ومائة ، وروى عنه أبو يعقوب ، يوسف بن عمر بن يسار الأزرق ، وأبو الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن ، وغيرهما ..

ثم قال الناظم رحمه الله :

والعالم الصدر المعلم العلم ... عيسى بن مينا وهو قالون الأصم
أثبت من قرأ بالمدينة ... ودان بالتقوى فزان دينه

تمم على قوله : أبو سعيد ، أي نظمته على الذي روى أبو سعيد ، عن نافع.
والعالم الصدر : يعني قالون ، والصدر مقدم كل شيء ، والعلم الشهير ، ومنه علم الجيش ، وجمعه أعلام ، واسمه : عيسى بن مينا بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله المدني ، مولى الزهريين ، فيما قاله أبو عمرو وغيره ..
وقيل : مولى الأنصار فيما قاله الأهوازي(١) ، ويكنى أبا موسى ، وميناء يمد ويقصر ، ولا يكون هنا الا مقصورا لاقامة الوزن .
وذكر أبو عمرو أنه كان يعلم العربية ، ولذلك قال فيه الناظم المعلم ، يعني معلم العربية .. وقالون لقب ، لقب به لجودة قراءته ، لأن قالون بلسان الروم : جيد .
قيل : ان عبد الله بن عمر(٢) كانت له جارية رومية ، وكانت تقول له أنت قالون ، أي رجل صالح ، ويقال : أنه كان ربيب نافع وهو الذي لقبه بذلك ،

---

١) الأهوازي : هو الحسن بن علي بن ابراهيم بن يزداد بن هرمز ، المقرىء ، الأستاذ ، المحدث ، مات سنة ٤٤٦ ، معرفة القراء ٢٠٤/١ ، غاية النهاية ٢٢٠/١ ، النشر ٨٠/١ ، تذكرة الحفاظ ١١٢٤/٣ ، ميزان الاعتدال ٥١٢/١ ، النجوم الزاهرة ٥٦/٥.
٢) عبدالله بن عمر بن الخطاب ، الصحابي الجليل ، ولد سنة ٣ من البعثة ، ومات سنة ٨٢ ، يقال أنه عاش ٨٧ سنة ، الاصابة ٣٤٧/٢.

وأجلسه للاقراء بحياته .

ثم قال : وهو قالون الأصم ، قال أبو عمرو ، وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم(١)كان قالون أصم يقرأ القرآن للناس ويقيم خطأهم ولحنهم بالشفة ، قال : وسمعت علي بن الحسن يقول : كان قالون يقرأ عليه القرآن ، وكان ينظر الى شفة القاريء ويرد عليه اللحن والخطأ.

وقال : اني أفهم تحرك الشفة ، ثم أخبر بمكانه من العلم ، والتقوى ، فقال : أثبت من قرأ بالمدينة ، أي هو أثبت من قرأ بالمدينة ، يعني أنه محقق لما قرأه متثبت فيما رواه ، والمدينة مدينة النبي عليه الصلاة والسلام .

قيل : انه لازم بها نافعا مدة من السنين ، حكى أبو عبدالله محمد بن الحسن النقاش(٢) أنه قال : قيل لقالون : كم قرأت على نافع ؟ فقال : مالا أحصيه كثرة ، الا أني جالسته بعد الفراغ عشرين سنة .

فليس قول الناظم فيه الأصم على جهة النقص ، بل هو في الحقيقة على جهة الكمال ، لأنه اذا اتصف بهذه الصفات وتصدر للاقراء والتعليم مع ما هو عليه من الدين المتين ، وهو مع ذلك أصم ، دل ذلك على نبله ودرايته ، وتفطنه ، ونباهته .

ثم قال : ودان بالتقوى والدين ، ويأتي لمعان ، فالدين الجزاء ، ومنه قوله تعالى : ﴿**مالك يوم الدين**﴾ (الفاتحة : ٣) ، أي يوم الجزاء والقصاص ، والدين واحد الأديان ، ومنه قوله تعالى : ﴿**ان الدين عند الله الاسلام**﴾ (آل عمران : ١٩) .

---

١) ابن أبي حاتم ، هو محمد بن ادريس بن المنذر بن داود بن مهران التميمي الحنظلي أبو محمد ، محدث ، عالم بالرجال ، مات سنة ٣٢٧هـ ، المعجم ١٧٠/٥ ، تذكرة الحفاظ ٢١/٣ ، البداية والنهاية ١٩١/١١ ، ميزان الاعتدال ١١٦/٢..

٢) النقاش : هو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون الموصلي ، ثم البغدادي ، المقريء ، المفسر ، أحد الاعلام ، ولد سنة ٢٦٦ ، ومات سنة ٣٥١ ، معرفة القراء ٩٤/١ ، تذكرة الحفاظ ٩٠٨/٣ ، العبر ٩٢/٢ ، الميزان ٥٢٠/٣ ، البداية ٢٤٢/١١ ، غاية النهاية ١١٩/٢ ، النجوم الزاهرة ٣٣٤/٣.

والدين : العادة ، ومنه قول امرىء القيس :
كدينك من أم الحويرث قبلها ..
أي كعادتك ، ذكره ابن قتيبة(١) قال : تقول العرب : ما زال هذا دينك ودأبه ، وديدنه ، أي عادته .
قلت : وهذا هو المقصود هنا ، أي اتخذ التقوى عادة ، يشير الى أنه كان رجلا صالحا ، على ما قيل في تلقيبه بقالون ، قال : فزان دينه ، أي حسن دينه بالتقوى .
يقال : زانه الحسن يزينه زينة ، والزينة اسم جامع لما يتزين به .
ولد سنة عشرين ومائة ، وقرأ على نافع سنة خمسين ومائة ، وتوفي بالمدينة قريبا من سنة عشرين ومائتين ، وروى عنه أبو نشيط محمد بن هارون(٢) وأبو الحسن أحمد بن يزيد الحلواني(٣).
وقرأ نافع على سبعين من التابعين ، والذين سماهم خمسة : أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارىء(٤) وأبو داود عبدالرحمن بن هرمز الأعرج(٥) وشيبة

---

١) ابن قتيبة : هو عبدالله مسلم بن قتيبة الدينوري ، أبو محمد ، أحد أئمة الأدب ، وأحد المصنفين المكثرين ، مات سنة ٢٧٦ ، الاعلام ٢٨٠/٤ ، المعجم ١٥٠/٦ ، سير أعلام النبلاء ٦٨/٩ ، البداية ٤٨/١١ ، تهذيب الأسماء والصفات ٢٨١/٢ ، تذكرة الحفاظ ١٨٥/٢.

٢) أبو نشيط : هو محمد بن هارون المروزي ، المقرىء ، مات سنة ٢٥٨ ، معرفة القراء ٢٢٢/١ ، غاية النهاية ٢٧٢/٤ ، التهذيب ٤٩٣/٩.

٣) الحلواني : هو أحمد بن يزيد الحلواني ، أبو الحسن ، المقرىء ، من كبار الحذاق المجودين ، مات سنة ٢٥٠ ، معرفة القراء ٢٢٢/١ ، غاية النهاية ١٥٩/١ ، ميزان الاعتدال ١٦٤/١ ، مات الحلواني سنة نيف وخمسين ومائتين .

٤) أبو جعفر ، يزيد بن القعقاع ، المخزومي بالولاء ، المدني أبو جعفر ، أحد القراء العشرة ، وأحد التابعين ، كان امام أهل المدينة في القراءة قبل نافع ، وهو شيخه ، مات سنة ١٣٢ ، الاعلام ٢٤١/٩ ، غاية النهاية ٤٨٢/٢ ، معرفة القراء ١٧٢/١ ، ميزان الاعتدال ٥١١/٤.

٥) عبدالرحمن بن هرمز الأعرج ، أبو داود المدني ، مولى محمد بن ربيعة ، أخذ القراءة عرضا عن أبي هريرة ، وابن عباس ، وعبدالله بن عياش بن أبي ربيعة ، وأكثر من السنن عن أبي هريرة

بن نصاح القاضي(١) وأبو عبدالله مسلم بن جندب(٢) الهذلي ، القاضي ، وأبو روح يزيد بن رومان(٣) .

وأخذ هؤلاء القراءة على ثلاثة من الصحابة : أبو هريرة(٤) وعبدالله بن عباس بن عبدالمطلب (٥) وعبدالله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي(٦)

، معرفة القراء ٧٧/١ ، تهذيب الأسماء ٣٠٥/١ ، تذكرة الحفاظ ٩٧/١ ، سير أعلام النبلاء ٦٩/٥ ، غاية النهاية ٣٨١/١ ، مات سنة : ١١٩ هـ .

١) شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المخزومي ، المدني ، قاضي المدينة ، وامام أهلها في القراءات ، وكان من ثقات رجال الحديث ، مات سنة ١٣٠ ، الاعلام ٢٦٤/٣ ، غاية النهاية ٣٢٩/١ ، ادرك أم المؤمنين عائشة ، وأدرك أم سلمة رضي الله عنهما .

٢) مسلم بن جندب ، أبو عبدالله ، الهذلي ، مولاهم ، القاضي ، تابعي مشهور ، عرض القرآن على عبدالله بن عياش ، وعرض عليه نافع ، وروى عن أبي هريرة ، وحكيم بن حزام ، وابن عمر ، مات سنة ١٣٠ ، غاية النهاية ٢٩٧/٢ ، معرفة القراء ٨٠/١ ، تهذيب التهذيب ١٢٢/١٠.

٣) يزيد بن رومان ، المدني ، أبو روح ، القاريء ، مولى آل الزبير بن العوام ، قرأ القرآن على عبدالله بن عياش بن ربيعة ، مات سنة ١٣٠ ، معرفة القراء ٧٦/١ ، غاية النهاية ٣٨١/٢ ، تهذيب التهذيب ٣٢٥/١١.

٤) أبو هريرة : في اسمه عدة أقوال : وأشهرها عبدالرحمن بن صخر الدوسي ، الحافظ ، رضي الله عنه ، كان اسمه في الجاهلية عبدشمس ، أسلم سنة ٧ هو وأمه ، قرأ القرآن على ابي بن كعب ، وقرأ عليه غير واحد ، وروى عنه نحو من ثمانمائة نفس ، مات سنة ٥٩ ، معرفة القراء ٤٣/١ ، ومسند أحمد ٢٢٨/٢ ، ومستدرك الحاكم ٥٠٦/٣ ، والاستيعاب ١٧٦٨/٤ ، سير أعلام النبلاء ٥٧٨/٢ ، والعبر ٦٣/١ ، البداية ١٠٣/٨ ، غاية النهاية ٣٧١/١ ، تهذيب التهذيب ٢٦٢/١٢ ، الاصابة ٦٣/٤ ، النجوم الزاهرة ١٥١/١.

٥) عبدالله بن عباس ، تقدمت ترجمته ، ص : ٥١

٦) عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي ، المكي ، ثم المديني ، القاريء ، أبو الحارث ، ولد بالحبشة ، قرأ القرآن على ابي بن كعب ، سمع من عمر ، وأبيه عياش ، وغيرهم ، قرأ عليه أبو جعفر القاريء ، ويزيد بن رومان ، وشيبة ، ومسلم بن جندب ، وغيرهم ، مات سنة ٧٨ ، استشهد بسجستان ، معرفة القراء ٥٧/١ ، الاستيعاب ٣٦٣/٢ ، غاية النهاية ٤٣٩/١ ،

قرأ هؤلاء الثلاثة على أبي بن كعب، وقرأ أبي بن كعب على النبي ﷺ.
قال أبو عمرو: وقال أبي: عرض على رسول الله ﷺ القرآن، وقال لي: أمرني جبريل أن أقرأ عليك القرآن، فقال أبو عبيد القاسم بن سلام (١) معنى هذا الحديث عندنا أن رسول الله ﷺ انما أوله بذلك العرض على أبي (٢) أن يتعلم أبي منه القراءة ويتثبت فيها، وليكون عرض القراءة سنة.
وقيل: ليعلم الناس التواضع، لئلا يأنف أحد من التعلم والقراءة على من دونه في المنزلة.
قلت: فقد يجد غيره، ويأنف من القراءة عليه، فيؤدي الى ترك القراءة وتفريطها، وفيه ما فيه.
وفي لفظ آخر عن أنس (٣) أن النبي ﷺ قال لأبي: [ان الله تعالى

---

١) أبو عبيد القاسم بن سلام: محدث، حافظ، فقيه، مقرىء، عالم بعلوم القرآن، مات سنة ٢٢٢، معجم ٨/١٠١، الغاية ٢/١٧، معرفة القراء ١/١٧٠، تهذيب الأسماء ٢/٢٥٧، تذكرة الحفاظ ٢/٤١٧، سير أعلام النبلاء ١٠/٤٩٠، العبر ١/٣٩٢، ميزان الاعتدال ٣/٣٧١، البداية ١/٢٩١، النجوم الزاهرة ٢/٢٤١.

٢) أبي بن كعب، هو أبي بن كعب بن قيس، النجاري، أبو المنذر، الانصاري، أقرأ هذه الأمة، مات سنة ٢٢، معرفة القراء ١/٢٨، مسند أحمد ٥/١١٣، الاستيعاب ١/٤٧، تهذيب الأسماء١/١٠٨، تذكرة الحفاظ ١/١٦، سير أعلام النبلاء ١/٣٨٩، العبر ١/٢٣، غاية النهاية ١/٣١، الاصابة ١/١٩.

٣) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري، الخزرجي، صاحب النبي ﷺ، وخادمه، أخذ القراءة عن النبي ﷺ سماعا، مات سنة ٩١، غاية النهاية ١/١٧٢.

أمرني(١) أن أقرأ عليك لم يكن الذين كفروا ..] (سورة البينة : ١).
قال : وسماني لك ؟ قال : نعم ، فبكى أبي .
قيل : فيه من الفقه قراءة العالم على المتعلم ، وفيه فضيلة عظيمة لأبي اذ أمر الله رسوله أن يقرأ عليه .
ثم قال الناظم :

بينتُ ما جاء من اختلاف	بينهما عنه أو ائتلاف
وربما أطلقت في الأحكام	ما اتفقا فيه عن الامام

ذكر في البيت الأول أنه بين ما بينهما من اختلاف واتفاق ، عن نافع .
فالهاء في قوله عنه : عائدة(٢) فيسند المختلف فيه لاحدهما ، ويسند المتفق عليه لنافع واليهما .
فمن المختلف قالون بين السورتين بسملا البيت ، وقوله : وصل ورش ضم ميم الجمع . البيت ، وغير ذلك مما يتبين في مواضعه ان شاء الله تعالى .
ومن المتفق عليه قوله :

ولا خلاف عند ذي قراءة	في تركها في حالتي براءة

وذكرها في أول الفواتح .

١) حديث :[ان الله أمرني .. الخ] ورد بروايتين ، الاولى عن أنس ، والثانية عنه أيضا.
لفظ الأولى : [أن النبي دعا أبيا قال : ان الله أمرني أن أقرأ عليك ، قال : الله سماني لك ؟ قال : الله سماك لي ، فجعل يبكي] . قال قتادة وثبت أنه قرأ عليه : [لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ..] البخاري ، فتح الباري ٥٥٨/٨ ، تفسير سورة لم يكن ، وفي فضائل أبي بن كعب ، ومسلم ٧٩٩ .
والرواية الثانية : [أن ربي أمرني أن أقرأ عليك القرآن ، قال أبي : أو سماني؟ قال : وسماك لي ، فبكى أبي] ، وهو أيضا في المسند ١٣٠/٣ ، والترمذي ٣٨٩٤ ، شرح السنة ١٨٤/١٤.
٢) على نافع

وقوله :

واتفقا في ضمها في الوصل .. وغير ذلك .

والائتلاف : مصدر قولك ائتلف يأتلف ائتلافا ، مثل اختلف يختلف اختلافا

ثم قال : وربما أطلقت في الآحكام ، البيت ، يقول : وربما اطلق الحكم المتفق عليه فلا أسنده لأحد من الرواة ، اذ لم يختص به واحد دون آخر ، نحو قوله :

واختارها بعض أولي الأداء .. البيت .

وكقوله : والخلف في المد لما تغيرا .. البيت .

وغير ذلك مما يأتي في مواضعه ان شاء الله تعالى .

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

سلكت في ذاك طريق الداني — اذ كان ذا حفظ وذااتقان

حسبما قرأت بالجميـــع — على ابن حمدون أبي الربيع

المقريء المحقق الفصيـــح — ذي السند المقدم الصحيـــح

اشار بقوله : سلكت في ذاك الى النظم المذكور ، والداني هو أبو عمرو (١) عثمان بن سعيد بن عثمان ، أبو سعيد الأموي ، الصيرفي ، كان رحمه الله من أهل قرطبة ، من ربض من أرباضها ، سكن دانية فنسب اليها ، ولد سنة احدى وسبعين وثلاثمائة ، وابتدأ يقرأ سنة خمس وثمانين وثلاثمائة ، وهو ابن أربع عشرة سنة ، وتوفي بدانية يوم الاثنين في النصف من شوال سنة أربع وأربعين واربعمائة ، فذكر الناظم أن وضع هذا الرجز انما هو على مذهب أبي عمرو الداني وطريقته ، لا على مذهب

---

١) الداني : تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

غيره ، كأبي محمد مكي(١) وأبي عبد الله بن شريح(٢) وغيرهما ، اذ بمذهبه كانت قراءته على شيخه المذكور ، وهو الحاج المقرئ أبو الربيع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشريشي(٣) ، يروى عن الامام أبي بكر محمد بن موسى بن فلحون السكسكي(٤) عن الشيخين الامامين المقرئين : الحاج أبي الحسن علي بن هشام بن مصعب اللخمي(٥)، والشيخ المقرئ أبي بكر محمد بن علي بن موسى الشهير بالغزال(٦) وغيرهما مما نظمته ، فهو ستة .

ويروي أيضا عن الشيخ المقرئ المعمر بالرواية ، ابي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الاشبيلي ، الشهير بابن السراج(٧) ، عن أبي القاسم ابن الشراط(٨)، وابن الشراط عن أبي القاسم رضى(٩) وأبي

---

١) أبو محمد ، مكي ، تقدمت ترجمته ص : ٣٤

٢) أبو عبدالله بن شريح ، هو محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرعيني ، أبو عبدالله الاشبيلي ، المقرئ ، مصنف كتاب الكافي ، وكتاب التذكير ، وكان من جلة قراء الاندلس ، اجاز له مكي بواخذ عنه ، مات سنة ٤٧٦ ، معرفة القراء ٤٣٤/١ ، غاية النهاية ١٥٣/٢.

٣) سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشريشي ، توفي بمدينة تازة سنة ٧٠٩ ، القراء والقرآن بالمغرب ص ٣٠ ، النجوم الطوالع ٢٣.

٤) محمد بن موسى بن فلحون السكسكي ، لم أقف له على ترجمة .

٥) علي بن عشام بن الصعب اللخمي ، وقيل : هشام ، لم اقف له على ترجمة .

٦) محمد بن علي بن موسى ، الشهير بالغزال ، أبو بكر المقرئ ، الأنصاري ، الشريشي ، امام مقرئ ، غاية النهاية ٢١٠/٢ ، مات سنة ٦٢٨.

٧) احمد بن محمد الأزدي الاشبيلي ، الشهير بابن السراج ، مات سنة ٦٥٧ ، غاية النهاية ١٠٢/١.

٨) أبو القاسم بن الشراط : هو عبدالرحمن بن محمد ، أبو القاسم ابن الشراط ، مات سنة ٥٩٦ ، معرفة القراء ٥٦٢/٢ ، غاية النهاية ٣٧٩/١ ، تذكرة الحفاظ ١٣٦٠/٤.

٩) أبو القاسم ، رضى ، هو عبدالرحمن بن أحمد بن خلف بن رضا ، أبو القاسم القرطبي ، خطيبها ، امام ، كامل ، مات سنة ٥٤٥ ، غاية النهاية ٣٦٣/١.

القاسم ابن الفرس(1) وغيرهما(2) .

ويروى أيضا عن الامام الزاهد أبي عبدالله محمد بن سليمان المعافري

---

1) أبو القاسم بن الفرس ، هو عبدالرحيم بن محمد بن الفرج بن الفرس ، أبو القاسم الانصاري ، الغرناطي ، مقريء ، محقق ، ماهر ، متقن ، قرأ على أبي داود ، وأبي الحسن بن الدش ، مات سنة ٥٤٢ ، غاية النهاية ٣٨٣/١.

2) تنبيـــــه :

ذكر الناظم رحمه الله أنه سلك في نظمه طريق الداني ، وهنا يجب أن نبين ماهي الطريق ، وما هو اصطلاح القراء فيما يسمونه - القراءة - ، والرواية ، والطريق ، وهذا مما يجب معرفته على كل قاريء لئلا يخلط .

المصطلح العام هو كالتالي :

- القراءة : هي ما نسب الى القاريء ، كقولنا : قراءة نافع .
- والرواية : ما نسب الى الراوي ، كقولنا : رواية قالون عن نافع .
- والطريق : ما نسب الى ما بعد الراوي وان سفل ، كقولنا طريق أبي نشيط عن قالون .

أما طريقة الداني ، فهي ما ذكره في كتاب التيسير ، حيث ذكر أسانيده عن نافع ، وقد ذكر طريقين عن قالون :

الأولى : عن أبي نشيط عن قالون .

والثانية : عن عبدالله بن عيسى المدني عن قالون .

انظر كتاب التيسير للداني ص ١٠ .

وأما ورش : فمن طريق عبدالصمد بن عبدالرحمن ، عن ورش .

والثانية : عن أبي يعقوب يوسف الأزرق .

وهذه الطرق الأربعة ذكرها الشارح عن الرواة أنفسهم عند ذكر الناظم لهم .

وقد اقتصر صاحب النجوم الطوالع على واحدة لكل واحد ، فذكر في صفحة ٢٠ ، طريق أبي نشيط عن قالون ، وطريق الأزرق أبي يعقوب عن ورش ، ولم يزد على ذلك ، وكأنه فسر بها قول الناظم سلكت في ذاك طريق الداني .

وقد تبين لك طريق الداني كما نقلناها من كتابه التيسير ص ٢٠ ، وبالله التوفيق.

الشاطبي(١) المتعبد ، بمحرس هوار ، بظاهر قفر الاسكندرية ، عن أبي الفضل أبي البركات الهمداني(٢) عن أبي طاهر(٣) السلفي ، والمعافري أيضا ، عن أبي الحسن السخاوي صالح(٤) ، عن أبي القاسم ابن فيره الشاطبي(٥).

ويروى أيضا عن الأستاذ النحوي أبي الحسين عبيدالله ابن أبي الربيع القرشي(٦) ، الا أن قراءته على أبي الحسين بن أبي الربيع كانت على طريقة ابن شريح(٧) - رحمه الله - بمدينة تازة ، في يوم الخميس السادس والعشرين من شهر شعبان المكرم ، عام تسعة .

---

١) المعافري : هو محمد بن سليمان المعافري الشاطبي ، ابن عبدالملك بن علي بن يوسف ، مات سنة ٦٠٠ ، وقيل بعد ذلك ، غاية النهاية ١٤٩/٢.

٢) أبو الفضل الهمداني ، هو جعفر بن علي بن هبة الله ، معرفة ٦٢٣/٢ ، مات سنة ٦٣٦.

٣) أبو طاهر السلفي ، هو احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن ابراهيم الحافظ ، غاية النهاية ١٠٢/١ ، مات سنة ٧٠٦.

٤) أبو الحسن السخاوي : هو علي بن عبدالصمد ، علم الاعلام ، تلميذ الشاطبي ، ولد سنة ٥٥٩ ومات سنة ٦٤٣ ، معرفة القراء ٦٣١/٢ ، غاية النهاية ٥٦٨/١ ، تذكرة الحفاظ ١٤٣٢/٤ ، البداية ١٧/١٣ ، النجوم الزاهرة ٣٥٤/٦.

٥) أبو القاسم بن فيره الشاطبي ، معرفة القراء ٥٧٣/٢ ، غاية النهاية ٢٠/٢ ، النجوم الزاهرة ١٣٦/٦ ، تذكرة الحفاظ ١٣٥٦/٤ ، سير أعلام النبلاء ٦٠/١٣ ، مات سنة ٥٩٠. وسبقت ترجمته صفحة : ٣٦

٦) أبو عبدالله بن أبي الربيع القرشي ، غاية النهاية ٤٨٤/١ ، لم يذكر سنة وفاته

٧) ابن شريح : هو محمد بن شريح بن احمد بن محمد بن شريح بن يوسف الرعيني ، الاشبيلي ، ولد سنة ٣٨٨ ومات سنة ٤٧٦ ، غاية النهاية ١٥٣/٢ ، ومعرفة القراء ٤٣٤/١. تقدم صفحة : ٧٠

ثم قال الناظم رحمه الله :

أوردت ما أمكنني من الحجج مما يقام في طلابه حجج
ومع ذا أقر بالتقصير لكل ثبت فاضل نحرير
وأسأل الله تعالى العصمه في القول والفعل فتلك النعمه

ذكر أنه أورد في هذا الرجز جملة مما تيسر عليه من الحجج ، والتعبير ، فقال : أوردت ما أمكنني من الحجج .

الحجج : بالضم ، جمع حجة ، وهو الدليل والبرهان ، والحجج : بالكسر جمع حجة ، وهي السنة .

قال الله تعالى : ﴿**على أن تأجرني ثماني حجج** (القصص : ٢٧) : أي سنين .

والطلاب : مصدر طلب ، يقال : طلب يطلب طلبا وطلابا ، فطلاب من طلب ، مثل جهاز من جهز ، ونفار من نفر ، وغلاب من غلب ، وكذاب من كذب ، وعليه قراءة الكسائي : ﴿**ولا كذابا**﴾ (النبأ : ٣٥) ، بالتخفيف .

ومن ذلك قول الشاعر :

فصدقتها وكذبتها والمرء ينفعه كذابه ..

وقال أيضا : غلاب :

اذا ما المرء لم يجبك الا مغالب نفسه لهم الغلابا

وقال : مما يقام في طلابه حجج ، وهذا على جهة المبالغة ، يشير الى ايجاز النظم وسهولته .

ثم قال : ومع ذا أقر بالتقصيري : الاشارة بقوله ذا الى ما ذكر من ايراده الحجج ، وهذا على جهة التواضع منه ، نفعه الله ونفع به .

والثبت : المثبت ، وقد تقدم .

والنحرير : الحاذق ، الماهر .

والعصمة : من الاعتصام ، وهو طلب حفظ الله تعالى ، ومنعه من الشيطان ، والزلة ، والمعصية ، وكل شيء يطلب الحفظ منه ، قال الله تعالى : ﴿**والله يعصمك من الناس**﴾ (المائدة : ٦٧) ، أي : يمنعك منهم ، فلا يضرونك .

ثم قال الناظم :

القول في التعوذ المختار وحكمه في الجهر والاسرار

يقال : التعوذ ، والاستعاذة ، وهما مصدران ، فالتعوذ مصدر قولك تعوذ يتعوذ تعوذا ، مثل قولك تربص يتربص تربصا .

والاستعاذة مصدر قولك استعاذ يستعيذ استعاذة ، مثل استجار ، يستجير ، استجارة ، الا أن تعوذ بمعنى فعل ، واستعاذ بمعنى طلب العوذ والعياذ ، ومعناهما في اللغة : اللجاء والاستجارة ، والامتناع والاعتصام بالله .

ومعناهما عند القراء : أن يقول القارىء أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، أوغير ذلك من الألفاظ الآتية بعد .

ونقل أيضا عاذ يعوذ عوذا ، وعياذا ، ومنه أعوذ ، فاذا قال القارىء : أعوذ بالله ، فكأنه قال ألجأ الى الله وأستجير به وامتنع واعتصم ، الا أن لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الدعاء والطلب .

والتقدير :اللهم أعذني من الشيطان الرجيم ، وذكر في هذا البيت أنه يتكلم في المختار من الفاظ الاستعاذة ، وفيما جاء فيها من الجهر ، والاخفاء .

والبيت ترجمة لما يأتي .

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه ، ونفعنا به وبالقرآن العظيم :

وقد أتت في لفظه أخبار وغير ما في النحل لا يختار

يقول : جاءت في لفظ التعوذ أخبار ، يعني بالفاظ مختلفة ، فالهاء من قوله في لفظه عائدة على التعوذ المذكور في البيت قبله ، ذكر منها على الجملة أبو عمرو(١) أربعة ألفاظ :

- أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .
- أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم .

---

١) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته ص : ٣٣ . وفي كتاب التيسير له ص ١٧ ، لم يذكر هذه الالفاظ ، بل اقتصر على قول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ولم يزد عليه .

○ أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم .

○ أستعيذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم .

وذكر أبو جعفر ابن الباذش(١) سبعة ألفاظ ، هذه الثلاثة الأول ، وزاد عليها أربعة ألفاظ :

○ أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم .

○ أعوذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم .

○ أعوذ بالله القوي من الشيطان الغوي .

○ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم.

وزاد شيخنا أبو عبدالله بن القصاب(٢) - رحمه الله - ثلاثة ألفاظ لم أرها لغيره وهي :

○ أعوذ بالله المنان من الشيطان الفتان .

○ أعوذ بالله وكلماته من الشيطان وهمزاته .

○ استعيذ بالله من الشيطان الرجيم .

قال أبو جعفر(٣) قولهم الاستعاذة تصلح لهذه الالفاظ كلها ، ولا يعيد واحدا منها .

قال أبو عمرو(٤) أولى هذه الوجوه بالاستعمال ما وردت به السنة عن رسول الله ﷺ وهو الوجه الأول .

قال : فاما ورود النص فقوله تعالى لنبيه ﷺ آمرا له ولسائر قراء القرآن :

---

١) أبو جعفر بن الباذش ، هو أبو جعفر أحمد بن علي بن احمد بن خلف الانصاري المعروف بابن الباذش ، مؤلف كتاب الاقناع في السبع ، مات ٥٤٢ ، غاية النهاية ٨٣/١ ، النشر ٨٨/١ . وكتاب الاقناع له : ١٤٩/١ .

٢) ابن القصاب : هو محمد بن علي بن عبدالحق ، أبو عبدالله الانصاري الفاسي ، يعرف بابن القصاب ، مقرىء مصدر ، كامل ، قال أبو حيان : كان يقرىء القرآن بالقراءات السبعة ، مات في حدود سنة ٦٩٠ ، غاية النهاية ٢٠٤/٢ ، القراء والقراءات ٣١ .

٣) أبو جعفر : هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٤) أبو عمرو الداني : تقدمت ترجمته صفحة :٢٧ .

﴿فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ (النحل : ٩٨) .
وأما ورود السنة فيه ، فروى نافع بن جبير بن مطعم(١) عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ [يستفتح القراءة بأعوذ بالله من الشيطان الرجيم] ، وروى عن ابن مسعود(٢)- رضي الله عنه - أنه قال : قلت قبل القراءة أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، فقال لي النبي ﷺ قل يا ابن أم عبدالله [أعوذ بالله من الشيطان الرجيم](٣) هكذا أقرأني جبريل عليه السلام ، عن اللوح ، عن القلم .
قال أبو جعفر : وكذلك يروى عن معاذ .
وقيل : عن أبي بن كعب ، عن النبي ﷺ أنه استعاذ قبل القراءة بهذا اللفظ بعينه ، وهو الذي صار اليه معظم أهل الأداء ، وأجازه جميع القراء .
قال أبو عمرو : وهذا الوجه أسعد ،وهو الذي اختار وبه آخذ ، ولهذا قال الناظم(٤)
وغير ما في النحل لا يختار : أي لا يختار على ما جاء في النحل ، وهو الذي ترجمه عليه ، وان كان انما ذكر غير ما في النحل ، لكن لما ذكر أن الذي في النحل لا يختار غيره ، على أن المختار ما في النحل اذ هو المفهوم من دليل الخطاب .
وظاهر الآية يقتضي أن التعوذ ، يكون بعد القراءة لقوله تعالى :

---

١) نافع بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبدمناف النوفلي ، روى عن كثير من الصحابة ، مات سنة ٩٩ ، تهذيب التهذيب ١٠/٤٠٤ .
٢) ابن مسعود ، تقدمت ترجمته صفحة : ٤٩
٣) حديث نافع بن جبير ، وحديث ابن مسعود ، حديثان ضعيفان ، ابرار المعاني ٦١ ، النشر ١/٢٤٣ ، وما بعدها .
٤) بحث الاستعاذة ، يراجع في : الكشف لمكي ١/٧ ، والتيسير ١٦ ، والاقناع ١٤٩ ، وابراز المعاني ٦١ ، وسراج القاري ٢٥ ، وغيث النفع ٤٨ ، والنشر ١/٢٤٣ ، وما بعدها ، حال القراء ٢/٤٨٢.

﴿فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ..﴾ (النحل : ٩٨) ، لأن الفاء تقتضي الترتيب والتعقيب ، وليس على ظاهره ، والتقدير : فاذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ بالله .

يدل على ذلك ما رواه نافع بن جبير بن مطعم ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ أنه كان يستعيذ قبل القراءة ، ثم يقرأ ، وهذا مذهب الجمهور من الأئمة .

ونظير ذلك قوله تعالى : **﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا﴾** (الاعراف : ٤) ، فظاهر الآية أن مجيء البأس بعد الهلاك ، وليس على ظاهره ، والمعنى : كم من قرية أردنا اهلاكها فجاءها بأسنا .

ومنه قوله تعالى : **﴿يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم﴾** (المائدة : ٦) ، يعني : اذا أردتم القيام الى الصلاة .

ومثله في القرآن كثير .

ومنه قول النبي ﷺ : [من أتى الجمعة فليغتسل] (١) يعني : من أراد الجمعة .

فكذلك التعوذ يكون بعد ارادة القراءة ، وقبل القراءة .

فالارادة سبب في القراءة ، والقراءة مسببة ، فحذف السبب وأقيم المسبب مكانه.

وقال بعضهم : التعوذ بعد القراءة على ظاهر الآية ، وهذا ضعيف ، لما روي عن نافع بن جبير ما تقدم .

وأيضا فان المقصود بالتعوذ انما هو ذهاب الشيطان عند القراءة ، لئلا يشغله عن التفهم شاغل ، ولا يحتاج لذلك الا قبل الاخذ في القراءة ، ولا فائدة فيه بعدها .

فقد ثبت بما قلنا أن الاستعاذة على ما أمر الله به انما تكون قبل القراءة ، ولم يتعرض الناظم لبيان ذلك ، وكأنه انما ضرب عنه لمعرفة أهل الأداء به ، لأنه مما لا يخفى .

---

١) حديث : من أتى الجمعة فليغتسل : مسند أحمد ٢/٤١-٤٢-٥٣-٧٥-١٠١-١١٥-١٤١-١٤٥. وفي لفظ يا أيهاالناس اذا جئتم الجمعة فاغتسلوا ، المسند ٢٦٩/١.

فان قيل : لفظ الاية يقتضي أن يقول القاريء : أستعيذ بالله من الشيطان الرجيم ، وهو الذي يظهر بالنظر الى لفظ الآية ، وقد روي هذا اللفظ كما تقدم ، فلم اختاروا أعوذ ؟ .

فالجواب : أنه لما كان استعاذ بمعنى طلب ، على ما قدمناه ، كان لفظ استعذ بمعنى اطلب فهو اذا لمجرد الامر والطلب ، لا غير ، فياتي لفظ استعاذ كأن مُمْتَثِلاً الا انهم جعلوه بلفظ أعوذ لوروده في مواضع في القرآن ، كقوله تعالى : **﴿قل أعوذ برب الفلق﴾** (الفلق : ١) **﴿قل أعوذ برب الناس﴾** (الناس : ١) **﴿وقل رب أعوذ بك من همزات الشياطين﴾** (المؤمنون : ٩٧) .

ولما جاء أيضا في الحديث المروي عن نافع بن جبير ، وابن مسعود ، ومعاذ ، وأبي رضي الله عنهم ، فجرى العمل على ذلك اقتداء بالقرآن والحديث المروي عمن تقدم رضي الله عنهم .

على أنه قد روي عن أبي روق ، عن الضحاك ، عن ابن مسعود ، بل ابن عباس(١) أنه قال : أول ما نزل جبريل على النبي ﷺ علمه الاستعاذة ، قال يا محمد قل استعيذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم . ثم قال : قل بسم الله الرحمن الرحيم ، **﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾** (العلق : ١) .

لكن يترجح أعوذ لثبوته بالقرآن الكريم ، ولوروده في السنة كما تقدم .

وهذا اللفظ اذا صح الحديث ، انما يثبت بالسنة فقط ، على أن الحديث المنقول عن ابن جبير وابن مسعود وغيرهما ممن تقدم ، لم يقطع بصحته ، ولو صح لوجب ألا يجوز غيره من الفاظ الاستعاذ ، ولم يكن في الآية احتمال .

ولذلك قال أبو القاسم ابن فيره(٢) - رحمه الله - ولو صح هذا النقل لم يبق مجملا ، أي لم يبق في الآية احتمال ، ولم يكن فيها اجمال ، ولزم أن يمنع غيرها من الالفاظ المتقدمة ، وهي لم تمتنع ، فالاجمال باق ، واللفظ

---

١) ابن عباس ، تقدمت ترجمته صفحة : ٥١

٢) أبو القاسم ابن فيره ، تقدمت ترجمته صفحة ٣٦

ويدل على صحة ذلك ما روي عن أبي الحسن أحمد بن يزيد الحلواني(١) أنه قال : ليس للاستعاذة حد ينتهي اليه ، من شاء زاد ، ومن شاء نقص .
فلو صح الحديث لكان مفسرا لما في الآية من الاجمال ، وللزم العمل بمضمونه ، ولا يباح استعمال غيره ، ولكن هذا الموافق للآية ، والحديث ، أولى مما وافق الحديث فقط ، والله أعلم .

ثم قال رحمه الله :

والجهر ذاع عندنا في المذهب به والاخفاء روى المسيبي

ذكر في هذا البيت ما جاء من الاختلاف عن نافع في الجهر ، والاخفاء في التعوذ ، فالهاء من قوله : به عائدا على التعوذ المذكور في البيت قبله .
قال أبو عمرو في هذه الرواية : ولا أعلم خلافا عند أهل الاداء في الجهر بها عند افتتاح القرآن ، وعند الابتداء برؤوس الأجزاء ، وغيرها ، في مذهب الجماعة(٢).
قال : وروى اسحاق المسيبي(٣) ، عن نافع ، أنه كان يخفيها في جميع القرآن .
فقوله شاع عندنا في المذهب ، أي انتشر وذاع في المذهب ، يعني المذهب المستعمل ، وهو مذهب ورش ، وقالون ، وجميع ما تضمن هذا البيت لنافع لاطلاق اللفظ به ، وهو مأخوذ من قوله في الصدر ، وربما

---

١) الحلواني : تقدمت ترجمته صفحة : ٦٥

٢) التيسير صفحة ١٧.

٣) اسحاق المسيبي ، هو اسحاق بن محمد بن عبدالرحمن أبو محمد المسيبي ، المخزومي ، المدني ، المقرىء ، قرأ على نافع بن أبي نعيم ، وهو من جلة أصحابه المحققين ، غاية النهاية ١/١٥٧ ، معرفة القراء ١/١٤٧ ، ميزان الاعتدال ١/٢٠٠ ، تهذيب التهذيب ١/٢٤٩ ، وتقدمت ترجمته.

أطلقت في الأحكام ما اتفقا فيه عن الامام .

وكذلك البيت الذي قبله .

ثم قال : والاخفاء روى المسيبي وحذف ياء النسبة ، ضرورة لاتفاق القافية ، فكان المسيبي فرق الاخفاء بها ، بين ما هو قرآن وبين ما ليس بقرآن ، اذ التعوذ ليس بقرآن باجماع .

قال أبو محمد[1] ابن عطية ، أجمع العلماء على أن قول القاريء : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ليس آية من كتاب الله ، وجهر بها ورش ، وقالون ، كسائر القرآن[2] وحجة ذلك أنه لما تقرر في النفوس ، وعلم أنه ليس من القرآن ، لم يخافا لبسا والله أعلم .

قال أبو جعفر[3] ولك أن تصلها بالبسملة في نفس واحد ، وهو أتم ، لأنك تكمل الاستفتاح ، ولك أن تسكت عليها ، ولا تصلها بالتسمية ، وذلك أشبه بمذهب أهل التنزيل .

قال : فأما من لم يسم ، فالأشبه عندي أن يسكت عليها ، ولا يصلها بشيء من القرآن ، ويجوز وصلها به .

ثم قال الناظم :

القول في استعمال لفظ البسملة والسكت والمختار عند النقلة

قال : البسملة ، والتسمية ، فالتسمية مصدر قولك : سمى يسمي تسمية ، والبسملة مشتقة من باسم ، ومن الله ، فالباء والسين والميم من باسم ، وهو ملفوظ به ، واللام من الله ، ومعنى البسملة ، أن يقول القاريء : بسم الله الرحمن الرحيم .

كما أن معنى الحوقلة أن يقول : لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

---

١) أبو محمد ابن عطية ، هو عبدالحق بن غالب ، مات سنة ٥٤٢ ، المعجم ٩٣/٥ ، سير أعلام النبلاء ٥٨٧/١٩ ، الديباج المذهب ٥٧/٢ ، وتقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

٢) لعلها القراء .

٣) أبو جعفر : هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

وكما أن معنى الهيللة أن يقول : لا أله الا الله .

وكما أن معنى الحسبلة ، أن يقول : حسبي الله ، فيقال : بسمل وحوقل وحولق أيضا وهيلل وحسبل .

والنقلة : جمع ناقل ، كقاريء وقارئة ، وماهر ومهرة ، وساحر وسحرة ، ويعني بالنقلة الائمة المتقدمين ، كابي عمرو (١) ، ومن تقدمه من الشيوخ ، كابن مجاهد(٢) وغيره ، والسكت الفصل بين السورتين .

وقد بوب على استعمال البسملة وعلى السكت ، وذكر غيرهما بذكر استعمال ترك البسلمة ، وذكر وصل السورة بالسورة ، وكأنه قال :

القول في استعمال لفظ البسملة وترك استعمالها ، والسكت ، والوصل ، اذ قد ذكر جميع ذلك ، وهذا كما قال أبو القاسم(٣) - رحمه الله - في كتاب الجمل ، حيث قال : باب أقسام الأفعال في التعدي ، ثم ذكر مالم يتعد ، فكأنه قال في التعدي وغير التعدي .

والبيت ترجمة للباب ويأتي جميع ما تضمن ان شاء الله تعالى .

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى ورضي عنه وحشرنا الله واياه في الجنة :

قالون بين السورتين بسملا ووورش الوجهان عنه نقلا
فاسكت يسيرا تحظ بالصواب أو صل له مبين الاعراب

اختلف ورش وقالون عن نافع رحمه الله تعالى في استعمال البسملة بين السورتين ، وفي تركها بعد اجماع الجمهور ، على أنها ليست بآية من السور .

فروي عنه قالون استعمالها بين كل سورتين كما ذكر الناظم ، الا بين

---

١) أبو عمرو ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) ابن مجاهد ، هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس البغدادي ، العطشي المقريء ، مصنف كتاب القراءات السبع ، مات سنة ٣٢٤ ، المعجم ١٨٨/٢ ، معرفة القراء ٢٦٩/١ ، البداية ١٨٥/١١ ، غاية النهاية ١٣٩/١ ، النجوم الزاهرة ٢٥٨/٣.

٣) أبو القاسم ابن فيره ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٦

الانفال ، وبراءة ، على ما يأتي ذكره ان شاء الله تعالى .
واختلف عن ورش في ذلك ، فروي عنه استعمالها مثل قالون ، وهي رواية أبي الأزهر عبد الصمد(١) نص على ذلك أبو عمرو(٢) في المفردة وغيرها(٣) .

وروى عنه تركها ، وهي رواية أبي يعقوب الأزرق(٤) ونص أيضا على ذلك في ايجاز البيان ، وقال : هكذا قرأت على ابن خاقان ، وابن غلبون ، وفارس بن أحمد .
وحكى لي ذلك عن قراءتهم متصلا .
وقال في التلخيص : وقد كان أبو غانم المظفر(٥) يأخذ في مذهب أبي يعقوب بالتسمية بين كل سورتين اختيارا ، حدثني بذلك فارس بن أحمد .
وبه كان يأخذ محمد بن علي ، وعامة المصريين على ما بدأنا به ، يعني ترك البسملة .
فهذا معنى الخلاف المذكور عن ورش في البيت ، والفصل في ذلك راجع الى قوله : الوجهان .

---

١) أبو الأزهر عبدالصمد بن عبدالرحمن بن القاسم العتقي أبو الأزهر ، المصري ، أحد الأئمة الأعلام ، كوالده حدث عن والده ، وعن سفيان بن عيينة ، وابن وهب ، وقرأ القرآن وجوده على ورش ، مات سنة ٢٣١، معرفة القراء ١٨٢/١ ، وغاية النهاية ٣٨٩/١ ، وحسن المحاضرة ٤٨٦/١ ، تاريخ الاسلام ٥٢.

٢) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٤٣

٣) التيسير ١٧-١٨

٤) أبو يعقوب الأزرق ، هو يوسف بن عمرو بن يسار المدني ، ثم المصري ، لزم ورشا مدة طويلة ، واتقن عنه الأداء ، وجلس للاقراء ، وانفرد عن ورش بتغليظ اللامات ، وترقيق الراءات ، توفي في حدود سنة ٢٤٠.

٥) أبو غانم المظفر ، هو مظفر بن أحمد بن حمدان ، أبو غانم ، المصري ، المقريء ، النحوي ، أجل أصحاب أحمد بن هلال ، قال أبو عمرو الداني : قرأ عليه محمد بن علي الادفوي ، مات سنة ٣٣٣ ، معرفة القراء ٢٨٦/١ . وغاية النهاية ٣٠١.

والالف في قوله بسملا لاطلاق القافية ، وليست يتثنية ، اذ الضمير في قوله بسملا مفرد عائد على قالون ، وظاهر اطلاق الحكم بين كل سورتين لكنه استثنى وصل براءة بعد هذا في البيت السادس ، فحجة استعمالها بين السورتين اتباع خط المصحف ، وارادة التيمن والتبرك باسماء الله تعالى .

ولما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها - أنها قالت : (اقرءوا ما في المصحف)(١)قال أبو محمد مكي(٢).

وبنحوه قال أبو العباس المهدوي(٣) وحجة تركها أنها لما كانت ليست بآية من كل سورة ، فالقرآن عنده كله كالسورة الواحدة ، فكما لا يفصل بين بعض سوره وبعض بالتسمية ، كذلك لا يفصل بين سورة وسورة .

قاله أبو محمد .

قال : فأما اثباتها في المصحف فانما ذلك ليعلم فراغ سورة ، والشروع في أخرى ، وبنحوه قال أبو العباس.

وقوله واسكت يسيرا تحظ بالصواب .. البيت .

جميع ما تضمن راجع الى الوجه المشهور عن ورش ، من رواية أبي يعقوب عنه ، يقول : ان أخذت بترك استعمالها بين السورتين على المشهور عن ورش ، فاما أن تصل آخر السورة بأول الأخرى ، وتبين الاعراب .

قال أبو عمرو ، وهذا المذهب(٤) . روى لنا عن ابن مجاهد(٥) وغيره .

---

١) اقرءوا ما في المصحف : لم أقف عليه .

٢) أبو محمد مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٤٤

٣) أبو العباس المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة:٣٨ ، وهو أحمد بن عمار ، ابو العباس المهدوي ، المقريء من أهل المهدية ، توفي بعد سنة ٤٣٠ ، معرفة القراء ٣٩٩/١ ، وغاية النهاية ٩٢/١.

٤) التيسير ص ١٨.

٥) ابن مجاهد ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨١

واما أن تسكت بينهما سكتا خفيفا من غير تنفس ، وهو معنى قوله : يسيرا ، يعني من غير قطع .

قال أبو عمرو ، وعلى هذا المذهب أكثر شيوخنا (١) ، والجلة من المتصدرين .

قال : وقد روي لنا أيضا عن ابن مجاهد ، وهو الذي اختار ، وليس في لفظ الناظم ما يدل على هذا الترجيح ، لأن قوله تحظ بالصواب ، راجع الى الوجهين جميعا ، كأنه قال : واسكت يسيرا ، أو صل له ، أي لورش ، تحظ بالصواب في الوجهين ، ولا يظهر منه ترجيح السكت .

فلو قال : تحظ بالاصوابْ ، لكان نصا في ترجيح السكت ، على أصل أفعل من في اقتضاء التفضيل ، والمعنى : تكون لك حظوة ومكانة اذا فعلت ذلك ، أي وجه كان منها .

---

١) التيسير : صفحة ١٨.

ثم قال رحمه الله :

وبعضهم بسمل عن ضرورة   في الأربع المعلومة المشهورة
للفصل بين النفي والاثبات   والصبر واسم الله والويلات

قوله : وبعضهم : يعني بعض الشيوخ المتقدمين ، المصنفين في القراءة ، لا بعض الرواة الناقلين ، فانها ليست برواية عنه .

قال أبو عمرو ، وليس في ذلك أثر يروى عنهم ، وانما هو استحباب من الشيوخ ، يعني الشيوخ المتقدمين ، كابي القاسم خلف بن ابراهيم (١) ، وأبي الحسن ابن غلبون(٢) ، وغيرهما .

يقول : بسمل بعضهم في هذه الرواية ، أعني رواية من لم يبسمل عن ورش ، في الأربع المعلومة ، وهي : بين المدثر ، والقيامة ، والانفطار ، والمطففين ، والفجر ، والبلد ، والعصر ، والهمزة .

وقوله عن ضرورة : يعني أنهم بسملوا في هذه المواضع للضرورة ، وهي كراهة قبح اللفظ ، وذلك عند اتصال المغفرة بلا في قوله تعالى : ﴿**أهل التقوى وأهل المغفرة ، لا أقسم**﴾ (المدثر : ٣٦) ، فكان التالي نفي المغفرة الثابتة لله تعالى بقوله : لا لاتصالها بالمغفرة في لفظ لا .

وكذلك اذا قال : ﴿**وادخلي جنتي ، لا**﴾ (الفجر : ٣٠) ، فكأنه نفي ما ثبت من دخول الجنة في الآية .

وكذلك اذا قال : ﴿**والأمر يومئذ لله ، ويل**﴾ (الانفطار : ١٩) ، ﴿**وتواصوا بالصبر ، ويل**﴾ (العصر : ٣) ، قرن الويل باسم الله تعالى ، وبالصبر الذي

---

١) خلف بن ابراهيم ، هو خلف بن ابراهيم بن خلف بن سعيد ، العلامة ، أبو القاسم ابن النحاس ، القرطبي ، المقريء ، معرفة القراء ٤٦٥/١ ، تذكرة الحفاظ ١٢٥١/٤ ، غاية النهاية ٢٧١/١.

٢) أبو الحسن طاهر بن غليون ، هو طاهر بن عبدالمنعم بن عبيدالله بن غليون ، مصنف التذكرة ، وكان من كبار المقرئين في عصره بالديار المصرية ، معرفة القراء ٣٦٩/١ ، تذكرة الحفاظ ٢١٩/٣ ، النشر ٧٢/١ ، وغاية النهاية ٣٣٩/١.

هو من صفة المؤمنين ، فكرهوا ذلك .
واختاروا البسملة لزوال قبح اللفظ .
فهذا معنى الفصل بين النفي والاثبات ، والصبر ، واسم الله ، والويلات ، أي بسمل لأجل الفصل بينهن ، ولا يعرض قبح لزوال الاتصال .
فقوله للفصل بين النفي والاثبات .. الخ البيت .
تبيين لقوله عن ضرورة ، فالنفي والاثبات راجعان الى قوله تعالى : ﴿والأمر يومئذ لله﴾﴿ويل للمطففين﴾﴿وتواصوا بالصبر ويل لكل همزة﴾.
قال أبو محمد : حجة قوية في ذلك ، روى مالك أن النبي ﷺ بسمل عن العقيقة فقال : لا أحب العقوق ، قال مالك : فكأنه كره الاسم ، قال أبو محمد : يريد مالك أن فعل العقيقة جائز ، فلم يكره النبي ﷺ فعلها ، وانما كره لفظ اسمها .
قال وقد روى أن رجلين أتيا النبي ﷺ فشهد أحدهما فقال : من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما ، ووقف على ومن يعصهما ، فقال له النبي ﷺ [بئس الخطيب أنت](١) .
قال أبو محمد : وانما قال النبي عليه الصلاة والسلام ذلك ، لقبح لفظه في وقفه ، اذ خلط الايمان بالكفر في ايجاب الرشد لهما ، وكان حقه أن يقول : ومن يعصهما فقد غوى(٢) أو يقف على رشد ، ثم يبتديء ومن يعصهما فقد غوى ، وانما جمع الناظم قوله : ويل في الموضعين ، وان كان في الأصل مصدرا ، بملاحظة الاسمية لا بملاحظة المصدرية ، فاعتبر كونه لفظين في موضعين ، وجمعه على ويلات ولا يجمع على ويلات قياسا الا ويلة ، وهو انما جمع ويل فكأنه قدر دخول الهاء اليه ، فصار ويلة ، ثم جمع .

---

١) حديث من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فقد غوى ، وقول الرسول [بئس الخطيب أنت] مسند أحمد ٢٥٦/٤ ، ومسلم ٤٩٤/٢.

٢) قلت : والصواب أن يقول : ومن يعص الله ورسوله ، حيث أن في صحيح مسلم بعد قوله بئس خطيب القوم أنت ، قل ومن يعص الله ورسوله . مسلم ٤٥٩/٢.

قال أبو نصر الجوهري(١) : ويل كلمة مثل ويح ، لا أنها كلمة عذاب ، وقد تدخل عليها الهاء ، يقال ويله ، ثم أنشد قول مالك بن جعدة التغلبي :

لأمك ويلة وعليك أخرى ولا شاةٍ قبل ولا بعيرا

فجعله الناظم على هذا التقدير .

وقال امرؤ القيس :

فقالت لك الويلات أنك مرجل ..

فيحتمل أن يكون جمع ويلة ، وهو الظاهر ، ويحتمل أن يكون جمع ويل ، على غير قياس ، كما قالوا : سجلات ، وسرادقات ، وكان حق الناظم أن يثني ولكن جمعها ، اما بالنظر الى أن أقل الجمع اثنان ، واما أنه أوقع الجمع موقع التثنية ، كما قال سيبويه .

وزعم يونس أنهم يقولون دع رجالهما وغلمانهما ، وهما اثنان .

قال الناظم :

والسكت أولى عند ذي نظرة لأن وصفه الرحيم معتبر

قوله : والسكت أولى عند كل ذي نظر ، أي عند كل ذي نظر سديد ، وفهم وتحقيق ، يعني : بين هذه السور الأربع ، وهو كما قال ، لأن قبح اللفظ انما يعرض عند وصل آخر السورة بأول الأخرى من غير سكت ، فاذا رجع الى السكت زال الوصل ، فزال قبح اللفظ .

فالانتقال اليه في هذه المواضع أولى ، لأنه مروي ، وليست البسملة فيهن برواية ، فالمصير الى وجه مروي أولى ، وهو السكت الخفيف ، هذا ان لو زال قبح اللفظ بالبسملة ، فكيف وهو باق معها ؟.

---

١) أبو نصر الجوهري ، هو اسماعيل بن حماد الجوهري ، صاحب كتاب الصحاح في اللغة ، كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلما ، وكان يضرب به المثل في حسن الخط كابن مقلة . مات سنة ٣٩٣ ، ضياء السالك ٢٦٤/١. تقدمت ترجمته صفحة : ٤٣

وقد ذكر أبو جعفر(١) أن الخزاعي(٢) قال : سمعت طلحة(٣) بن محمد يقول : كان أكثر قراءة ابن مجاهد(٤) وصل السورة بالسورة ، الا في مواضع مخصوصة ، كان يتعمد أن يقف عليها ، وذكر المواضع المذكورة ، فانظر كيف انتقل من الوصل الى السكت ولم يبسمل ، لأن قبح اللفظ موجود مع البسملة ، اذ يلزم نفي الرحمة عند قوله بسم الله الرحمن الرحيم ، لا .

ومقارنة الويل أيضا بالرحمة ، وهذا معنى قوله : لأنه وصفه الرحيم معتبر ، أي يعتبر فيه عند وصله بهذه السور ، ما كان يعتبر في وصل ما قبلهن بهن .

على أن أبا عمرو قال : فأنا آخذ في ذلك بالمذهبين جميعا ، لكن ما ذكرناه من ترجيح السكت ليس يخفى بسبب ما يعرض من قبح اللفظ مع البسملة(٥)

والهاء من قوله وصفه : عائدة على الله تعالى ، يعني أن الرحيم من بسم الله الرحمن الرحيم ، وصف لله تعالى .

ثم قال :

ولا خلاف عند ذي قراءة	**في تركها في حالتي براءة**
وذكرها في أول الفواتح	**والحمد لله لأمر واضح**

---

١) أبو جعفر ، حيث أطلقه فهو ابن الباذش ، مؤلف كتاب الاقناع ، وتقدمت ترجمته صفحة : ٣٤ .

٢) الخزاعي : هو محمد بن جعفر بن عبدالكريم ، بن بديل الخزاعي ، أبو الفضل ، الجرجاني ، المقريء ، مؤلف الواضح في القراءات ، كان أحد من جال في الآفاق ولقي الكبار وأخذ عن المطوعي ، مات سنة ٤٠٨ ، معرفة القراء ٣٨٠/١ ، وغاية النهاية ١٠٩/٢.

٣) طلحة بن محمد : هو طلحة بن محمد بن جعفر ، المشاهد أبو القاسم ، البغدادي ، المقريء ، قرأ على ابن مجاهد ، واستملى عليه ، ولذلك يقال له غلام ابن مجاهد ، مات سنة ٣٨٠ ، معرفة القراء ٣٤٤/١ ، غاية النهاية ٣٤٢/١ ، النجوم الزاهرة ، ١٥٨/٤ .

٤) ابن مجاهد : تقدمت ترجمته صفحة : ٨١

٥) التيسير ص ١٨.

قوله في تركها ، أي في ترك البسملة ، في حالتي براءة ، وهما حالة وصلها بالانفال ، وحالة الابتداء بها ، وفي هذا البيت شيء من تمام حكم البيت الأول : وهو حكم وصل براءة بالأنفال .

حيث قال قالون : بين السورتين بسملا ، ظاهره الاطلاق في جميع السور ، ولا بد من استثناء وصل براءة ، فأطلق أولا ثم قيد هنا ، وكذا يجب استثناؤها في احدى الروايتين عن ورش ، حيث قال : وورش الوجها عنه نقلا ، وعطف وذكرها على قوله في تركها ، أي لا خلاف في تركها في حالتي براءة ، وذكرها في أول الفواتح ، يعني فواتح السور ، ما عدا براءة ، لذكره اياها .

وهذه احدى حالتيها المذكورتين ، وقال : في أول الفواتح ، يعني فواتح السور ، والمراد في أوائل السور الفواتح ، فأوقع المفرد موقع الجمع ، وهذا كما قال حسان بن ثابت (١) :

لا بأس بالقوم من طول ومن قصر   جسم البغال وأحلام العصافير

فقال : جسم البغال ، والمراد أجسام البغال .

ثم قال : والحمد لله فعطفه على قوله في أول الفواتح ، كأنه قال : لا خلاف في ذكرها في أول الفواتح ، وفي أول الحمد لله ، يعني فاتحة الكتاب .

وكرر ذكرها وهي داخلة في الفواتح ، لفضلها على سائر السور ، وفضلها مأثور ، فقد قال أبو محمد بن عطية(٢) قال رسول الله ﷺ في حديث أبي بن كعب(٣) أنها لم ينزل في التوراة ولا في الانجيل ، ولا في القرآن مثلها(٤)

---

١) حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام ، النجاري ، الانصاري ، عاش ١٢٠ سنة ، الاصابة ٣٢٦/١ ، ويقال : عاش ستين سنة في الجاهلية ، وستين في الاسلام ، مات سنة ١٢٠ ، في أصح الاقوال ، وفي موته أقوال كثيرة

٢) محمد بن عطية ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

٣) أبي بن كعب تقدمت ترجمته صفحة : ٦٧

٤) حديث لم ينزل في التوراة ولا في الانجيل ولا في القرآن مثلها ، المنذري ٣٦٧/٢ ، الترمذي وابن حبان ، وابن خزيمة ، والحاكم ، عن أبي هريرة ، عن أبي ، قال الحاكم : صحيح على

وروي أنها تعدل ثلثي القرآن (١) قال : وروى أنس بن مالك(٢) أن النبي عليه الصلاة والسلام قال : [الحمد لله رب العالمين ، فضل ثلاثين حسنة على سائر الكلام](٣) .

ونظيره قوله تعالى : ﴿**من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائل**﴾ (البقرة : ٩٨) فكرر جبريل وميكائل ، عليهما السلام ، وقد دخلا في جنس الملائكة .

وكذلك قوله تعالى : ﴿**فيهما فاكهة ونخل ورمان**﴾ (الرحمن : ٦٨) فكرر النخل والرمان ، وقد دخلا في جنس الفاكهة ، والله أعلم .

وفيه أيضا اشارة لتأكيد ثبوت الحكم في الفاتحة ، فقد منع بعضهم من البسملة في ابتداء الفاتحة ، وحكاه أبو جعفر بن الباذش(٤) رحمه الله -

وقوله لامر واضح ، يرجع لترك البسملة في أول براءة ، ولاستعمالها في غيرها ، كأنه يقول : لا خلاف في هذا كله لأمر واضح يشير الى العلة في جميع ذلك .

فأما استعمالها في اوائل السور ، فعلى ارادة التبرك باسماء الله تعالى وصفاته ، ولثباتها للاستفتاح في المصحف .

ولحديث عائشة رضي الله عنها أيضا ، فهي للابتداء بالسورة وذلك اجماع من القراء .

قال أبو عمرو(٥) وأحسب ذلك عن أصل ، ثبت لديهم في ذلك.

= شرط مسلم ، بألفاظ مختلفة .

١) حديث

٢) أنس بن مالك ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٧

٣) حديث الحمد لله رب العالمين فضل ثلاثين حسنة على سائر الكلام ، فضائلها كثيرة ، ومنها في الصحيحين ، ولكن بهذا اللفظ لم أقف عليه ، الترغيب ٣٦٥/٢.

٤) ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

ثم أسند عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : [أنزلت علي آنفا سورة فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ﴿انا أعطيناك الكوثر ﴾ (الكوثر : ١) ، وقرأ حتى ختمها ، فبسمل قبل ابتداء السورة ، فهذا هو المراد بالأمر الواضح في ذكرها في أول الفواتح ، والواضح البين .

وحجة تركها في أول براءة حذفها من المصحف ، وقد قالت عائشة رضي الله عنها [اقرأوا ما في المصحف](١) وليست البسملة في المصحف ، في أول براءة ، وحذفها من المصحف فيه أقاويل ، لأن ذلك لم يكن الا بتوقيف عن النبي ﷺ .

أسند أبو عمرو(٢) ، عن ابن وهب(٣) قال : سمعت مالكا يقول : انما ألف القرآن على ما كانوا يسمعون من قراءة رسول الله ﷺ .

روي عن عثمان بن عفان(٤) رضي الله عنه أنه قال : رأيت قصتيهما مشتبهة ولم أكن سألت رسول الله ﷺ عنهما ، كما كنت أسأله عن غيرهما ، فقدرت كونهما سورة واحدة ، فأسقطت البسملة .

وفي لفظ آخر أنه قال : براءة من سورة الأنفال ، وسقط بينهما شيء لم نجده عند أحد يثبت ، فلذلك لم يكتب في أولها (بسم الله الرحمن الرحيم).

قال أبو عمرو - يريد عثمان - أنه نسخ من أولها شيء ، ونحو هذا روي عن مالك(٥) رحمه الله قال : ترك من أولها (بسم الله الرحمن الرحيم) لأنه سقط أولها ، يعني نسخ .

---

٥) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

١) حديث عائشة : حديث اقرءوا ما في المصحف .. لم أقف عليه .

٢) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) ابن وهب : هو عبدالله بن وهب بن مسلم أبو محمد الفهري ، مولاهم ، المصري ، مات سنة ١٩٧ ، غاية النهاية ٤٦٣/١.

٤) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية الخليفة الراشد ، غني عن الترجمة ، رضي الله عنه ، معرفة القراء ٢٤/١ ، وغاية النهاية ٥٠٧/١ ، وتذكرة الحفاظ ٩/١.

٥) مالك ، هو امام دار الهجرة ، غني عن الترجمة ، غاية النهاية ٣٥/٢ ، تذكرة الحفاظ ١٩٩/١.

وقال أبي بن كعب(١) : كان رسول الله ﷺ يأمرنا في كل سورة ببسم الله الرحمن الرحيم ، ولم يأمرنا في سورة براءة بشيء(٢) فلذلك ضمت الى الأنفال ، ولم تكتب بينهما (بسم الله الرحمن الرحيم) وكانت اولى بها لشبهها بها .

وعن ابن عباس(٣) رضي الله عنه أنه سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه عن ذلك فقال : كانت الأنفال من أول ما نزل بالمدينة ، وبراءة من آخر القرآن ، وكانت قصتها شبيهة بقصتها ، فقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها ، وظننت أنها منها ، فلم نكتب بينهما بسم الله الرحمن الرحيم ، ووضعتها في السبع الطوال ، وهذه الأقاويل ترجع الى قولين : اما لاحتمال أنها من الأنفال ، واما لنسخ أولها .

وقول ثالث : وهو لنزولها بالسيف كما يروى عن ابن عباس(٤) أنه سأل علي بن أبي طالب(٥) رضي الله عنهما ، لم لم تكتب البسملة في أول براءة ؟ فقال : لأن بسم الله الرحمن الرحيم أمان ، وبراءة نزلت بالسيف ليس فيها أمان ، يعني أنها نزلت بنقض العهود التي كانت بين النبي ﷺ وبين المشركين ، وبأن ينبذ لكل ذي عهد عهده ، وأن لا يقربوا المسجد الحرام بعد ذلك العام .

ومثل هذا استعملته العرب بالشدة والغلظة ، فبعث النبي ﷺ علي بن أبي

---

١) أبي بن كعب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٧

٢) حديث كان رسول الله ﷺ يأمرنا في كل سورة ببسم الله الرحمن الرحيم ولم يأمرنا في سورة براءة بشيء ، ورد قريب منه عن عثمان بن عفان عندما سأله عسعس بن سلامة ، فأجابه بقريب من ألفاظه ، الدر المنثور ١٢٠/٤.

٣) ابن عباس ، تقدمت ترجمته صفحة : ٥١

٤) ابن عباس ، تقدمت ترجمته صفحة : ٥١

٥) علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف بن قصي بن كلاب ، أمير المؤمنين ، أبو الحسن ، الهاشمي ، رضي الله عنه ، مات سنة ٤٠ ، معرفة القراء ٢٥/١ ، وغاية النهاية ٥٧٦/١ ، تذكرة الحفاظ ٩/١ .

طالب وأمره أن يقرأها على الناس بمنى ، ولم يأمره أن يقرأ فيها بسم الله الرحمن الرحيم لما ذكرناه .

وسئل محمد بن يزيد (١) العبرة عن ذلك ، فقال : لأن بسم الله الرحمن الرحيم عدة برحمة ، وبراءة نزلت على سخط ، وعلى شدة ، ووعيد ، فكيف يعدهم بأنه رحمان ثم يتبرأ منهم ؟ .

قال أبو عمرو : وهذا قول حسن ، وهو مستنبط من قول علي رضي الله عنه ، وهذا هو المراد أيضا بالامر في تركها في أول براءة ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى ورضي عنه :

واختارها بعض أولي الأداء لفضلها في أول الأجزاء

قوله : واختارها ، يعني البسملة ، يقول : اختار استعمالها في أول الأجزاء بعض أهل الأداء ، أي في أوائلها ، وقد تقدم مثله في البيت الذي قبل هذا ، وفي ضمنه أن بعضهم لم يجزها .

فالقاريء اذا مخير ان شاء يبسمل بعد التعوذ وان شاء ترك .

والذي نص عليه أبو عمرو وغيره انما هو التخيير فيها لاختيارها .

قال ابن فيرة الشاطبي (٢) .

وفي الآجزاء خير من تلا

فكان حق الناظم أن يقول :

وبعضهم خير في الاداء فيها لدى أوائل الأجزاء

قال أبو عمرو : فاما الابتداء بروؤس الأجزاء اذا كانت في بعض السور ، كـ (سيقول السفهاء ، وتلك الرسل ، ولن تنالوا البر) وشبهه ، فالقاريء مخير ان شاء بسمل بعد الاستعاذة ، وان شاء لم يبسمل .

---

١) محمد بن يزيد العبرة ، هو محمد بن يزيد بن رفاعة أبو هاشم ، الرفاعي ، الكوفي ، القاضي ، مات سنة ٤٤٨ ، معرفة القراء ٢٢٤/١ ، وغاية النهاية ٢٨٠/٢.

٢) ابن فيرة الشاطبي ،

قلت : وهذا الاطلاق يتناول أجزاء براءة وغيرها ، وهو ظاهر قول الناظم لاطلاقه فيها ، فمن شاء بسمل ومن شاء ترك .

قال أبو عمرو في البسملة : خبر مروي عن أهل المدينة ، ثم أسند عن أبي القاسم (١) ابن المسيبي أنه قال : كنا اذا افتتحنا القراءة على مشائخنا في بعض السور نبتديء بالبسملة .

قلت : وهذا الحديث حجة لمن بسمل في أوائل الاجزاء مع ارادة التيمن والتبرك بما تضمنته من أسماء الله تعالى وصفاته .

قال أبو عمرو(٢) وبغير تسمية ابتدأت في ذلك على جميع من قرأت عليه ، وعلى ما ذهب اليه أبو عمرو هو العمل ، فكأنه فرق بترك التسمية بين الابتداء بأول السورة وبين أول جزء منها ، مع أنه لم يرد في ذلك نص ، فكان تركها أحسن لموافقة المصحف(٣).

وبعضهم ممن لم يبسمل يرى استعمالها في جزئين وهما : **﴿الله لا اله الا هو﴾** (النساء : ٨٧) ، في النساء : **﴿اليه يرد علم الساعة﴾** (فصلت : ٨٧) ، في فصلت ، لا غير لما في ذلك من قبح اللفظ عند وصل الرحيم باحدى الآيتين بسبب مقارنة اسم الله تعالى بالرحيم ، واتصال الضمير الذي في اليه بالرحيم.

وعلى هذا يجري ما كان مثلها ، نحو قوله تعالى : **﴿الله الذي خلقكم﴾** (الروم : ٤٠) **﴿والله الذي يرسل الرياح﴾** (الروم : ٤٨) ، ونحو قوله تعالى : **﴿اليه مرجعكم﴾** (يونس : ٤) **﴿واليه يصعد الكلم الطيب﴾** (فاطر : ١٠) .

اذ لا فرق بين ذلك فيما يعرض من قبح اللفظ على أن هذا القبح انما

---

١) أبو اسحاق ابن المسيبي ، هو محمد بن اسحاق بن محمد بن عبدالرحمن المسيبي المدني ، مات سنة ٢٣٦ ، معرفة القراء ٢١٦/١ ، غاية النهاية ٩٨/٢ ، تهذيب التهذيب ٣٧/٩ .

٢) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) التيسير ص ١٨.

يعرض عن وصل التعوذ بالآية ، وأما اذا وقف على التعوذ فلا قبح ، فمن أخذ بالتسمية عند الأجزاء بسمل في نحو هذه ولا اشكال ، ومن أخذ بالترك فالأوجه له أن يقف على التعوذ فلا يصل التعوذ ولا يبسمل ، ليطرد الحكم ، ولتجري الأجزاء على نسق واحد ، ولا يعرض قبح اذ لا يعرض الا مع وصل التعوذ ، ولذلك اختار بعضهم أن يرجع الى ما قبل ذلك ، فيبتدىء به ولا يبتدىء بالجزء .

اختاره أبو محمد ، وهذا بناء على وصل التعوذ بالاجزاء ، والله أعلم .

ثم قال :

ولا تقف فيها اذا وصلتها بالسورة الأولى التي ختمتها

هذا من تمام حكم البيت الأول ، وهو راجع لمذهب من روى البسملة بين السورتين ، وهو قالون عن نافع ، وعبد الصمد عن ورش .

يقول : اذا وصلت البسملة بآخر السورة فصلها بأول السورة الأخرى ، ولا تقف فيها أي عليها ، ومنه قوله تعالى : ﴿**ولأصلبنكم في جذوع النخل**﴾ (طـه : ٧١) أي على جذوع النخل .

ومن ذلك قول الشاعر - وهو صابر العبدي - في جذع نخلة :

ولا عطشت سينان الا باجذعا آي على جذع نخلة

وقال النابغة :

وقفت فيها اصيلا لا أسائلها

أي وقفت عليها .

على أن هذا يحتمل أن يكون وقف في الديار لا عليها ، فلا يكون فيه دليل ، ويتصور في التّسمية عند ختم سورة أربعة أوجه :

أحدها : أن تصل آخر السورة بالبسملة ، والبسملة بأول السورة الأخرى .

والثاني : عكس هذا الوجه ، وهو أن تسكت على آخر السورة ثم تبسمل ، وتسكت على البسملة ثم تبتدىء بأول السورة الأخرى .

الثالث : أن تسكت على آخر السورة ثم تبسمل وتصل البسملة بأول السورة الأخرى ، وهذه أوجه مستعملة جائزة .

ويتصور وجه رابع ، ولكنه غير جائز في التلاوة ، وهو أن تصل آخر

السورة بالبسملة وتسكت عليها ثم تبتديء بأول السورة الأخرى ، ولهذا الوجه تعرض الناظم عفا الله تعالى عنه ، فحذر من استعماله ، وحض على تركه فقال :

ولا تقف فيها اذا وصلتها.. البيت .

ظاهره أن غير هذا الوجه جائز ، مستعمل ، وهي الثلاثة المتقدمة ، لأن القطع وقع على الجميع ، وقع في مواضع الوقف ، وهي آخر السورة ، فالوقف تام ، وكذلك البسملة ، ولا سيما على القول بأنها ليست بآية من السور .

وهو المشهور على ما تقدم ، فيكون قد فصل بينها وبين القرآن .

وأما الوصل ، فعلى جواز وصل مواقع الوقف ، وأما القطع على آخر السورة ووصل البسملة بأول الآخرى ، فلأن السورة قد انقضت ، وأن البسملة للاستفتاح بالاخرى فوصلت بها لأنه أتم للاستفتاح .

وهذا هو الوجه المختار .

وقد نص عليه أبو عمرو[1] فقال : والاختيار أن يقطع على أواخر السور ، ثم يبتديء بالتسمية موصولة بأوائل السور ، وانما لم يجز القطع عليها موصولة بآخر السورة التي قبلها لما يؤدي ذلك من نقض الغرض المقصود بالبسملة ، لأنها للابتداء وليست للانتهاء .

وهذه الأوجه الأربعة كلها مأخوذة من لفظ الناظم ، لأن قوله :

ولا تقف فيها اذا وصلتها ..في ضمنه بل صلها بأول السورة الأخرى .

هذان وجهان ظاهران ، والوجهان الآخران يتصوران فيها اذا لم توصل بآخر السورة الأولى ، فانك اما أن تقف عليها واما أن تصلها بأول السورة الاخرى .

فهذان يتصوران ضرورة ، وهما جائزان ، فالأربعة أوجه مفهومة من لفظه ، فحصل من جميع ما ذكرناه أن البسملة في مذهب ورش ، وقالون تنقسم أربعة أقسام :

---

١) أبو عمرو ، تقدمت ترجمته صفحة ٣٣ ، وفي بعض نسخ التيسير راجع ص ١١.

* قسم متفق على استعمالها في جميع أوائل السور خلا براءة .
* وقسم متفق على تركها ، وذلك في أول براءة ، سواء ابتدأ بها أو وصلت بما قبلها .
* وقسم يخير فيه وذلك في أول الأجزاء .
* وقسم مختلف فيه ، وذلك بين السورتين ، ما خلا براءة .

فقالون بسمل ، وورش في المشهور عنه لا يبسمل .

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه ونفعنا به :

القول في الخلاف في ميم الجميع   مقرب المعنى مهذب بديع

ميم الجميع ، هي الميم الزائدة ، الدالة على جماعة المذكرين ، وهي التي يقع قبلها أحد أربعة أحرف : الكاف ، والقاف ، والهمزة ، والهاء . فالكاف نحو أنبئكم ، ويسيركم ، وليس في القرآن غيره ، وهذه الأحرف الثلاثة لا يجوز فيها مع هذه الميم غير الضم .

وأما الهاء فتكسر على الاتباع ، ان كان قبلها كسرة ، أو ياء ، نحو عليهم ، واليهم ، وفيهم ، وقلوبهم ، وفيهم ، وبهم ، ، وشبهه . وتضم فيما عدا ذلك على الأصل ، نحو أمرهم ، وقصرهم ، وعنهم ، وشبهه .

قال أبو القاسم : أصل الهاء في هذا وما أشبهه الضم ، ثم استدل على ذلك بأنك اذا أفردتها قلت : هم بالضم .

ودليل آخر أنا اذا وجدنا جميع ما اشتهر الهاء فيه يجوز ضمها فيه نحو عليهم ، وفيهم ، وبهم ، وما أشبه ذلك . ولا يجوز الكسر الا في مواضع مخصوصة .

قال : فدل ذلك على أن أصلها الضم .

وقوله : مقرب المعنى ، يعني أن معانيه تقرب للفهم بقرب ألفاظه ، وحسن عباراته ، ولذلك قال : مهذب ، يعني مهذب اللفظ ، مخلص ، محرر ، يقرب المعاني الشاردة .

المعاني الشاردة .
ويجوز في اعراب مقرب : الرفع ، على خبر مبتدأ محذوف ، والنصب على الحال وهو أولى .
ويكون قوله بديع : على حد قول الشاعر :
جعل القبر على الدب أبر.
يريد أبرأ فوقف ، فحذف الألف كالمرفوع ، والمجرور ، والبديع المحدث العجيب . والبديع المبدع ، ومنه قوله تعالى : ﴿**بديع السموات والأرض**﴾ (الانعام : ١٠١) ، أي مبدعهما .
والمنفرد هنا المحدث المخترع النظم الذي لم يسبق له ، مثال أي اشارة الى حسن نظمه ، وبوب على الخلاف .
وقد ذكر الخلاف والاتفاق ، فكأنه قال : القول في الخلاف والوفاق ، وقد تقدم مثله في البسملة .

ثم قال رحمه الله :

وصل ورش ضم ميم الجمع   اذا أتت من قبل همز القطع

يقول : ان ورشا يضم هذه الميم ، ويصلها بواو اذا أتت بعدها همزة قطع ، نحو (**عليهم أأنذرتهم**) (البقرة : ٦) وشبهه ، وفي ضمنه أنه يسكنها مع غير الهمزة ، وذلك اذا لم تلق ساكنا على ما يتبين ان شاء الله .
على أن المفهوم من لفظه غير هذا ، لكن حالة هذه الميم ثلاثة : الضم ، والصلة بالواو ، والضم من غير صلة ، والاسكان .
فالضم من غير صلة لا يكون الا مع الساكن ، ويأتي ذكره .
والاسكان عن قالون مذكور في البيت الذي بعد هذا ، فلم يبق لورش الا الضم والصلة ، فحمل مدلول هذا البيت عليه أولى ، اذ الاشكال منحصرة .
فأما الضم من غير صلة مع الهمزة على ما يفهم من قول الناظم فلم يقرأ به أحد ، وهذا الذي ذهب اليه ورش ، وهو أحدى اللغات الثلاث المسموعة في ميم الجميع ، وهي : الضم ، والصلة بواو ، والثانية الاسكان ، والثالثة الضم ، والصلة بواو مع الهمزة ، والاسكان مع غير الهمزة ،

وعليها بيت امريء القيس(١) :

امرح خبامهم أم عثر　　　أم القلب في أثرهم منحدر

فضم الميم ووصلها مع الهمزة وسكنها مع غير الهمزة ، وأصل هذه الميم الضم والصلة بالواو .

قال أبو محمد(٢) لأن المضمر الغائب اذا جاوز الواحد يحتاج الى حرفين بعد الهاء ، كما قالوا في التثنية عليهما ، فزادوا ميما وألفا ، يعني أنهم لما قالوا عليهم زادوا ميما وواوا .

وقالوا في التثنية عليهما ، قال : فالواو هي الجمع بازاء الألف في التثنية.

قال أبو العباس(٣) لتكون للمذكر علامتان كما كان للمؤنث علامتان ، في قولك عليهن ، فالنون الساكنة في عليهن بازاء الميم في عليهم ، والنون المتحركة بازاء الواو في قولك عليهم .

قال شيخنا أبو عبدالله(٤) رحمه الله - فجعلوا للمذكر علامتين كما كان للمؤنث علامتان ، لأن اعتناءهم بالمذكر أكثر من اعتنائهم بالمؤنث ، يريد أن المؤنث فرع عن المذكر ، والمذكر أصل له ، فيجب أن يجري مجراه ، ويكون أعلى رتبة .

قال أبو العباس : والدليل على أن أصلها الضم والصلة بالواو اجماعهم على ذلك مع الضمير ، قال تعالى : ﴿أنلزمكموها﴾ (هود : ٢٨) ، فالواو التي بين الميم والهاء هي الواو التي تزاد على ميم الجمع .

قال : واجماعهم على زيادتها مع الضمير دليل على أنه أصلها .

فجمع ورش رحمه الله في قراءته بين اللغتين جميعا ، من الاسكان ، والضم ، والصلة ، وخص الضم ، والصلة مع الهمزة من أجل أن الهمزة

---

١) امرؤ القيس ، هو ابن حجر الكندي ، انظر ترجمته ص : ٣٣٥

٢) أبو محمد حيث أطلقه فهو أبو محمد مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته ص : ٣٤

٣) أبو العباس هو المهدوي ، تقدمت ترجمته ص : ٣٤

٤) شيخنا حيث أطلقه فهو علي بن محمد بن بشير ، ولم أقف له على ترجمة .

حرف خفي بعيد المخرج ، فضم الميم قبلها ، ووصلها بواو ليتقوى بتمكين تلك الصلة ومطها على النطق بها .

ذكره أبو عمرو(١) قال : وهذا قول الأخفش(٢).

وقال أبو محمد أنه لما وجد سبيلا الى بيان الواو بالمد لوقوع همزة بعدها أثبتها ، ومدها للهمزة التي بعدها ، واذا لم تأت بعد الميم همزة حذفها ، اذ لم يجد سبيلا من علة توجب مد الواو واظهارها ، وهذا التعليل الذي ذكر أبو محمد انما هو مبني على تحسين القراءة بالمد .

وأيضا فانه لو أسكنها مع الهمزة للزمه أنه ينقل الحركة اليها لسكونها على أصله ، فيقول : ﴿ءأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ (البقرة : ٦) وشبهه ، ولو نقل لتحركت بالحركات الثلاث ، وهم انما سكنوها تخفيفا لثقل الحركة عليها ، فيؤدي النقل الى ما هو أشد من ذلك . فاذا ولا بد من تحريكها ، فحركة أصلها اولى وهي الضمة .

ثم قال رحمه الله :

وكلها سكنها قالـــــون مالم يجيء من بعدها سكـــــون

ذكر أن قالون يسكن هذه الميم كلها ، يعني حيث وقعت ، سواء وقع بعدها همزة أو غيرها .

وفي هذا اختلاف عنه ، غير أن المشهور(٣) ما ذكر ، فان لقيها ساكن

---

١) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) الأخفش : هو هارون بن موسى بن شريك ، الأخفش ، الدمشقي ، أبو عبدالله التغلبي ، شيخ المقرئين بدمشق في زمانه ، مات سنة ٢٩٢ ، معرفة القراء ٢٤٧/١ ، وغاية النهاية ٣٤٧/٢.

٣) قلت : قوله المشهور غير صحيح ، اللهم اذا أراد من طريق أبي نشيط ، أما من طريق الحلواني فالوجهان صحيحان مستويان في الشهرة ، ولذلك قال الشاطبي رحمه الله : وقالون بتمييزه جلا . وانظر أيضا التبصرة ٢٣ ، فانه ذكر التخيير في اسكانها وضمها من طريق أبي نشيط ، والحلواني ، عن قالون ، وفصل بعضهم فجعل الاسكان من طريق أبي نشيط والضم من طريق الحلواني ، وعليه فلا مشهور فيها .

حركها ، لالتقاء الساكنين . فانها تضم بحركة الموضع وهي الضمة ، وهذا معنى قوله ما لم يجيء من بعدها سكون ، فان جاء ، فانها تضم ، ويأتي ذكر ذلك ان شاء الله.

وحجته في ذلك أنه أراد التخفيف ، اذ لا يقع في حذف الواو لبس ، وذلك لأنك تقول في الواحد المذكر عليه ، وفي المؤنثة عليها ، وفي ا لاثنين عليهما وفي جمع المؤنث عليهن ، فلم يبق عليهم الا الجماعة المذكرين ، فلما كانت احدى العلامتين تنوب عن الأخرى ، بغير لبس يقع في الكلمة ، اختار ما هو أخف .

قاله أبو العباس (١) ونحوه قال أبو محمد(٢) ، ثم قال شيخنا أبو عبد الله(٣) رحمه الله - أن ذلك كراهة اجتماع خمس ضمات متواليات في كلمة واحدة بعدهن واو في تقدير ضمتين ، وذاك في قوله (رسلهم ، وسلهم) فأسكن الميم في ذلك ، ثم حذف الصلة .

قال : وكانت الميم أولى بالاسكان من غيرها من وجهين :

أحدهما : أنها طرف ، والأطراف محل التغيير .

والثاني : أن سكونها لحذف الصلة ، وبحذف الصلة يذهب الثقل .

قلت : وهذا التوجيه ظاهر في هاتين الكلمتين ، وما سواهما بالحمل عليهما، والعلة والحمل موجود في كلامهم ، فمن ذلك حذفهم الهمزة في أكرم الأصل أ أكرم بهمزتين ، فحذفت تخفيفا لاجتماعها ، ثم حذفت مع سائر حروف المضارعة بالحمل على الهمزة ، فقالوا : نكرم ، ويكرم .

وقد جاء الشاعر بذلك على الأصل فقال :

فانه أصل لأن يأكرما.

ثم قال الناظم :

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

٢) أبو محمد هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

٣) شيخنا حيث اطلقه فهو علي بن محمد بن بشير ، ولم أقف له على ترجمة.

ثم قال الناظم :

واتفقا في ضمها في الوصل اذا أتت من قبل همز الوصل

قوله : واتفقا ، يعني ورشا وقالون ، لأن الألف فيه عائدة عليهما ، يقول : انهما اتفقا على ضم الميم اذا لقيها الساكن ، يعني من غير صلة ، وذلك نحو : ﴿**عليهم الذلة**﴾ (آل عمران : ١١٢). ﴿**وبهم الأسباب**﴾ (البقرة ، آية ١٦٦) . وكذلك و أنتم الأعلون .. وشبهه .

فقوله في ضمها - أي على ضمها - وقد تقدم مثله في آخر البسملة .

وقوله : اذا أتت من قبل همز الوصل . يعني اذا أتت مرسومة من قبل همز الوصل لا ملفوظا بها ، اذ هي التي يلقاها الساكن في حال الوصل ، لسقوط الهمزة فيه ، وليس في الشطرين ايطاء ، بل ذلك تجنيس لاختلاف معنى اللفظ ، فالوصل في الشطر الأول بمعنى الاتصال ، و الثاني بمعنى الوصل .

أي أعني همزة الوصل سميت بذلك لأن بها يتوصل الى النطق بالساكن ، ولذلك سماها الخليل(١) سلم اللسان .

فحجة ضمها من غير صلة أنه ان كان ذلك على رواية وصلها بواو عند غير الساكن ، فانه حذف الواو مع الساكن ، وأبقى الضمة على الأصل ، وان كان ذلك على رواية اسكانها مع غير الساكن ، فانه ضمها حين احتاج الى التحريك ، اذ الضمة أولى بهما على الأصل .

قاله أبو العباس(٢) ، وبنحوه قال أبو بكر الادفوي(٣) على أن قياس التحريك للساكنين أن يكون بالكسر ، نحو أن اضرب ، وأن امشوا ، وشبهه .

---

١) الخليل : هو الخليل بن أحمد أبو عبدالرحمن الفراهيدي الأزدي ، البصري ، النحوي ، الامام ، المشهور ، مات سنة ١٧٧ ، غاية النهاية ٢٧٥/١.

٢) أبو العباس : المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) أبو بكر الادفوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٥٦

ولكن لما كان الاصل في هذه الميم التحريك بالضم ، وكان الاسكان فيها تخفيفا حين حذفت الصلة ، واحتيج الى تحريكها ، كانت حركتها في الأصل أولى بها ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنهه :

وكلهـــــم يقف بالاسكان وفي الاشارة لهـــــم قولان
وتركها أظهر في القياس وهو الذي ارتضاه جل الناس

يقول : ان الخلاف المذكور بين الضم والاسكان في ميم الجميع انما يكون في حال الوصل ، واما الوقف فمتفق فيه على الاسكان .

وقوله : وكلهم يرجع لجميع القراء ، نافع ، وغيره ، وان لم يكن المقصود غير قراءة نافع ، ولكن فيه فائدة الاعلام بمذهب الجميع ، ولا يضر ذلك بحصول المقصود والاشارة كناية عن الروم والاشمام على ما يذكر بعد في باب الوقف ان شاء الله تعالى .

وقد أجاز فيها الاشارة أبو محمد مكي(١) ومنعها أبو عمرو(٢).

ولا يكون هذا الا على مذهب من ضمها في الوصل ، وأما على مذهب من أسكنها فلا سبيل الى الاشارة اذ لا حركة يشار اليها .

واحتج كل واحد منهما لمذهبه ، فقال أبو محمد(٣) ميم الجمع كسائر الحروف ، يلزم فيها ما يلزم الحروف المتحركة بحركة اعراب ، أو حركة بناء لساكن لازم .

قال : وما علمت أن أحدا نص عليها بمنع ولا ايجاب غير أنهم أطلقوا الروم والاشمام في كل مرفوع ، أو مخفوض ، أو مضموم ، أو مسكور ، فالميم من جملة الحروف .

---

١) أبو محمد مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣ ، وانظر التيسير ص ٥٩ ، والتبصرة ٣٤١ ، والنشر ٢/١٢٠.

٣) أبو محمد مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

قال : وبالروم والاشمام يعلم أنها كانت في الوصل مضمومة ، قال : وليس صلتها بواو بمانع من الروم والاشمام ، في الوقف عليها .
ثم قال : والاسكان فيها حسن ، وهو الاصل ، يعني أصل الوقف لا أصل الميم .وقال أبو عمرو(١) ان حركتها انما جيء بها من أجل الصلة ليتوصل بها اليها ، اذ لم يكن بد من ذلك ، فليست كحركة هاء الكناية ، لأن الفرق انما هو الاتيان بالواو ، وزيدت في الجمع كما زيدت في التثنية ، الألف لا غير ، فلما كانت الصلة لا تثبت في حال الوقف ، وكانت زائدة وسقطت فيه لاجماع ، وجب أن تذهب تلك الحركة رأسا لذهاب ما اليه جيء بها ، فبقيت الميم حينئذ ساكنة لا غير ، فامتنع الروم والاشمام فيها .
لذلك فقول الناظم : وتركها أظهر في القياس ... بناء على قول أبي عمرو ، وتوجيهه ، اذ على مذهبه كان وضع ارجوزته .
وان كان كل واحد من هذين الامامين انما قال بقياس ، لكن الذي أشار اليه أبو عمرو من الفرق بين ميم الجميع وهاء الكناية ظاهر ، وهو كون الحركة في الهاء أصلية ، لم يؤت بها لاجل شيء يتوصل اليه ، كما جيء بحركة الميم .
وان كان كل واحد من الحرفين أصله الضم ، لكن هاء الضمير أصل صحيح على حرف واحد ، فلا يكون الا متحركا ، وميم الجمع انما ضمت من أجل الواو ، اذ المقصود زيادة حرفين كما كانت التثنية وجمع المؤنث على ما تقدم في أول الباب ، فلم يتوصل للواو الا بضم الميم ضرورة ، فوجب أن تذهب الضمة في الوقف ، لذهابها .
وجل الناس أكثرهم يرجع الى الرواة الناقلين مذهب أبي عمرو في منع الاشارة ، وهو الذي استفاض بين الناس اليوم ، وعليه العمل ، وبهذا الاعتبار قال جل الناس ، فحصل من جميع ما ذكرنا أن ميم الجمع في مذهب ورش وقالون تنقسم قسمين :
○ قسم متفق فيه على الضم ، من غير صلة ، وذلك اذا لقيها الساكن.

---

١) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٣

○ وقسم مختلف فيه وذلك اذا لقيها متحرك .
فورش يضم ، ويصل مع الهمزة ، ويسكن مع غيرها .
وقالون : يسكن في جميع ذلك ، بخلاف (١) عنه ، والاسكان أشهر ، واليه تعرض الناظم . فاعلم ذلك والله الموفق للصواب .

ثم قال :

القول في هاء ضمير الواحد والخلف في قصر ومد زائد

هاء الضمير ، هي الهاء الزائدة الدالة على الواحد المذكر ، وهي المقصود في هذا الباب ، ولذلك قال :
القول في هاء ضمير الواحد احترازا من هاء ضمير الواحدة المؤنثة ، وغيرها ، وتتصل بالاسم نحو : أهله ، ورسله ، وبالفعل نحو جاءه ، وينصره ، وبالحرف نحو له ، وفيه .. وفيه أربع لغات :
احداهن : الضم والصلة بواو .
والثانية : الضم من غير صلة .
والثالثة : الكسر والصلة بياء اذا جاء قبلها كسرة أو ياء ساكنة.
والرابعة : الكسر من غير صلة اذا كان أيضا قبل الهاء كسرة أو ياء ساكنة ، والأصل من هذه اللغة الضم ، والصلة بالواو .
وقال أبو العباس(٢) كذلك كان أصل فيه ، فيهو وكذلك منهو ، عليهو ، ومن عندهو ، وما أشبه ذلك .
قال شيخنا أبو عبدالله - رحمه الله - وعلى هذا قرىء فخسفنا به وبدارهو الأرض ، وفيهو هدى للمتقين (٣) .
قال : هذه قراءة ابن اسحاق(٤) وقال : والدليل على ذلك عموم الضم في

---

١) قلت : عنه الوجهان ثابتان ، قال الشاطبي : وقالون بتخييره جلا .

٢) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) قلت : لم يقرأ بهذه الكلمات في العشر ولا في الاربعة فوقها ..

٤) ابن اسحاق ، لا أعرفه .

هذا الباب ، وخصوص الكسر فيه .
وذكر الناظم في هذا البيت أنه يتكلم في أحكام هاء الضمير من الوصل ، والقصر ، مما اتفق عليه ، واختلف فيه .
فقوله : القول في هاء ضمير الواحد يرجع للاتفاق ، وقوله : والخلف في قصر يرجع للاختلاف .
وأما الزائد الذي ذكر فانه كناية عن وصل الهاء بالواو ، أو الياء ، وقال فيه : زائدة باعتبار أنه زائد على الهاء لانه من باب الاشباع ، اذ لم يتعرض لذلك في هذا الباب ، كما أن القصر الذي ذكر عبارة عن حذف الواو ، والياء ، فعبر عن الاثبات بالمد ، وعبر عن الحذف بالقصر مجازا واتساعا .
ولم يزل هذا في عرف المتقدمين واصطلاحهم من القراء والنحويين نص على ذلك أبو عمرو(1) وذكر أنهم عبروا عن اثبات صلة الهاء في يؤده ونظائره بالمد ، وعن حذفها بالقصر ، وعبروا عن اثبات الألف في يخدعون ، وفي واعدنا بالمد وعن حذفها في الظنون ، وفي عين حمئة ، و فنظرة الى ميسرة ، بالقصر .
وقال سيبويه(2) وربما مدوا فقالوا مْنابير ، ومساجيد ، ودراهيم ، فجعل المد عبارة عن اثبات حرف المد في ذلك .

فكذلك ذكر الناظم عفا الله تعالى عنه ، والبيت ترجمة لدليله:

واعلم بأن صلة الضمير بالواو أو بالياء للتكثير

قال أبو العباس ، الضمير هو الهاء وحدها ، وما وصلت به من واو أو ياء ، فهو زائد .
قال أبو محمد : لما قلت حروف الاسم ، فكان على حرف واحد ، وذلك الحرف حرف خفي ، ضعيف قووه بزيادة واو ، فقالوا : بها ، وعليها ، فهذا

---

1) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣ ، وانظر التيسير ص ٢٩.

2) سيبويه ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

معنى قول الناظم للتكثير ، يعني لتكثير حروف الاسم ، لكونه على حرف واحد . وفي قوله قووه بزيادة واو دليل على أن أصله الضم ، والصلة بالواو .
قال سيبويه : زيدت الواو على الهاء في المذكر ، كما زيدت الالف على الهاء في المؤنث ، ليستويان في باب الزيادة ، يعني بذلك قولك منهو ، ومنها ، واشباههما .
قال أبو العباس[1] وقال أصحاب الخليل ، وسيبويه ، انما زيدت الواو على الهاء لخفائها ، لتخرجها من الخفاء الى الابانة ، قال : وكذلك قال ان الهاء من الصدر ، والواو من بين الشفتين ، فاذا زيدت عليها بينتها ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه آمين :

فالهاء إن توسطت حركتين فنافع يصلها بالصلتيـــن

ذكر في هذا البيت أن الهاء لا توصل الا بشرط أن تقع بين حركتين ، فقال : فالهاء ان توسطت حركتين .. البيت ، يعني هاء الاضمار المعهودة المتقدمة ، لتكون الالف واللام فيه للعهد ، فنقول لا تخلو هذه الضمير من أن يقع بعدها ساكن أو متحرك ، فان وقع بعدها ساكن ، لم توصل ، وسواء كان مظهرا أو مدغما ، أو حرك بحركة عارضة ، نحو : **﴿نصره الله﴾** (التوبة : ٤٠) ، **﴿تحمله الملائكة﴾** (البقرة : ٢٤٨) و **﴿عباده الذين آمنوا﴾** و **﴿من عباده العلماء﴾** (فاطر : ٢٨) **﴿فله الأسماء الحسنى﴾** (الاسراء : ١١٠) ، وبه الأرض ، وشبهه .
وان وقع بعدها متحرك ، فاما أن يكون قبلها ساكن أو متحرك ، فان كان قبلها ساكن لم توصل أيضا ، وسواء كان حرف مد أو لين أو غيره ، نحو **﴿اجتباه وهداه﴾** **﴿واذكروه كما هداكم﴾** (البقرة : ١٩٨) ، **﴿وأخيه وفصيلته﴾** (المعارج : ١٢-١٣) ، **﴿وعليه فليتوكل﴾** (الزمر : ٣٨) ، **﴿ومنه**

---

[1] أبو العباس ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

آيات ﴾ (آل عمران : ٧) ، وشبهه .
وان كان قبلها متحرك ، فاما أن يكون قبلها في الاصل ساكن ، او ليس ، فان لم يكن قبلها ساكن في الاصل فانها توصل باتفاق ، وهي التي وقعت بين حركتين حقيقة .
ولهذا الفصل تعرض الناظم عفا الله عنه ، فان كانت مضمومة وصلت بواو ، وان كانت مكسورة وصلت بياء ، فالمضمومة نحو : ﴿وجاءه قومه﴾ (هود : ٧٨) ، ﴿وينصره ورسله﴾ (الحديد : ٢٥) ، وشبهه ، والمكسورة نحو : ﴿ورسله واليوم الآخر﴾ (النساء : ١٣٦) ، ﴿بمزحزحه من العذاب﴾ (البقرة : ٩٦) ، ﴿وصاحبته وأخيه﴾ (المعارج : ١٢) . فهذا معنى قوله : فالهاء ان توسطت حركتين .. فنافع يصلها بالصلتين ، يعني الواو والياء وفي ضمنه أنها لا توصل ان توسطت بين ساكنين ، نحو : ﴿أتاه الله﴾ (التحريم : ٧) ، ﴿ويعلمه الله﴾ (آل عمران : ٢٩) . أو ساكنا ومتحركا .
وهو ظاهر اطلاق لفظه تقدم الساكن أو تأخر على ما تقدم ذكره ، وان كان قبلها في الاصل ساكن فانه ياتي ذكره في البيت الرابع ان شاء الله .
فما ضم منها فعلى الأصل ، فان كان قبلها ساكن حذفت الصلة لسكونها ، وسكون ما بعدها ، ولا اشكال ، فان كان بعدها ساكن فانها أيضا تحذف لسكونها وسكون الحرف الذي قبل الهاء ، ولا يعتد بالهاء لخفائها .
قال أبو العباس[1] : ويدلك على خفائها أنهم قالوا يريد أن يضربها فأمالوا كانهم قالوا يضربا فلم يقيدوا بالهاء لخفائها .
قال : ويدلك أيضا على خفائها أنهم قالوا منه ، وعنه ، فنقلوا حركة الهاء الى الحرف الذي قبلها ، ليبينوها بذلك في الوقف ، ووجه الكسر فيها طلب المناسبة ، فكسرت للكسرة التي قبلها أو الياء ، فان وليها ساكن ، فعلى ما تقدم في المضمومة ، وان وليها متحرك وصلت بياء بدلا من الواو التي زيدت تقوية لها ، اذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة ، ذكره أبو

---

١) أبو العباس : تقدمت ترجمته صفحة : ٤

محمد (١)، وبنحوه قال أبو العباس(٢). ثم قال رحمه الله :

وهاء هذه كهاء المضمر　　　فوصلها قبل محرك حـــــري

ذكر في هذا البيت حكم الهاء ، من قوله تعالى هذه حيث وقع ولم يفرد لها ذكرا في الترجمة ، بل تبرع بذكرها ، فذكر أنها كهاء المضمر ، يعني أنها أجريت مجراها في اثبات الصلة ، وحذفها ، وليست بهاء الضمير المصطلح عليها ، وانما هي للتأنيث .

قال أبو عمرو : والهاء مبدلة من ياء ، والاصل هذي ، قال : وقد تخرج ذلك على الاصل كما قال :

فهذي سيوف يا عدي بن مالك　　　كثير ولكن أين بالسيف ضارب

وحر ، وحري ، وحقيق ، وجدير ، وقمن ، وقمين ، بمعنى واحد ، وانما قال : فوصلها قبل محرك حر ، ولم يقل : بين محركين ، كما قال في هاء الضمير ، لأنها لا تكون الا بعد متحرك ضرورة ، وهو الذال من الكلمة ، فلا يحتاج الى ذكر ذلك ، وانما المعتبر ما بعدها ، اذ يكون ساكنا ومتحركا .

فان كانت قبل ساكن لا توصل ، كما أن هاء الضمير لا توصل قبل الساكن ، وذلك نحو :**﴿أنى يحيى هذه الله بعد موتها﴾** (البقرة : ٢٥٩) و **﴿هذه الأنهار﴾** (الزخرف : ٥١) ، وشبهه .

وان كانت قبل متحرك فانها توصل بياء لانكسار ما قبلها ، نحو : **﴿هذه ناقة الله﴾** (هود : ٦٤) **﴿هذه سبيلي﴾** (يوسف : ١٠٨) وشبهه . وعلة حذف الصلة منها ما تقدم في هاء الضمير ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه آمين :

واقصر لقالون يؤده معا　　　ونؤته منها الثلاث جمعا

نوله ونصله يتقـــه　　　وارجه الحرفين مع فالقه

كلامه هنا في هاء الضمير الواقعة بين متحركين ، في اللفظ وقبلها في

---

١) أبو محمد ، هو مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤ .

٢) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤ .

الاصل ساكن ، وهي المتصلة بفعل مجزوم ، أو كالمجزوم ، وردت في كتاب الله تعالى في ستة عشر موضعا ، وهي في مذهب نافع على ثلاثة أقسام :
قسم متفق فيه على الصلة ، وهو ثلاثة مواضع : ﴿أيحسب أن لم يره أحد﴾ (البلد : ٧) في سورة البلد ، و ﴿خيرا يره ، وشرا يره﴾ (الزلزلة : ٧) في الزلزلة ، وقسم متفق فيه على القصر وهو ﴿يرضه لكم﴾ (الزمر : ٧) في الزمر ، لا غير .
وقسم مختلف فيه ، وهو اثنا عشر موضعا ، وصلها كلها ورش ، وقصرها قالون ، بخلاف عنه في قوله تعالى : ومن يأته بطه ، ذكر الناظم منها في هذين البيتين أحد عشر موضعا ، والموضع الثاني عشر وهو المختلف فيه عن قالون ، ذكره بعد قوله يؤده ، معا يعني الموضعين في آل عمران ﴿ويؤده اليك﴾ ﴿ولا يؤده اليك﴾ (آل عمران : ٧٥) ونوته منها ثلاثة مواضع ، في آل عمران موضعان ﴿ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها ، ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها﴾ (آل عمران : ١٤٥) والثالث في الشورى : ﴿نؤته منها وما له﴾ (الشورى : ٢٠) ﴿ونوله ونصله﴾ (النساء : ١١٥) في النساء ، و ﴿يتقه﴾ (النور : ٥٢) في النور ، وأرجه الحرفين ، يعني الاعراف والشعراء : ﴿فالقه اليهم﴾ (النمل : ٢٨) في النمل .

ثم قال :

رعاية لاصله في اصلها   قبل دخول جازم لفعلها

قوله رعاية لأصله في أصلها ، أي لأصل قالون في أصل الهاء يعني أن قالون من أصله أيضا أن يصل الهاء اذا كانت بين متحرك وساكن على ما تقدم من مفهوم لفظه ، حيث قال:
فالهاء ان توسطت حركتين .. البيت . وأصل الهاء في هذه المواضع قبل الاعتلال كذلك لأنه كان قبلها ساكن ، والاصل يؤديه ، ونوتيه ، ونوليه ، وكذلك سائرها ، فحذف حروف العلة للجزم في صيغة الأمر ، وهي الياء ، فراعى أصل الهاء في ذلك ، وهو رعاية لأصله ، أي حفظا لأصله .

يقال : رعاك الله أي حفظك ، ورا ع سمعك(١) أي أحفظك ما أقول لك .
وقال تعالى : ﴿فما رعوها حق رعايتها﴾ (الحديد : ٢٧) ، ورش يصل جميع ذلك ، وهو مأخوذ من دليل الخطاب ، حيث نسب الحكم لقالون ، دون ورش ، حيث قال :
وا قصر لقالون ، وقال : قبل دخول جازم لفعلها ، نظرا للاكثر ، لأن فعل الأمر ليس بمجزوم ، وبهذا الذي أشار اليه الناظم علله أئمة القراء .
فقد قال أبو العباس أنه أجرى الفعل على أصل الكلمة قبل أن تجزم ، قال : واذا سكن ما قبل هاء الاضمار ، فكلهم يحذفون الصلة ، سوى ابن كثير ، قال : ومن أثبت الصلة فانه أجرى ذلك على لفظ الكلمة ، ولم يلتفت الى أصلها .
ومن شرط هاء الاضمار أن توصل بالصلة اذا تحرك ما قبلها ، في قولهم أجمعين ، وبنحوه قال أبو محمد(٢).

ثم قال الناظم :

وصل بطه الهاله من يأته على خلاف فيه عن رواته

هذا هو الموضع الثاني عشر المختلف فيه عن قالون ، وروى عنه أنه كان يقصره كسائر المواضع . وروي عنه أنه كان يصله كورش سواء .
قال أبو عمرو في رواية أبي نشيط عنه ، واختلف علينا في صلة الهاء وترك صلتها في قوله في طه ﴿ومن يأته مؤمنا﴾ (طه : ٧٥)(٣) فأقر أني ذلك أبو الفتح(٤) بالصلة .

---

١) في أ وراع سمعك ، أي احفظ ما أقول لك ، وفي ب : وارعني سمعك ، أي احفظ ما أقول لك.

٢) أبو محمد ، مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) التيسير ١٥٢ ، وغيث النفع ٢٩١ ، والاتحاف ٣٠٥ .

٤) أبو الفتح ، هو فارس بن احمد شيخ الداني ، هو فارس بن احمد بن موسى بن عمران ، أبو الفتح الحمصي ، المقريء ، الضرير ، مؤلف كتاب المنشأ في القراءات الثمان ، معرفة القراء ٣٧٩/١ ، غاية النهاية ٥/٢ ، مات سنة ٤٠١.

وأقرأنيه أبو الحسن(١) بالاختلاس ، يعني القصر ، ثم قال : الوجهان مشهوران في قول الناظم :

وصل بطه الهاله من ياته .. اشعار بترجيح الوصل ، لكونه نص عليه أولا بالصلة ثم ذكر فيه الخلاف .

وهذا هو الظاهر من كلام أبي عمرو حيث ذكر الوجهين من رواية أبي نشيط ، وعلى ذلك نص في التعريف ، وذكر عن الحلواني(٢) الوصل لا غير .

وقال في روايته عن قالون المختصة به ، وقرأ في طه : ومن يأته مؤمنا بصلة الهاء لا غير بياء ، فدل ذلك على ترجيح الصلة لثبوتها في الروايتين معا ، كما يظهر من لفظ الناظم .

وأما تخصيص هذا الحرف بالخلاف دون غيره ، فلا وجه له الا الجمع بين اللغتين ، ويلزم ابدال الهمزة في قوله : من يأته ليطابق قوله عن رواته ، لأن القافية مردوفة بالالف ، فالالف ردف والتاء روى ، والهاء وصل ، والياء بعدها خروج ، ولو أبقيت الهمزة على حالها كان عيبا يعرف بالسناد ، وقد جاء قليلا ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله:

فنافع بقصر يرضه قضى لثقل الضم وللذي مضى

هذا هو القسم المتفق فيه على القصر ، وهو ﴿**يرضه لكم**﴾ (الزمر : ٧) في سورة الزمر ، يعني أن ورشا وافق فيه قالون على القصر ، فقال : فنافع بقصر يرضه قضى .. أي حكم بذلك وأمر به .

قال أبو محمد ابن قتيبة(٣) أي قضى حتم ، كقوله تعالى : ﴿**فيمسك التي قضى عليها الموت**﴾ (الزمر : ٤٢) ، أي حتم عليها ، ثم يصير المحتم بمعان ، كقوله : ﴿**وقضى ربك أن لا تعبدوا الا اياه**﴾ (الاسراء : ٤) أي

---

١) أبو الحسن ، هو طاهر بن عليون ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٥

٢) الحلواني : تقدمت ترجمته صفحة : ٦٥

٣) أبو محمد ابن قتيبة ، هوعبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٥

أعلمناهم لأنه لما أخبرهم أنهم سيفسدون في الأرض حتم بوقوع الخبر .
وقوله : ﴿**فقضــهن سبع سموات في يومين**﴾ (فصلت : ١٢) أي صنعهن .
وقوله : ﴿**فاقض ما أنت قاض**﴾ (طه : ٧٢) أي اصنع ما أنت صانع .
وأشار بقوله لثقل الضم ، اي العلة الموجبة لحذف الصلة في رواية ورش عن نافع ، وهو أن الضم أثقل من الكسر ، فلم يحتج الى تكثير لثقله ، واحتاج الكسر الى ذلك ليوازن به النقل ، اذ الكسر أخف من الضم ، بدليل مشاركته الفتح الذي هو أخف الحركات .
قاله أبو عمرو ، والمشاركة التي بين الكسر والفتح ، انهما جعلا معا علامة للنصب ،وعلامة للخفض ،وذلك في جمع المؤنث السالم ، والأسماء التي لا تنصرف ، ونصب جمع المؤنث السالم بالكسرة ، حمل فيه النصب على الخفض ، كما جعل الخفض على النصب في الأسماء التي لا تنصرف ، فخفضت بالفتحة .
وقوله : وللذي مضى : يعني ما تقدم من قوله : رعاية لأصله في أصلها ، وهو سكون الهاء من يرضه ، في الاصل بعد ساكن ، وهو الألف اذ أصل ورش في ذلك كأصل قالون ، سواء وهو أنه لا يصل الهاء اذا كان قبلها ساكن ، ولم يراع ذلك في المواضع المتقدمة لخفة الكسر فيها ، بل نظر الى ما قبل الهاء في اللفظ ، وأجرى ذلك على أصل الهاء ، في اثبات الصلة ، لكنه أبدل من الواو ياء على ما تقدم ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه :

ولم يكن يراه في هاء يره — مع ضمها وجزمه اذ غيره
لفقد عينه ولامه فقـــد — ناب له الوصل مناب ما فقد

يقول : ولم يكن نافع يراه في هاء يره في الثلاثة المواضع المتقدمة ، يعني القصر ، لأن الهاء من قوله يراه عائد على القصر المذكور في البيت قبل هذا ، وهذا هو القسم المتفق فيه على الصلة .
وقوله مع ضمها وجزمه ، أي مع ضم هائه كهاء يرضه ، وجزم فعلها الذي غيره كجزم يرضه ، فلم ير القصر فيه للفرق بينه وبين يرضه بكثرة الاعلال.

وفي ضمن كلامه الزام وانفصال على طريقة جدلية ، وبيانها أنه لما علل لقالون قصر يؤده وبابه بمراعاة أصله في الهاء قبل دخول الجازم ، فهم منه أن ورشا لم يراع ذلك فلزم عنه أن لا يقصر يرضه ، فعرف بأن المد انما يكون ، والضم ثقيل ، فلا يحتاج معه الى زيادة وتكثير ومع ذلك نلحظ فيه الاصل الذي لحظ قالون ، وأصله لم يلحظه في يؤده ، وبابه لأن العلل اذا كثرت قوي بعضها ببعض . وان كانت الواحدة على انفرادها تلغى لضعفها ، فانها مع اجتماعها بغيرها تحيا .
وكثيرا ما يفعل ذلك الفقهاء ، فلزم على ذلك أن لا يمد يره كما لم يمد يرضه لوجود علة القصر ، وهي الضم ، ومراعاة الاصل قبل الجزم ، يقوى بكثرة الاعتلال في يره .. انتهى كلام الناظم عند قوله يره .
وهو معنى قوله في البيت الأخير لفقد عينه ولامه ، يعني أنه حذف منه عينه ولامه ، وهذا يحتاج الى بيان .
وذلك ان الأصل قبل الاعتلال يرءى على وزن يفعل ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فانقلبت الفا ، فصار يرءا ، ثم نقلت حركة عينه الى فائه فصار يرا ، ودخل الجازم فحذف الألف فصار ير ، ثم اتصل به الضمير فصار يره .
وأما الفعل من يرضه فلم يحذف منه الا لامه للجزم لا غير ، وبقيت فاؤه وعينه . وبيان ذلك أن الأصل فيه قبل الاعلال يرضى على وزن يفعل ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا ، فصار يرضا ، دخل الجازم فحذف الألف فصار يرض ، اتصل به الضمير فصار يرضه ، فاستغنى عن وصل الهاء فيه ووصلها في يره ، فكأن الصلة نابت مناب ما حذف من الفعل ، كما قال :
فقد ناب له الوصل مناب ما فقد ، فقد الأول حرف تحقيق دخلت عليه فاء العطف ، والثاني فعل ماض من الفقد ، وهو التجنيس المركب ، ويسمى نوعه المرقوف ، وهو كقول الشاعر :

تقسم قلبي في هواه فعنده فريق وعندي شعبة وفريق
اذا ظمئت نفسي أقول لها اسقني فان لم يكن ماء لديك فريق

فحصل من جميع ما ذكرته أن هاء الضمير في مذهب نافع لا توصل الا بشرط أن تقع بين متحركين ، وليس قبلها في الاصل ساكن ، فان كان قبلها في الاصل ساكن فهي على ثلاثة أقسام ، وقد تقدمت ، والله أعلم .

ثم قال :

القول في الممدود والمقصور   والمتوسط على المشهور

ذكر في هذه الترجمة أنه يتكلم فيما قصر من حروف المد ، وفيما مد منها باشباع ، أو بتوسط ، وقد تضمن هذا البيت أن لحروف المد ثلاثة أحكام : المد ، والقصر ، والتوسط .

وقوله على المشهور يرجع الى المتوسط ، يعني أن التوسط في النوع الذي روى فيه هو المختار على غيره ، مما ذكر في مثل ما تقدم الهمز وسكون الوقف في حروف المد ، وحرفي اللين ومد حرفي اللين في الوصل ، اذ ليس قول بالتوسط الا ومعه غيره ، ويتبين جميع ذلك ان شاء الله تعالى .

ثم قال الناظم :

والمد واللين معا وصفان   للألف الضعيف لازمـــان

المد امتداد الصوت ، واللين تليين الصوت ، وهما وصفان مرتبطان بالالف ، كما قال ، وذلك أن حروف المد واللين ثلاثة :

أحدها : الالف على الاطلاق من غير شرط ، لأنها لا تكون الا ساكنة ، ولا يكون ما قبلها الا مفتوحا ، ولذلك جعلت أصلا في حروف المد واللين .

والثاني : الواو بشرطين : أحدهما أن تكون ساكنة ، والثاني أن يكون ما قبلها مضموما .

والثالث : الياء بشرطين أيضا ، أحدهما أن تكون ساكنة ، والثاني أن يكون ما قبلها مكسورا . ويتبين جميع ذلك بعد ، ان شاء الله تعالى .

قال أبو العباس (١) : ولا يمكن أن يدخل المد في غير هذه الحروف ، وانما كان ذلك لأن هذه الحروف أصول ، والحركات مأخوذة منها ، فامتداد الصوت بها يتمكن ويسوغ فيها التطويل والتوسط والقصر .
ولا يسوغ ذلك في شيء من الحروف سواهن ، قال : ولذلك جاز وقوع الساكن المدغم بعدهن من أجل أن المد عوض من الحركات . وامتنع اجتماع الساكنين اذا كان حرفي سلامة .
وانما قال : للألف الضعيف لأنها لا تتغير عن سكونها ، فهي هواء في الفم ليس لها فيه موضع تعتمد عليه ، فهو وصف لازم على جهة التوكيد .
وعليه يتخرج قول أبي الحسن الحصري(٢)- رحمه الله - اذ الألف المفتوح ما قبلها أتت ، وأما الواو والياء فقد يتحركان فلا يكونان اذ ذاك حرفي مد ، على أن هذه الاحرف الثلاثة أخفى الحروف كلها .
قال سيبويه(٣) : وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها ، قال : واخفاهن وأوسعهن مخرجا الألف ، ثم الياء ، ثم الواو ، فلهذا قال الناظم للالف الضعيف .

ثم قال :

ثم هما في الواو والياء متى عن ضمة أو كسرة نشأتـــــا

قوله : ثم هما ، يعني المد واللين المذكورين في البيت قبله ، ذكر أنهما لا يكونا في الواو والياء الا بشرط أن يكونا ساكنين ، وقبلهما حركة من جنسهما ، فقال : متى عن ضمة أو كسرة نشأتا .. أي تولدتا ، يعني : الواو والياء .
فقوله عن ضمة : راجع الى الواو ، وعن كسرة راجع الى الياء .
وهذا يسمى اللف وهو رد الاول للاول والثاني للثاني ، وهو من بديع

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) الحصري : تقدمت ترجمته صفحة : ٦٠

٣) سيبويه : تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

الكلام ، ومنه قوله تعالى : **﴿مثل الفريقين كالأعمى والأصم والبصير والسميع﴾** (هود : ٢٤) فالبصير في مقابلة الأعمى ، والسميع في مقابلة الأصم .

ومنه لف أحد الخبرين على الاخر ، ومن جيده قول امرىء القيس (١)كأن

قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي

فالعناب راجع الى الرطب ، والحشف البالي راجع الى اليابس .

وفي ضمن كلامه شرط السكون فيهما وان لم يذكره لفظا ، لأن الواو اذا نشأت عن ضمة أو الياء عن كسرة فلا يكونان الا ساكنين ، بخلاف أن لو قال مثلا متى بعد ضمة أو كسرة ، جاءتا فقد لا يكونان ساكنين اذ ذاك .

ثم قال الناظم رحمه الله :

وصيغة الجميع للجميع تمد قدر مدها الطبيعي

وفي المزيدي الخلاف وقعا وهو يكون وسطا أو مشبعا

قوله : وصيغة الجميع ، أي بنية الجميع ، يعني من هذه الأحرف الثلاثة ، وللجميع يعني من القراء ، تمد قدر مدها الطبيعي ، يعني الصيغة ، وذلك أن بنية هذه الأحرف الثلاثة ، لا تكون الا ممدودة ، فانها أصوات في الفم ، على ما تقدم ، فذلك طبعها ، ولا يزاد في مدهن الا لمجاورة سبب .

والسبب اما همزا وسكون على ما يتبين بعد ان شاء الله تعالى .

وهذه الزيادة تختلف باختلاف السبب الموجب لها ، ولذلك قال : وفي المزيدي الخلاف وقعا .. فسمى المد بتلك الزيادة مزيديا مطلقا ، وان كان منه التوسط ، لأن التوسط بالنسبة الى الطبيعي مزيدي ، اذ فيه زيادة عليه ، ثم بين ذلك فقال :

وهو يكون وسطا ومشبعا ، يعني المد في غير الوقف ، لذكره اياه بعد .

فاعلم أن المد على ثلاثة أقسام :

أحدها الطبيعي :

---

١) امرؤ القيس هو ابن حجر ، انظر ترجمته صفحة : ٣٢٧

وهو المد الذي لا يتوصل اليه الا به ، ويكون في حروفه المد واللين ، اذا عريت من السبب ، نحو : قال ، ويقول ، وقيل ، وشبهه .
والثاني مزيدي :
وهو الذي يزيد على الطبيعي زيادة متفاضلة ، ويكون في حروف المد واللين اذا تأخرت عنها الهمزات أو السواكن ، نحو : شاء ، والسوء ، والنبيء ، وما أنزل .
والثالث متوسط على المشهور على ما يأتي ذكره ان شاء الله تعالى :
ويكون في حروف المد واللين اذا تقدمتها الهمزات ، نحو : ءامن ، ورءوف ، ومتكئين ، وشبهه .
فالطبيعي أدنى المد ، والمزيدى أقصى المد ، والثالث متوسط بينهما ، وهذا لا يضبط الا بالمشافهة .
فقول الناظم وفي المزيدي الخلاف وقعا ، انما هو خلاف على الجملة ، ثم يذكره بعد هذا على التفصيل ان شاء الله تعالى ، ثم شرع في بيان ذلك فقال :

فنافع يشبع مد هنه　　　للساكن اللازم بعد هنه
كمثل محياي مسكنا وما　　　جاء كحاد والدواب مدغما

لما ذكر أن الزيادة على الطبيعي تختلف فتكون بتوسط ، وتكون باشباع أخذ يبين مذهب نافع في ذلك ، فقال : فنافع يشبع مد هنه البيت .. وأتى بهاء السكت في آخر الشطرين ليقف عليها كالهاء في ماليه ، وكتابيه ، وشبهه ، فأعلمك أن ورشا وقالون اتفقا على اشباع المد في الأحرف المتقدمة ، اذا وقع بعدها ساكن متصل بحرف المد ، في كلمة واحدة لازم له في الحالين ، وهو المراد بقوله للساكن اللازم ، تحرز بذلك من الساكن العارض ، وهو نوعان : نوع يكون فيه منفصلا عن حرف المد ، ونوع يتصل به ، ولكنه يحدث عند الوقف .
فأما الذي يكون منفصلا من حرف المد في كلمة أخرى فنحو : عليها الماء ، وقالوا اطيرنا ، ويؤت الحكمة ، وشبهه ، فهذا ليس من هذا الباب ، فان

حكم حرف المد في ذلك أن يحذف لالتقاء الساكنين .
وقد جاء اثباته قليلا ، وعليه التقت حلقتا البطن ، وله ثلثا المال ، فأثبتوا الألف في الوصل ، وعليه قراءة البزي ، عنه ، تلهى ، فأثبت صلة الهاء مع تشديد التاء من تلهى .
وليس ذلك من كلمة واحدة على من يشترطه ، وأما الساكن الذي يحدث في الوقف فيأتي ذكره بعد ان شاء الله تعالى .
ثم مثل للساكن اللازم الموجب للمد فقال : كمثل محياي مسكنا : يعني في حال اسكانه .
وما جاء مدغما نحو : حاد ، والدواب ، فمثل بالمدغم وغير المدغم ، ومثل ذلك : أرأيتم وأنتم ، وأشفقتم ، على رواية البدل .
ومن ذلك فواتح السور نحو : كاف ، ونون ، وميم ، على ما يأتي ان شاء الله تعالى :
قال أبو عمرو(١) وعلة زيادة التمكين لهن مع الساكن في النوعين كراهة التقاء الساكنين ، يعني المدغم والمظهر ، قال : فجعل المد عوضا من الحركة ليتميز بذلك أحدهما من الآخر ، ولا يلتقيا ، فلذلك زيد في اشباعه وتمكينه .
قال أبو محمد(٢): وجواز التقاء الساكنين انما هو في الأصل للمشدد ، وقيس عليه غير المشدد ، قال : فالاصل أقوى ، وأولى بالمد من الفـــرع .
قال : ومن القراء من يسوي بينه وبين غير المشدد ، وحجته في ذلك أن المد انما وجب لاجتماع ساكنين ، فكيف ما اجتمعا وجب المد لهما ، فالمدة يوصل بها الى النطق بالساكن مشددا أو غير مشدد .
قال أبو عمرو : الا أن ذلك في المدغم لاتصال الصوت فيه أقوى منه في المظهر ، لانقطاع الصوت فيه باحتباس اللسان يسيرا في موضعه .

---

١) أبو عمرو الداني ، سبقت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) أبو محمد ، هو مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

وقال : وزيادة المد له قول أبي حاتم(١) سهل بن محمد ، وهو مذهب ابن مجاهد (٢) فيما حدثنا به الحسين بن شاكر(٣) البصري ، عن أحمد بن نصر(٤) عنه قال : وذهب الى ذلك جماعة من المتصدرين ، منهم شيخنا أبو الحسن بن سليمان(٥)وغيره .

قال : والتسوية بين المدغم والمظهر قول أكثر من أدركناه من المتصدرين

والقولان صحيحان ، وعلى هذا جرى الناظم ، فلم يفرق بين النوعين ، أن يلفظ بحاد ، والدواب ، بالتشديد كما يلفظ بهما في التلاوة ، ولا يجوز تغيير لفظ التلاوة اذا جيء بها في التمثيل ، وان كان ذلك يؤدي هاهنا الى اجتماع الساكنين في حشو الرجز ، وانما يجوز ذلك في عروض المتقارب خاصة ، ونحو قوله :

فرمنا القصاص وكان القصاص فرضا وحتما على المسلمين

على أن سيبويه(٦) قدأنشد في ابواب الادغام ،

كأنها بعد كلال الزاجر ومسحة مر عقاب كاسر ، بتشديد الحاء .

والأخفش(٧) تأوله على الاخفاء ، والله أعلم.

قال الناظم رحمه الله :

---

١) أبو حاتم : سهل بن محمد بن عثمان ، نحوي البصرة ومقرئها في زمانه ، وامام جامعها ، مات سنة ٢٥٥ ، معرفة القراء ٢١٩/١ ، البداية ٢/١٢ ، غاية النهاية ٣٢٠/١ ، التهذيب ٢٥٧/٤.

٢) ابن مجاهد ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨١

٣) الحسين بن شاكر : لم أقف على ترجمته ،

٤) أحمد بن نصر بن منصور بن عبدالمجيد أبو بكر الشذائي ، البصري ، أحد القراء المشهورين ، مات سنة ٣٧٣ ، معرفة القراء ٣١٩/١ ، وغاية النهاية ١٤٤/١ .

٥) أبو الحسن بن سليمان : لم أقف على ترجمته .

٦) سيبويه : تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

٧) الاخفش ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٠٠

أو همزة لبعدها والثقل والخلف عن قالون في المنفصل
نحو بما أنزل أو ما أخفي لعدم الهمزة حال الوقف

قوله : أو همزة ، معطوف على قوله للساكن اللازم ، يقول : ان نافعا يشبع مد هذه الاحرف للساكن اللازم بعدهن ، أو لهمزة بعدهن أيضا ، فالساكن تقدم ذكره ، والهمز على ضربين متقدم ومتأخر ، فالمتقدم يأتي ذكره ، وأما المتأخر على ضربين : متصل بحرف المد في كلمة واحدة ، أو منفصل عنه في كلمة أخرى.

فالمتصل نحو : شاء ، والسوء ، والمسيء ، وشبهه .

والمنفصل نحو : بما أنزل ، وقوا أنفسكم ، وفي أنفسكم ، وشبهه .

ومن ذلك يأيها ، ويادم ، وياخت هرون ، وهؤلاء ، وشبهه ، لأنه منفصل في الاصل ، وان كان متصلا في الخط ..

ألا ترى أن ياء النداء وهاء التنبيه دخلتا على كلمات مفهومات ، وهي : أي ، وآدم ، وأخت ، وأولاء ، فقوله : أو همزة لفظ مطلق ظاهره سواء كانت متصلة ، أو منفصلة . وهو كما قال .

فأما ورش فلا فرق عنده بين المتصل والمنفصل .

غير أن أبا عمرو (١) قال : الا أن ذلك في المتصل للزوم الهمزة لحرف المد فيه أقوى منه في المنفصل ، لعدمها عند الوقف عليه .

وأما قالون ففرق بينهما ، فمد المتصل كورش (٢) سواء ، واختلف في المنفصل ، وقد استدرك ذلك بعد حيث قال :

والخلف عن قالون في المنفصل :

وقوله لبعدها والثقل .. أشارة الى العلة الموجبة لمد هذه الحروف مع الهمزة ، وتلك علة مختلف فيها .

قال أبو عمرو ، فأما علة زيادة التمكين لحروف المد واللين مع الهمزة في

---

١) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) قلت : اشباع المد لقالون أقوى منه توسطه ، وهو الذي في جميع كتب القراء ، انظر شعلة ص ١٠٤ ، النشر ٢١٦/١ ، والتبصرة ص ٢٦٦ ، الاتحاف ص ٣٧ ، والبدور الزاهرة : ١٧.

الضربين ، يعني المتصل والمنفصل ، فاختلف علماؤنا فيها .

فقال ابن مجاهد(١) ، وهو قول ابن كيسان(٢) وغيرهما من القراء والنحويين ، انما وجب التمكين لبيان الممدود اذا كان آتيا بعد حركته وقبل الهمزة ، فيخفى بذلك ، فقوي بالمد مخافة أن يسقط من لفظ القاريء اذا أسرع في قراءته .

وبنحوه قال أبو محمد(٣) ، وقال العتبي(٤) وأبو اسحاق الزجاج(٥) وجماعة اليهما (٦) انما وجب التمكين لبيان الهمزة لا لبيان الممدود ، اذا كانت الهمزة خفيت مع ما على الناطق بها من المؤنة لاخراجه اياها من صدره باجتهاد ، وهو يشبه التهوع والسعلة لشدتها ، ويعد مخرجها فيقوى بتمكين حروف المد قبلها على النطق بها ..

ولهذا القول الأخير أشار الناظم بقوله : لبعدها والثقل : يعني لبعدها في المخرج ، ولثقلها في اللفظ .

قال أبو عمرو(٧) : والعلتان على اختلافهما صحيحتان ، وتظهر ثمرة الخلاف في تقدم الهمز نحو آمن وشبهه .

فعلى التعليل الاول ينبغي أن يعمد بملاصقة الهمزة بحروف المد لئلا

---

١) ابن مجاهد ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) ابن كيسان هو أبو الحسن محمد بن ابراهيم بن كيسان النحوي ، مات سنة ٣٢٠ ، ضياء السالك ٢٢٠/١.

٣) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٤) العتبي : هو محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن عتبة بن حميد بن عتبة الاندلسي ، القرطبي ، المالكي ، ويعرف بالعتبي ، مؤلف كتاب العتبية في الفقه المالكي ، مات سنة ٢٥٥ ، المعجم ٢٧٦/٨.

٥) أبو اسحاق الزجاج ، هو ابراهيم بن السري بن سهل المشهور بالزجاج ، النحوي ، كان من أهل الفضل والدين ، مات سنة ٣١١ ، ضياء السالك ١١٦/١.

٦) قلت : اليهما كلمة اتفقت النسختان عليها ، ولا معنى لها عندي ، والله أعلم .

٧) أبو عمرو الداني : تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

يزداد بملاصقته الهمزة خفاء ، لأن الحاصل من ذلك التعليل انما هو ملاصقة الهمزة لحرف المد ، وكأنه ذكر المتأخرة ، وذلك بعض أحوالها ، فليس تأخرها شرطا في ذلك ، لأن الملاصقة موجودة مع تقدم الهمز وتأخرها ، وعلى التعليل الآخر ينبغي أن لا يمد اذ قد أمن من خفاء الهمزة لتقدمها قبل حرف المد . فلا يعيد المد فيها لأنها مبينة دون مد لتقدمها ، فلم يأت المد الا بعد النطق بها .

وقال أبو العباس[1] : انما كان ذلك لخفاء كل واحد من حروف المد واللين ، وبعد مخرج الهمزة ، فاذا جاور الهمزة حرف مد ولين خفي معها لضعفه ، وبعد مخرجها .

قال : فقصد القراء بالمد بيان الحرف واخراج الهمزة من مخرجها .

وقوله : والخلف عن قالون في المنفصل : خصص به ما دخل في عموم اللفظ الأول ثم مثل ذلك فقال : نحو بما أنزل أو ما أخفي ، يريد :**﴿بما أنزل الينا﴾** (العنكبوت : ٥٩) **﴿وما أخفي لهم من قرة أعين﴾** (السجدة : ١٨) ، ومن ذلك يا أيها **﴿وهؤلاء شفعاؤنا﴾** (يونس : ١٧) ، من المتصل في الخط المنفصل في الأصل .

على أن بعضهم فرق بين هذا النوع وبين الأول ، فمده كالمتصل لاتصال الهمزة في الخط. قال أبو جعفر[2] والذي عليه شيوخنا أنه لا يفرق بين ياء ادم وما أنزل اليك ، وعلى هذا جرى الناظم .

فذكر الناظم المنفصل مطلقا ثم قال : لعدم الهمزة حال الوقف : وأشار الى العلة الموجبة للخلاف في ذلك ، ويعني كون الهمزة عارضة ، اذ لا تثبت الا في حال الوصل لا غير . فقد يوقف على الكلمة فتنفصل ، فمن ترك المد فعلى ما تقدم من علة الانفصال ، ومن مد فانه نظر الى الموضع الذي يتصل فيه حرف المد واللين بالهمزة ، فمده .

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) كتاب الاقناع ٤٦٨/١-٤٦٩.

واللين بالهمزة، فمده . قال أبو العباس[1] : وهذا الخلاف ثابت عن قالون في رواية أبي نشيط[2] عنه .

وقد ذكره أبو عمرو[3] في ذلك الرواية فقال : وأما اذا انفصل عنهن في كلمتين فاختلف علينا في زيادة التمكين لحروف المد واللين في ذلك ، فأقرأني أبو الفتح[4] عن قراءته بزيادة التمكين سوى التمكين الذي لا يوصل اليهن الا به . وأقرأني أبو الحسن[5] عن قراءته بزيادة التمكين لهن كالزيادة لهن في حال اتصالهن بالهمزات في كلمة سواء من غير تمييز ، ولم يرجح واحدا من الوجهين، وتابعه الناظم في ذلك فلم يرجح .

قال أبو جعفر[6] وقال الأهوازي[7] المد[8] مذهب ابن مجاهد[9] ، وابن أشتة[10] ، وابن المنادى[11] قال : وروى أبو أحمد الفرضي[12] عن

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) أبو نشيط : تقدمت ترجمته صفحة : ٦٥

٣) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣ ، وانظر التيسير ٣١ .

٤) أبو الفتح ، شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ١١١

٥) أبو الحسن هو ابن غلبون طاهر ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٥

٦) أبو جعفر هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٧) الأهوازي : تقدمت ترجمته صفحة : ٦٣

٨) الاقناع ٢/٤٦٣.

٩) ابن مجاهد ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨١

١٠) ابن أشتة ، هو محمد بن عبدالله بن محمد بن أشتة ، ابو بكر الاصبهاني ، مات سنة ٣٦٠ ، غاية النهاية ٢/١٨٤.

١١) ابن المنادى ، هو أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيدالله أبو الحسين البغدادي ، المعروف بابن المنادى ، مات سنة ٣٣٦ ، غاية النهاية ١/٤٤.

١٢) أبو أحمد الفرضي : هو عبيدالله بن محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن مهران الفرضي ، البغدادي ، مات سنة ٤٠٦ ، غاية النهاية ٤٩١.

ابن بويان(١) لأبي نشيط(٢) الاختبار ، قال : وهو الذي ذكر الخزاعي(٣)، والأهوازي(٤) ، عن قالون من طرق أبي نشيط كلها ، ومن جميع الطرق كلها الا أبا سليمان(٥) وحده عن قالون .

قلت : والعمل في ذلك على القصر ، وهو الذي يترجح عند النظر لأن الحلواني(٦) لم يرو غير القصر ، نص على ذلك أبو عمرو وغيره .

وروى أبو نشيط الوجهين جميعا ، فالقصر على هذا آثر لثبوته في كلا الروايتين.

وفي ذكر الناظم عدم الهمزة في الوقف اشعار أن المد في ذلك لمن يمد انما يكون في حال الوصل ، اذ لا موجب للمد في الوقف لعدم الهمزة فيه.

وقد نص على ذلك أبو محمد(٧)، وأبو العباس(٨) وأبو جعفر(٩)،(١٠) .

---

١) ابن بويان : هو أحمد بن عثمان بن محمد بن جعفر بن بويان أبو الحسين الخراساني ، مات سنة ٣٤٤ ، غاية النهاية ١/٨٠ .

٢) أبو نشيط : تقدمت ترجمته صفحة : ٦٥

٣) الخزاعي : تقدمت ترجمته صفحة : ٨٨

٤) الأهوازي : تقدمت ترجمته صفحة : ٦٣

٥) أبو سليمان : هو داود بن أبي طيبة المصري ، مولى آل عمر بن الخطاب ، قرأ على ورش ، مات سنة ٢٢٣ ، غاية النهاية ١/٢٧٩ ، معرفة القراء ١/١٨٢.

٦) الحلواني : تقدمت ترجمته ص : ٦٥

٧) هو مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٨) أبو العباس ، المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٨

٩) أبو جعفر : هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٨

١٠) الاقناع ٢/٤٦٤.

وهذا ظاهر ، فانه اذا كانوا يقصرون في الوصل مع وجود الهمزة مراعاة لانفصالها عند الوقف فكيف مع عدمها ، والله أعلم .

ثم قال :

والخلف في المد لما تغيرا ولسكون الوقف والمد أرى

ذكر في هذا البيت فصلين أحدهما : حكم المد مع الهمز المغير ، والثاني : حكم المد مع سكون الوقف ، فقوله لما تغيرا (١) من الهمز ، وبيان هذا أن المد مع الهمز انما وجب لوجود الهمزة محققة ، فاذا تغيرت دخل الخلاف ، وذلك نحو : **﴿من السماء الى الأرض﴾** (السجدة : ٥) ، **﴿وأولياء أولئك﴾** (الاحقاف : ٣٢) (٢) وشبههما ، على قراءة قالون في تسهيله الهمزة الأولى على ما يأتي ذكره .

وكذلك **﴿جاء أجلهم﴾** وشبهه ، على قراءته أيضا في اسقاطه الأولى ، ومن ذلك : اللائي ، على قراءة ورش في تسهيله الهمزة فيه ، على ما يأتي ذكر ذلك كله ان شاء الله .

---

١١) أبو العباس ، المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

١٢) أبو جعفر : هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

١٣) الاقناع ٢/٤٦٤.

١) أي : ما تغير.

٢) وانظر التبصرة ٢٦٦ .

فمن نظر الى اللفظ لم يمد لتغيرها فيه ، ومن نظر الى الأصل ورأى أن تغيرها في الوصل عارض وأنها في نية الوجود ، مد كما يمد في حال التحقيق.

وقد نص أبو عمرو (١) على جميع ذلك ، ويأتي ذكره في موضعه ان شاء الله تعالى .

ثم قال : ولسكون الوقف فعطفه على قوله لما تغيرا ، أي والخلف أيضا في المد لسكون الوقف ، يعني ما سكن في الوقف وهو محرك في الوصل ، وذلك نحو يعلمون ، وخبير ، والحساب ، وشبهه .

واختلف في هذا الفصل على ثلاثة أوجه : فقيل باشباع المد ، وقيل بالتوسط ، وقيل بالقصر ، ولكل قول وجه .

قال أبو عمرو(٢) وعلة زيادة التمكين أن الوقف يلزمه السكون ، فصار لذلك سكون الوقف عليه كالاصلي فزيد التمكين لحروف المد واللين قبله ، ليتبين بالزيادة ، ويخرج بها عن التقاء الساكنين .

قال : وعلة التوسط في المد كالعلة المتقدمة ، غير أنه لم يشبع التمكين لئلا يسوى بذلك بين ما سكونه أصل على الحقيقة وبين ما سكونه مشبه به ، يعني أنك ان نظرت الى السكون ولزومه الوقف ، وجب المد ، وان نظرت الى أن الحرف كان متحركا والسكون طارىء عليه ، وجب القصر ، فأعطي حكمها متوسطا .

قال أبو عمرو(٣) : وعلة ترك التمكين أن الموجب لزيادة التمكين عارض غير أصلي ، وأن كان لازما في الوقف ، فقد لا يوقف على الكلم ، وتوصل فيحركن عند ذلك ، فيذهب السكون ، فوجب أن لا يزاد في تمكين حرف المد لذلك .

---

١) أبوعمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

وبنحوه قال أبو محمد(١) ، قال أبو عمرو(٢) وأيضا فان الجمع بين الساكنين مما يختص به الوقف فلا يحتاج اذا حرف المد فيه الى زيادة تمكين يتميز به من الساكن الذي بعده ، كما يحتاج الى ذلك في الوصل الذي يمتنع الجمع فيه بين الساكنين ، يعني مثل : وحاجه ، ومحياي ، وشبههما .

قال : والذي قرأت به على أبي الفتح(٣)، وأبي الحسن(٤) وغيرهما هو التمكين الزائد ، والمد المتوسط ، وبذلك آخذ غير أني الى الزيادة في التمكين أميل ، ولم يذكر في المفردة غير زيادة التمكين .

والى هذا ذهب الناظم في الفصلين جميعا ، فقال : والمد أرى ، اعتمادا على قول أبي عمرو في هذا الفصل ، وعملا على ترك الاعتداد بالعارض ، في الفصل الذي قبله ، فصل ولا يدخل هذا الخلاف عند الوقف بالروم اذ لا سكون فيه ، لأن الروم تضعيف الحركة على سا يأتي ذكره .

وكذلك أيضا لا يدخل اذا كان الحرف الموقوف عليه همزة أو حرفا مشددا نحو : يشاء ، والدواب ، وصواف ، وشبهه ، وكذلك اذا وقعت قبل حرف المد همزة ، نحو مئاب ، خاسئين ، ومتكئون ، في مذهب من روى الاشباع فيه ، في حال الوصل ، وهو ورش في احدى الروايات عنه ، لا يكون الوقف على ذلك كله الا باشباع المد ضرورة ، لأن الهمزة والحرف المشدد من حرفين هما الموجبان لذلك ، لا سكون الهمزة وسكون آخر المشدد الذي حدث بالوقف .

فأما على مذهب من لم يشبع مع تقدم الهمزة وهو قالون ، وكذلك ورش في احدى الروايات عنه ، ولا يمتنع الخلاف اذ لا موجب للمد غير السكون ،

---

١) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، القيسي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٢٨ ، وانظر التبصرة ٦٨.

٢) ابو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) أبو الفتح فارس بن أحمد شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ١١١

٤) أبو الحسن هو ابن غلبون ، شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٥

فأما على رواية التوسط في ذلك ، وهو المشهور عن ورش على ما يأتي ذكره ، فان الوقف عليه يحتمل وجهين ، فمن راعى السكون أشبع المد ، ومن لم يراعه لم يوجب عنده زيادة على ما فيه من المد الذي هو التوسط ، وهذا كله مبني على ما تقدم من الأصول .

ولا يدخل شيء من ذلك في قول الناظم ، ولسكون الوقف ، فان الروم ليس بسكون خالص ، بل هو بعض حركة وسكون الوقف الذي ذكر هو ما يحدث في الوقف شيئا لم يكن في الوصل ، وهذه الكلمات المهموزة والمشددة اذا اسكنت أواخرها في الوقف لم يحدث السكون فيها مدا لوجود ما كان اوجبه في الوصل ، وهو الهمز وأول الحرف المشدد ، اللهم الا ان يكون الهمز غير معتبر ، وذلك في حال تقدمه على حرف المد عند من لم يشبع ، فان السكون اذ ذاك معتبر لاحداثه ما لم يكن في الوصل على ما ذكرته .

ثم قال رحمه الله :

وبعدها ثبتت أو تغيرت فاقصر وعن ورش توسط ثبت

قوله : وبعدها ، أي بعد الهمزة ثبتت أو تغيرت ، يعني محققة كانت أو مغيرة ، نحو : ان الذين ءامنوا ورءوف ، ومستهزءون ، وشبهه ، والمغيرة نحو : من آمن ، ولقد أوحى ، وقل أي وربي ، ومن السماء آية ، وهؤلاء ألهة ، وشبهه ، ومن ذلك الاخرة والاولى ، والايمان ، وشبهه .

وقوله فاقصر حكم مطلق ، فالمراد به ورش وقالون ، فاما قالون فمن الروايتين جميعا عنه .

وأما ورش فمن رواية عبدالصمد(١) وأما أبو يعقوب(٢) ، قال أبو عمرو(٣) في كتابه التعريف ، وتفرد ورش في رواية أبي يعقوب بزيادة التمكين في

---

١) عبدالصمد ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٢

٢) أبو يعقوب هو الأزرق ، وتقدمت ترجمته صفحة : ٧٣

٣) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

حروف المد واللين اذا تقدمتهن الهمزات . وقال في موضع آخر : زيادة متوسطة من غير افراط .

قال : وقرأت في الباب كله في رواية عبدالصمد ، بتبيين حروف المد واللين من غير زيادة ، يعني في باب تقدم الهمز ، فحصل من هذا أن ورشا عنه في ذلك وجهان : أحدهما : القصر ، وهو المطلق ، والثاني : التوسط ، وهو المذكور بعده ، وقد تقدم أن العمل على رواية أبي يعقوب ، فالعمل اذا على التوسط ، وهو الذي ذكر أبو عمرو من قراءته على أبي القاسم(١) خلف بن خاقان ، وأبي الفتح الضرير(٢) ولم يذكر القصر الا من روايته عن أبي الحسن ابن غلبون(٣) فقد ثبت التوسط من روايتين اثنتين ، بخلاف القصر . وأيضا فانه لم يذكر في بعض كتبه غيره ، فدل ذلك على أنه المختار .

والى هذا وغيره أشار الناظم في أول الترجمة بقوله : والمتوسط على المشهور ، وقد ذكر أيضا عن ورش وجه ثالث وهو الاشباع ، كالاشباع لهن ، مع تأخر الهمز سواء ، ولم يتعرض له الناظم اذ لم يكن عند أبي عمرو بالقوي المأخوذ به ، بل أنكره انكارا كليا ، ورد عل من يقول به .

قال أبو جعفر(٤) والى انكار ذلك ذهبت جماعة(٥) من المتأخرين ، قال منهم طاهر ابن غلبون ، وقد ذهب الى الأخذ بذلك أبو محمد مكي(٦) وأبو عبد الله ابن شريح(٧)

فحجة من أخذ فيه بالقصر أن الهمزة لما تقدمت آمن من خفاء حرف المد

---

١)أبو القاسم خلف بن خاقان ، تقدمت ترجمته ص : ١٤٥

٢) أبو الفتح الضرير ، تقدمت ترجمته صفحة : ١١١

٣) أبو الحسن ابن غلبون تقدمت ترجمته ص : ٨١

٤) أبو جعفر ، هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته ص : ٣٤

٥) الاقناع ٤٧٥/١.

٦) أبو محمد مكي ، سبقت ترجمته ص : ٣٤

٧) أبو عبدالله ابن شريح ، تقدمت ترجمته

واللين معها ، وانما يخاف من خفائه اذا كانت الهمزة بعده نحو : قائم ، وجاء ، فلم يمكن مده لكون الهمزة قبله .

وهو الاختيار ، قاله أبو محمد ، وهذا الذي ذكر مبني على أن المد انما كان لبيان الممدود ، وكأنه فرق في ذلك بين تقدمه على الهمز وتأخره عنه ، وجعل خفاءه في حال تقدمه اشد لكونه مقبلا عليها ، وهي بعيدة المخرج والنطق بها أصعب ، فان لم يتبين بالمد ولا يخفى لاشتغال اللسان عنه بالنطق بها وليس هذا في حال تقدمها اذ لم يأت الممدود الا بعد النطق بها ، فأمن خفاؤه معها ، ولم يعتبر ملاصقة الهمز لحرف المد فقط على ما قدمناه ، وهو حسن ،

ويقوى ذلك قول من قال ان المد لبيان الهمزة اذا تقدمت ولا تحتاج الى مد بينهما ، اذ قد حصل النطق بها قبل المد ، فلا يعيد فيها شيئا .

وحجة التوسط أنه جعل حكمها متقدمة بخلاف حكمها متأخرة ، لأن الهمزة المتأخرة أقوى من المتقدمة في ايجاب المد وكان قصده بيان حرف المد واخراج الهمزة من مخرجها ، وهذا يتحصل بمد دون اشباع .

وحجة المد مع زوال الهمزة بالتسهيل ، نحو : من السماء آية ، وهؤلاء آلهة ، أن التسهيل عارض اذ هو في حال دون حال .

قاله أبو العباس(١) قال : الأقوى أنك اذا وقفت على : من السماء ، ابتدأت آية فرجعت الهمزة فلم يعتد بالتسهيل فيها ، اذ هو عارض ، وجعل حركتها تقوم مقامها ، وبنحوه قال أبو محمد (٢)

فصـــل :

فان كان الحرف بين بين ، نحو :﴿ءأنذرتهم﴾ (البقرة : ٦) ﴿وءانتم أعلم أم الله﴾ (البقرة : ١٤٠) ﴿وءامين البيت الحرام﴾ (المائدة : ٢) ﴿رئاء الناس﴾ (النساء : ٣٨) ﴿رءأيديهم﴾ (هود : ٧٠) ﴿قل استهزءوا ان الله﴾ (التوبة : ٦٤) ، فالحكم للمتأخرين ليستوفي كل سبب حقه ، لأن التوسط

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، سبقت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) أبو محمد ، هو مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

داخل في المزيدي ، اذ هو أدنى منه .
وان كان سبب واحد بين حرفي مد نحو جاء أمرنا ، وجاء أجلهم ، وفي آذانهم وشبهه ، وفيت حقهما كما تقدم ، فأشبعت الأول ووسطت الثاني .

ثم قال :

ما لم تك الهمزة ذات الثقل ... بعد صحيح ساكن متصل
فانه يقصره كالقـــرآن ... ونحو مسئولا فقس والظمـــأن

لما ذكر حكم المد اذا تقدم عليه الهمز ، أخذ الان يذكر مواضع خرجت عن ذلك الأصل ، فلم يرد في تمكينها على المد الذي هو صيغتها ، وهي ثمانية مواضع :
الأول : ما كان قبل الهمزة فيه حرف ساكن صحيح نحو القرءان ، وشبهه ، والثاني : الياء من اسرائيل ، حيث وقع ، والثالث : الألف المبدلة من التنوين في الوقف نحو خطئا وماء ، وشبهه ، والرابع : ما أتى من بعد همز الوصل ، كايت وأوتمن ، وشبهه ، الخامس : الالف من يؤاخذ ، نحو ولا تؤاخذنا ، وشبهه ، السادس : والسابع : الآن في الموضعين في يونس ، والثامن : عاد الاولى ، ذكر منها في هذين البيتين موضعا واحدا ، وهو ما كان قبل الهمزة فيه حرف ساكن صحيح ، نحو القرءان والظمآن ، ومسئولا ، ومذءوما ، وما أشبه ذلك ، يقصر بثلاثة شروط ، وهي : أن يكون قبل الهمزة ساكن ، وأن يكون صحيحا ، وأن يكون متصلا بالهمزة في كلمة واحدة ، وقد استوفاها الناظم عفا الله تعالى عنه كلها في البيت الأول حيث قال : بعد صحيح ساكن متّصل ، فذكر السكون ، والصحة ، والاتصال ، فان كان قبل الهمزة متحرك نحو مئارب ، ومتكئين ، ومستهزءون ، وشبهه ، أو كان الساكن غير صحيح ألفا أو ياء ؛ أو واو نحو ومستهزءون ، أو جاءنا ، والنبيئين ، وسوء اتهما ، فهو جار على ما تقدم في نحو ءامنوا ، وكذا ان صح سكونه وانفصل نحو من آمن على ما تقدم ، ومن هذه الأنواع تحرز بتلك الشروط التي ذكر .
وحجته في ذلك أنه جمع بين اللغتين ، فمد في موضع ، وترك في آخر .

قاله أبو محمد(١) ، قال : وأيضا فانه لما كان قبل الهمزة ما يحسن أن تلقى حركتها عليه ، وتحذف ، أسقط المد لأجلها ، لأنه لو ألقى حركتها على ما قبلها لم يتمكن المد البتة ، فعامل المعنى وحكم لها على ارادته ونيته ، وان لم يستعمله .

قال : وقد فعله حمزة(٢) في وقفه ، وفعله ابن كثير(٣) في لفظ القرآن ، حيث وقع ، وبنحوه قال أبو العباس(٤) .

قلت : ويلزم على هذا أن لا يمد في الغاء الحركة في نحو من آمن ، ولقد أوحى ، وشبهه ، لسقوط الهمز فيه ، كما لم يمد مع توهم حذفها في نحو القرءان ، وراعى المعنى بل هذا أحرى لأن القصر هناك على تقدير حذفها ، وهو هنا لحذفها ، والانفصال عنه ما ذكره أبو محمد(٥) وهو أنه لما كان الساكن(٦) ليس من نفس الكلمة انما هو من كلمة أخرى ، لم يمنعه من المد حال تخفيفها لأن تخفيفها عارض ، والقرءان والظمآن ليس من هذا لأن الساكن من نفس الكلمة ، فتوهم التسهيل للزوم الساكن للهمزة في كلمة فلم يمد .

قال : فأما الاخرة والآولى ، وشبه ، ذلك فانه في تقديرها هو من كلمتين لأن

---

١) التبصرة ص ٥٨.

٢) حمزة ، هو حمزة بن حبيب الزيات ، أحد القراء الكوفيين ، وهو من السبعة ، مات سنة ١٥٦ ، معرفة القراء ١١١/١ ، سير اعلام النبلاء ٩٠/٧ ، تهذيب التهذيب ١٧٦/١ ، العبر ٢٢٦/١ ، ميزان الاعتدال ٦٠٥/١ ، غاية النهاية ٢٦١/١. قلت : وفعله حمزة عند الوقف .

٣) ابن كثير : هو عبدالله بن كثير بن المطلب ، الامام ، مولى عمر بن علقمة الكناني الداري ، المكي ، امام المكيين في القراءة ، مات سنة ١٢٠ ، معرفة القراء ٨٦/١ ، غاية النهاية ٤٤٣/١ ، سير أعلام النبلاء ٣١٨/٥ ، تهذيب التهذيب ٣٦٧/٥. ونقل حركة همزة القرآن عند ابن كثير أصل مطرد في جميع القرآن له .

٤) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٥) أبو محمد ، مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٦) التبصرة ص ٢٥٨.

الالف واللام في تقدير الانفصال ، الا ترى أنك تحذفها ان شئت ولا تقدر على حذف الراء من القرءان وشبهه ؟ ، يعني أن التعريف غير لازم لها ، والاصل التنكير.

فصـــــل :

وهذا القصر في هذه المواضع على ما تقدم انما هو في حال الوصل ، أو في الوقف بالروم ، فان وقفت بالسكون او بالاشمام فالزيادة فيها لائقة بالاشباع وبالتوسط على ما تقدم في سكون الوقف ، وفي قوله ما لم تك الهمزة شذوذ ، وهو حذف النون لالتقاء الساكنين ، والصواب تحريكها بالكسر على أنه سمع حذفها كقوله :

ما لم يك الحق سوق ان صاحبه   رسم دار قد تعقب بالسور.

انتهى .

ثم قال :

وياء اسراعيل ذات قصـــر   هذا الصحيح عند أهل مصـــر

يقول : ومن ذلك الياء من اسرائيل ، حيث وقع فأخبر أنه أي ياءه ذات قصر ، أي مقصورة ، وفي قوله هذا الصحيح عند أهل مصر ، اشعار بالخلاف ، ولم يذكر ذلك أبو عمرو (١)،(٢) وانما هذا راجع لاختلاف نصوص الأئمة في ذلك ، فان أبا عمرو نص عليه بالقصر لأنه استثناه من هذا الفصل ، ولم يستثنه شريح(٣) ولا مكي(٤) بل ذكرا مده بنص جلي ،

---

(١) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

(٢) التيسير ص ٣١.

(٣) شريح : هو شريح بن محمد بن شريح بن احمد ، الامام ، ابو الحسن ، الرعيني ، الاشبيلي ، المقريء ، الاستاذ ، ابن صاحب كتاب الكافي ، مات سنة ٦٢٥ ، معرفة القراء ١/٤٩٠ ، غاية النهاية ١/٣٢٤ ، العبر ٤/١٠٧ ، النجوم الزاهرة ٥/٢٧٦.

(٤) هو أبو محمد مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣ -

كذلك أبو جعفر(١) عن الأهوازي (٢)،(٣) فقول الناظم : هذا الصحيح عند أهل مصر .. خلافا لشريح ، ومكي ، ومن قال بقولهما ، واعتمادا على ما ذهب اليه أبو عمرو(٤) - رحمه الله تعالى - لأنه قال : واستثنى المصريون من هذا الفصل .

قوله اسراءيل(٥) حيث وقع ، فلم يزيدوا في تمكين الياء فيه ، وقال في موضع آخر وبذلك قرأت ، ولا يعد هذا خلافا لما يوهم من قوله ، واستثنى المصريون أن يكون غير المصريين لم يستثنه ، لأن المد مع تقدم الهمز انما ثبت عن أصحاب أبي يعقوب(٦) وهم المصريون ، فالاستثناء عنهم ، وأما أصحاب عبدالصمد(٧) وهم البغداديون ، فلم يثبت عنهم غير القصر ، وهو الطبيعي ، ثم قال أبو محمد : بل أبو عمرو : وقرأت في الباب كله في رواية عبدالصمد ، بتبيين حروف المد من غير زيادة ، يعني في باب تقدم الهمز ، لا في باب المد على الجملة ، فدل ذلك على أنه لا خلاف عنده في استثناءه ، اذ لم يأخذ بمد الفصل الا المصريون ، وعنهم الاستثناء فيه .

قال أبو عمرو : فكان ورشا اكتفى في بيان همزة هذه الكلمة لكثرة دورها وتكررها بزيادة التمكين للالف قبلها عن زيادة التمكين للياء بعدها ، اذ في أحد التمكينين من مراد البيان والاشباع ما فيهما معا فاكتفى بالاول عن الثاني .

---

١) أبو جعفر هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) الاهوازي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٢

٣) الاقناع ٤٧٤/١.

٤) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٥) التيسير ص ٣١.

٦) أبو يعقوب هو الأزرق ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٢

٧) عبدالصمد ، هو أبو الازهر البغدادي الراوي عن ورش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٢

لذلك قال صاحبنا[1] الاستاذ أبو عبد الله محمد بن اجروم رحمه الله تعالى ، مع كونه اسما اعجميا لأنه كثيرا ما يخالف احكام الاسماء العربية مع كونه بلغ غاية عدة حروف الاسماء سبعة أحرف ، فمد الالف وترك الياء لان الياء أضعف لأن الهمزة قبلها ، فالضعف فيها من وجهين : يعني بقوله لأن الياء أضعف أي أضعف في لزوم المد لها لأنها أخفى من الالف اذ قد تقدم من قول سيبويه[2] أن الألف أخفى الحروف الثلاثة ، فالمد فيها أقوى ، فلذلك مدها وترك الياء ، وأيضا فانها أصل في حروف المد واللين ، فمد الأصل وترك الفرع ، والله أعلم ، فان وقفت على هذه الكلمة بغير الروم فهي جارية على حكم ما تقدم من سكون الوقف ، والله أعلم.

---

1) صاحبنا أبو عبدالله هو محمد بن محمد بن داود الصنهاجي ولد بفاس سنة ٦٧٢ ، ومات بها سنة ٧٢٣ ، وهو المعروف بابن اجروم ، المعجم ٢١٥/١١ ، الاعلام ٢٦٣/٧.

2) سيبويه : تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

قال الناظم رحمه الله تعالى ورضي عنه :

وألف التنوين أعني المبدله منه لدى الوقوف لا تمد له

سماها ألف التنوين مسامحة ، ثم بين ذلك فقال : أعني المبدلة منه لدى الوقوف ، أي في الوقوف ، يعني الألف المبدلة من التنوين في الوقف ، فقوله : و ألف التنوين : مبتدأ و الخبر قوله : لا تمد له ، وذلك نحو : خطأ ، وملجأ ، وسواء ، وغثاء ، وشبهه .

نص على ذلك أبو عمرو(١) وقال : لأنها عارضة اذ هي بدل من التنوين ، والبدل لا يكون فيها الا في الوقف ، ولا يوجد الا فيه لا غير ، قال : فان كانت الالف أصلية وذهبت في الوصل لساكن لقيها ، نحو : رءا القمر ، ورءا الشمس ، فلما تراءا الجمعان ، وشبهه ، ووقف على الكلمة مفردة لم يكن بد من زيادة التمكين ، لأن الالف من نفس الكلمة ، وذهابها في الوصل عارض ، وبنحوه قال أبو محمد(٢) والله أعلم.

ثم قال الناظم رحمه الله :

وما أتى من بعد همز الوصل كأيت لانعدامه في الوصل

ومن ذلك ما كانت الهمزة فيه مجتلبة للابتداء ، نحو إيتوني ، وايذن لي ، ايتنا (٣) ، وشبهه ، وهو معطوف على البيت الذي قبله ، كأنه قال : والف التنوين لا تمد له ، وما أتى من بعد همز الوصل لا تمد له.

نص أيضا علي ذلك أبو عمرو(٤) وقال : ان التمكين الزائد ممتنع لكون ألف الوصل عارضة ، اذ لا توجد الا في حال الاتبداء لا غير .

وبنحوه قال أبو محمد(٥) ، وذكر أن منهم من يمد ويعامل اللفظ ، قال :

---

١) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) أبو محمد هو مكي ، تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ وانظر التبصرة ص ٢٦١.

٣) التيسير ص ٣١.

٤) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٥) أبو محمد ، مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤ ، وانظر التبصر ص ٢٦٠.

وترك المد أقيس.

وأما أبو عبدالله بن شريح(١) فذهب في ذلك الى المد ونص عليه نصا جليا ، وهذا كله في حال الابتداء ، وأما الوصل فلا مد فيه البتة عند أحد لسقوطها فيه من اللفظ .

ولذلك قال الناظم : كآيت فحقق الهمزة في اللفظ اشعارا أن ذلك في حال تحققها وهو في الابتداء بها ، ويقوي ذلك قوله : لانعدامه في الوصل ، فجعل العلة في قصر حرف المد معها عدمها في الوصل ، فاذا كان المد يمتنع في الابتداء على قول مع وجودها مراعاة لعدمها في الوصل ، فأحرى أن يمتنع مع عدمها ، وليس سقوطها فيه كسقوط الهمزة عند نقل حركتها ، نحو : من آمن ، وشبهه ، لأن هذه في نية التحقيق والنقل عارض ، وهمزة الوصل سقوطها في الوصل لازم على القياس ، والوصل الأول في البيت بمعنى الوصول على ما تقدم في ميم الجميع ، والثاني بمعنى الاتصال .

ثم قال :

وفي يؤاخذ الخلاف وقعا   وعاد الأولى والآن معا

ذكر الخلاف في هذه المواضع الأربعة ، وهي : لفظ يؤاخذ ، حيث وقع ، وكذلك لا تؤاخذنا وشبهه ، فاكتفى بهذا اللفظ عن غيره ، اذ لا فرق بين ذلك في وقوع الالف بعد همزة تحقق وتغير ، والثاني والثالث : **﴿ءالان وقد كنتم﴾** (يونس : ٥١) **﴿وءالان وقد عصيت﴾** (يونس : ٩١) في يونس ، قال : ولذلك والان فأتى باللفظ ممدودا على الاستفهام ، فدل ذلك على أنه أراد الموضعين دون غيرهما .

وهذه في المدة الثانية ، وأما الاولى فهي من باب ما توالى عليه سببان على ما تقدم ، اذ الأصل قبل النقل ، ءالآن ، فوقعت الالف بين همزة وساكن ، والرابع ، عاد الأولى في : والنجم .

---

١) أبو عبدالله بن شريح : تقدمت ترجمته صفحة : ٧٠

فأما الان في الموضعين وعاد الاولى ، فذكر أبو عمرو(١) فيهما الخلاف ، فقال عند ذكر المستثنى في هذا الفصل وزاد بعضهم ثلاثة أحرف فذكرها ، قال : فلم يزيدوا في تمكين الالف والواو(٢) فيها فكأنهم اعتدوا بحركة اللام وجعلوها كاللازمة كقوله تعالى : ﴿**وجعلوا لله أندادا ليضلوا عن سبيله**﴾ (ابراهيم : ٣٠) وماءكم(٣) ، وشبهه.
فلذلك لم يزيدوا في مد الالف والواو بعدها ، كما لا يزاد في مدها بعد اللازمة التي ليست بهمزة ولا بحرف هو خلف منها ، نحو يواري ، ويلاقوا ، ويالونكم ، وما أشبهه ، وبنحو هذا التعليل قال أبو العباس(٤) وزاد في الآن فقال : وأيضا فانه لما اجتمع في الكلمة همزتان ، يجب لكل واحدة منهما المد ، وكانت احداهما موجودة في اللفظ والاخرى معدومة ، ولم يرد الجمع بين مدتين رءا المد في الموجودة أولى منه في المعدومة .
قلت : فيجب على هذا التعليل الاول وهو الاعتداد بالحركة أن لا يكون المد في الالف الاول من الان في الموضعين على المشهور الا متوسطا ، اذ لا سبب الا الهمزة المتقدمة . وأما سكون اللام فانه في نية العدم لاعتداده بالحركة المنقولة اليه ، وجعلها له كاللازمة .
وأما على التعليل الثاني ، وهو كراهة الجمع بين مدتين على ما قال أبو العباس ، رحمه الله ، فيجب أن يكون بزيادة التمكين من أجل سكون اللام لكون الحركة عارضة واللام في نية السكون ، فيكون مما توالى عليه سببان مثل : ءانذرتهم(٥) وشبهه ، على ما تقدم .

---

١) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) التيسير ص ٣١.

٣) في أ : ماء لكم ، وفي ب : ماءكم

٤) أبو العباس : هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٥) قلت : وهذا الوجه يجب أن يكون هو الاقوى لاجماع القراء على وجهين فيه الاول المد المشبع ، والثاني التسهيل ، أما الامام نافع فعنده نقل حركة الهمزة الى اللام فالبحث فيه للشارح في محله ، والله أعلم .

وكذلك على القول بمد الألف الثانية فتأمله ، الا أن تكون هذه العلة مركبة ، فيكون سقوط المد بمجموعهما ، أعني الاعتداد بالحركة واجتماع الهمزتين فيتعين التوسط ، والله أعلم .

وأما يؤاخذ فذكر فيه أبو عمرو في ايجاز البيان القصر ، وذكر أنه اجماع من أهل الاداء ، واليه ذهب شريح[1] ومكي[2] رحمهما الله تعالى. على أن ظاهر قول أبي عمرو في التيسير[3] والاقتصاد المد اذ لم يستثنه فيهما وباعتبار مجموع النصين ، ذكر الناظم عفا الله عنه هذا الخلاف ، واعتمادا على قول أبي القاسم الشاطبي[4] رحمه الله ، حيث قال : وبعضهم [5] يؤاخذكم الآن مستفهما تلا : فذكر قصر هذه المواضع عن بعضهم ، فدل ذلك على أن فيه خلاف كالمواضع الآخر ، فحجة قصره[6] ما قاله [7] أبو محمد[8] أنه قد يمكن أن تكون الواو فيه لا أصل لها ، فالهمزة أتت على لغة من قال : وآخذته قال ، فاذا لم يكن للواو في الهمزة أصل لم يجب المد من أجلها ، وبنحوه قال أبو عمرو[9] وقال أبو العباس[10] أن الياء قد لزمت الكلمة حتى صارت من جملتها ، وصار

---

١) شريح بن محمد ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٣٤

٢) مكي هو أبو محمد ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) التيسير ص ٣١.

٤) أبو القاسم الشاطبي تقدمت ترجمته صفحة : ٣٦

٥) التبصرة ص ٢٥٨.

٦) الوافي ص ٨٢.

٧) التبصرة ص ٢٥٨.

٨) أبو محمد ، مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٩) أبو عمرو الداني : تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

١٠) أبو العباس ، المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

التسهيل لازما ، ألا ترى أنك لا تقدر أن تفصل الياء مما بعدها ، ولا تقف عليها ، فلما لزم البدل لزوما ، لا يمكن رجوع الهمزة معه ، وجب ترك المد ، يعني أن الأصل يؤاخذ بالهمز ، وأبدلت الهمزة واوا لانضمام ما قبلها مثل : يؤده ، ومؤذن ، فلزم فيها البدل .

قال صاحبنا الاستاذ أبو عبدالله (١) رحمه الله ، وصار هذا كالنقل المتوهم في القرآن ، أعني في لزوم التغيير ، وحجة مده أنه أجراه مجرى سائر الفصل ، ولم ينظر الى تسهيل الهمزة ، ورأى أنها في نية الوجود كهؤلاء ، آلهة ، وشبهه ، اذ التسهيل عارض ، فلم يعتد به .

قال صاحبنا الأستاذ أبو عبدالله رحمه الله : وفرق بين النقل في القرآن وبين البدل في يؤاخذكم لأن الهمزة في يؤاخذكم أبدلت ، وبقي بدلها ، وهو يقوم مقامها ، والبدل في القرآن أبعد في وجدان الهمزة ، اذ لو نقلت لم تبق هي ولا بدلها ، يعني بسبب حذفها بعد النقل ، والله أعلم .

ثم قال :

والواو والياء متى سكنتا ما بين فتحة وهمز مدتـــــا
له توسطا وفي سوءات خلف لما في العين من فعلات

لما تكلم في حروف المد واللين ، أخذ الآن يتكمل في حرفي اللين ، وهما الياء والواو ، الساكنتان ، المفتوح ما قبلهما ، فقوله : متى سكنتا يعني الياء والواو ، وقوله : ما بين فتحة وهمز مدتا ، يريد أن ينفتح ما قبلهما وتقع بعد كل واحدة منهما همزة .

ويرد ذلك على وجهين : وجه تكون فيه الهمزة متصلة في كلمة واحدة ، وذلك نحو : شيء ، والسوء ، وسوءة أخيه ، وكيهئة الطير ، وشبهه ، فان كانت منفصلة نحو ابني آدم ، وخلوا الى شياطينهم ، فليست من هذا الباب ، وكان حقه أن يقيد الاتصال ، فان حروف المد واللين قد وجدت مع الهمزة في الاتصال والانفصال ، واطلاق لفظه هنا يؤذن بذلك وليس على ظاهره ،

---

١) صاحبنا هو ابن آجروم ، تقدمت ترجمته ص : ١٣٦

وقد قيد ذلك أبو القاسم الشاطبي[1] رحمه الله ، حيث قال : (وان[2] تسكن[3] الياء بين فتح[4] وهمزة[5] بكلمة[6] أو واو فوجهان جملا) فقيدة بان يكون في كلمة ، ولكن لما ذكر قصر موئلا والموءودة دل ذلك على أنه لم يرد الا ما كان الهمز فيه في كلمة واحدة.

وأيضا فان حرف اللين لا يكون الا مع الهمز المنفصل ، ساكنا في روايته ، وقد شرط فيه السكون ، الا أن يقال هو في الأصل ساكن ، فيقال لما كان حرف اللين لا يبلغ في قوة المد مبلغ حروف المد واللين ، فأغيا احواله ان لا يمد الا لموجب قوي وهو الهمز المتصل ، واذا كانوا يختلفون في مد حروف المد واللين مع الهمز المنفصل ، فيجب أن لا يمد حرف اللين معه البتة لضعفه في المد لأن المد انما هو بالشبه بحروف المد واللين ، على ما ستقف عليه بعد ان شاء الله تعالى .

والهاء من قوله له عائد على ورش ، ودل عليه سياق الكلام ، واقتصر على التوسط لشهرته وكثرة العمل عليه . والا فقد ذكر أبو عمرو[7] عن ورش في تمكينه[8] وجهين : أحدهما تمكينا بزيادة كحروف المد واللين اذا تأخرت الهمزات سواء وهو الذي ذكر من قراءته على أبي القاسم[9] خلف ، وأبي الفتح فارس[10] والثاني تمكينا بتوسط .

---

1) ابو القاسم ابن فيره الشاطبي ، رحمه الله ، تقدمت ترجمته ه ص : ٣٦

2) الوافي ص ٨٢.

3) سراج القاريء ، ص ٦٠.

4) الاتحاف ص ٤٢ .

5) التبصرة ٢٦٢.

6) طيبة النشر ٨٤.

7) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

8) الاقناع ٢/٤٧٦.

9) أبو القاسم ، خلف شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٤٥

10) أبو الفتح ، فارس شيخ الداني ، تقدمت ترجمته ص : ١١١

تمكينا بتوسط .

وبه قال في كتاب التلخيص ، وهو ظاهر قوله في التيسير ، والمفردة ، وبه قال أبو محمد مكي(1) ، وهو الذي يترجح عند النظر .

وذلك أن هذين الحرفين فيهما مد أنقص في الرتبة مما في الياء المكسور ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها ، فالمد فيهما أنما هو بالشبه بحروف المد واللين ، فيجب أن يكون مدا أنقص .

فحجة من أخذ فيهما بتسوية المد انما حكم لهما بحكم الياء المكسور ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها ، لما فيهما من المد واللين ، وان كان أنقص في الرتبة مما في الياء اذا انكسر ما قبلها ، والواو اذا انضم ما قبلها ، ذكره أبو العباس(2) قال : ويقوى ذلك جواز وقوع الساكن المدغم بعدهما كما يقع بعد الواو المضموم ما قبلها ، والياء المكسور ما قبلها ، نحو قولك : هذا ثوب بكر ، وقوم مالك ، وحبيب بكر .

قال أبو محمد ، وحكى سيبويه(3) في التصغير هذا اميم ، أمم .

فلولا أن الياء يحسن فيها المد ويتأتى ما وقع بعدها المشدد في هذا ، قال : فاذا جاز المد في الياء وقبلها فتحة مع المشدد جاز مع الهمزة لخفائها .

قال أبو العباس : ويقوي ذلك أيضا أنهما يقعان قبل حروف الروي في الشعر ، مع الياء المكسور ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها ، كما قال عمرو بن كلثوم :

كأن متونهن متون غدر   تصفقها الرياح اذا جرينا

وبنى قصيدته على الياء المكسور ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها ، نحو قوله :

كأن سيوفنا منا ومنهم   مخاريق بأيدي لاعبينا.

وقال :

---

1) أبو محمد ، هو مكي ، تقدمت ترجمته ص : ٣٤ ، وانظر التبصرة صفحة ٢٦٢.

2) أبو العباس ، المهدوي ، تقدمت ترجمته ص : ٣٤

3) سيبويه ، تقدمت ترجمته ص : ٣٥

اذا انثلت على الأبطال يوما   رأيت لها جلود القوم جونا

فدل اجتماعهما مع الواو المضموم ما قبلها، والياء المسكور ما قبلها، قبل حروف الروي، على أن فيها مدا ولينا .

وحجة من أخذ فيهما بالتوسط أنه أعطاهما من رتبة المد بقسط ما فيهما منه، قاله ابو العباس(١) .

وبنحوه قال أبو محمد(٢) قال : وانما بقيت المشابهة بين حرفي اللين وبين حرفي المد واللين بالسكون لا غيره، وبأنهما قد تكون حركة ما قبلهما منهما، فكأن المد فيهما للهمزة دون مد ما شابهه، ونقصا عن درجته .

قال صاحبنا الأستاذ أبو عبدالله(٣) رحمه الله تعالى : ويدل على ذلك أن العرب تستقبح الأبيات التي أنشدناها لابن كلثوم، وهي عندهم عيب، ويسميه العروضيون سنادا، يعني وقوع حرف اللين مع حرف المد قبل حرف الروي .

قال : واذا كان ذلك كذلك، كان المد فيهما متوسطا، وهو أنقص من الاشباع، وقرأ فيهما قالون بالقصر، من غير تمكين، وهذا مفهوم من دليل الخطاب، اذ نسب المد لورش، دون قالون، وحجته في ذلك أنهما مفارقتان للياء والواو اللتين حركة ما قبلهما منهما في أكثر الأحكام، قاله أبو العباس، واستدل على ذلك بأنهما يدغمان في مثلهما، نحو قولك : ءاووا ونصروا، واخشى يا هند، قال : فجرتا مجرى حروف السلامة وذلك لا يكون في حروف المد واللين، قال : فدل على افتراقهن في الأحكام - يعني أن المد - لا يكون الا حرف صحة، نحو اذهب بكتابي، وكنتم مؤمنين، ويقوي ذلك أن اللسان يقرعهما كما يقرع الصحيح، ولا يفرق في ذلك بينهما وبين الصحيح .

ولذلك نقلت الحركة اليهما نحو : ابني آدم، وخلوا الى شياطينهم، كما

---

١) أبو العباس، المهدوي، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) أبو محمد، هو مكي بن أبي طالب، وتقدمت ترجمته ص : ٣٤، انظر التبصرة ١/٢٦٢.

٣) أبو عبدالله هو ابن آجروم، تقدمت ترجمته ص : ١٣٦

تنقل للصحيح ، نحو : من آمن ، وقل أوحي ، على ما يأتي ذكره ان شاء الله تعالى .

وقوله وفي سوءاتي خلف ، يعني في استثنائه من حرف اللين ، ولا تمد الواو منه ، وفي أجرائه مجرى حرف اللين وذلك نحو : سوءاتكم ، وسوءاتهما ، وظاهر قول أبي عمرو (١) اجراؤهما مجرى نظائرهما ، اما الاشباع واما التوسط .

فظاهر قوله في ايجاز البيان الاشباع ، وهو الذي ذكر من قراءته على ابن خاقان (٢) وفارس بن أحمد(٣) وظاهر قوله في التلخيص التوسط ، وهو أيضا ظاهر قوله في المفردة .

وأما استثناؤه من حرفي اللين ، فمذهب أبي محمد(٤) مكي ، وأبي عبدالله بن شريح(٥) وأبو العباس المهدوي(٦) ، وهذا على رواية أبي يعقوب(٧) عن ورش .

قال أبو عمرو : روى عنه عبدالصمد(٨) ترك التمكين في الباب كله .

وقوله لما في العين من فعلات ، أي مراعاة لما في عين الكلمة من فعلات على الخلاف ، وهذا يحتاج الى بيان وذلك ان سوءات جمع سوءة ، على وزن فعلة ، وباب فعلة حقه أن يجمع اذا كان اسما صحيحا ، على فعلات ،

---

١) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) ابن خاقان ، هو شيخ الداني ، وهو خلف بن ابراهيم بن محمد بن جعفر بن حمدان بن خاقان الخاقاني المصري . شيخ الداني الاستاذ الضابط في قراءة ورش وغيرها ، مات بمصر سنة ٤٠٢ ، غاية النهاية ٢٧١/١ ، معرفة القراءة ٣٦٣/١.

٣) أبو الفتح هو فارس بن أحمد ، تقدمت ترجمته صفحة : ١١١

٤) أبو محمد هو مكي ، تقدمت ترجمته صفحة ٣٤ وانظر التبصرة ٢٦٣.

٥) ابن شريح : تقدمت ترجمته صفحة : ٧٠

٦) ابو العباس المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٧) ابو يعقوب ، هو الازرق الراوي عن ورش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٢

٨) عبدالصمد هو أبو الازهر الراوي الثاني عن ورش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٢

بفتح العين ، نحو جفنة ، وجفنات ، وصحفة ، وصحفات ، فاذا كان معتلا نحو لوزات وبيضات سكنوا الواو والياء استثقالا للحركة على حرف العلة .
وقد ذكر ذلك أبو العباس قال : وبنو هذيل يفتحون في ذلك كالصحيح ، فكان يجب لحق الأصل أن يجمع على فعلات بالفتح لولا استثقال الحركة على الواو ، ولو جمعت كذلك لتحركت الواو ، فلا يكون فيها مدخل للمد ، فمن نظر لهذا الاصل لم يمد ومن راعى اللفظ مد كسائر الفصل .
وقال أبو محمد أنه لما اجتمع له مد حرف لين لهمزة بعده ومد حرف مد ولين لهمزة قبله ، آثر مد حرف المد واللين لتمكنه على حرف اللين ، فمد الثاني واستغنى بمده عن مد الأول لقوة الثاني ، وضعف الاول بانفتاح ما قبله ، وبنحوه قال أبو العباس .
وهذه المسألة هي التي الغز الحصري بها في أبياته (١) حيث قال :

أسائلكم يا مقريء الغرب كله ... وما لسؤال الحبر عن علمه بد
بحرفين مدوا ذا وما المد أصله ... وذا لم يمدوه ومن اصله المد
وقد جمعا في كلمة مستبينة ... على مثلكم تخفى ومن مثلكم تبدو

---

١) الحصري هو علي بن عبدالغني ، وقد تقدمت ترجمته صفحة : ٥٤ .
قلت : اجابه الشاطبي رحمه الله بما يأتي :

عجبت لأهل القيروان وما حدوا ... لدى قصر سوءات وفي همزها مد
لورش ومد اللين للهمز أصله ... سوى مشرع الثنيا اذا عذب الورد
وما بعد همز حرف مد يمده ... سوى ما سكون قبله ما له مد
وفي همز سوءات يمد وقبله ... سكون بلا مد فمن أين ذاالمد
يقولون عين الجمع فرع سكونها ... فذو القصر بالتحريك الاصلي يعتد
ويوجب مد الهمز هذا بعينه ... لأن الذي بعد المحرك ممتد
ولولا لزوم الواو قلت لحركت ... بجمع بفعلات في الاسما له عقد
وتحريكها واليا هذيل وان فشا ... فليس له فيما روى قاريء عد

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى ورضي عنه :

وقصر موئلا مع الموءودة لكونها في حالة مفقودة

ذكر في هذا البيت القصر في هاتين الكلمتين(١) فقال : وقصر موئلا مع الموءودة .. البيت ، وهو حكم مطلق ، فالمراد به نافع ، أي وقصر هاتين الكلمتين ، فأما قالون فعلى أصله ، وأما ورش فنقض أصله فيهما ، وهو اجماع من القراء.

قال أبو عمرو(٢) ولا أعلم خلافا بين أصحابنا في ترك تمكين الواو في قوله موئلا ، والموءودة ، قال : وبذلك(٣) قرأت وعليه أهل الأداء ، ثم ذكر العلة في قصرها فقال : لكونها في حالة مفقودة ، فاللام في قوله لكونها ، لام التعليل متعلقة بالقصر المذكور ، أي : لكون الواو فيهما مفقودة في حالة من أحوال التصريف . ويتبين ذلك بعد ان شاء الله تعالى .

فقوله : وقصر موئلا ، أي وقصر واو موئلا مع الموءودة أي مع واو الموءودة ، فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه ، يعني : أن الواو فيهما سقطت في بعض تصاريف الكلمة ، نحو وآل يئل ، اذا لجأ ووأد ، يئد اذا دفن حيا ، وفي التفسير أن الموءودة البنت تدفن حية ، والأصل يوئل ويوئد ، كما تقول : وعد يعد ووزن يزن ، والاصل يوعد ويوزن ، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة .

وهذا التوجيه ذكره أبو العباس(٤) في قصر موئلا ، قال : فلما سقطت في يئل ضعف المد فيها لما لم يثبت في جميع تصاريف الكلمة .

وقال فيها أبو محمد(٥) أنه لما كانت الواو وسكونها عارض لدخول الميم عليها ، وأصلها الحركة ، في وأل اذا لجأ لم يمد ليفرق بين ما أصله

---

١) الاتحاف ص ٤٢.

٢) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) التبصرة ص ٢٦٤،

٤) أبو العباس هو المهدوي ، تقدمت ترجمته ص : ٣٤

٥) أبو محمد ، هو مكي ، وتقدمت ترجمته ص : ٣٤ : وانظر التبصرة ص ٢٦٤.

الحركة ومالا أصل له في الحركة كسوء .
وبه قال أبو عبدالله القاضي[1] رحمه الله في شرح القصيد في توجيه الحرفين جميعا ، قال : لأن أصل واويهما الحركة ، لأنهما من وآل ، وو أد .
قال أبو العباس[2] في قصر الموءودة أن الهمزة تحذف في التخفيف على لغة من قال المودة مثل الموزة ، فلما كانت الهمزة التي من أجلها تمد الواو قد تحذف في بعض الأحوال ، ضعف المد لها .
وقال أبو عبدالله : بل محمد ، أنه لما اجتمع له مد حرف لين لهمزة بعده ، ومد حرف مد ولين لهمزة قبله ، آثر مد حرف المد واللين لتمكنه ، فذكر ما ذكر في سوءات .
وقال أبو عمرو[3]: في قصر الكلمتين : قد يكون ذلك لاحد أمرين : اما أن يكون أراد الجمع بين الوجهين من المد والقصر ، والاعلام بجوازهما ، ولذلك قصرهما دون نظائرهما ، أو يكون لما قل دورهما لم يستعمل المد فيهما ، ولا أجراهما فيه مجرى ما كثر دوره ، ووجه اختصاص هاتين الكلمتين بالقصر هو ما أشار اليه الناظم من أن الواو تسقط فيهما في بعض تصاريف الكلمة ، وذلك في يئل ، ويئد على ما تقدم .
قال صاحبنا الأستاذ أبو عبدالله[4]- رحمه الله - فان قيل ان الياء تسقط في قول بعضهم يئس ، والاصل ييئس ، فلم مد استيئسوا ولا تيأسوا ؟ .
فالجواب : ان سقوط الياء منه انما هو في لغة قليلة ضعيفة ، وحذف الواو في يئد ويئل مطرد لا ينكسر ، يعني : أن القياس في المستقبل منه أن يأتي على يفعل بفتح العين وهي اللغة الفصيحة ، كما قال تعالى : ﴿**أفلم ييأس الذين آمنوا**﴾ ولم تسقط الياء فيها ، فلذلك جرى اللفظ على

---

١) أبو عبدالله القاضي ، لم أقف على ترجمته.

٢) أبو العباس ، وهو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) أبو عمرو وهو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٤) صاحبنا أبو عبدالله هو محمد بن آجروم تقدمت ترجمته صفحة : ١٣٦

القياس في المد ولم يقصر . وهذا الاعتراض الذي ذكرنا انما يرد على ما ذكره أبو العباس(١) في قصر موئلا ، وعلى ما أشار اليه الناظم في الحرفين جميعا ، من سقوط الواو منهما ، ولا يرد على غير ذلك مما تقدم.

ثم قال :

ومد للساكن(٢)في الفواتح(٣) ومد عين عند ورش راجح

كلامه في هذا البيت في حروف التهجي الواقعة في أوائل السور ، وهي على أربعة أقسام : قسم يكون الحرف فيه في اللفظ من ثلاثة أحرف والحرف الأوسط منها متحرك ، وذلك ألف ، من الم ، الر ، وشبهه ، فهذا لا مد فيه البتةلعدم حرف المد منه ، والقسم الثاني يكون الحرف فيه من حرفين وذلك نحو ها ، ويا ، طا ، من ، كهيعص ، طه ، يس ، وشبهه ، فهذا يمد مد الصيغة لا غير لعدم الموجب لزيادة المد . والقسم الثالث يكون الحرف من ثلاثة أحرف والحرف الأوسط حرف مد ولين ، وذلك نحو لام ، وميم ، ونون ، من هجام الم ، ون والقلم ، وشبهه ، فهذا يمد مدا مشبعا ، من أجل الساكن الواقع بعد حرف المد واللين . والقسم الرابع : أن يكون الحرف فيه أيضا من ثلاثة أحرف ، والحرف الأوسط حرف لين ، وذلك في قوله عين ، من هجاء كهيعص ، وحم عسق ، فهذا يمد مدا مشبعا ، وقيل متوسطا على ما يأتي ان شاء الله .

فقوله : ومد للساكن في الفوالح يعني مما هجاؤه على ثلاثة أحرف ، والحرف الاوسط حرف مد ولين ، أو حرف لين ، لأن قوله : ومد يقتضي ممدودا ، والممدود اما حرف مد ولين ، واما حرف لين ، وان كان انقص من رتبة المد .

---

١) أبو العباس هو المهدوي تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢)التبصرة٢٧٠.

٣)الاتحاف ٤٠.

من رتبة المد .

وقوله للساكن ، أي لأجل الساكن المتصل به ، وحرف المد ساكن ، فكأنه يقول ومد لالتقاء الساكنين .

قال أبو محمد(١): اعلم أن المد في فواتح السور انما يحدث لاجتماع ساكنين لازمين ، فحيث ما اجتمعا فمد لتفصل بين الساكنين بالمد الذي يقوم مقام حركة يتوصل بها الى النطق بالساكن الثاني ، فاذا كان المد انما هو بوجود حرف المد واللين ، فيخرج عن هذا ما كان هجاؤه على حرفين لعدم السبب الموجب للمد ، وما كان على ثلاثة أحرف والاوسط متحرك لعدم حرف المد ، وهذا الحكم حكم مطلق ، فالمراد به ورش ، وقالون ، فأما حرف المد نحو لام ، وميم ، وشبهه ، فوجه واحد ، وهو اشباع المد على ما يقتضيه قول الناظم ، الا أن يتحرك الساكن بحركة عارضة على ما يأتي ذكره .

وأما حرف اللين فوجهان : اما أن يجري مجرى حرف المد واللين ، واما أن ينقص عن رتبته .

نص على ذلك أبو عمرو(٢) في جامع البيان ، وكتاب الاقتصاد ، وبه قال أبو محمد مكي ، وعليه أنشد أبو القاسم ابن فيره(٣):

وفي عين الوجهان والطول فضلا   فأطلق اللفظ لجميع القراء

وتابعه الناظم على اطلاق المد حيث قال : ومد للساكن في الفواتح ، فأطلق اللفظ بمد الفواتح ، وما فيه حرف اللين منها .

ثم قال : ومد عين عند ورش راجح ..

فذكر أن الراجح عند ورش المد ، فدل ذلك على أن فيه عنه وجها آخر ، وهو التوسط على ما قدمناه في مده ، وسكت عن قالون .. فهل يحمل سكوته عنه على القصر ، اذ هو ضد المد ، أو يحمل على التوسط الذي هو

---

١) أبو محمد ، هو مكي ، تقدمت ترجمته ص : ٣٤

٢) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته ص : ٣٣

٣) أبو القاسم ، هو الشاطبي ، وشطر البيت من نظمه حرز الاماني ، وتقدمت ترجمته ص : ٣٦

الوجه الثاني في مد عين ، ولا يخرج بذلك عن ما اشترط من مذهب الداني؟.

فان قلنا بالتوسط فلا نجد قائلا يقول بهذا التفصيل ، أعني أن يترجح المد عند ورش ، والتوسط عند قالون ، غير أنهم أطلقوا القول بالوجهين جميعا لجميع القراء على ما تقدم .

وان قلنا بترك التمكين ، فقد قيل به ، وان لم يكن مذهب أبي عمرو (١).

قال أبو جعفر(٢) : لهؤلاء المتأخرين قولان : منهم من يمده لورش وحده ولا يمده لسائر القراء ، قال : وهو مذهب أبي عبدالله بن سفيان(٣) ، ومنهم من يمده للجماعة .

قال : واذا قلنا أن المد للجماعة ، فمنهم من يسويه ، أي يسوي بينه وبين حرف المد ، وهو رأي ابن مجاهد(٤)، ومنهم من حطه عنه وهو مذهب ابن هلال(٥) وأصحابه .

قال : ولا أعلم أحدا ترك مد عين لورش ، وانما ذلك لأنه مد شيئا ، وبابه ، ومده لشيء يوجب مده لعين ، والله أعلم ، يريد أن السكون في ايجاب المد أقوى من الهمزة في شيء ، وبابه ، فاذا كان يمد مع الهمز ، فان يمد مع السكون أحرى ، فعلى هذا الترجيح قول الناظم : اذ قد رجح المد عن ورش لثبوته عنه في القولين ، لقالون جميعا ، حسب ما ذكرناه ، فقد ثبت بهذا القول المد لورش وترك المد في احدى الروايتين لقالون .

وان لم يكن مذهب أبي عمرو ، فلم يزل المصنفون يترحمون على مذهب ،

---

١) هو أبو عمرو الداني تقدمت ترجمته صفص : ٣٣

٢) أبو جعفر هو ابن الباذش صاحب الاقناع ، وتقدمت ترجمته ص : ٣٤

٣) أبو عبدالله بن سفيان هو محمد بن سفيان أبو عبدالله القيرواني ، صاحب كتاب الهادي ، استاذ ، حاذق ، مات سنة ٤١٥ ، معرفة القراء ٣٨٠/١ ، غاية النهاية ١٤٧/٢ ، الوافي بالوفيات ٣٠٥/٢ ، شذرات الذهب ١٨٧/٣ ، مرآة الجنان ٢٢/٣.

٤) ابن مجاهد ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨١

٥) ابن هلال : تقدمت ترجمته صفحة : ٥٦

ويأتون بغيره .

ولكن فيه رواية أخرى ، بلفظ أبين من هذا ، وهو قوله : مد عين عند كل راجح .. أي عند كلهم على ما يقتضيه نص أبي عمرو(١) والشاطبي(٢) رحمهما الله تعالى ، وفي تكراره وهو داخل في قوله : ومد للساكن في الفواتح : اشعار بوجه آخر مرجوح وهو التوسط على ما قدمناه ، وذكر المد لوجود الساكن ولم يتعرض لحكمه ، اذا تحرك بحركة عارضة ، وتلك الحركة على ضربين : احداهما : حركة النقل ، والثانية : حركة الساكنين بحركة النقل .. كقوله تعالى : ﴿ألم أحسب الناس﴾ (العنكبوت : ١) على قراءة ورش في نقله الحركة على ما يبينه ان شاء الله تعالى .

وحركة الساكنين ألم الله ، على قراءة الجماعة ، وذلك مختلف فيه ، فمن اعتد بالحركة ورأى أن المد انما كان لالتقاء الساكنين لم يمد ، قاله أبو جعفر(٣) وعلى ذلك نص اسماعيل النحاس(٤) عن ورش .

قال أبو عمرو(٥) وعلى هذا عامة من لقيناه من الشيوخ ، ومن لم يعتد بالحركة ورأى أنها عارضة مد كما يمد مع الساكن .

قال أبو جعفر : وعليه أكثر الشيوخ لجميع القراء ، قال أبو عمرو : والمذهبان في ذلك جيدان . قال أبو محمد(٦) : والوقف عليها بالسكون هو الأصل .

قلت : فعلى هذا لا يختلف في مدها في الوقف وان لم يوجد فيها السكون

---

١) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) الشاطبي : تقدمت ترجمته صفحة: ٣٦

٣) أبو جعفر هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة:

٤) اسماعيل النحاس ، هو اسماعيل بن عبدالله بن عمرو بن سعيد بن عبدالله ، أبو الحسن ، النحاس ، مقريء الديار المصرية ، جود القرآن على أبي يعقوب الأزرق ، صاحب ورش ، مات سنة ٢٨٣ ، مائتين وبضع وثمانين ، غاية النهاية ١/١٦٥ ، معرفة القراء ١/٢٣١.

٥) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٦) أبو محمد ، مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

الا في الوقف ، لأنه الأصل وتحريكها في الوصل هو العارض ، فليس كيعلمون ، وحين ، وشبهه ، اذ السكون هناك هو العارض على ما تقدم .

ثم قال :

وقف بنحو سوف ريب عنهما   بالمد والقصر وما بينهما

تكلم في هذا البيت في حرفي اللين ، اذا سكن ما بعدهما لأجل الوقف ، فاعلم أنه اذا سكن حرف لاجل الوقف وقبله حرف لين ، ففي ذلك ثلاثة أوجه : اشباع المد ، والتوسط ، والقصر ، وقد ضمنها في هذا البيت بقوله : بالمد يعني الاشباع ، ويعني بالقصر القصر على بابه ، وهو ترك المد ، وليس من القصر في حروف المد واللين ، وقد أشرنا الى ذلك قبل .

وقوله : وما بينهما : كناية عن التوسط لآنه ما بين المد والقصر ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿**أم الأنثيين**﴾ (الانعام : ١٤٤) . ﴿**واحدى الحسنيين**﴾ (التوبة : ٥٢) ﴿**وذروا البيع**﴾ (الجمعة : ٩) ﴿**ولمن الملك اليوم**﴾ (غافر : ١٦) ﴿**وءامنهم من خوف**﴾ (قريش : ٤) وشبهه.

قال أبو عمرو (١) والذي أخذنا به في ذلك تمكين وسط من غير اسراف ، وبذلك قرأت ، وهذا الخلاف انما يكون اذا لم يكن الحرف الموقوف عليه همزة ، ولذلك قال : وقف بنحو سوف ريب .. فذكر ما ليس فيه همزة نحو سوف ، ريب ، حسبما مثل به ، لأن هذا الحكم لورش وقالون ، واليهما الاشارة بقوله : عنهما . أي عن ورش وقالون ، ولا يصح ذلك الا اذا لم يكن الحرف الموقوف عليه همزة ، اذ لا موجب حينئذ للمد الا سكون الحرف الموقوف عليه ، فان كان همزة فعن ورش وجهان على ما تقدم ، وهو الاشباع والتوسط ، ولأن الموجب عنده لذلك وجود الهمزة لا سكونها ، وهي التي أوجبت ذلك في الأصل ..

وأما قالون فيجري عنده المهموز مجرى ما ليس بمهموز ، لأن المعتبر عنده سكون الهمزة لا الهمزة نفسها ، لقصره ذلك في حال الوصل مع وجودها ،

---

١) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

وذلك نحو قوله تعالى : **﴿لست منهم في شيء﴾** (الانعام : ١٥٩) **﴿وعليهم دائرة السوء﴾** (الفتح : ٦) وشبهه .

وهذا الخلاف ايضا انما يكون في غير الوقف بالروم ، اذ الروم ليس بسكون خالص على ما ذكرته قبل من حروف المد واللين في الوقف .

فحجة زيادة التمكين في هذا الفصل كراهة التقاء الساكنين ولم يفرق بين ما وليت الواو والياء فيه حركة وبين ما لم تله ، وان كان المد في أحدهما أنقص بتغيير الحركة .

ذكره أبو عمرو : قال : وهو مذهب علي بن محمد بن بشير(١) وجماعة ، وحجة القصر في ذلك أن معظم المد واللين قد زال عن الواو والياء بتغير حركتها مع كون الساكن بعدهما غير أصلي ، فاجتمع في ذلك شيئان يوجب كل واحد منهما على انفراده ترك الزيادة ، فكيف اذا اجتمعا في كلمة واحدة؟.

قاله أبو عمرو(٢) : وحجة التوسط على ما اختاره أبو عمرو كالحجة المتقدمة ، لكنه لم يبالغ في التمكين ليفرق بين السكون الأصلي والسكون العارض ، وأعطاهما من المد بقدر ما فيهما منه ، على ما تقدم ، والله أعلم

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى ورضي عنه :

القول في التحقيق والتسهيل للهمز والاسقاط والتبديل

ذكر في هذه الترجمة أنه يتكلم في أحوال الهمز وهي أربع حالات : التحقيق ، والتسهيل ، والابدال ، والاسقاط ، كلها تبين بعد ان شاء الله تعالى .

والتبديل مصدر قولك بدل تبديلا ، مثل علم تعليما ، والابدال مصدر قولك

---

١) علي بن محمد بن بشير ، هو الذي يطلق عليه المؤلف شيخنا ، وبعد الطلب الكثير لم أجد من ترجم له .

٢) أبو عمرو هو الداني ، وتقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

أبدل ابدالا ، مثل أكرم اكراما ، وكلاهما بمعنى واحد .

قال :

والهمز في النطق به تكلف فسهلوه تارة وحذفوا
وأبدلوه حرف مد محضا ونقلوه للسكون رفضا

اعلم أن الهمزة حرف جلد صعب في اللفظ بعيد المخرج ، وهي مشبهة بالتهوع والسعلة لشدتها ، وبعد مخرجها ، فلا يمكن النطق بها الا بتكلف ومشقة ، لما على الناطق بها من المؤنة لاخراجه اياها من صدره باجتهاد ، فلذلك قال : والهمز في النطق به تكلف .. فلما كانت على هذه الحالة غيروها عن أصلها طلبا للتخفيف ، فمرة سهلوها بين بين ، ومرة سهلوها بالبدل ، ومرة سهلوها بالحذف ، وحذفها نوعان : نوع تسقط فيه مع حركتها نحو جاء أجلهم وشبهه على قراءة قالون ، ونوع تسقط بعد نقل حركتها نحو من آمن وشبهه ، على قراءة ورش ، واليه الاشارة بقوله : ونقلوه للسكون ، ويأتي ذكر ذلك كله ان شاء الله تعالى .

واصل التسهيل أن يكون بين بين ، لابقاء بعض الهمزة حالة التسهيل على ما يتبين بعد ، ثم يليه الابدال ، لأنك تبدل منها حرفا آخر عوضا منها ، ثم يليه الحذف لأنه عدم ، والمحض الخالص من كل شيء ، وأصله اللبن الخالص بلا رغوة .

وقوله : ونقلوه للسكون : أي ونقلوا حركته للسكون ، فهو على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ، والرفض الترك ، وهو منصوب على المفعول من أجله على تقدير لام التعليل ، أي نقلوه لأجل الرفض ، يعني أن المقصود بنقل الحركة انما هو حذف الهمزة ، وان كان المقصود بالنقل ارادة التخفيف .

لكن لما نقلوا للتخفيف آل أمرهم الى حذف الهمزة لعلة أخرى ستذكر في باب النقل ، فليست هذه اللام لام العلة المحضة ، ولكنها لام العاقبة كقوله تعالى : ﴿**فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا**﴾ (القصص : ٨) ولم يلتقطوه لذلك ، ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال . اما من الفاعل في نقلوه أي رافضين ، واما من المفعول به وهو ضمير الهمز ، أي مرفوضا ،

ثم قال :

فنافع سهل أخرى الهمزتين في كلمة فهي بذاك بين بين

كلامه في هذا البيت في حكم همزتين في كلمة واحدة ، والهمز ينتهي في التقسيم لاثني عشر قسما ، فاعلم أن الهمز على ضربين : همزة مفردة ، وهمزتان ، فالهمزة المفردة يأتي ذكرها في بابها ان شاء الله تعالى ، والهمزتان على ضربين في كلمة وفي كلمتين ، فاللتان في كلمتين يأتي ذكرهما ، واللتان في كلمة على قسمين متفقتين ومختلفتين ، وفيهما الكلام هنا .

فالمتفقتان نحو : ءأنذرتهم ، وءألد وشبهه .

والمختلفتان على قسمين : بالفتح والضم ، وبالفتح والكسر ، فأما المختلفتان بالفتح والضم ففي أربعة مواضع وهي : أؤنبكم ، في آل عمران ، وأؤنزل عليه الذكر في ص ، وأؤشهدوا خلقهم ، في الزخرف ، وأؤلقي الذكر في القمر ، وأما المختلفتان بالفتح والكسر فنحو : أئذا ، وأءله ، وشبهه .

وينضبط هذا القسم في تسعة ألفاظ وهي لفظ - أءذا ، أءله ، أئنكم ، أئنك ، أئنا ، أئن لنا ، أئن ذكرتم ، أئمة ، أئفكا .

فقوله فنافع سهل أخرى الهمزتين : الاخرى هنا كناية عن الثانية منهما ، على الاطلاق ، وبأي حركة تحركت ، وهو ظاهر اطلاق لفظه ، فأما المختلفتان فعلى ظاهر اطلاق اللفظ بلا خلاف ، وأما المتفقان فمن رواية قالون والبغداديين عن عبد الصمد(١) عن ورش .

وأما المصريون فرووا عن أبي يعقوب(٢) عن ورش ابدالها الفا لانفتاح ما قبلها ، وسيأتي ذكر ذلك ان شاء الله تعالى .

---

١) عبدالصمد هو أبو الازهر تقدمت ترجمته صفحة : ٨٢

٢) أبو يعقوب هو الأزرق وتقدمت ترجمته صفحة: ٨٢

وأشار بقوله : فهي بذاك بين بين ، الى التسهيل المفهوم من قوله سهل ، ومعنى بين بين ، بين الهمزة وبين حرف من جنس حركة الهمزة ، فتكون المفتوحة بين الهمزة والالف ، والمكسورة بين الهمزة والياء ، والمضمومة بين الهمزة والواو ، والله أعلم .

ثم قال :

لكن في المفتوحتين أبدلت عن أهل مصر ألفا ومكنت

قيد في هذا البيت ما أطلق قبله من لفظ التسهيل ، وأعلمك أن المصريين في المفتوحتين على البدل ، نص على ذلك أبو عمرو (١) وقال : بعد أن ذكر التسهيل فيها عن ورش(٢) ، قال أصحاب(٣) أبي(٤) يعقوب (٥) عنه ، أنه يبدلها ألفا فدل ذلك على أن غيرهم يسهلها وهم البغداديون عن عبد الصمد كما تقدم .

وظاهر كلامه أن الأولى محققة لذكره الثانية بالتسهيل ، وهو كما قال : الا أن يكون قبلها ساكن صحيح ، فورش ينقل حركتها اليه ويحركه بها ، فتسقط من اللفظ على ما يأتي ان شاء الله ، وذلك نحو : رحيم ءأشفقتم ، وقل ءأنتم أعلم ، وشبهه .

وقوله : ومكنت هذا التمكين على ضربين : تمكين بزيادة ، وتمكين بتوسط ، وذلك بحسب ما يقع بعدها ، فان وقع بعدها ساكن كان التمكين بزيادة وذلك نحو ﴿**ءأنذرتهم**﴾ (البقرة : ٦) و ﴿**ءأتخذ من دونه ألهة**﴾ (يس : ٢٣) و ﴿**ءأشفقتم**﴾ (المجادلة : ١٣) وشبهه لوقوع الساكن بعدها ، فيكون حرف المد في ذلك بين سببين : همزة ، وسكون ، على ما تقدم .

---

١)أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) التيسير ٣٢ ، وانظر التبصرة ٢٧٧ .

٣) الاتحاف ٤٤.

٤) الوافي : ٩ ، والنشر ٣٦٣/١،

٥) أبو يعقوب هو الأزرق ، وتقدمت ترجمته صفحة : ٨٢

وان وقع بعدها متحرك فالتمكين بتوسط ، وذلك في موضعين : **﴿ءألد وأنا عجوز﴾** (هود : ٧٢) **﴿ءأمنتم من في السماء﴾** (الملك : ١٦) اذ لا سبب غير الهمزة .

فحجة التسهيل في جميع ذلك كراهة اجتماع همزتين في كلمة واحده ، قاله أبو العباس(١) قال : ويدلك على صحة ما ذهب اليه أن الهمزة ربما استثقلوها وهي منفردة وحدها ، حتى خففوها بالبدل والحذف وجعلوها بين بين ، فاذا كانت الهمزة تستثقل منفردة فاستثقال اجتماع همزتين أولى .

وبنحوه قال أبو محمد(٢) قال أبو العباس : وعلة ورش في ابداله الثانية من المفتوحتين ألفا في نحو **﴿ءأنذرتهم﴾** أن هذا هو البدل على غير قياس ، وهو أن تبدل الهمزة المتحركة بحرف ساكن ، وانما فعل ذلك فرارا من الهمزة محققة كانت أو مخففة ، ورأى أن نطقه بالالف اللينة أخف من نطقه بهمزة بين بين.

قال أبو عمرو(٣) والبدل ضعيف على غير قياس ، غير أن قطربا(٤) حكاه عن العرب ، وزعم أن ذلك لغة قريش ، وسعد بن أبي بكر(٥) وكنانة ، وكثير من قيس .

قال أبو بكر الأدفوي(٦) وهو اختيار الخليل(٧) ، وسيبويه(٨) .

قال أبو العباس : وقد قرأ نافع وابن عامر ، **﴿سأل سائل﴾** فأبدلا الهمزة

---

١) أبو العباس ، المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) أبو محمد ، هو مكي ، وقد تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٤) قطربا : هو أبو علي محمد بن المستنير البصري ، النحوي ، الملقب بقطرب ، لازم سيبويه وأخذ عنه كثيرا ، مات سنة ٢٠٦ ، ضياء السالك ١٩٤/٣

٥) في النسختين سعد بن أبي بكر

٦) أبو بكر الادفوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٥٦

٧) الخليل : هو الخليل بن أحمد ، وتقدمت ترجمته صفحة : ١٠٢

٨) سيبويه : تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

من سأل الفا على غير قياس أيضا .. قال حسان بن ثابت[1] رضي الله عنه :

سالت هذيل رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما سالت ولم تصب

قال : فان قال قائل ان ورشا اذا أبدل من الهمزة الثانية من ءأنذرتم الفا صار قد جمع بين ساكنين وهما الالف المبدلة من الهمزة والنون ، وليس الثاني مدغما ؟ يعني أن الجمع بين ساكنين انما يكون على حده ، اذا كان الثاني مدغما نحو : وحاجه ، وشبهه .

قال : قيل له في ذلك قولان : أحدهما أن يونس[2] يجيز اجتماع الساكنين اذا كان الأول منهما حرف مد ولين ، وان لم يكن الثاني مدغما ، نحو اضربان اذا ادخلت النون الخفيفة الامر للاثنين ، وكذلك لجماعة المؤنث اذا فصلت بالالف بين النونات .

فقلت : اضربنان قال : فعلى هذا لا تنكر قراءة ورش اذا كان الاول من الساكنين حرف مد ولين ، قال : وقول آخر وهو أن الالف المبدلة من الهمزة في تقدير همزة متحركة لأن البدل عارض ولا يعتد به ، الا ترى أن من خفف الهمزة في تؤوي وتؤويه قلبها واو ، لانضمام ما قبلها ؟ فاجتمع واوان : الاولى منهما ساكنة ، والثانية متحركة ، ولم يدغم أحد المثلين في صاحبه على قول كثير من النحويين ، وذلك أن الواو في تقدير همزة فلم يعتد بها ، ولولا ذلك لم يجز اظهارها مع الواو التي بعدها اذ لا يجتمع في كلام العرب مثلان : الأول منهما ساكن ، والثاني متحرك ، الا ادغم الاول في الثاني ، قال : فهذا يدلك على أن اجتماع الساكنين في ﴿ءأنذرتهم﴾ (البقرة : ٦) لا يراعى لما قلناه.

---

١) حسان بن ثابت تقدمت ترجمته صفحة : ٨٩

٢) يونس هو يونس بن عبدالاعلى ، موسى بن ميسرة بن حفص أبو موسى الصدفي ، المقريء ، أخذ القراءة عن ورش ، وغيره ، مات سنة ٢٦٤ ، معرفة القراء ١٨٩/١ ، غاية النهاية ٤٠٦/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٤٠/١ ، تهذيب الأسماء والصفات ١٦٨/٢ ، تذكرة الحفاظ ٥٢٧/٢ ، العبر ٢٩/٢ ، ميزان الاعتدال ٤٨١/٤.

ثم قال :

ومد قالون لما تسهلا بالخلف في أوشهدوا ليفصلا

يقول : ان قالون اذا سهل الهمزة يفصل بينها وبين المحققة بالف في الانواع الثلاثة المتقدمة ، وهو ظاهر قوله ، لأنه قال : ومد قالون لما تسهلا : ولم يخصص نوعا منها ، هذه رواية أبي نشيط (١) عن قالون ، وأما الحلواني (٢) فلم يفصل الا اذا انفتحت الثانية أو انكسرت ، فان انضمت لم يفصل ، وفي البيت تقديم وتأخير ، والتقدير ، ومد قالون لما تسهلا : ليفصل بالخلف في أؤشهدوا ، أي ومد قالون لأجل ما تسهل من الهمز ليفصل بالمد بينه وبين المحققة ، كأنه رأى الثقل باقيا من قبل أن الهمزة المجعولة بين بين ، في حكم المحققة وفي وزنها .

ذكر ذلك أبو العباس(٣) وغيره ، وأنشدوا عليه قول الأعشى(٤):

أ أن رأت رجلا أعشى اضربه ريب المنون ودهر مبتل خبل

قال أبو العباس لولا أن الهمزة المخففة في قوله أ أن رأت في حكم المحققة لانكسر البيت ، واجتمع في الوزن ساكنان ، وذلك لم يجتمع في الشعر ، فوزن أ أن رأت مفاعيلن والاصل مستفعلن سقط السين للزحاف .

قال أبو عمرو(٥) فالهمزة هي الفاء وهي متحركة ، فكذلك الهمزة متحركة مثلها .

ثم قال : قال سيبويه(٦) ولو لم تكن بزينتها متحركة لانكسر البيت ، يعني باجتماع ساكنين على ماذكره أبو العباس .

---

١) أبو نشيط ، تقدمت ترجمته صفحة: ٦٥

٢) الحلواني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٥

٣) أبو العباس هو المهدوي وتقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٤) الاعشى : ميمون بن قيس بن جندل ، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي ، ابو بصير ، المعروف بأعشى قيس ، مات سنة ٨ للهجرة ، الاعلام ٨/٣٠٠

٥) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٦) سيبويه : تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

وقوله بالخلف متعلق بقوله : مد ، أي ومد قالون بخلاف عنه في أؤشهدوا ، يعني في الفصل ، وترك الفصل ، قال أبو عمرو في رواية أبي نشيط[1] عن قالون : قد اختلف علينا في قوله : ﴿أؤشهدوا خلقهم﴾ (الزخرف : ١٩) في الزخرف [2]،فقرأته على أبي الفتح[3] بالمد طردا للقياس في نظائره ، وقرأت على أبي الحسن[4] بغير مد كورش سواء نقضا لمذهبه في نظائره . ولم يرجح واحدا من الوجهين ، وتابعه الناظم على ذلك ، وكان شيخنا أبو عبدالله [5] رحمه الله يأخذ له فيه بالفصل ، ويستحسنه ويرى أنه أولى ليجري الباب كله على نسق واحد .

فمن فصل أجراه على نظائره ، ومن ترك فيه الفصل فلا وجه له الا الجمع بين اللغتين ، ولم يفصل ورش في شيء من ذلك في جميع الباب ، واكتفى بالتسهيل ورأى أن الثقل انما كان باجتماعهما محققتين ، فاذا سهل اخراهما ذهب الثقل ، والله أعلم .

وهل يحمل قول الناظم : ومد قالون لما تسهل ، على أن الألف الفاصلة مختلف في مدها لوقوعها قبل همز مغير أو ليست مثل ما تقدم ، مما وقع قبل الهمز المغير لأن الألف هنا اما أن تكون دخلت بين الهمزتين قبل التسهيل ، أو بعد التسهيل ، اذ كل ذلك محتمل ، وفي كلا الوجهين المد لهما لازم ، لأنها ان كانت قد دخلت بعد التسهيل فما دخلت الا بتقدير أن المسهلة في زنة المحققة ، وثقل اجتماع الهمزتين باق ، ولولا ذلك لم يفصل بالألف .

وكذلك اذا قلنا أنها دخلت قبل التسهيل ثم سهلت الهمزة بعد ذلك لأنه لو

---

١) أبو نشيط ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٥

٢) التيسير ص ١٩٦ ، والوافي ٣٤٧ ، والتبصرة ص ٦٧٠ ، والاتحاف ص ٣٨٥ ، والنشر ص ٣٦٨ .

٣) أبو الفتح شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ١١١

٤) أبو الحسن هو ابن غلبون ، شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٥

٥) أبو عبدالله هو علي بن محمد بن بشير ، لم أقف على ترجمته

لم يتوهم تحقيقها لما فصل بالالف ، على أن اطلاق نصوصهم يقتضي أن تكون داخلة في جملة ما اختلف فيه من ذلك ، كما قال أبو القاسم[١] :

وان حرف مد قبل همز مغير   يجز قصره والمد ما زال اعدلا

ولا شك أن هذه الآلف واقعة قبل همز مغير ، والله أعلم .

قال صاحبنا الأستاذ أبو عبدالله[٢] رحمه الله ، فان قيل بل يجب أن يقصر لا غير لأن تسهيل الهمزة وان كان عارضا فانه لازم لها .. ألا ترى أنها مسهلة في الوقف وفي الوصـــل؟ بخلاف ما كان من كلمتين فانه مسهل في الوصل ويعود لاصله في الوقف ، فتحمل بعض الحالات على بعض؟ ..

فالجواب : أن التسهيل هنا انما كان لازما في الحالين بسبب كون الهمزة الأولى لا يجوز الوقف عليها دون التي بعدها ، فهي وان لم تنفصل في عداد المنفصل حقيقة ، ولولا الهمزة الاولى لم تسهل الثانية ، كما أنه لولا الهمزة الثانية في ﴿**هؤلاء ان كنتم**﴾ (البقرة : ٣٢) وبابه لم تسهل الاولى ، واذا كان ذلك كذلك ، كان حكمه حكم ما كان من كلمتين ، فانه يسهل في الوصل ، اللهم ان كان التسهيل هنا انما وجب لعلة في الهمزة بما هي همزة ، ولو لم يكن للاولى في ذلك تأثير لقلنا أن التغيير لازم كما كان ذلك في يؤاخذكم ، على مذهب من قصره في رواية المصريين عن ورش .

قلـــت : وعلى هذا يجري هاءنتم على القول بأن الهاء مبدلة من همزة ، أعني في لزوم المد لها ، اذ لا فرق بين ذلك ، لأنه اذ ذاك من باب الهمزتين ، وأما على القول بأن الهاء للتنبيه فيقصر لا غير ، فانه يصير من باب المنفصل ، فمن أخذ فيه بالقصر قصر ، ولا اشكال ، ومن أخذ بالمد فانه يقصر هناك للزوم التسهيل للهمزة .

وقد ذكر ذلك صاحبنا الأستاذ[٣] رحمه الله في مصنفه على القصيد ، ومنه نقلت ما أوردته عنه وشافهني مع ذلك في بعضه فقال : لأنها سهلت لثقلها في

---

١) أبو القاسم هو ابن فيره الشاطبي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٦

٢) صاحبنا الاستاذ أبو عبدالله ، هو ابن آجروم ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٣٦

٣) صاحبنا الأستاذ ، أبو عبدالله هو ابن آجروم ، وتقدمت ترجمته صفحة : ١٣٦

نفسها لا لاجتماع همزتين ، وهو كما قال ، اذ لا همزة غير ها قال : فان قلت يجوز أن يوقف على هاء التنبيه قبل الهمزة وتنفصل الهمزة منها فتحقق اذ ذاك وليس التسهيل لازما لها؟ .
فالجواب : أن الألف الذي يراد مدها مفقودة حالة التحقيق ، ولا تجتمع هي والهمزة المحققة عنده أبدا ، لأنه انما سهلها لثقلها في نفسها ، والله أعلم.

ثم قال الناظم رحمه الله :

وحيث تلتقي ثلاث تركه(١) وفي أئمة(٢) لنقل الحركة

كلامه في هذا البيت فيما اجتمع فيه ثلاث همزات ، وهي أربعة مواضع : ﴿ءأمنتم به﴾ (الاعراف : ١٢٣) في الاعراف ، ﴿وءامنتم له﴾ (طه : ٧١) في طه والشعراء ، ﴿ءالهتنا﴾ (الزخرف : ٥٨) في الزخرف ، فأما ءامنتم فالاولى فيه همزة الاستفهام ، والثانية همزة القطع ، والثالثة همزة الاصل ، وأما ءالهتنا ، فالاولى همزة الاستفهام ، الثانية همزة الجمع ، والثالثة همزة الأصل ، فالأوليان في الجميع للاستفهام ، والاخريان للاصل ، وتختلف الثانية ، والحكم فيها لنافع تحقيق الاولى في الجمع ، وتسهيل الثانية وابدال الثالثة ألفا ، ولم يتعرض الناظم لذكر حكمها على التخصيص الا ما ذكر على الجملة في الهمزتين اللتين في كلمة واحدة ، فأما حكمها لقالون فيؤخذ مما تقدم في الهمزتين حيث قال :
فنافع سهل أخرى الهمزتين في كلمة ، والاخرى كناية عن الثانية ، على ما تقدم ، ولا فرق بينهما الا في وقوع الساكنة بعدهما ، والساكنة بعد المتحركة لا خلاف في ابدالها على ما يأتي بعد في باب الهمزة المفردة أن شاء الله تعالى .
ويقوي ذلك كونه ذكر منع الفصل في ذلك .

---

١) الوافي ٨٧ ، والتيسير ٣٢ ، والاتحاف ٤٧.

٢) التبصرة ٢٧٥.

وحيث تلتقي ثلاث تركه : أي وحيث تلتقي ثلاث همزات في كلمة ترك الفصل ، والفصل لا يكون الا بين المحققة والمسهلة ، على ما تقدم .
وأما تسهيلها لورش فيؤخذ من عموم لفظ التسهيل ، حيث قال : فنافع سهل أخرى الهمزتين ، غير أن الظاهر من لفظ ابدالها عن المصريين حيث قال : لكن في المفتوحتين ابدلت عن أهل مصر ، فيظهر أنه المشهور ، اذ العمل على رواية المصريين ، والمشهور فيها انما هو التسهيل .
على أن أبا عمرو(١) ذكر ابدالها في ايجاز البيان فقال : تبدل ألفا ثم تحذف من أجل الالف التي بعدها .
قال : وهذا قول محمد بن علي(٢) وغيره من أهل الاداء من مشيخة المصريين .
قال : وقال غيرهم تجعل بين بين ، فتمتنع لذلك من الحذف لأنها كالمتحركة ، قال : وهذا هو القياس ، فيترجح قول الناظم على ما ذكره أبو عمرو من ابدالها .
وحجة منع الفصل في هذه المواضع أنه لو فعل ذلك لصار كأنه قد جمع في الكلمة بين ثلاث ألفات : وهي الهمزة المحققة ، والهمزة المخففة ، لأنهما في تقدير الغين لشبه كل واحدة منهما بالالف المدخلة بينهما ، والالف التي بعدهما ، فترك ادخال الالف بينهما لذلك ، قاله أبو العباس(٣) .
وقوله وفي أئمة : وتركه في أئمة لنقل الحركة ، يعني في الفصل ، وهذا يحتاج الى بيان ، وذلك أن أصله أأممة لانه جمع امام مثل حزام وأحزمة ، فاستثقلوا الجمع بين همزتين ومثلين في كلمة واحدة ، فنقلوا حركة الميم الاولى الى الساكن قبلها ثم ادغمت الميم الاولى في الثانية ، فصار أإمة ، ورسم في المصحف بالياء على مراد الوصل ، فاذا تأملت ذلك علمت أن الهمزة المكسورة أصلها السكون فامتنع الفصل بالالف ، اذ لا

---

١) أبو عمر هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) محمد بن علي ، هو الأدفوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٥٦

٣) أبو العباس هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

يفصل الا بين همزتين متحركتين هذا معنى قول الناظم .. واليه أشار بقوله : لنقل الحركة ، أي لكون الحركة عارضة ، والاصل السكون ، وهذا لا ينهض عند النظر لأنه اذا امتنع الفصل من أجل تقدير سكون الهمزة فيلزم الا تسهل بين بين ، وقد سهلت . والذي يجب أن يقال أن الهمزتين في أئمة في كلمة واحدة حقيقة ، بخلاف أئذا ونظائره ، فان الهمزتين هناك في الحقيقة في كلمتين ، لأن الاولى داخلة على الثانية ، لمعنى الاستفهام ، ولكن لما لم تنفصل منها صارت كأنها معها في كلمة واحدة .

فقولهم في نحو ذلك من كلمة واحدة مجاز لا حقيقة ، والهمزتان في أئمة في كلمة واحدة كما ذكرت ، ولا يجمع بين همزتين في كلمة واحدة في الاغلب ، سواء سكنت الثانية أو تحركت ، نحو ءآدم ، وأوتي ، وايمان ، على ما يأتي في الهمزة المفردة ان شاء الله ، ونحو جاء ، وشاء ، اسم فاعل من جاء وشاء ، والاصل جائى فابدلت الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة فصار جاءى وشاءى ثم ابدلت الثانية ياء فصار جائي وشائي ، فاعتل بعلة قاض وغاز ، فصار جاء وشاء ، مثل قاض وغاز . واذا لم يجز تحقيق الثانية لم يجز أن تجعل بين بين ، لأن همزة بين بين في زنة المحققة ، فتعين فيها البدل فامتنع الفصل ، لأن الفصل انما يكون في مذهبه بين المحققة والمسهلة ، وبهذا النظر روي فيها البدل ، وهو مذهب النحويين(١).

قال الأخفش(٢) تبدل ههنا ياء مكسورة مشبعة الكسرة ، وبه قال أبو عبد الله بن شريح(٣) وهو مذهب أبي الحسن الحصري(٤) حيث قال : ولا بد من ابدالها في أئمة .

فصحوك أن الجاهلين لفى سكر .

---

١) التبصرة ٥٢٦ ، الكشف لمكي ٤٩٨/١ ، الدر النثير ٢٣٥/٣ ، والتيسير ١١٧ ، الوافي ٨٩.

٢) الاخفش ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٠٠

٣) ابن شريح ، تقدمت ترجمته صفحة : ٤٥

٤) أبو الحسن الحصري ، تقدمت ترجمته ص : ٦٠

واقتصر الناظم فيها على التسهيل ، وان لم يكن بقياس ، لأنه المأثور عن أهل الأداء .

قال أبو عمرو(١) : والتسهيل بين بين مذهب القراء ، وأهل الأداء ههنا ، يعني في أئمة للنقل .

قال ابن مجاهد(٢) يهمز(٣) الالف وبعدها ياء كالساكنة ، يعني بين الهمزة والياء ، وهي التي يعبر عنها بالياء المختلسة الكسرة ، وبه قال أبو محمد(٤) مع أنه حكى البدل عن النحويين ، كما قدمنا وكأن هذا التسهيل جاء على لغة من لم يستثقل اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة ، فقد قالوا : اللهم اغفر لي خطاءء بهمزتين ، وعلى ذلك أنشدوا :

فانك لا تدري متى الموت جاءني ... ولكن أقصى مدة الموت عاجل

فحقق الهمزتين ، واذا ثبت التحقيق جاز التسهيل ، وصح الفصل ، لولا أن الرواية جاءت عنه بتركه ، قال أبو عمرو(٥) فمن لم ير الفصل في أئمة انما أجراه على عادة العرب ، وذلك أنهم انما يفصلون بين همزة الاستفهام وهمزة القطع .

وذكر صاحبنا الاستاذ(٦) رحمه الله ، أن من لم يفصل فيه أتى به على لغة الذين يقولون خطاءء ، فيجمعون بين الهمزتين ، واكتفى بالتسهيل عن الفصل لأنه لا يستثقل همزتين كل الاستثقال ، لأن مذهبه استخفاف اجتماع همزتين بخلاف ما فعل في أئذا ، وبابه ، لأنه أتى به على لغة الذين لا يجمعون بين الهمزتين ، فلم يكفه في زوال اجتماعهما التسهيل ، بل سهل وفصل ، والله أعلم .

---

١) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته ص : ٣٣

٢) ابن مجاهد تقدمت ترجمته ص : ٨١

٣) السبعة ٣١٢ ، والتبصرة ٥٢٦.

٤) أبو محمد هو مكي ، تقدمت ترجمته ص : ٣٤

٥) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته ص : ٣٣

٦) صاحبنا الأستاذ هو ابن آجروم ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٣٦

ثم قال :

فصل وأسقط من المفتوحتين أولاهما قالون في كلمتين
كجاء أمرنا وورش سهلا اخراهما وقيل لا بل ابدلا

تكلم في هذا الفصل في الهمزتين من كلمتين وهما على قسمين متفقتين ومختلفتين ، فالمتفقتان ثلاثة أنواع : نوع يتفقان فيه بالفتح نحو : جاء أجلهم ، وشاء أنشره ، وشبهه ، ونوع يتفقان فيه بالكسر نحو : هؤلاء ان كنتم ، وعلى البغاء ان أردن ، ومن السماء الى الأرض ، وشبهه ، ونوع يتفقان فيه بالضم ، نحو أولياء أولئك ، وليس في القرآن غيره .

والمختلفتان خمسة أنواع : ويأتي ذكرها ان شاء الله .

قوله : وأسقط من المفتوحتين البيت .. فصلهما مما قبلهما لاختلاف أنواعهما ، وجعل هذا الفصل يحتوي على الهمزتين من كلمتين متفقتين ومختلفتين .

فاعلم أن الهمزتين المتفقتين في هذا الباب على اختلاف أنواعهما ، لهما حكمان : أحدهما تحقيق الاولى وتسهيل الثانية ، وبه أخذ ورش ، وتسهيلهما على ضربين : أحدهما بين بين ، وبه أخذ البغداديون عن عبد الصمد (١) عن ورش ، والثاني بالبدل ، وبه أخذ المصريون عن أبي يعقوب(٢) عن ورش .

والحكم الثاني : تسهيل الاولى وتحقيق الثانية ، وبه أخذ قالون ، وتسهيلها على ضربين : أحدهما : الحذف ، وهو في المفتوحتين والآخر بين بين ، وهو في المكسورتين ، والمضمومتين ، .

فقوله : واسقط من المفتوحتين الى آخر البيتين ، تكلم في المفتوحتين ورتب عليهما الحكمين جميعا ، فأعلمك أن قالون يسقط الأولى وفي ضمنه

---

١) عبدالصمد هو أبو الازهر من رواة ورش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٢

٢) أبو يعقوب هو يوسف الأزرق المصري ، من رواة ورش ، تقدمت ترجمته ص : ٨٢

أنه يحقق الثانية ، ثم مثل ذلك فقال : ﴿جاء أمرنا﴾ (هود : ٤٠) يعني وما أشبهه ، ﴿جاء أجلهم﴾ (يونس : ٤٩) ﴿شاء أنشره﴾ (عبس : ٢٢) وشبهه .

ثم قال : وورش سهل (١) اخراهما ، فذكر حكم ورش في ذلك ، فأعلمك أنه يسهل الاخيرة ، وفي ضمنه أنه يحقق الأولى .

وهذا مذهب البغداديين عن عبدالصمد(٢) والمصريون عن أبي يعقوب(٣) عن ورش على البدل ، وهو قوله : لا بل أبدلا ، فأضرب عن ذكر التسهيل ، وأثبت البدل على ما رواه المصريون ، والضمير في سهلا وابدلا مفرد راجع لورش ، والالف فيهما الف الاطلاق .

فاذا ابدلها فلا يخلو ما بعدها من أن يكون ساكنا أو متحركا ، فان كان ساكنا كان مدها كمثل المدة الاولى ، وذلك نحو ﴿جاء أمرنا﴾ (هود : ٤٠) ﴿شاء أنشره﴾ (عبس : ٢٢) ، وشبهه لوقوع الساكن بعدها ، فصارت بين سببين ، فالحكم للثاني كما تقدم ، وان كان متحركا كان مده متوسطا على المشهور .اذ لا سبب الا الهمز المتقدم ، وقد تقدم حكمه ، وذلك نحو جاء أجلهم ، وجاء أحدكم الموت ، وشبهه ، وقد تقدم في باب المد أن الالف الواقعة قبل الهمز المغير مختلف في مدهاه ، والالف في هذا النوع على قراءة قالون من ذلك .

قال أبو عمرو(٤) واختلف أصحابنا في زيادة التمكين للالف التي قبل الهمزة الساقطة ، فمنهم من يمكنها بزيادة لكون اسقاطها عارضا اعتدادا بالاصل ، ومنهم من يمكنها من غير زيادة لذهابها من اللفظ ، وكون ذلك بمنزلة ما كان من كلمتين في حروف المد واللين ، اعتدادا باللفظ .

قال : وهذا على مذهب من ميز الممدود ، يعني على مذهب من فرق بين

---

١) الوافي ٩٣ ، والتيسير ٣٣ ، والاتحاف ٥٣ ، والتبصرة ٨٥ ، والسبعة ١٣٨ ، والكشف ٧٨/١ ، والاقناع ٣٨٠/١.

٢) عبدالصمد هو ابو الازهر ، من رواة ورش ، تقدمت ترجمته ص : ٨٢

٣) أبو يعقوب ، هو أبو يوسف الأزرق المصري ، من رواة ورش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٢

٤) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

المتصل والمنفصل ، قال : فاما على مذهب من لم يميزه فلا بد من زيادة التمكين في ذلك ، يعني أنه اذا لم يمد من أجل الهمزة الساقطة اعتدادا باللفظ ، فيمد من اجل الهمزة الاخرى ، لأن مذهبه أن يمد من أجلها ، وقد تقدم أن قالون يميز بين الممدود فيقصر في المشهور عنه ، ما كان من كلمتين ، وقد تقدم أيضا أن المد قبل الهمز المغير أشهر اعتدادا بالاصل ، فحصل من هذا أن قوله : **﴿جاء أجلهم﴾** (يونس : ٤٩) وشبهه ، على مذهب قالون مختلف فيه ، والمد أشهر **﴿وبما أنزل اليك﴾** (البقرة : ٤) وشبهه ، مختلف فيه أيضا ، والقصر أشهر فتأمل ذلك .

فصــــل :

فأما قوله في الحجر **﴿جاء آل لوط﴾** (القمر : ٤٢) وفي القمر **﴿جاء آل فرعون﴾** (القمر : ٤٢) فان بعد الهمزة الثانية منهما ألف مبدلة من همزة ساكنة كانت في الاصل هاء ، وقد تقدم ذكر هذا في أول الكتاب في شرح البيت الخامس ، فيجتمع فيه ثلاث همزات : همزة جاء ، والهمزة الاولى ، والثانية .

فأما قالون فيسقط الاولى على ما تقدم ويحقق الثانية ، ويمد الثالثة ، فيقول : **﴿جا آل لوط﴾** بهمزة واحدة بين مدتين ، كما يقول ورش ، **﴿جاءاجلهم﴾** فاللفظ متفق ، والمعنى مختلف ، لأن الهمزة عند ورش همزة جاء ، والمدة بعدها خلف من الهمزة الثانية ، والهمزة عند قالون هي الهمزة الاولى ، من آل ، وسقطت همزة جاء قبلها فتدبره ، وأما ورش فيحقق الهمزة الاولى على أصله ، ويسهل الثانية ، ولا يبدلها ، خوفا من اجتماع الفين في كلمة ، وقد نص على ذلك أبو عمرو(١) فقال : ولا ينبغي أن تجعل الهمزة المسهلة قبلها في ذلك ، مبدلة من قبل أنه يلزمه حينئذ حذفها لاجتماع الفين في قول أكثر النحويين ، بل تجعل بين بين ، فيمتنع حينئذ من الحذف ، لأنها في حيز المتحرك وحكمه .

قال : وهذا مذهب الحذاق من أهل الأداء ، وقال في موضع آخر : أنها

---

١) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

تبدل فيأتي البدل مطردا في الباب كله ، ولا يختلف ، ثم قال فيها بعد البدل وجهان : أحدهما أن تحذف للساكنين اذ هي أولاهما ، ويقصر في المد دلالة على أنها هي المسهلة دون الأولى ، والثاني : أن لا تحذف ويزاد في المد لتفصل تلك الزيادة بين الساكنين ، وتمنع من اجتماعهما ، ولم يتعرض الناظم أيضا لذكرهما على الخصوص ، الا ما ذكر من اطلاق التسهيل والبدل جميعا ، فيظهر من كلامه أن البدل فيهما على حده في غيرهما ، وليس كذلك ، بل يقوى فيهما التسهيل على ما ذكر الامام ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله :

وسهل الأخرى بذات الكسر (١) نحو من السماء ان للمصر(٢)
وأبدلن ياء خفيف الكسر من على البغاء ان وهؤلاء ان

لما فرغ من ذكر المفتوحتين أخذ يتكلم في المكسورتين فقال : وسهل الاخرى بذات الكسر ، كما تكلم بعد ذلك على المضمومتين ، لأنه تكلم على كل نوع من الانواع الثلاثة على حده ، الاخرى هنا كناية عن الثانية ، على ما تقدم ، ويفهم أيضا منه أن الاولى محققة ، ثم مثل ذلك فقال : نحو من السماء ان ، يريد قوله تعالى : **﴿فأسقط علينا كسفا من السماء إن كنت من الصادقين﴾** (الشعراء : ١٨٧) ومن ذلك : **﴿هؤلاء ان كنتم﴾** (البقرة : ٣١) وشبهه .

وقوله وسهل الاخرى : يعني بين بين على أصل اطلاق التسهيل ، فتكون بين الهمزة والياء على حركتها ، وهي رواية البغداديين على ما تقدم ، وقد ذكر رواية المصريين فيها عند ذكر المضمومتين ، والمصري ، هو ورش على ما تقدم في الصدر الأول ، ثم قال : وأبدلن ياء خفيف الكسر .. البيت ، ذكر في هذا البيت عن ورش وجها ثالثا في هذين الموضعين لا غير ، وهما قوله تعالى : **﴿هؤلاء ان كنتم﴾** (البقرة : ٣١) في البقرة ، و **﴿على البغاء ان أردن﴾** (النور : ٣٣) في النور ، وهو ابدال الثانية ياء مكسورة .

---

١) التبصرة ص ٣٩٠.

٢) التبصرة ٢٨٥ ، والنشر ١/٣٨٤.

فقوله وابدلن فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة وهو معطوف على قوله : وسهل الأخرى ، المعنى وسهل الأخرى من المكسورتين للمصري ، وأبدلن ياء خفيف الكسر ، من هذين الموضعين للمصري ، وقال : خفيف الكسر ، فذكر بملاحظة تذكير الحروف .

قال أبو عمرو(١) وأخذ على ابن خاقان(٢) لورش بجعل الثانية ياء مكسورة(٣) فذكر الموضعين .

قال : وذلك مشهور عن ورش في الأداء دون النص ، يعني أنه لم يوجد عنه في ذلك نص في كتاب وانما يتلقى من الأئمة اداء ، ويؤخذ منهم مشافهة ، فعلى هذا يكون في هذين الموضعين ثلاثة أوجه : احدها بين بين ، وهو المذكور في قوله ، وسهل الأخرى بذات الكسر والثاني ابدالها ياء ساكنة ، ويأتي عند ذكر المضمومتين ، والثالث ابدالها ياء مكسورة خفيفة الكسر ، وهو المذكور في هذا البيت .

وقوله خفيف الكسر يعني بكسرة غير مشبعة ، وقد اختلف في ذلك فقيل : مشبعة ، وقيل غير مشبعة ، قال أبو عمرو(٤) وقال أبو القاسم(٥) خلف بن ابراهيم ، وقد كان بعض شيوخنا يبدل الهمزة الثانية في هذين الموضعين ياء مكسورة مشبعة الكسر ، وكان الجلة منهم لا يشبعونها ، فذكر الناظم أحد الوجهين فيها ، والله أعلم .

ثم قال رحمه الله :

وسهل الأولى لقالون وما(٦) أدى لجمع الساكنين أدغما

---

١) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) ابن خاقان ، هو خلف شيخ الداني ، وتقدمت ترجمته صفحة : ١٣٥

٣) التيسير ٣٣ ، الاقناع ٣٧٨/١ ، التبصرة ٢٩١ ، النشر ٣٨٣/١ ، سراج القارئ ٧٠.

٤) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٥) أبو القاسم خلف ، تقدمت ترجمته ص : ١٣٥

٦) التيسير ٣٣ ، الاقناع ٣٧٨/١ ، التبصرة ٢٩١ ، النشر ٣٨٣/١ ، سراج القارئ ٧٠.

في حرفي الأحزاب بالتحقيق والخلف في بالسوء في الصديق

قوله : وسهل الاولى يعني من المكسورتين ، لما ذكر حكم ورش فيها أعلمك أن قالون يسهل الاولى منهما ، فقال : وسهل الاولى لقالون ، يعني بين بين ، على اطلاق لفظ التسهيل ، فتكون بين الهمزة والياء على حركتها ، ويفهم منه أيضا تحقيق الثانية .

ثم قال : وما أدى لجمع الساكنين أدغما ، أي وما أدى تسهيله لجمع الساكنين ادغم ، ولم يسهل ، بل يبدل ويدغم ، على ما يبين بعد ان شاء الله.

وقوله في حرفي الأحزاب يعني في الكلمتين جميعا وهما قوله تعالى : **﴿للنبيء إن أراد النبيء﴾** (الاحزاب : ٥٠) : ٥٠. **﴿وبيوت النبيء الا﴾** (الاحزاب : ٥٣) وبيان ذلك أن التسهيل في هذين الموضعين يقرب الهمزة من الساكن ، لأنه بين الهمزة والياء فيقربها من الياء الساكنة ، وقبلها ياء ساكنة فيؤدي لاجتماع ساكنين مثلين ، فلما تعذر التسهيل ، رجع الى البدل ، فأبدلها ، لانكسار ما قبلها ، وقبلها ياء ساكنة فادغم ، فصار للنبي ، وبيوت النبي ، بياء مشددة ، وذلك على قياس تسهيل الهمزة المتحركة بعد الياء الزائدة ، نحو البرية ، وقروء ، وشبهه ، ومن ذلك النبي .

وقوله : بالتحقيق ، يعني بالاتفاق من الرواة في ذلك ، ثم قال : والخلف في بالسوء في الصديق ، يعني في البدل والادغام مثل هذين الموضعين ، أو التسهيل على ما تقدم في سائر الفصل ، ذكر ذلك أبو عمرو (١) في كتاب الاقتصاد ، وبه قال أبو الحسن(٢) طاهر بن غلبون ، وقد ضمنه أبو القاسم(٣) الشاطبي رحمه الله تعالى ، فقال :

---

١) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) أبو الحسن طاهر بن غلبون شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٥

٣) أبو القاسم الشاطبي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٦

وبالسوء (١) الا ابدلا ثم ادغما ، وفيه خلاف عنهما ليس مقفلا ، يعني عن قالون والبزي .

قال أبو عمرو : وهذا القلب انما يكون في حال الوصل ، لوجود العلة هناك ، وهو اجتماع الهمزتين ، وكيفية الادغام أنه أبدل الهمزة واوا لانضمام ما قبلها ، ثم أدغم الواو التي قبلها فيها ، فصار بالسو بواو مشددة ، وأجرى في ذلك الواو الأصلية مجرى الواو الزائدة ، لأن الهمزة لا تبدل واوا للواو التي قبلها ، ولا ياء للياء التي قبلها ، الا ان كانتا زائدتين كما تقدم في النبيء .

قال أبو العباس(٢) ، وهذا يجري في هذا المكان على مذهب يونس(٣) الذي يسوي بين الهمزة الزائدة والأصلية فيجيز البدل والادغام معهما جميعا . فأما ان كانتا أصليتين ، فانك تنقل حركة الهمزة الى الياء والواو وتحذف الهمزة ، فتقول في : شيء شي ، وفي سوء سو ، وقد حكى ذلك أبو جعفر(٤) فذكر(٥) أن قالون حذف الهمزة الأولى والقى حركتها على الواو قبلها ، وحقق الثانية ، قال : هكذا أخذ علينا أبي رضوان الله عليه ، وهو القياس ولا أعلمه روي . قال : والذي يذكر القراء فيه بواو مشددة بدلا من همزة ، وبهذا يأخذ معظمهم.

فوجه ما ذهب اليه من الابدال والادغام هو ما كان يؤدى اليه من التقاء الساكنين ، لو سهل على ما أشار اليه قبل ، فلو سهلها بين بين ، لقربت من الياء الساكنة وقبلها واو ساكنة ، فيؤدي ذلك لاجتماع ساكنين ، ولم يذكر ذلك فيما قبله ألف ، نحو ﴿هؤلاء إن كنتم﴾ (البقرة : ٣١) لأصالة الألف وقوة المد الذي فيه .

---

١) الوافي ص ٩١.

٢) أبو العباس هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) يونس هو يونس بن عبدالأعلى تقدمت ترجمته صفحة : ١٥٩

٤) أبو جعفر هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٥) الاقناع ٣٧٨/١.

وقوة المد الذي فيه .

قال أبو العباس[1] : والفرق بين الألف وبين الواو أن الالف هي أم حروف المد واللين ، والمد الذي فيها أزيد من المد في الياء ، والواو ، لأنه لا يفارقها في حال من الأحوال ، اذ كانت لا تتحرك البتة ، والواو والياء قد يتحركان ، فيذهب المد الذي فيهما ، وحجة التسهيل أنه أجراه على نظائره ، ولم يستثقل من اجتماع الساكنين ما كان يستثقل في النبي ، لاختلاف الساكنين وهما الياء والواو .

قال أبو عمرو[2] وذلك ضعيف هنا ، ولا يجيز الحذاق من القراء والنحويين الا الوجه الأول ، يعني : البدل والادغام .

ثم قال :

وسهل الأخرى اذا ما انضمتا[3]ورش وعن قالون عكس[4] ذا أتى
وقيل بل أبدل الأخرى ورشنا[5] مدا لدى المكسورتين وهنا[6]

هذا هو النوع الثالث من أنواع المتفقتين ، وهو قوله تعالى : **﴿أولياء أولئك﴾** (الاحقاف : ٣٢) في سورة الأحقاف ، وليس في القرآن غيره ، وقد رتب عليه الحكمين جميعا ، فذكر أن ورشا يسهل الثانية على حركتها فيجعلها بين الهمزة والواو ، لأنه أطلق اللفظ بالتسهيل ، فقال : وسهل الاخرى اذا ما انضمتا : يعني اذا انضمتا ، وما زائدة على حد قوله تعالى : **﴿حتى اذا ما جاءوها﴾** (فصلت : ٢٠) وفي ضمنه أن الأولى محققة ، وهذه رواية البغداديين عن عبد الصمد[7] عنه .

---

١) أبو العباس هو المهدوي ، تقدمت ترجمته ص : ٣٤

٢) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته ص : ٣٣

٣) الوافي ٩٣.

٤) الوافي ٩٣.

٥) الوافي ٩٣.

٦) الوافي ٩٣.والتبصرة ٩٠ ، وسراج القاريء ٧٤ ، والنشر ٣٨٣/١ ، والسبعة ١٣٨.

ثم قال : وعن قالون عكس ذا أتى ، يعني تسهيل الاولى وتحقيق الثانية ، لأنه عكس ما ذكر عن ورش من التسهيل المشار اليه بقوله ذا ، وهذه رواية أبي نشيط(١).

وروى الحلواني(٢) عنه تحقيق الأولى وتسهيل الثانية في الأنواع الثلاثة ، على ما روى عبدالصمد عن ورش ، وقد روى الحلواني أيضا مثل ما روى عن أبي نشيط في الأنواع الثلاثة ، على ما يقتضيه اطلاق الناظم عفا الله عنه .

ثم قال : وقيل بل أبدل الأخرى ورشنا ، البيت . فذكر أنه يبدلها في المكسورتين ياء مكسورة ، بل ساكنة ، وفي المضمومتين واوا سكنة ، وهو معنى قوله : مدا يعني حرف مد ، فهو على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ، وأشار بقوله وهنا الى المضمومتين .

وقد ذكر أبو عمرو(٣) عن المصريين وجها آخر ، وهو ابدالها واوا مضمومة ، ولم يتعرض له الناظم ، اذ لا عمل عليه في الأكثر .

فحجة ما ذهب اليه ورش من تحقيق الاولى وتسهيل الثانية ، أن الهمزة لما كانت تستثقل على انفرادها فتخفف بالبدل والحذف ، وجعلها بين بين كان استثقال تكريرها أعظم .

ذكره أبو محمد(٤) ، قال : وكانت الثانية عنده أولى بالتخفيف من الأولى ، لأن بالثانية يقع التكرير ، وبها يقع الاستثقال .

قال أبو عمرو(٥) : هذا على أنه أراد الادراج والاتصال دون الاستئناف ، والابتداء ، وأما البدل فيها فانه جاء على غير قياس ، كما هو في

---

٧) عبدالصمد هو ابو الازهر الراوي عن ورش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٢

١) أبو نشيط هو الراوي عن قالون ، وتقدمت ترجمته صفحة : ٦٥

٢) الحلواني : هو الراوي عن قالون وتقدمت ترجمته صفحة : ٦٥

٣) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٤) أبو محمد هو مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٥) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

أ أنذرتهم ، كما تقدم ، فعدل عن التسهيل الى البدل مبالغة في التخفيف ، وان لم يكن بقياس .

وحجة قالون في تخفيف الأولى أنه لما رأى الثانية لا بد لها من التحقيق في الابتداء أجرى الوصل على ذلك ، فحققها فوجب تخفيف الأولى ، اذ قد حصل التحقيق للثانية .

قاله أبو محمد ، وقال شيخنا (١) كانت الأولى أولى بالتسهيل لأنها طرف ، والأطراف محل التغيير ، وكانت الثانية أولى بالتحقيق ، لأنها في أول الكلمة ، وهذا قريب من قول أبي محمد(٢) مستنبط منه ، وحجته في حذف الأولى من المفتوحتين أنه جعل الثانية تقوم مقامها وتنوب عنها.

قاله أبو محمد ، وبنحوه قال أبو العباس(٣) قال : وذلك حين اتفقت حركة المحذوفة والباقية ، قال : ألا ترى أنه لا يفعل ذلك اذا اختلفت حركتهما نحو : نشاء انك ، وشبهه ؟ فلما اتفقت الحركتان واستثقل الهمزتين حذف الأولى ، اذ هي طرف الكلمة ، وأبقى الثانية تدل عليها ، اذ كانت حركتها مثل حركتها .

فان قيل : لم حذف الأولى من المفتوحتين ولم يسهل على القياس كما فعل في المكسورتين والمضمومتين؟.

فالجواب : لما كانت الهمزة المفتوحة في حال تسهيلها بين بين ، تقرب من الألف حذفها ، اذ لو سهلها لقربت من الألف ، وقبله ألف ، فكأنه جمع بين ألفين وهما ساكنان ، فيكون فيه الجمع بين الفين وبين ساكنين ، وليس ذلك في المكسورتين ، والمضمومتين ، لاختلاف الساكنين باختلاف حركة الهمزة .

فان قيل : من أين يعلم أنه أسقط الأولى وحقق الثانية ؟ ولعله أسقط الثانية وحقق الأولى ، فان اللفظ يكون واحدا اذ ذاك؟ .

---

١) شيخنا هو علي بن محمد بن بشير ، ولم أقف له على ترجمة

٢) أبو محمد ، هو مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) أبو العباس هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

فالجواب : أنه لما سهل الأولى من المكسورتين والمضمومتين ، ولم يكن في ذلك شك علمنا أن مذهبه تسهيل الأولى في الانواع الثلاثة ، فحكمنا بحذفها حين تعذر تسهيلها ، والله أعلم .

ثم قال :

ثم اذا اختلفتا وانفتحت أولاهما فان الأخرى سهلت
كاليا وكالواو ومهما وقعت مفتوحة واوا وياء ابدلت

قد تقدم أن الهمزتين في هذا الفصل على قسمين ، متفقتين ، ومختلفتين ، فالمتفقتان ثلاثة أنواع : وقد تقدم الكلام فيهما ، والمختلفتان خمسة أنواع ، وهي هذه النوع الأول مختلفتان فيه بالفتح والضم ، نحو ﴿**جاء أمة**﴾ (المؤمنون : ٤٤) وليس في القرآن غيره ، النوع الثاني : يختلفان فيه بالفتح والكسر ، نحو ﴿**شهداء إذ حضر**﴾ (البقرة : ١٣٣) ﴿**والدعاء إذا**﴾ (الانبياء : ٤٥) وشبهه ، والنوع الثالث : يختلفان فيه بالضم والفتح ، عكس الأول ، نحو : ﴿**نشاء أصبناهم**﴾ (الاعراف : ١٠٠) ﴿**والملأ أفتوني**﴾ (يوسف : ٤٣) وشبهه ، والنوع الرابع : يختلفان فيه بالكسر والفتح ، عكس الثاني ، نحو : ﴿**من الماء أو مما**﴾ (الاعراف : ٥٠) ﴿**وهؤلاء آلهة**﴾ (الانبياء : ٩٩) وشبهه ، النوع الخامس : يختلفان فيه بالضم والكسر ، نحو ﴿**نشاء إنك**﴾ (هود : ٨٧) و ﴿**شهداء إلا**﴾ (النور : ٦) . وشبهه ، وليس في القرآن عكسه .

وهو في الكلام نحو مررت ببناء أمك ، وشربت من ماء أختك ، وهذا القسم على اختلاف أنواعه له حكم واحد ، وهو تحقيق الأولى وتسهيل الثانية ، لورش ، وقالون ، وهو ظاهر لفظ الناظم ، لأنه أطلق الحكم بالتسهيل ، والبدل ، فالمراد به نافع .

وتسهيله على ضربين : أحدهما : بين بين ، وهو اذا كانت الأولى مفتوحة ، وسواء كانت الثانية مكسورة أو مضمومة ، وقد بين ذلك بقوله : ثم اذا اختلفتا وانفتحت أولاهما فان الأخرى سهلت .. فأعلمك أن الثانية تسهل

اذا انفتحت الأولى ، وهي التي كنا عنها بالأخرى ، وذلك على حركتها ، فالمسكورة بين الهمزة والياء ، والمضمومة بين الهمزة والواو ، وهو معنى قوله كالياء وكالواو .

فقوله : كالياء راجع الى المكسورة ، وقوله : كالواو راجع الى المضمومة ، وهو كناية عن بين بين .

والضرب الثاني بالبدل ، وهو اذا كانت الثانية مفتوحة ، وسواء أيضا كانت الأولى مكسورة ، أو مضمومة ، وقد بين ذلك بقوله : ومهما وقعت مفتوحة .. البيت يعني الأخيرة ، وهي التي ذكر تسهيلها بعد المفتوحة ، فذكر أنها تبدل اذا انفتحت ، فتبدل بعد الضمة واوا ، وبعد الكسرة ياء ، فقوله : واوا يرجع الى التي بعد المضمومة ، نحو : ﴿**نشاء أصبناهم**﴾ (الاعراف : ١٠٠) وشبهه .

وقوله وياء : يرجع الى التي بعد المكسورة ، نحو : ﴿**من الماء أو مما**﴾ (الاعراف :/ ٥٠) وشبهه .

فحجة التسهيل بين بين في المكسورتين ، المكسورة والمضمومة بعد الفتح أن ذلك على أصل التسهيل ، وما جاء على الأصل فلا سؤال فيه ، ويدلك على أنه الأصل أنك في حال تسهيلها بين بين لا تخرج الهمزة عن أصلها الذي هو النطق ببعض الهمزة ، وقد اشرنا الى ذلك أول الباب .

وحجة البدل في المفتوحة بعد الضم ، والكسر ، أن التسهيل فيها ممتنع ، من قبل أنها لو جعلت بين بين لصارت بين الهمزة والألف على حركتها ، فتقرب من الألف ، والألف لا يكون قبله مضموم ولا مكسور ، فكذلك لا يكون قبل ما قرب منه ، ذكره أبو عمرو (١) رضي الله عنه ونفعنا به وبعلمه آمين .

ثم قال :

---

١) أبو عمرو وهو الداني ، تقدمت ترجمته ص : ٣٣

وان أتت بالكسر(١) بعد الضم فالخلف فيها بين أهل العلم
فمذهب الأخفش والقـــراء إبدالها واوا لدا الأداء
ومذهب الخليل ثم سيبويه تسهيلها كالياء والبعض عليه

هذا هو النوع الخامس من أنواع المختلفتين ، وهو أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة ، فكيفية التسهيل فيها مختلف فيه ، فذهب بعض القراء والنحويين الى أنها بين بين ، وذهب بعضهم الى أنها بالبدل .

ولذلك قال : فالخلف فيها بين أهل العلم ، ثم نسب تلك الأقوال فقال : فمذهب الأخفش(٢) والقراء.. البيت ، فنسب البدل فيها للقراء والأخفش ، وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، النحوي ، قال أبو عمرو(٣) : الا أنه يرى ذلك فيما كان من كلمة واحدة ، نحو مررت بأخوك ، قال : والقراء يجرون ما كان من كلمتين مجرى ما كان من كلمة واحدة ، لوجود العلة في المكانين ، وهي الضمة ، قال : وبذلك قرأت على عامة من لقيته ، وعليه أهل الأداء ، وكذلك روى أبو طاهر(٤) عن ابن مجاهد(٥) وهو أثر ، وعليه العمل ، وبه الأخذ ، فلهذا قال الناظم : فمذهب الأخفش والقراء ابدالها ، فنسب البدل للقراء على العموم ، والأخفش على الخصوص ، فدل ذلك على أنه أثر في الرواية .

ولهذا أيضا قال أبو القاسم الشاطبي(٦) - رحمه الله تعالى - وعن أكثر القراء ، تبدل واوها .

ثم قال : ومذهب الخليل ، ثم سيبويه ، تسهيلها كالياء ، يعني بين الهمزة

---

١) التبصرة ٢٩٢ - ٢٩٣ ، السبعة ١٤٠ ، النشر ٣٨٦/١ ، سراج القاري ٧٢ ، الاتحاف ٥٢ ، الوافي ٩٥.

٢) الأخفش تقدمت ترجمته صفحة : ١٠٠

٣) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٤) أبو طاهر هو ابن غلبون ، شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٢٥٧

٥) ابن مجاهد تقدمت ترجمته صفحة : ٨١

٦) أبو القاسم الشاطبي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٦

والياء على حركتها .

قال أبو عمرو : وهذا مذهب الخليل(١) وسيبويه(٢) اللذان لا يجيزان غيره ، قال : وحكاه ابن مجاهد(٣) عن اليزيدي(٤) عن أبي عمرو(٥) ، فهذا معنى قوله : والبعض عليه ، أي على التسهيل .

ويعني بالبعض : بعض القراء على ما ذكره أبو عمرو ، وقال البعض معرفة بالالف واللام ، على تسامح الجماعة في ذلك ، والعرب لا تعرفة الا بالاضافة ، فمن سهل الهمزة راعى حركتها نفسها ، اذ لا مانع من تسهيلها بين بين على الأصل ، كما يمنع في المفتوحة المضموم ما قبلها والمسكور.

ذكره أبو عمرو ، وذكر أن من ابدلها راعى حركة ما قبلها ، اذ كانت أثقل من حركتها ، فأجرى الحكم لها لذلك اذ كان الثقيل هو الحاكم على الخفيف فبالطبع والعادة ، فجعلها لذلك واوا مكسورة لانضمام ما قبلها .

---

١) الخليل هو ابن أحمد تقدمت ترجمته صفحة : ١٠٢

٢) سيبويه : تقدمت ترجمته صفحة : ٤٥

٣) ابن مجاهد تقدمت ترجمته صفحة : ٨١

٤) اليزيدي : هو يحيى بن المبارك ، الامام ، أبو محمد البصري ، النحوي ، المقريء ، وعرف باليزيدي لاتصاله بيزيد بن منصور خال المهدي يؤدب ولده ، جود القرآن على أبي عمرو ، وحدث عنه ، وعن ابن جريج ، قرأ عليه الدوري ، والسوسي ، وأحمد بن جبير الانطاكي ، وأبو أيوب الخياط ، وغيرهم ، مات سنة ٢٠٢ ، معرفة القراء ١٥١/١ ، غاية النهاية ٣٧٥/٢ ، النجوم الزاهرة ١٧٣/٢.

٥) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

ثم قال الناظم :

فصل وأبدل همز وصل اللام   مدا بعيد همز الاستفهام

كلامه هنا في همزة الوصل الداخلة عليها همزة الاستفهام ، وهمزة الوصل هي التي تثبت ابتداء وتسقط في الدرج ، فهي للابتداء بالساكن فاذا كان قبلها ما يتوصل به الى النطق بالساكن استغنى به عنها ، فاذا دخلت عليها همزة الاستفهام ، فأما أن تكون مع لام التعريف ، أو غيره ، فان لم تكن مع لام التعريف ، فيأتي ذكرها بعد ان شاء الله تعالى ، وان كانت مع لام التعريف فانها وقعت في كتاب الله تعالى في ستة مواضع : في الانعام ﴿قل ءالذكرين﴾ (الانعام : ١٤٣) في الموضعين ، وفي يونس ﴿ءالآن﴾ (يونس : ٥١ ، ٩١) في الموضعين ، ﴿ءالله أذن لكم﴾ (يونس : ٥٩) وفي النمل ﴿ءالله خير أما تشركون﴾ (النمل : ٥٩) فأما الذكرين و ءالله ، فالأصل فيهما قبل دخول همزة الاستفهام ، الذكرين ، الله ، همزة واحدة ، ثم دخلت همزة الاستفهام ، فصار ءالذكرين ، وءالله ، وأما الان فأصله قبل التعريف ، ءان على وزن ، حان ، ثم دخلت الالف واللام للتعريف فصار الان ، ثم نقلت حركة الهمزة الى اللام ، حذفت فصار الان ، ثم دخلت همزة الاستفهام فصار ءالان ، فهمزة الوصل في هذه المواضع تثبت ولا تحذف ، وفيها بعد الاثبات وجهان : احدهما البدل ، واليه تعرض الناظم حيث قال : وابدل همز وصل اللام مدا ، أيْ حرف مد ، فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه ، وسماه همز وصل اللام للزومه لام التعريف ، وبعيد تصغير بعد ، يعني أن همزة الوصل فيه بعد همزة الاستفهام متصلة به .

والوجه الثاني التسهيل بين بين ، فتكون بين الهمزة والالف على حركتها ، وقد نص على ذلك أبو عمرو الداني [1]فقال : قال محمد بن علي[2] وجماعة من أهل الأداء ، والنحويين تبدل الفا خالصة ويشبع مدها لذلك ، قال : وقال آخرون منهم تجعل بين بين ، فتكون بين الهمزة والألف الساكنة لأنها

---

١) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة: ٣٣

٢) محمد بن علي هو الادفوي وتقدمت ترجمته صفحة: ٥٦

في زنة المتحركة ، لكنها لما خففت بالساكن تضاعف الصوت بها ، فقربت بذلك من الساكن لأن النطق بها يخف بها كخفته بالساكن ، وهو القياس .
ثم استدل على ذلك بقول الشاعر :

أ ألحق ان دار الرباب تباعدت   أم انبت حبل ان قبلك طائر

ويقول الآخر :

أ الخير الذي أنا ابتغيه   أم الشر الذي هو يبتغيني

قال : والوزن لا يكون الا بكونها متحركة ، وقبل هذا البيت آخر يقول فيه الآخر:

وما أدري اذا يممت وجها   أريد الخير أيهما يليني

ثم يقول :

أ ألخير الذي أنا أبتغيه .. البيت .

قال أبو عمرو: وليس شيء من الفات الوصل يثبت في حال الاتصال غير هذه الالف الداخلة مع لام التعريف ، اذا دخلت عليها همزة الاستفهام . اذ بثبوتها يتبين الخبر من الاستفهام ، ويعرف الفرق بينهما ، يعني أن همزة الاستفهام مفتوحة ، وهمزة الوصل كذلك ، فلو حذفت لالتبس الاستفهام بالخبر ، باتفاق الحركتين ، وهذا الحكم مطلق ، فالمراد به نافع .
ولا يجوز على مذهب التسهيل أن يفصل بألف كما كان ذلك في ﴿ءأنذرتهم﴾ (البقرة : ٦) وشبهه ، لضعف همزة الوصل ، وانما لم يذكره الناظم لما لم يذكر التسهيل ، والفصل لا يكون بين المحققة والمسهلة ، كما تقدم .
فان قيل : لم رجح القراء فيها البدل والقياس بين بين(١)؟.

---

١) قلت : اجمع القراء فيها على التسهيل بين بين ، كما أجمعوا على البدل فيها ، وان كان البدل مقدم ، ولذا قال الشاطبي رحمه الله ، وان همز وصل بين لام مسكن وهمزة الاستفهام نامدده ، مبدلا ، فللكل ذا أولى ، ويقصره الذي يسهل عن كل كالان متلا ، انظر الوافي ٧٨ ، وهذا بالنسبة لغير نافع في الان فقط ، اما الآن فبحثها عند قول المؤلف ونقلوا لنافع منذولا : البيت .. اما البواقي فهو مع القراء فهم على الوجهين المذكورين ، انظر صفحة :

فالجواب : أنه لما كان قياس همز الوصل أن تحذف لدخول همزة الاستفهام عليها في أكثر الكلام ، نحو ﴿**أطلع الغيب**﴾ (مريم : ٧٨) ﴿**أفترى على الله كذبا**﴾ (سبأ : ٨) وشبهه ، وثبتت هذه هنا فرقا بين الاستفهام والخبر كان اثباتها فرعا ، والبدل فيها فرع ، فقوبل الفرع بالفرع ، كما يقال : التغيير يأنس بالتغيير ، فرجح فيها البدل لذلك ، والله أعلم.

ثم قال :

وبعده احذف همز وصل الفعل لعدم اللبس بهمز الوصل

قد تقدم أن همزة الوصل اذا دخلت عليها همزة الاستفهام تكون مع لام التعريف وغيره ، وتقدم الكلام في التي مع لام التعريف ، والكلام هنا في التي مع غير اللام .

فقوله : وبعده : أي وبعد همز الاستفهام ، احذف همز وصل الفعل ، يعني همزة الوصل الداخلة على الفعل ، وسماها أيضا همز وصل الفعل للزومها الفعل ، نحو ﴿**أطلع الغيب**﴾﴿**وقل أتخذتم**﴾﴿**وأصطفى البنات**﴾ وشبهه ، الأصل : اطلع ، اتخذتم ، اصطفى ، بكسر الهمزة في الجميع ، فلما دخلت عليها همزة الاستفهام ، صار أ اطلع ، أ اتخذتم ، أ اصطفى ، ، الا أنه لم ينطق بها كذلك ، وحذفت في هذه المواضع وأشباهها ، كما قال استغناء عنها بحركتها ، ولم يخف في ذلك لبس ، كما خيف في ءألذكرين ، وبابه ، لاختلاف حركتيهما هنا ، لأن همزة الاستفهام مفتوحة وهمزة الوصل مكسورة ، ولم تأت معها في القرآن مضمومة ، ولو أتت لكان قياسها الحذف ، ومثالها في الكلام : استخرج المال ، اضطر زيد ، اتبع القول ، وما أشبه ذلك ، وهذا الحكم أيضا مطلق ، فالمراد به نافع(١).

---

١) قلت : أجمع القراء على أن همزة الوصل اذا دخلت عليها همزة الاستفهام لا تخلو من أن تكون مصاحبة للام التعريف ، وذلك لا يوجد في القرآن الكريم ، الا في ثلاث كلمات ، وكل واحدة من تلك الكلمات وردت مرتين في القرآن ، ففي هذه الكلمات تثبت همزة الوصل ، وللقراء فيها وجهان :

ثم قال الناظم :

فصل والاستفهام ان تكررا فصير الثاني منه خبرا

كلامه هنا في الاستفهامين ، اذا اجتمعا ، وورد ذلك في كتاب الله تعالى في أحد عشر موضعا ، فأول ذلك في الرعد ﴿**أئذا كنا ترابا أئنا لفي خلق جديد**﴾ (الرعد : ٥) وفي الاسراء ﴿**أئذا كنا عظاما ورفاتا أئنا لمبعوثون خلقا جديدا**﴾ (الاسراء : ٤٩) في الموضعين ، وفي المؤمنين ﴿**أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون**﴾ (المؤمنون : ٨٢) وفي النمل ﴿**أئذا كنا ترابا وءاباؤنا أئنا لمخرجون**﴾ (النمل : ٦٧) وفي العنكبوت ﴿**انكم لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين * أئنكم لتأتون الرجال**﴾ (العنكبوت : ٢٨-٢٩) وفي السجدة : ﴿**أئذا ضللنا في الأرض إنا لفي خلق جديد**﴾ (السجدة : ١٠) وفي الصافات : ﴿**أئذا متنا وكنا تراب وعظاما أئنا**﴾ (الصافات : ١٦) في الموضعين أيضا ، وفي الواقعة : ﴿**أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أنا لمبعوثون**﴾ (الواقعة : ٤٧) وفي النازعات ﴿**أئنا لمردودون في الحافرة * أئذا كنا عظاما نخرة**﴾ (النازعات : ١٠-١١) .

فنافع يجعل الأول منهما استفهاما بهمزة محققة بعدها همزة مسهلة ، ويجعل الثاني خبرا بهمزة واحدة مكسورة ، فهذا معنى قوله : فصير الثاني منه خبرا .. أي من لفظ الاستفهام المضمن في البيت ، كأنه قال : ولفظ الاستفهام ان تكررا ، وهذا الحكم أيضا مطلق ، فالمراد به نافع ، ونقض أصله في موضعين ، وهما : العنكبوت ، والنمل ، على ما يأتي في البيت الذي بعد هذا ان شاء الله تعالى .

قال أبو عمرو(١): والعلة في جعله الأول من الاستفهامين استخبارا والثاني خبرا ، وان كان الاستخبار انما وقع على الثاني ، أن الاستفهام حقه أن يكون في أول الكلام فأوقعه هناك ، فلما جاء في موضعه الذي هو في سائر الكلام هو موضعه ، وكانت الحالتان لا تستغني احداهما عن الأخرى . ولبيان المعنى اكتفى به هناك ولم يعده لاتصال الحالتين .

وبنحوه قال أبو العباس(٢) قال : ويقوي ذلك أن الذي بعد ألف الاستفهام فعل مضمر دل عليه انا لفي خلق جديد ، ، وانا لمبعوثون ، والتقدير انبعث اذا كنا ترابا؟ فدخول ألف الاستفهام على هذا الفعل المضمر حسن ، لأن الاستفهام انما وقع على البعث ، قال : ويقوي ذلك قوله تعالى : ﴿**أفائن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم**﴾ (آل عمران : ١٤٤) وقوله تعالى : ﴿**أفائن مت فهم الخالدون**﴾ (الانبياء : ٣٤) ، فدخلت ألف الاستفهام على الأول وموضع الاستفهام هو الثاني ، لأن المعنى أفتنقلبون على أعقابكم ان مات ؟ أو قتل ؟ وكذلك المعنى : أفهم الخالدون ان مت ؟ يعني أنه اكتفى بالاستفهام في الأول كما فعل في المواضع المتقدمة ، ، ولم يعده في الثاني ، وان كان موضعه ولو أعاده لقال : أنقلبتم بفتح الهمزة على حد أطلع الغيب ، وشبهه ، وأفهم الخالدون بهمزة قبل الفاء .

ومن ذلك قول الشاعر - وهو ذو الرمة(٣):

أأن توسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم؟

فأتى بالاستفهام أولا ولم يعده في الثاني ، ولو أعاده لقال : أماء الصبابة؟.

---

١) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) أبو العباس هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة: ٣٤

٣) ذو الرمة : هو غيلان بن غفير بن قيس بن مسعود العدوي من مضر أبو الحارث ذو الرمة ، شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره ، قال أبو عمرو بن العلاء ، فتح الشعر بامرىء القيس وختم بذي الرمة ، مات سنة ١١٧ ، الاعلام ٣١٩/٥ ، الشريشي ٥٣/٢ ، وفيات الاعيان ٤٠٤/١.

ثم قال المؤلف :

واعكسه في النمل وفوق الروم لكتبه بالياء في المرسوم

قوله : واعكسه ، أي واعكس الثاني الذي صيرته خبرا ، فصيره في هذين الموضعين استفهاما ، وهما : في النمل ، كما ذكر ، وسورة العنكبوت وهو المراد بقوله وفوق الروم ، يعني العنكبوت ، ثم أشار الى العلة الموجبة لهذا العكس ، وهي كتب الثاني من الاستفهام بالياء في الموضعين ، .

وقد ذكر ذلك أبو عمرو[1] رحمه الله ، قال : فدل ذلك على كون الثاني استفهاما ، والأول خبرا ، فاتبع الرسم فيهما ، وترك مذهبه المطرد في ذلك ، يعني أن من أصله اتباع المرسوم ، وأن يجعل الأول من الاستفهامين استفهاما ، والثاني خبرا ، لولا هذا قال : ولم يصور بعد الهمزة في الاستفهام الأول ياء ، في جميع ما تقدم الا في سورة الواقعة لا غير ، فهذا معنى ما أشار اليه الناظم بقوله : لكتبه بالياء في المرسوم .

وأيضا فان الاستفهام فيهما وقع في محله ، وهو الثاني ، لأن استفهامهم انما وقع على البعث على ما تقدم ، لا عن كونهم ترابا ، ذكر ذلك ابو العباس[2] قال : وأيضا فلو كان الأول بمعنى الاستفهام وقريء على الخبر لجاز ، لدلالة الثاني عليه ، لأن الدلالة تقع بما قبل ، كما قال تعالى : **﴿ولا يحسبن الذين يبخلون﴾**[3] يريد ولا تحسبن بخل الذين يبخلون ، فدل يبخلون على بخل ، وهو بعده .

وقد تكرر الاستفهام في غير هذه الأحد عشر ، كقوله في الأعراف **﴿ولوطا اذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين * أئنكم لتأتون الرجال﴾**[4] الآية ، وكقوله في النمل : **﴿ولوطا اذ قال**

---

١) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) أبو العباس هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) آل عمران : ١٨٠.

٤) الأعراف : ٨٠.

لقومه أتأتون الفاحشة وأنتم تبصرون * أئنكم﴾ (النمل : ٥٤-٥٥) . الاية .

وليس ذلك من الاستفهام المكرر المصطلح عليه عند القراء ، لأن قوله تعالى في الآيتين أتاتون جميعا لم يختلف فيه في الاستفهام ، وانما الخلاف في الثاني منهما ، والمقصود هنا ما وقع الخلاف فيه في الأول والثاني جميعا ، نحو : أئذا ، وأئنا ، ولذلك قال أبو القاسم(١) بن فيره رحمه الله تعالى :

وما كرر استفهامه نحو أئذ أئنا.. البيت . فخرج من هذا أتاتون في الموضعين لاتفاق القراء فيه على الاستفهام.

وكذلك قوله تعالى : في الصافات : ﴿أئنك لمن المصدقين * أئذا﴾ (الصافات : ٥٢-٥٣) اذ لا خلاف فيه على الاستفهام .

وان كان يوهم بدخوله في تكرر الاستفهام حيث أطلق فقال : والاستفهام أن تكررا ، وقد تكرر هنا في ثلاثة ألفاظ ، وليس المقصود دالا اللفظتين الاخيرتين ، كما تقدم ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله - آمين :

القول في ابدال فاء الفعل والعين واللام صحيح النقل

لما فرغ من ذكر الهمزتين في كلمة وفي كلمتين ، أخذ يتكلم في هذا الباب في حكم الهمزة المفردة ، وتقدم أن الهمز ينتهي في التقسيم لاثني عشر قسما ، ففي كلمة ثلاثة ، وفي كلمتين ثمانية، وهذه تمام الاثني عشر ، وهي على ثلاثة أقسام : قسم تكون فيه في موضع الفاء من الفعل ، وقسم تكون فيه في موضع العين ، وقسم في موضع اللام ..

وكل قسم من هذه الثلاثة على قسمين : ساكنة ، ومتحركة ، وقد تضمن هذا البيت أنه يتكلم في كل ما يبدل من كل قسم منها ، ويتبين جميع ذلك ان شاء الله تعالى فالبيت ترجمة لما يأتي ..

---

١) أبو القاسم هو الشاطبي ، تقدمت ترجمته ص : ٣٦

ثم قال :

أبدل ورش كل فاء سكنت وبعد همز للجميع أبدلت

تكلم في هذا البيت في الهمزة التي في موضع الفاء من الفعل ، وهي لا تخلو من أن تكون ساكنة ، أو متحركة ، فان كانت متحركة فستذكر بعد ان شاء الله ، وان كانت ساكنة فأما أن تكون بعد همزة أخرى ، أو ليس .

فان كانت بعد همزة فلا خلاف في ابدالها ، كما قال : وبعد همز للجميع أبدلت ، وذلك نحو ءامن ، وأوتي ، وإيمان ، وشبهه ، والأصل أ أمن ، أؤتي ءأمان ، فأبدلت استثقالا لاجتماع همزتين في كلمة واحدة ، حقيقة ، بخلاف ﴿ءأنذرتهم﴾ (البقرة : ٦) ونظائره على ما قدمته . قال أبو محمد(١) وعلى ذلك لغة العرب ، في ما قدر رفضوا استعمال تحقيق الثانية في هذا النوع ، حيث وقع ، وان لم تكن بعد همزة ، فورش يبدلها ، وقالون يحققها ، في اسم كانت أو فعل ، فيبدلها مع الفتحة ، ألفا نحو ﴿مأتيـــــا﴾ (مريم : ٦١) و ﴿تألمــــون﴾ (النساء : ١٠٤) وشبهه ، ومع الضمة واوا نحو : ﴿المؤتفكـــــة﴾ (النجم : ٥٣) و ﴿تؤمنـــــون﴾ (البقرة : ٣) وشبهه .

وكذلك يبدلها أيضا اذا كانت مع الحركة التي قبلها من كلمتين وذلك في حال الوصل ، نحو ﴿الى الهدى إئتنــــا﴾ (الانعام : ٥١) و ﴿لقاءنا ائـــت﴾ (يونس : ١٥) يبدلها الفا لانفتاح ما قبلها ، وان كانت صورتها في الخط ياء ، وتحذف الألف التي قبلها للساكنين ، وكذلك يبدلها واوا اذا انضم ما قبلها ، وان كانت صورتها أيضا ياء ، نحو ﴿يا صالح ائتنـــا﴾ (الاعراف : ٧٧) و ﴿الا أن قالوا ائيتوا﴾ (الجاثية : ٢٥) وكذلك يبدلها ياء اذا انكسر ما قبلها عارضا كان أو لازما ، وسواء كانت صورتها في الخط واوا أو ياء ، نحو ﴿الذي اؤتمن﴾ (البقرة : ٢٨٣) و ﴿أن إئت القوم الظالمين﴾ (الشعراء : ١٠) وبحذف الياء للساكنين من قوله : ﴿الذي اؤتمن﴾ (البقرة : ٨٣) وشبهه .

---

١) أبو محمد ، هو مكي ، تقدمت ترجمته صفحة: ٣٤

وقد تضمن لفظه جميع ذلك ، حيث قال : أبدل ورش كل فاء سكنت ، يعني كل همزة ساكنة في محل الفاء من الفعل مطلقا ، سواء اتصلت بما قبلها أو انفصلت منه ، فان وقف على الكلمة الأولى من هذه المواضع جيء بهمزة الوصل للابتداء بالساكنة ، فأبدلت حينئذ من حركتها ، ولا خلاف في ذلك .

وهذا راجع الى قوله : وبعد همز للجميع أبدلت : فتبدل مع المضمومة واوا نحو : ﴿اؤتمن﴾ (البقرة : ٨٣) ومع المكسورة ياء ، نحو : ﴿ائذن لي﴾ (التوبة : ٤٩) فيختلف فيها البدل بحسب الوصل والابتداء ، فان كان قبلها واوا أو فاء نحو ﴿وأتوا﴾ (البقرة : ١٨٩) و ﴿فأتوا﴾ (البقرة : ٢٢٣) و ﴿فائتنا﴾ ، ﴿وائتمروا بينكم﴾ (الطلاق : ٦) أبدلت الفا لانفتاح ما قبلها لا غير ، اذ لا يمكن الوقف على الواو والفاء دون الهمزة في ما تقدم أن فاء الفعل حكمها أن تكون في أول الكلام ، لأنها أول الوزن ، فحقها أن تكون محققة ابدا الا أن يدخل عليها زائد ، فتصير ثانية ، أو زائدان فتصير ثالثة ، أو ثلاثة فتصير رابعة ، نحو : ﴿يؤمن﴾ (التوبة : ٦١) و ﴿فتؤمنون﴾ (البقرة : ٨٥) واستأمن ، فلما بعدت الهمزة من أول الكلام ثقلت فخففت.

قاله أبو محمد(١) ، وقال أبو العباس(٢) أن البدل يلزمها في مثالين اجماعا .

وهما قولك : آمن ، وأناء ، ومن آناء ، فهذان المثالان قد لزم البدل فيهما في جميع لسان العرب ، يعني اجتماع همزتين في كلمة واحدة على ما تقدم ، قال : فلما كان البدل يلزم في مثالين تبعه سائر الأمثلة .

يقال : يومن ، وتومن ، وكل ما تصرف من الكلمة يجري على نسق واحد ، قال : وهذا الحكم مستعمل في الكلام كثيرا ، ثم نظر ذلك بحذف الهمزة من يكرم وتكرم ونكرم ، حملا على حذفها من أكرم ، اذا كان أصله المكرم ،

---

١) أبو محمد ، هو مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) أبو العباس ، وهو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

فحذفت لاجتماع همزتين ، ثم حمل عليه سائر الأفعال ، فقالوا : تكرم ، ويكرم ، ونكرم ، والله أعلم.

ثم قال الناظم رحمه الله :

وحقق الايوا(١)لما تدريه   من ثقل البدل في تؤيه

قوله وحقق الايواء يعني لورش ، لأنه معطوف على البيت الأول ، كأنه قال : أبدل ورش كل فاء سكنت ، وحقق له الايواء ، من ذلك مما وقعت الهمزة فيه فاء من الفعل ، وهي ساكنة ، فكان حقه أن يبدل ، ولكن نقض أصله فيه فحقق .

والايواء مصدر أوى ، يؤوي ، ايواء ، مثل : أعطى ، يعطي ، اعطاء ، وقصره ضرورة ، ويعني جملة الألفاظ المعرفة منه ، كما قال أبو القاسم الشاطبي (٢) - رحمه الله - سوى جملة الايواء ، فكأنه قال : وحقق جملة الايواء ، أو ألفاظ الايواء ، أو باب الايواء ، فهو على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه. فذكره الايواء يتناول : تؤوي ، وتؤويه ، والمأوى ، ومأويكم ، وشبهه .

وفي المسألة خلاف عن ورش ، قال أبو جعفر(٣) : واستثنى أصحاب أبي يعقوب (٤) ، المأوى ، وبابه ، وأجراه غيرهم مجرى نظائره ، قال : وذكر الأهوازي (٥) أن تؤوي وتؤويه ، لا خلاف بين أصحاب ورش في همزه ، واختلف عنه في المأوى ، وفأووا ، قال : وهذا الذي ذكر على هذا الحد غير معروف ، والثابت أن باب الايواء وقع فيه الخلاف ، فأخذ أصحاب أبي يعقوب الأزرق(٦) بهمزه كله ، وأخذ غيرهم بتخفيفه كله ، فجرى الناظم

---

١) التبصرة ٢٩٥ ، وشعلة ١٢٨ ، والوافي ٩٨ ، والتيسير ٣٥ ، والاتحاف ٥٣ ، والنشر ٣٩١ ، والدر النثير ٢٨/٣.

٢) أبو القاسم الشاطبي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٦

٣) أبو جعفر هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٤) أبو يعقوب هو الأزرق ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٢

٥) الأهوازي تقدمت ترجمته صفحة : ٦٣

في ذلك على المشهور ، ثم أشار الى العلة في ذلك فقال : لما تدريه من ثقل البدل في تؤويه : يعني أن البدل في هذا النوع انما يستثقل في تؤوي ، وتؤويه ، وهذا كما قال أبو القاسم(١) - رحمه الله - وتؤوي وتؤويه أخف بهمزة .

قال أبو عمرو(٢) وترك الهمزة فيها يوجب الثقل ، وانما تسهل الهمزة للخفة ، وذلك أنه لو ترك الهمز في ذلك لاجتمع واوان ، الأولى ساكنة ، وهي مبدلة من الهمزة ، والثانية متحركة ، واجتماعهما لا شك أثقل من الهمزة ، فأثر الخفة التي هي عادته في تسهيل الهمز فيهما ، لذلك وبنحوه قال أبو العباس(٣) وأبو محمد(٤) : وأما المأوى ، ومأويهم ، وشبهه ، فانه حقق الهمزة في ذلك حملا على تؤوي ، وتؤويه ، فأجرى باب الايواء على سنن واحد في الهمز ، لئلا يختلف اذ هو كله من أصل واحد ، من ءاوى ، ومع نقله ذلك عن أئمته ، قال أبو محمد : قال ولو سهل ولم يهمز لاجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلة متوالية ، وذلك ثقيل ، لم يقع الا في ءاوى لاجتماع العرب على ترك همز الهمزة الساكنة اذا كان قبلها همزة نحو ءاتي وآمن .

ثم قال :

وإن أتت مفتوحة أبدلها　　　واوا إذا ما الضم جاء قبلها

قد تقدم أن الهمزة التي في محل الفاء من الفعل على قسمين ، ساكنة ، ومتحركة ، والساكنة تقدم حكمها ، والمتحركة على قسمين : متحركة بالفتح ، ومتحركة بالضم ، فالمضمومة نحو : تؤزهم ، ويؤده ، وشبهه ، والمفتوحة على قسمين : قسم تكون فيه بعد الفتح ، وقسم تكون بعد الضم ، فالأول نحو فأذن

---

٦) أبو يعقوب الأزرق ، هو الراوي عن ورش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٢

١) أبو القاسم الشاطبي تقدمت ترجمته صفحة : ٣٦

٢) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة: ٣٣

٣) أبو العباس هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٤) أبو محمد ، هو مكي ، وتقدمت ترجمته صفحة: ٣٤

، ومأرب ، وتأخر ، وشبهه ، والثاني نحو : يؤيد ، يؤخر ، ولا تؤاخذنا ، وشبهه.

فورش يبدل من ذلك المفتوحة بعد الضم ، وهو الذي ضمن البيت فقال :

وان أتت مفتوحة أبدلها واوا .. فقوله وان أتت : يعني الهمزة ، التي في محل الفاء من الفعل ، وفي ضمنه أن لم تنفتح او انفتحت بعد الفتح لم يبدلها ، ولم يأت في القرآن مكسورة ولا بعد الكسر ، وقالون في جميع ذلك على أصله من التحقيق ، لاسناده البدل عن ورش .

وقوله : اذا ما الضم جاء قبلها ، أي اذ الضم ، وما زائدة ، وقد تقدم مثله في باب الهمز .

فحجة ورش في ذلك أن هذه الهمزة قد تدخل عليها همزة المتكلم فتجتمع همزتان فيلزمها البدل ، وذلك نحو قولك : أنا أؤلف ، والأصل : أ ألف ، فلما كانت قد تجتمع مع هذه همزة أخرى خففها في الباب كله ، لتجري على سنن واحد ، ولم يلزمه ذلك فيها ، اذا لم تكن فاء من الفعل ، نحو : الفؤاد ، والسؤال ، وما أشبهه ، لأنه يأمن أن تدخل على هذه همزة أخرى فيجب البدل من أجلها.

قاله أبو العباس(١) ، وقال صاحبنا الأستاذ أبو عبدالله(٢) - رحمه الله - فان قيل لم أبدلت الهمزة في أ ألف وأوذن حين اجتمعتا ولم تحذف كما حذفت في أنا أكرم والأصل أ أكرم؟ .

فالجواب : أن همزة أ أكرم زائدة على فاء الفعل ، وهمزة أولف أصلية ، لأنها فاء من الفعل ، فخصوا الزائد بالحذف ، وما هو أصل بالبقاء ، والابدال .

وقال أبو عمرو(٣) فان قيل : لم أبدلها حرفا متحركا اذا تحركت وانضم ما قبلها فهلا جعلت بين بين؟ .

---

١) أبو العباس هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة: ٣٤

٢) صاحبنا هو محمد بن داود الصنهاجي ، تقدمت ترجمته ص : ١٣٦

٣) أبو عمرو هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

قيل : لم تجعل كذلك ، وألزمت البدل من حيث كانت مفتوحة ، فلو جعلت بين بين لكانت بين الهمزة والألف ، والألف لا يكون ما قبلها مضموما ، فكذلك لا يكون ما قبل ما قرب بالتسهيل منها لأنه في حكمها ، فألزمت البدل لذلك ، ولم يجزه غيره .

وبنحوه قال أبو محمد[1] وأبو العباس ، ولم يسهل المضمومة ولا المفتوحة بعد الفتح لأن هذه الهمزة لو سهلها في ذلك لم يبدلها حرفا خالصا ، بل كان يجعلها بين بين ، وهمزة بين بين تقرب من الساكن بدليل اجتماع العرب على ترك الابتداء بها ، كما لا يبتدأ بالساكن ، وما بعد هذه الهمزة ساكن ، في أكثر المواضع ، فكان يجمع بفعله ذلك بين ساكنين ، ولا ضرورة تدعوا الى اجتماعهما ، فحقق الهمزة[2] في ذلك فرارا من التقاء الساكنين ، وحمل على ذلك ما لم يكن بعد الهمزة فيه ساكن ، نحو : ﴿**فأخــــذه**﴾ (النازعات : ٢٥) و ﴿**فأكلـــــه**﴾ (يوسف : ١٧) و ﴿**فأتاهم اللـــــه**﴾ (الحشر : ٢) وشبهه ، لكون الأصل بلفظ واحد على طريقة واحدة من التحقيق ، ولا يختلف .

قاله أبو عمرو ، وبنحوه قال أبو محمد .

ثم قال الناظم رحمه الله :

والعين واللام فلا تبدلهما لنافع الا لدا بيس بما

وأبدل الزيب[3] وبير بيس ورش ورئيا بادغام عيسى

لما فرغ من ذكر الهمزة التي في موضع الفاء ، أخذ يتكلم في التي في موضع العين ، وقد تقدم أن كل قسم من هذه الأقسام على قسمين : ساكنة

---

١) أبو محمد ، هو مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤ ، وانظر الاتحاف ٥٥ ، والنشر ٣٩٥/١ ، والتيسير ٣٤ ، والاقناع ٤٣٠/١ ، والوافي ٩٨-٩٩ ، وشرح الشاطبية شعله ١٣٨.

٢) الاتحاف ٥٦ ، التيسير ٣٥ ، الوافي ٩٩ ، شعله ١٢٩ ، التبصرة ٢٩٥ ، النشر ٣٩٩/١ ، التحبير ٥٦.

٣) التبصرة ص ٢٩٦ ، والسراج ٧٧.

ومتحركة ، فهذه أيضا لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة ، فان كانت متحركة فلا خلاف في تحقيقها بأي حركة تحركت ، وذلك نحو : سأل ، وسئل ، ورءوف ، وسؤال ، ﴿**رئاء النـــــاس**﴾ (الانفال : ٤٧) ، وشبهه.

وان كانت ساكنة ، فاما أن تكون قبلها فتحة أو ضمة ، أو كسرة ، فان كان قبلها فتحة نحو : ﴿**الـــرأس**﴾ (مريم : ٤) و ﴿**بكـــأس**﴾ (الصافات : ٥) أو ضمة ، نحو : ﴿**سؤلــك**﴾ (طه : ٣٦) و ﴿**الرؤيــــا**﴾ (الفتح : ٢٧) فلا خلاف أيضا في تحقيقها ، وان كان قبلها كسرة فهي ثلاثة أقسام : قسم تفرد بابداله ورش ، وقسم تفرد به قالون ، وقسم اتفقا عليه .

فالقسم المتفق عليه قوله تعالى : ﴿**بعذاب بيس**﴾ (الاعراف : ١٦٥) في الأعراف ، وهو المذكور في البيت الأول من هذين البيتين ، حيث قال : الا لدا بيس بما ، أي لا تبدلهما لنافع الا في بيس فلدا بمعنى في ، وقوله بما أراد قوله تعالى : ﴿**بما كانوا يفسقــون**﴾ (الاعراف : ١٦٥) ، والقسم الذي تفرد به ورش هو أصل مطرد ، وحرفان ، فالأصل المطرد ما جاء من لفظ بيس ، وبيسما ، حيث وقع ، والحرفان هما : الذيب ، وبير ، وهو معنى قوله : وابدل الذيب وبير بيس ، ورش ، يعني مما وقع في موضع العين ، وأراد قوله تعالى : ﴿**الذيـــب**﴾ (يوسف : ١٦) في الثلاثة مواضع في يوسف ، ﴿**وبير معطلة**﴾ (الحج : ٤٥) في الحج ، والقسم الذي تفرد به قالون قوله تعالى في سورة مريم : ﴿**أثاثا ورئيــــا**﴾ (مريم : ٧٤) وهو قوله : ورئيا بادغام عيسى ، فعطفه على قوله : وأبدل الذيب ، أي وابدل الذيب ورش ، وأبدل رئيا عيسى ، يعني قالون .

وقوله بادغام ، أنه اذا أبدل فيه الهمزة صيرها ياء ثم يدغمها في الياء التي بعدها ، فيقول وريا ، بياء مشددة ، والادغام مصدر قولك أدغم يدغم ادغاما ، على وزن افتعل يفتلع افتعالا ، وأصله ادتغام ، فأبدلت التاء دالا ثم وقع الادغام على حد مدكر ، وادكر ، الأصل مذتكر ، واذتكر ، لأنهما من التذكر ، فوقع الادغام .

فحجة ورش في تسهيله الهمزة في بيس وبيسما ، ارادة الجمع بين اللغتين ، لغشوهما ، والاعلام بجوازهما ، وكثرة استعمال العرب لهما ، فسهل

الهمزة في موضع على لغة أهل الحجاز ، وقريش ، وحقق في موضع آخر على لغة بني تميم وقيس ، مع اتباعه في ذلك كله من قرأ عليه من أئمته ، وأخذ عنه من مشيخته ، اذ كانت الائمة من القراء لا تعمل الا على الثابت لديها من جهة الأثر دون القياس ، والنظر .

قاله أبو عمرو(١) ويعني بقوله : سهل في موضع وحقق في موضع ، تسهيل الهمزة في بيس وفي بيسما ، وتحقيقها في نحو الرأس وسؤلك ، وهي في كل ذلك في موضع العين ، ولم يذكر علة الاختصاص .

وقد ذكر صاحبنا(٢) الأستاذ أبو عبدالله - رحمه الله - في ذلك وجها ، وهو

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) صاحبنا هو محمد بن داود الصنهاجي ، المعروف بابن آجروم ، تقدمت ترجمته ص : ١٣٦

فعل كثر فيه التغيير ، فغير همزته لأن التغيير يأنس بالتغيير ، قال : وذلك أن أصله بئس (١) كشهد ، ويجوز فيه لغات أربع ، الأولى الأصل بيس ، الثانية : الاسكان تخفيفا ، والثالثة اتباع الفاء للعين ، فيقال : بئيس ، والرابعة : الاسكان بعد ذلك تخفيفا ، فهذه وجوه من التغيير.
وكونه لا يتصرف تغير آخر ، والتزامهم فيه أحدى اللغات الجائزات تغيير ، قال : فلما كثر فيه التغيير غيره بالابدال ، والله أعلم .
وهذا الذي ذكر الأستاذ رحمه الله ، ظاهر ، اذ لم توجد هذه التغييرات في غيره من نظائره .
وأما قوله : ﴿بعذاب بيس﴾ (الاعراف : ١٦٥) فقال أبو محمد(٢) : أصله فعل ماض نقل الى التسمية فوصف به العذاب ، فأصله أن يكون بهمزة مكسورة ، لأنه منقول من بئس ، لكن أسكنت الهمزة استخفافا كما قالوا في علم علم .
وقال أبو عمرو(٣) والأصل بئيس على وزن فعيل ، فخففت الهمزة ، فاجتمعت ياءان فثقل ذلك ، فحذف الاولى وألقي حركتها على الياء بعد أن أزيلت حركتها ، قال : وجائز أن تكسر الياء بكسر الهمزة اتباعا كما يقال : رغيف وشهيد .
قال أبو العباس(٤) : وترك قالون همز هذه المواضع لما صار في حيز الأسماء ، وكل بيس في القرآن فهو فعل الا هذا الموضع ، فجعل ترك همزه علامة تفرق بين الاسم والفعل .

---

١) قلت : وفيها أربع قراءات : نافع : بيس ، ابن عامر : بئس ، شعبة : بيأس ، الباقون : بئيس ، قال الشاطبي ، وبيس بياء أم والهمز كهفه ومثل رئيس غير هذين عولا.
وبيأس اسكن بين فتحيه صادقا .. الخ ، الوافي ٢٧٦.
٢) أبو محمد هو مكي ، وتقدمت ترجمته ص : ٣٤ وانظر الاقناع ٦٥٠/٢ ، والتبصرة ٥١٩ ، والوافي ٢٧٦ ، وشعلة ٣٩٩ ، والتيسير ١١٤ ، ٣٥ .
٣) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣
٤) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته ص : ٣٤

وقال غيره : انما اختصه بالتسهيل دون الفعل لأنه صفة ، والصفة فرع عن الموصوف ، والبدل فرع ، اذ الأصل التحقيق ، فقوبل الفرع بالفرع .
وقال آخر : بيس صفة ، والصفة ثقيلة ، والبدل تخفيف ، فلما ثقل من كونه صفة خفف بالبدل .
وأما الذيب ، فقال أبو عمرو(١) وقد يجوز أن يكون ذلك عنده مشتقا من تذاءبت الريح وهو مجيئها من كل جهة ، قال : فيكون أصله الهمزة ، ثم سهلت تخفيفا .
وقال أبو محمد(٢) خففت على لغة من قال : لا أصل له في الهمز ، قال : وقد قال الكسائي(٣) : لا أعرف أصله في الهمزة ، وقال أبو العباس : من قرأه بالهمز فهو من قولهم : تذاءبت الريح ، اذا جاءت من كل مكان ، على حسب ما ذكره أبو عمرو ، قال : فسمي الذئب لذلك لمجيئه من أمكنة شتى .
قال : ومن لم يهمز على وجهين : أحدهما : أن يكون على تخفيف الهمز ، مروي عن الكسائي(٤) فذكر ما ذكره أبو محمد ، وذكر صاحبنا الأستاذ أبو عبدالله (٥) فيه وجها آخر ، قال : وذلك أنه على وزن فعل ، وقياس فعل في التكسير ، أن يكسر في القليل على أفعال ، وفي الكثير على فعول .
قالوا : حمل ، وأحمال ، وحمول ، وعدل ، وأعدال ، وعدول ، وجذع ، وأجذاع ، وجذوع ، وعرق ، وأعراق ، وعروق ، وقالوا في الذئب في القليل أذؤب ، ولم يقولوا أذءاب ، وقالوا في الكثير : ذئاب ، وذؤبان ، ولم يقولوا أذءوب ، قال : فلما لم يجز الجمع على ما استقر لنظائره ، لم يجزه ورش في الافراد على ما استقر لنظائره ، نحو : كأس ، وشأن ، وكدأب ، مما الهمزة فيه عين ساكنة .

---

١) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة: ٣٣ ٧٢
٢) أبو محمد ، هو مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤ ٧٤
٣) الكسائي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٤٦
٤) الكسائي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٤٦
٥) صاحبنا هو ابن آجروم ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٣٦

وأما بير ، فقال أبو عمرو(١) : لم يهمزها ، وأصلها الهمز ، لأنها مشتقة من بأرت أي حفرت ، قال : وكذلك منه اشارة للتخفيف ، واستعمالا للأكثر .
وذكر صاحبنا الأستاذ(٢) رحمه الله وجها آخر ، قال : وذلك أنهم قالوا في تكسيره بئار ، وءابار ، والأصل آبئار ، بوزنه على الأصل ، أفعال ، وعلى اللفظ أعفال ، ثم أبدلت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فصار ءابار ، قال : لما كانت هذه الهمزة تغير في الجمع بالقلب والابدال ، غيروها في الافراد بالابدال ، ليجري الواحد مجرى الجمع ، كما يجري الجمع مجرى الواحد ، قالوا : ديم ، والأصل : دوم ، لأنه من دام يدوم ، فأبدلوا الواو ياء في الجمع ، ليجري الواو فيه مجراها في الجمع ، وهو ديمة ، والأصل : دومة ، فقلبت الواو ياء ، لسكونها وانكسار ما قبلها ، قال : فهذا البدل قياس ، وابدالها في الجمع على غير قياس ، لأنها متحركة ، وانما أبدلت فيه ليجري الجمع مجرى الواحد .
وأما رئيا فان ورشا همزه كراهة الالتباس ، لأنه على قراءته مما تراه العيون ، ولو ترك همزه فقال وريا فاجتمعت الياء والواو ، وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار وريا.
وقيل : يمكن أن يكون من رأى العين ، فيكون سهله تخفيفا ، جمعا بين اللغتين.
ثم قال الناظم :

وانما النسيء(٣) ورش أبدله ولسكون الياء قبل ثقله

الهمز في هذا الموضع في محل اللام من الفعل ، وقد ذكر في البيتين المتقدمين أنه لا يبدل من التي في موضع العين واللام الا ما ذكر ، فذكر أولا ما يبدل من التي هي عين ، وذكر الآن ما يبدل من التي هي لام ،

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) صاحبنا هو محمد بن آجروم ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٣٦

٣) التبصرة ٢٢٧ ، الوافي ١٠٣ ، شعلة ١٣٣ ، التيسير ١١٨ ، الاتحاف ٥٨ ، التبصرة ٥٢٧ ، النشر ٥٠٤/١ ، والاتحاف ٢٤٢.

فأعلمك أن ورشا يبدلها في قوله تعالى : ﴿إنما النسيء زيادة في الكفر﴾ (التوبة : ٣٧) لا غير ، لأن أصله الهمز ، لأنه من أنسأ ، ونسأ ، اذا أخر ، يقال : أنسأ الله في أجله : اذا أخر ، فقال : انما النسي ورش أبدله .. دل ذلك من قوله أن قالون يحققها ، ولم يختلفا في شيء مما وقع لاما من الفعل غير هذه الكلمة ، وسائر ذلك مما وقع لاما لا خلاف بينهما في تحقيقه ساكنا كان أو متحركا ، نحو : ﴿فادارأتم﴾ (البقرة : ٧٢) ﴿وقرأناه﴾ (القيامة : ٢٢) ﴿وتسؤهم﴾ (آل عمران : ١٢٠) ﴿وشئت﴾ (الاعراف : ١٥٠) ﴿ونبيء﴾ (الحجر : ٤٩) ﴿وأنشأكم﴾ (الملك : ٢٣) ﴿ونقرؤه﴾ (الاسراء : ٩٣) ﴿وامرؤ﴾ (النساء : ١٧٦) ، ﴿ومستهزءون﴾ (البقرة : ١٤) وشبهه .

وقوله : ولسكون الياء قبل ثقله ، أي قبل الياء المبدلة ، يعني أنه اذا أبدلها ياء لانكسار ما قبلها تلتقي ياءان : الأولى ساكنة فيدغمها في الثانية فيصير النسيّ بياء مثقلة ، فهذا معنى قوله ثقله ، يعني شدده بالادغام ، وحجته في ذلك ارادة التخفيف ، والجمع بين اللغتين مع اتباع الأثر ، فأبدل الهمزة ثم أدغم ، وذلك على الأصل المستعمل في الهمزة المتحركة التي تكون قبلها ياء زائدة ، أو واو زائدة ، على ما تقدم في باب الهمزة . قال أبو عمرو(١) : وهذا الذي لا يجوز في التخفيف غيره ، اذا كانت الياء قبل الهمزة زائدة في الكلمة للمد ، ولم تكن أصلية .

وحجة قالون أنه أتى به على الأصل لأنه من قولهم نسأت الابل عن الحوض اذا أخرتها عنه ، ومنه قوله تعالى :﴿ما ننسخ من آية أو ننسأها﴾ (البقرة : ١٤) على قراءة من همز(٢) يريد : نؤخرها ، فلا ننسخها

---

١) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته ص : ٣٣

٢) قلت : قرأها بالهمز وفتح النون الأولى والسين : أبو عمرو البصري ، وابن كثير ، انظر الاتحاف ص ١٤٥.

قاله أبو العباس (١) ، قال : ومعنى النسيء تأخير حرمة الشهر الحرام ، وذلك أنهم كانوا حرموا القتال في الشهر الحرام في الجاهلية ، فكانوا اذا احتاجوا الى القتال فيه قاتلوا ، وحرموا مكانه شهرا آخر ... كما قال تعالى : ﴿يحلونه عاما ويحرمونه عاما﴾ (التوبة : ٣٧) يعني : أنهم كانوا يجعلون مكانه صفرا ، فيحرمون فيه القتال ، فاذا كان في السنة الآتية حرموه في المحرم و أحلوه في صفر .

قال شيخنا أبو عبد الله(٢) رحمه الله - كأنهم يستثنون ذلك ويستقرضونه .

قال الشاعر :

ألسنا الناسئين على معـــد   شهور الحل نجعلها حراما

والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه آمين :

القول(٣) في أحكام نقل الحركة وذكر من قال به وتركه

ذكر في هذه الترجمة أنه يأتي بالنقل ويبين أحكامه ، ويذكر من رواه ، ومن لم يروه ، والحركات ثلاث : فتحة ، وضمة ، وكسرة ، والنقل : تحريك الساكن بحركة الهمز التي بعده في الوصل ، واسقاطها من اللفظ بعد ذلك تخفيفا .

ولا بد فيها من شروط ، وتتبين بعد ان شاء الله تعالى ، والله أعلم.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

حركة الهمز لورش تنتقل   للساكن الصحيح قبل المنفصل
أو لام(٤) تعريف وفي كتابيه(٥) خلف ويجري في إدغام مالية(٦)

---

١) أبو العباس هو المهدوي ، تقدمت ترجمته ص : ٣٤

٢) شيخنا هو علي بن محمد بن بشير ، لم أقف على ترجمته.

٣) الاتحاف ٥٩ ، التبصرة ٣٠٧ ، النشر ٤٠٨/١ ، التيسير ٣٥.

٤) الاتحاف ٥٩ ، التبصرة ٣٠٩ ، النشر ٤٠٩/١ ، التيسير ٣٥.

٥) الاتحاف ٦٠ ، التبصرة ٣١٠ ، التيسير ٣٦.

٦) الوافي ١٣٥ ، الاتحاف ٤٢٣ ، التبصرة ٣١٠.

قد تقدم في باب الهمز أن الهمزة لثقلها تسهل وتبدل وتحذف ، وقد تقدم أن حذفها نوعان : نوع تحذف مع حركتها ، ونوع تحذف بعد نقل حركتها ، وهو هذا ، ذكر أن ورشا ينقل حركة الهمز الى الحرف الذي قبلها بأربعة شروط ، وهي : أن يكون الحرف المنقول اليه الحركة ساكنا ، وأن يكون صحيحا ، وأن يكون قبل الهمز ، وأن يكون منفصلا منها .. وذلك نحو : من آمن ، ولقد أوحى ، ومن املاق ، وعجبا أن أوحينا ، وما من شفيع الا ، وشبهه ، وقد ضمنها في هذا البيت حيث قال : للساكن الصحيح قبل المنفصل :

فقوله للساكن الصحيح : يعني أن يكون ساكنا غير حرف مد ولين على ما مثله ، وقوله : قبل ، أي قبل الهمزة ، ولكنه بناه على الضم لما قطعه عن الاضافة ، والمنفصل صفة للصحيح ، المنفصل قبل الهمزة ، فان كان متحركا نحو : ﴿فنتبع آياتك﴾ (القصص : ٤٧) وشبهه ، لم تنقل اليه الحركة ، اذ لا تنقل الحركة للمتحرك ، وانما تنقل للساكن على ما تقدم ، وكذلك ان كان حرف مد ولين .

قال أبو العباس(١) : لأن حرف المد واللين في نية حركة ، ألا ترى أن الساكن المدغم يقع بعدهن ، وذلك للمد الذي فيهن ، وأنه يقوم مقام حركة ؟ ، فلما كان في نية حروف متحركة لم تلق عليهن الحركة ، اذ لا تلقى حركة على متحرك ،

وبهذا قال أبو عمرو(٢) وذكر أبو العباس وجها آخر وهو : أن حروف المد واللين كالأصوات ، وفيها مد لا يصح الا مع السكون ، فلو ألقيت عليها الحركة لاختلت ، وتغيرت عن بابها ، قال : وان الالف أم حروف المد واللين ، وهي لا تتحرك على حال ، ولو تحركت لانقلبت همزة ، فامتنع القاء الحركة عليها لذلك وتبعتها الواو والياء ، اذ هما اختاها ، وبه قال أبو

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

محمد (١).
فان كان الساكن حرف لين جاز نقل الحركة اليه ، لأنه في هذا الباب بمنزلة الصحيح ، قال أبو عمرو : فان زالت عن الواو والياء حركتهما فانفتح ما قبلهما نقل اليهما حركة الهمزة ، لأن معظم المد قد زال عنهما لذلك ، فصارا بمنزلة سائر الحروف الجوامد ، وذلك نحو قوله تعالى : **﴿نبأ ابني آدم﴾** (المائدة : ٧) **﴿ذواتي أكل﴾** (سبأ : ١٦) **﴿واذا خلوا الى شيطينهم﴾** (البقرة : ١٤) **﴿وألفوا أباءهم﴾** (الصافات : ٦٩) . وشبهه .
فان كان الساكن مع الهمزة في كلمة واحدة ، نحو : القرءان ، والظمآن ، لم تنقل اليه الحركة .
قال أبو العباس(٢) : لأنه كره اللبس بما يتوهم من الأوزان مع ابقاء الحركة لما لا يقع مثله مما تكون الهمزة فيه في كلمة ، والساكن في كلمة أخرى ، يعني : أن يتوهم أن الكلمة لا أصل لها في الهمز اذا نقلت حركتها ، اذ لا تظهر في حالة من الأحوال ، بخلاف ما كان من كلمتين ، فقد يوقف على الكلمة الأولى فتعود الهمزة الى التحقيق في الابتداء ، قاله أبو محمد(٣) وكأن ما هو من كلمتين أولى بالتخفيف ، لثقل اجتماع كلمتين والهمزة .
قال : ولم يفعل ذلك في ما كان من كلمة لخفة الكلمة .
وقوله : أو لام تعريف ، معطوف على قوله للساكن ، أي حركة الهمزة لورش تنتقل للساكن الصحيح المنفصل ، أو لام تعريف ، وذلك نحو : الأرض ، والآخرة ، والأنثى ، وشبيه .
وانما خصها بالذكر وهي مندرجة تحت قوله للساكن الصحيح لاتصالها في اللفظ ، وهي منفصلة في المعنى .

---

١) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) هو أبو العباس المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

قال أبو عمرو(١) : وهذه اللام وان كانت متصلة مع الهمزة في كلمة واحدة ، فهي تجري عند القراء والنحويين مجرى المنفصل ، الذي هو من كلمتين ، وبنحوه قال أبو العباس(٢).
ثم قال : ألا ترى أن العرب اذا أرادت التذكر سكتت عن لام التعريف ؟ وعلى مثل هذا قول الشاعر :
دع ذا وقدم ذا والحقنا بذال   الشحم انا قد ملأناه بخل
فقد فصل في البيت بين لام التعريف وبين الاسم الذي دخلت عليه وسكت عليها للتذكر ، ثم أعادها في الشطر الثاني ، وبنحوه قال أبو عمرو .
وهذا كله دليل على جواز النقل اليها ، وأنشد في ذلك قول الشاعر :
والخيط الأبيض ضوء الصبح منفلق   والخيط الأسود لون الليل مكتوم
فألقى حركة الهمزة على لام المعرفة في الكلمتين ، ولولا ذلك لم يقم الوزن .
ثم قال : في كتابيه خلف : يعني في نقل حركة الهمزة الى الهاء من كتابيه ، وفي ترك نقلها ، وذلك أن الهاء في هذا الموضع ليست بلازمة كسائر الحروف ، وانما هي هاء السكت ، جيء بها لبيان الحركة في الوقف ، فالحاجة اليها انما هي في الوقف .
فمنهم من اعتد بها وجعلها كاللازمة لاثباتها في الرسم ، فنقل اليها كما نقل لغيرها ، نحو : قل إني ، وقل إي وربي ، وشبهه .
قال أبو عمرو(٣) وهي رواية عبدالصمد(٤) ، ويونس(٥) ، وأحمد(٦) عن

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣
٢) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤
٣) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة ٣٣
٤) عبدالصمد ، هو أبو الأزهر ، تقدمت ترجمته ص : ٨٢
٥) يونس ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٥٩
٦) أحمد بن صالح ، هو الامام الحافظ ، أبو جعفر المصري ، أحد الاعلام ، أخذ عن ورش ، ولد سنة ١٧٠ ، ومات سنة ٢٢٨ ، معرفة القراء ١/١٨٤ ، غاية النهاية ١/٦٢ ، التاريخ الكبير ٦/٢ . الجرح والتعديل ٢/٥٦ ، تاريخ بغداد ٤/١٥٩ ، تهذيب الكمال ١/٣٤٠ ، العبر

ورش ، فيما قرأنا من طريقهم .

ومنهم من لم يعتد بها ورأى أن اثباتها في الوصل أنما هو بنية الوقف ، فلم ينقل اليها ، قال أبو عمرو(١) وبذلك قرأت على كل من قرأت عليه برواية أبي يعقوب(٢).

ثم قال : ويجري في ادغام مالية ، يعني الخلف المذكور في البيت ، ويجري الخلف أيضا في ادغام ماليه ، يعني في ادغام الهاء من ماليه في الهاء من هلك ، وذلك على حسب ما تقدم في النقل ، من مراعاة الهاء ، وترك مراعاتها ، فمن حقق هناك ولم ينقل أظهر هنا ، ومن نقل هناك أدغم هنا ، وهذا الذي ذكر الناظم هو الذي ذكر أبو محمد(٣) في ذلك ، فقال : ويلزم من نقل الحركة أن يدغم ماليه هلك ، لأنه قد أجراه مجرى الأصل حين ألقى عليها الحركة ، وقدر ثبوتها في الوصل ، وانما يعنون بترك الادغام في هذا الحرف حذف هاء السكت من اللفظ في الوصل ، وأما اذا ثبتت في اللفظ ، وفي الوصل ، فما أظن أحدا يخالف في ادغامها ، لأنهما مثلان سكن أولهما ، والله أعلم ، فتأمله .

ثم قال الناظم رحمه الله :

ويبدأ اللام(٤)اذا ما اعتدا بها بغير همز وصل فردا

ذكر في هذا البيت حكم الابتداء بالهمز التي مع لام التعريف اذا نقلت اليها الحركة ، نحو ما تقدم ذكره ، وذلك أن الهمزة انما جيء بها في أول الكلمة ليتوصل بها الى النطق بالساكن ، فلما نقل اليه حركة التي بعده ، تحرك بها فكان يجب أن يستغنى عن همزة الوصل ، لأنه قد تحرك

= ٤٥٠/١ ، ميزان الاعتدال للذهبي ١٠٣/١ ، البداية والنهاية لابن كثير ٢/١١ ، الديباج المذهب ١٤٣/١. النجوم الزاهرة ٣٢٨/٢.

١) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) أبو يعقوب هو : الازرق .

٣) أبو محمد ، هو مكي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٤) الاتحاف ٥٩ ، الوافي ١٠٩ ، شعله ١٣٨

الساكن الذي جيء بها من أجله . فتقول : الأرض ، الايمان ، اعتدادا بحركة اللام ، واستغناء بها عن الهمزة ، وهو المفهوم من هذا البيت ، حيث قال :

ويبدأ اللام اذا ما اعتد بها ، بغير همز وصل : يعني اذا اعتد ، وما زائدة على ما تقدم في باب الهمزتين من كلمتين ، والهاء من قوله بها عائدة على حركة اللام ، أي : ويبدأ اللام اذا ما اعتد بحركتها ، فهو على حذف المضاف ، واقامة المضاف اليه مقامه .

وقوله : فردا ، يعني مفردا مجردا من همزة الوصل ، وفي ضمنه ، أي ضمن كلامه أنه اذا لم يعتد بالحركة يبتدىء باثبات همزة الوصل ، فيقول : الأرض ، الأولى ، الايمان .

وقد نص أبو عمرو [1] على الوجهين جميعا ورجح الابتداء بهمزة الوصل ، قال : لأن تلك الحركة عارضة ، بدليل مفارقتها اياها عند تحقيق الهمزة ، فلم يعتد بها ، كما لا يعتد بها في رد الواو في قوله : **﴿لم يكن الذين كفروا﴾** (البينة : ١) والياء في قوله : **﴿فمن يرد الله﴾** (الانعام : ١٣٥) والألف في قوله : **﴿فإن يشأ الله﴾** (الشورى : ٢٤) وشبه ذلك .

قال : وهذا أوجه الوجهين وأقيسهما ، يعني : اثبات الهمزة ، والله أعلم.

ثم قال :

ونقلوا لنافع منقولا ردا[2] والآن وعادا الأولى

ذكر في هذا البيت المواضع التي وافق فيها قالون ورشا على النقل ، وهي أربعة مواضع : الآن في الموضعين ، في يونس ، ولذلك قال : الآن ، فأتى باللفظ ممدودا على الاستفهام احتراز من غيرهما ، نحو : **﴿الآن جئت بالحق﴾** (البقرة : ٧٣) و **﴿الآن خفف الله عنكم﴾** (الانفال : ٦٦) وشبه ذلك .

﴿وردءا يصدقني﴾ (القصص : ٣٤) في القصص ، و **﴿عادا**

---

١) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣ .

٢) التبصرة ٣٠٨ ، النشر ١/٤١٠ ، والاتحاف ٦٠ ، والتيسير ٣٦ ، والوافي ١٠٣.

الأولى﴾ (النجم : ٥٠) في النجم ، وضرورة وزن الشعر تبرز المد في الآن المذكور ، ولا يحتاج فيه الى التقييد بسورة يونس ، أو بالاستفهام ، بخلاف الكلام المنثور ، فانه لا بد من تقييده بذلك ، والا وقع اللبس بغيره .

فقوله : ونقلوا لنافع ، يعني الحركة في الأربعة مواضع ، وقوله : منقولا : صفة للنقل المضمر في الكلام ، أي : ونقلوا الحركة نقلا منقولا ، أي مأثورا ، ويحتمل أن يكون : ونقلوا من نقل الرواية ، أي ورووا لنافع منقولا ردا ، وكذا ، وكذا ، فيكون قوله : منقولا ، حال من ردا ، وقدمه عليه ، ثم عطف عليه الآن ، وعادا الأولى ، وهذا كما تقول : جاء ضاحكا زيد ، ثم تعطف عليه غيره ، فتقول : وعمرو ، وبكر .

قال لي الناظم[١] عفا الله عنه ، وهذا أردت ، واياه قصدت ، وهو أولى ، لأن فيه اجتناب الحشو ، وايثار الصناعة اللفظية ، وهي تجنيس الاشتقاق ، ومنه في القرآن : **﴿فأقم وجهك للدين القيم﴾** (الروم : ٤٣) و **﴿وأسلمت مع سليمان﴾** (النمل : ٤٤) .

وأراد أن قالون نقض أصله ، فنقل في هذه المواضع وليس من أصله أن ينقل ، كما خالف أيضا ورش أصله ، في ردا ، فنقل وليس من أصله أن ينقل اذا كان الساكن مع الهمزة في كلمة واحدة ، فاما ردا فيحتمل أن يكون من أردى على المائة ، اذا زاد عليها ، فلا يكون له أصل في الهمز ، ولا يدخل في باب النقل .

قال أبو العباس[٢] : فيكون المعنى : فأرسله معي زيادة يصدقني ، ويحتمل أن يكون من أردأته أي أعنته ، فيكون من ذوات الهمز ، فأشبه لفظه لفظ كلمتين مفهومتين ، فرد كلفظ الأمر من ورد ، وأن كأن الخفيفة ، فنقل حركة الهمزة من أن الى الدال من ردء لشبهها بما هو من كلمتين .

---

١) قف على أن الشارح نقل عن المؤلف مباشرة . وقد مات الشارح سنة ٧١٨ ، والناظم سنة ٧٣١ كما تقدم

٢) هو أبو العباس المهدوي ، تقدمت ترجمته ص : ٣٤

قال أبو عمرو(١) : والى معنى الزيادة ذهب نافع ، قال : وأكثر العلماء متفقون على أن همز ذلك وتركه بمعنى واحد من قولهم : أردأته : أي أعنته ، وترك همزه تخفيفا لا غير.

وأما قوله : الآن في الموضعين فانه نقل الحركة فيهما استثقالا لما يجتمع في الكلمة من تحقيق الهمزتين ، والتقاء الساكنين ، وهما المدة ولام التعريف ، قال أبو العباس : وبيان ذلك أن أصل هذه الكلمة : ان ، على وزن : حان ثم دخلت الألف واللام للتعريف ، فصار الآن ، ثم دخلت همزة الاستفهام فصار : ءالآن ، أبدلت همزة الوصل ألفا ، فصار ءالان ، فالتقى ساكنان وهما الألف المبدلة من الهمزة ولام التعريف ، مع تحقيق الهمزتين كما قال : فثقل ذلك ، فخفف قالون بالنقل كورش ، ولم يذكر ذلك في غيرهما من نظائرهما .

وأما عادا الأولى ، فنقل الحركة فيه لأنه أراد أن يدغم التنوين في اللام لتخف الكلمة ، ورأى اللام ساكنة ، ولا يجوز الادغام في حرف ساكن ، فألقى الحركة على اللام ، واعتد بها على لغة من قال : الحمر ، ثم ادغم التنوين في اللام ، حين تحركت اللام .

قاله أبو العباس(٢) ، وبنحوه قال أبو محمد(٣)، وقال أبو عمرو الداني حاكيا عن أبي عمرو بن العلاء(٤) أنه روى عن العرب ، أنها تقول : رأيت زيدا العجم ، تلقي حركة الهمزة على اللام ، وتدغم التنوين فيها ، وان كانت حركة اللام المدغم فيه التنوين عارضة ، فذلك على جهة الاعتداد

---

١) أبو عمرو هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) هو أبو العباس المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٤) أبو عمرو بن العلاء ، هو زبان بن العلاء ، أحد القراء السبعة ، البصري ، امام النحو والقراءة ، مات سنة ١٥٤ ، وقيل : غير ذلك ، غاية النهاية ٢٨٨/١ ، تهذيب الاسماء ٢٦٢/١ ، وفيات الأعيان ٤٦٦/٣ ، تهذيب التهذيب ٢٢٥/٤ ، سير أعلام النبلاء ٤٠٧/٦ ، العبر ٢٢٣/١ ، البداية ١١٣/١٠ ، النجوم الزاهرة ٢٢/٢.

قلـــت : فعلى هذا يجب أن لا يجوز فيها في الوصل غير القصر ، لأن الحركة معتد بها فيه ، فالهمزة اذا في نية العدم ، وأما الابتداء بها فيجب اثبات الهمزة في النقل وحذفها على ما يذكر بعد ان شاء الله ، فمع الاثبات يجب أن يجرى مجرى سائر الفصل ، لوجود الهمزة تقديرا قبل الواو ، اذ اللام في نية السكون ، بدليل ابتدائه بهمزة الوصل ، ومع حذفها يجب أن يقصر لا غير ، لصحة الاعتداد بالحركة ، وان كانت عارضة ، فالهمزة في نية العدم ، واللام في نية التحريك ، بدليل ابتدائه بها .

وقد نص على ذلك أبو العباس[1] فقال : يجب أن يجريه في ابتدائه على مذهب من يعتد بالحركة ، فلا يمد ، وعلى مذهب من لا يعتد بالحركة فيمد.

قال صاحبنا الأستاذ رحمه الله : وكذلك يجب أن يقال في الآخرة ، والأزفة ، والايمان ، وشبهه ، فمن أتى بألف الوصل في الابتداء جرى عنده كالذي حققت همزته ، ومن لم يأت بألف الوصل لم يمد أصلا ، لعدم توهم السبب ، قال : ولم أر أحدا من القراء نبه على هذا ، ولكنه تعطيه تعليلاتهم ، الا أن يقال : انما جرى التعليل بعد ثبوت الرواية والنقل ، ولا يلزم ما قلناه ، يعني : أن يقال أن هذه المواضع وأشباهها لم يثبت فيها على الأرجح كما قدمناه ، الا التوسط ، فيجب اتباع الرواية في ذلك ، ولا ينظر لهذا .

---

1) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

ثم قال الناظم :

وهمزوا الواو لقالون لدا (١) نقلهم في الوصل أو في الابتدا

ذكر في هذا البيت أن الرواة الناقلين عن قالون همزوا الواو من عادا الأولى ، في حالة النقل ، فقال : وهمزوا الواو لقالون لدا نقلهم ، أي في نقلهم ، يعني : بهمزة ساكنة ، وسواء وصلت الكلمة بما قبلها أو ابتدىء بها ، وهو قوله : في الوصل أو في الابتدا.

وفي قوله : لدا نقلهم : اشعار أن لها حالة أخرى ، لا يكون فيها نقل ، وهو في الابتداء بها ، على ما يأتي في البيت الذي بعد هذا .

وذكر أبو العباس(٢) : ان في همز الواو من هذه الكلمة قولين : أحدهما : أنه لما قال : عادا الأولى ، صارت الواو ساكنة قبلها ضمة ، والواو الساكنة اذا انضم ما قبلها ، ربما قدروا الضمة فيها ، فقلبوها همزة .

قال : وقد كان أبو حية النضيري(٣) يهمز كل واو سكنت وانضم ما قبلها ، نحو : مؤته ، ومؤقدة ، وما أشبه ذلك ، وعلى هذه اللغة قرأ قنبل(٤) : فاستوى على سوقه ، فهمز حين سكنت وانضم ما قبلها .

قال : فعلى هذا يكون قالون قد أبدل من الواو همزة حين سكنت ، وانضم ما قبلها ، قال : والقول الثاني أن يكون أصل أولى عنده من وأل اذا لجأ ، ثم بنى منه فعلى ، يعني : أن وأل على وزن فعل ، فلما بنى منه فعل ، صار وؤلى بتقديم الواو على الهمزة لتقدمها في وأل وتأخير الهمزة التي هي

---

١) الوافي ١٠٧ ، شعلة ١٣٧ ، السراج القاري ٨٢ ، الاتحاف ٦٠.

٢) هو أبو العباس المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) أبو حية النضيري ، لم أقف على ترجمته .

٤) قنبل : هو أبو عمر محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المخزومي ، مولاهم ، المكي ، ولد سنة ١٩٥ ، ومات سنة ٢٩١ ، وهو الراوي الثاني عن ابن كثير ، انتهت اليه رئاسة الاقراء بالحجاز ، قرأ عليه خلق كثير لا يحصون ، منهم ابن مجاهد ، وابن شنبوذ ، والجصاص ، وابراهيم الانطاكي ، معرفة القراء ٢٣٠/١ ، غاية النهاية ١٦٥/٢ ، تذكرة الحفاظ ٦٥٩/٢ ، الوافي بالوفيات ٤٢٦/٣ ، العقد الثمين ١٠٩/٢ ، ارشاد الأديب ٢٠٦/٦.

عين الفعل ، لتأخيرها فيه ، ثم قلبوا الواو المضمومة همزة كما قالوا : ازأر ، وأوجوه فصار : أ أذر بهمزتين ، الأولى منهما مضمومة فاء الفعل ، والثانية ساكنة ، عين الفعل ، فأبدلت الثانية واوا لانضمام ما قبلها ، فصار أولى ، فلما ألقى حركة الهمزة المضمومة على اللام وحذفها ، رد الهمزة الساكنة التي كان أبدلها من أجل اجتماع الهمزتين ، كما تقول في : أؤتمن ، أوتمن ، والأصل أؤتمن ، بهمزتين ، قلبت الثانية منهما واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ، حين اجتمعت همزتان ، فاذا اسقطت همزة الوصل للدرج ، رجعت الهمزة التي كانت خففت من أجلها ، وهي فاء الفعل ، فقلت الذي اؤتمن ، وبنحوه قال أبو محمد(١).

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه :

لكن بدأه له بالأصل أولى من ابتدائه بالنقل

قوله : بدأه ، مصدرا من بدأ يبدأ بدأ ، كما أن قوله : ابتداء ، مصدرا من ابتدأ يبتديء ابتداء ، والضميران فيهما راجعان الى هذا اللفظ الذي هو الأولى ، والهاء من قوله له عائدة على قالون المذكور في البيت السابق قبله ، وقد تعود الهاء من ابتدائه أيضا عليه ، أي أولى من ابتدائه اياه ، والأصل المذكور فيه أصل هذه الكلمة ، وهو الأولى ، باثبات همزة الوصل ، واسكان اللام ، وتحقيق همزة فاء الفعل بعدها .

يقول : بدأ هذا اللفظ على الأصل والتحقيق أولى من ابتدائه بالنقل ، كما فعل ورش ، يشير الى الوجهين المتقدمين عن ورش في قوله : ويبدأ اللام البيت ، فحصل من هذا أن في الابتداء بهذه الكلمة لقالون ثلاثة أوجه : أحدها : أن يبتديء الأولى ، فيثبت همزة الوصل ، ويضم اللام ويأتي بهمزة ساكنة بعدها ، والثاني : أن يبتديء فيحذف همزة الوصل ، ويضم اللام ، ويأتي بالهمزة الساكنة ، والثالث : أن يبتديء الأولى على الأصل ، فيثبت همزة الوصل كما تقدم .

---

١) أبو محمد ، هو مكي ، تقدمت ترجمته ص : ٣٤

وقد ذكر ذلك أبو عمرو(١) ، ثم قال : وهذا الوجه عنده أوجه وأقيس ، يعني : الابتداء على الأصل ، على ما ذكر الناظم عفا الله عنه .
وعن ورش في الابتداء بها الوجهان المتقدمان ، لدخولها في جملة ما نقل فيه الحركة ، فيجري له فيها من المد ما تقدم ذكره على حسب الاعتداد بالحركة ، وترك الاعتداد بها ، فاعلم ذلك ، والله الموفق .
ثم قال :

والهمز بعد نقلهم حركته يحذف تخفيفا فحقق علته

تكلم في هذا البيت في حكم الهمزة بعد نقل حركتها ، فذكر أنها تحذف تخفيفا ، لا لعلة ، وذكر أبو عمرو أنها سقطت لسكونها ، وتقدير سكون الحرف الذي قبلها ، وبه قال أبو محمد(٢) ، ورد أبو العباس(٣) هذا القول فقال : فأما قول من قال أنها تحذف بعد القاء حركتها لالتقاء الساكنين ، وهما الهمزة التي سكنت ، لما زالت عنها الحركة ، والحرف الذي قبلها ، لأنه في حكم السكون ، اذ الحركة عارضة ، فليس هذا القول بشيء ، لأنه ينتقض من قول قائله ، وذلك أنه جعل الحركة في الحرف الساكن عارضة ، ولم يعتد بها ، فكذلك يلزمه أن يجعل السكون في الهمزة عارضا ، ولا يعتد به ، فلا يلتقي على هذا ساكنان ، ثم ذكر أنها انما حذفت تخفيفا ، كما قال الناظم.
وقال أبو داود(٤) ابن نجاح ، تسقط الهمزة لسكونها ، وتقدير سكون ما قبلها ، اذا لم يكن بعد الهمزة ساكن ، فأما اذا كان بعد الهمزة ساكن فانها تسقط لسكونها وسكون ما بعدها ، نحو : قل ءامنوا ، وقد أفلح ،

---

١) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، وقد تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٤) أبو داود ابن نجاح ، هو سليمان بن أبي القاسم نجاح ، أبو داود المقريء ، شيخ الاقراء ، وسند القراء ، مات سنة ٤٩٦ ، معرفة القراء ٤٥٠/١ ، غاية النهاية ٣١٦/١ ، شذرات الذهب ٤٠٣/٣ .

وكأنه والله أعلم لما رأى بعد الهمزة ساكنا موجودا في اللفظ ، وقبلها ساكن مقدر ، غلب الموجود لفظا لقوته على المقدر ، لأن الثاني ظاهر ، والأول متوهم .

وقد اقتصر(١) صاحبنا الأستاذ أبو عبدالله(٢) رحمه الله لقول أبي عمرو(٣) ، وقال : فأما ما قاله أبو العباس(٤) فغير لازم لأن(٥) ، العرب قد تفعل ذلك ، ألا تراهم قالوا : أقام ، واستقام ؟ ، والأصل فيهما : أقوم ، واستقوم ، فنقلت حركة الواو الى القاف الساكنة قبلها ، فبقيت الواو ساكنة ، ثم قلبت ألفا لتحركها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها في اللفظ ، حين أرادوا أن يجري الفعل بالزيادة مجراه بغير زيادة ، فكذلك تقول هنا : حذفت الهمزة لسكونها في اللفظ ، وسكون ما قبلها في الأصل ، لما ثقلت ، وأرادوا حذفها توهموا ذلك .

قال : والذي يجب أن يرد عليهم به ، أن تقول : سلمنا أن التقاءهما كالتقاء الساكنين ، ولكن الساكنان هنا ليس بابهما الحذف ، اذ ليس أحدهما حرف علة ، ثم لو كان الحذف انما كان يكون في الأول منهما ، وأما الثاني فبابه التحريك ، لأنه حرف صحة ..

قلـــت : ويترتب هذا الكلام على قول أبي داود(٦) في كلا الوجهين على ما فصل ، فعلى حذفها لسكونها ، وتقدير سكون ما قبلها يترتب من الوجهين

---

١) قلت : في أ ، ب ، اقتصر صاحبنا .. الى آخر الكلام ، ولعل الكلام انتصر صاحبنا ، بدليل قوله لقول أبي عمرو.

٢) صاحبنا ، هو ابو آجروم ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٣٦

٣) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٤) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٥) قوله : غير لازم .. هكذا في النسختين ، ولكن جواب اما يكون بالفاء فلعل العبارة فغير لازم ، والله أعلم .

٦) أبو داود ، تقدمت ترجمته ص : ٣١١

من كون الأول حرف علة ، ومن حذف الثاني دون الأول على القول الآخر ، من كون الأول غير حرف علة ، فتأمله ..

ثم قال الناظم رحمه الله :

القول في الاظهار والادغام وما يليهما من الأحكام

الاظهار هو : أن تقطع الأول من الثاني قطعا فتبينه عنه من غير أن تسكت عليه ، قاله أبو عمرو (١) ، والادغام : ادخال حرف ساكن في حرف متحرك ليصيرا بمنزلة حرف واحد .

قال : وهو مشتق من قول العرب ، أدغمت اللجام في الفرس ، اذا أدخلته فيه، قال أبو محمد(٢) : واعلم أن الاظهار في الحروف هو الأصل ، والادغام داخل لعلة ، قال : وانما قلنا أن الاظهار هو الأصل لأنه الأكثر ، ولأن الوقف يضطر فيه الى الاظهار .

وذكر أبو عمرو(٣) أن الادغام على ضربين : ادغام المثلين ، وادغام المتقاربين ..

قال : فأما المثلان ، فان اللسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة ، لارتفاعهما في المخرج ، فيصيران في اللفظ حرفا واحدا مشددا ، وأما المتقاربان(٤)

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٤) قلت : هذا الكلام غير مسلم ، فادغام المتقاربين لا يغير شيئا من صفاتهما ، وخصوصا ادغام القوي منهما في الضعيف ، والضعيف في القوي ، ومن أمثلة ذلك أنهم نصوا على وجوب بقاء صفة الاطباق من الطاء اذا أدغمت في التاء ، من قوله تعالى : أحطت ، وبسطت ، ونحوهما ، وخلاصة القول : أن ادغام الحرف القوي في الضعيف لا تذهب معه صفة القوي ، كما في المثال السابق ، أما ادغام الضعيف في القوي فيذهب فيه بالكلية ، انظر الى ادغام التاء في الطاء مثلا ، فان التاء يغيب في حالة الادغام ، ولم يبق له شيء ، بخلاف ادغام الطاء في التاء ، فلا بد أن تبقى صفة الاطباق التي في الطاء . فتأمل ، انظر البدور الزاهرة ص ٢٣٥

فان ادغام الأول منهما لا يصح حتى يقلب حرفا خالصا من جنس ما يدغم ، فيرتفع اللسان بهما أيضا ، ارتفاعة واحدة لتداخلها .

قال أبو محمد(١) وأصل الادغام انما هو في الحرفين المثلين ، قال : وعلة ذلك ارادة التخفيف ، لأن اللسان اذا نطق بالحرف من مخرجه ثم أعاده مرة أخرى الى المخرج بعينه لا فظ بحرف آخر مثله ، ضعف ذلك ، قال : وشبهه النحويون بمشي المقيد ، لأنه يرفع رجلا ثم يعيدها الى موضعها ، أو قريب منه .

قال : وشبهه بعضهم باعادة الحديث مرتين ، وذلك ثقيل على السامع ، وذكر أن الادغام في غير المثلين على ثلاثة أضرب : أحدها أن يكون الحرفان متقاربين في المخرج ، والحرف الأول أضعف من الثاني ، فيصير بالادغام الى زيادة قوة ، لأنك تبدل من الأول حرفا من جنس الثاني ، فاذا فعلت ذلك نقلت لفظ الضعيف الى لفظ القوي ، فذلك حسن جيد .

والضرب الثاني أن يكون الحرفان المتقاربان في القوة سواء كالمثلين ، فيحسن الادغام اذ لا ينتقص الأول من قوته قبل الادغام .

وضرب ثالث من ادغام المتقاربين ضعيف قليل ، وهو أن يكون الحرف الأول أقوى من الثاني ، فيصير بالادغام أضعف من حاله قبل الادغام .

قال أبو العباس : لا يدغم الا زيد في الأنقص ، نحو الضاد لا تدغم في غيرها ، وان قاربها من أجل الاستطالة التي فيها ، وكذلك الشين ، والفاء ، والراء ، والواو ، والياء ، وما أشبههن ، لا تدغم فيما قاربهن ، للتفشي الذي في الشين ، والتكرير الذي في الراء ، والمد الذي في الواو والياء ، لأنهن لو أدغمن لاختلفن ، لذهاب الزيادة التي فيهن ، وانما يدغم الزائد في مثله ، ولا يدغم فيما قاربه .

قلــت : فاذا ثبت أن الادغام انما هو لتقارب الحروف في المخارج ،

= ، الوافي ص ١٣٤.

١) هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

وأن الاظهار لتباعدها ، وأن الأقوى لا يدغم في الضعيف ، فلا يتوصل الى معرفة هذا الا بمعرفة مخارج الحروف وصفاتها ، وستذكر بعد ان شاء الله تعالى ، حيث ذكرها .

وقد ذكر في هذا البيت ، أنه يتكلم فيما يظهر ويدغم ، وفيما يخفى ويقلب ، وهو المراد بقوله : وما يليهما من الأحكام ، يعني : الاخفاء والقلب ، والبيت ترجمة لما يأتي ، والألف في قوله وما يليهما راجع الى الاظهار والادغام ، المذكورين في البيت .

ثم قال :

وإذ لأحرف[1] الصغير أظهرا   ولهجاء جدت ليس أكثرا

ذكر في هذا البيت حكم الذال من إذ ، فذكر أنها تظهر عند ستة أحرف ، وهي : الصاد ، والسين ، والزاي ، وهي حروف الصغير التي ذكر ، والجيم ، والدال ، والتاء ، وهي هجاء [جدت] كما ذكر ، والصغير صفة من بعض صفات الحروف ، وتتميز في ذكر الصفات ان شاء الله تعالى

وقد جعلها بعض الناس في أوائل كلم هذا البيت :

تاب صالح سحرا   جاء داعيا زمرا

فعند الصاد ، واذ صرفنا ، وعند السين ، اذ سمعتموه ، وعند الزاي ، واذ زين ، وعند الجيم ، واذ جعلنا ، وعند الدال ، اذ دخلوا ، وعند التاء ، اذ تبرأ .

وقوله ليس أكثرا ، أي ليس المظهر عند ذال ، اذأكثر مما ذكرت ، يعني مما يصح ادغامها فيه ، لما بين الذال وبينهن من التقارب ، على ما يتبين في المخارج ، والا فقد تظهر عند غير هذه الستة المذكورة ، نحو : اذ كانوا ، واذ قاموا ، واذ نادى ، وغير ذلك .

لكن الاختلاف في اظهارها عند هذه الحروف وأشباهها لما بينها وبينهن

---

١) التبصرة ص ٣٥٥ ، النشر ٢/٢ ، السراج ص ٩٣ ، التيسير ص ٤١ ، الاتحاف ص ٣٠ ، الوافي ص ١٢٩ ، شعلة ص ١٥٦.

من التباعد ، وانما اقتصر على هذه الستة لاختلاف القراء فيها ، وقد ذكر بعد هذا ما تدغم فيه على اللزوم ، عند قوله : فصل وما قرب منها أدغموا .. البيت .. وقوله : واذ لأحرف الصغير أظهرا .. حكم مطلق ، فالمراد به ورش ، وقالون ، وفي أظهرا ضمير يعود على ذلك ، والألف فيه للاطلاق ، وفيه رواية أخرى هي أظهر بفتح الهمزة فتكون الألف فيه للتثنية عائدة على ورش وقالون .. ثم قال :

وقد لأحرف[1] الصغير تستبين ثم لذا ولجيم ولشين

وزاد عيسى الظاء والضاد معا وورش الادغام فيهما وعى

ذكر أن ورشا وقالون يظهران الدال من قد ، عند هذه الأحرف الستة ، لأنه حكم مطلق ، اذ لم يختص به راو دون آخر ، وهي الصغيريات الثلاث ، والذال ، والجيم ، والشين ، وقد جمعت في أوائل كلم هذا البيت ، فقيل فيها :

ضل ظلوم ذم زاهدينا صاموا شهورا جاهدوا سنينا

فعند الصاد ، ولقد صرفنا ، وعند السين ، قد سمع الله ، وعند الزاي ، ولقد زينا ، وعند الذال ، ولقد ذرأنا ، وعند الجيم ، ولقد جعلنا ، وعند الشين ، قد شغفها .

وقوله : تستبين ، أي تظهر ، يعني دال قد ، وقد اقتصر أيضا على ذكر هذه الحروف لاختلاف القراء فيها ، بجواز الادغام ، ولم يذكر غيرها مما تظهر عنده ، نحو : قد كانوا ، وقد خاب ، وقد سبق ، وغير ذلك ، اذ لا خلاف فيه .

ثم قال : وزاد عيسى الظاء والضاد ، يعني أن قالون زاد مع هذه الحروف الستة المذكورة الظاء والضاد ، المعجمتين ، فأظهرها عندهما وأدغمها ورش ، وهو قوله : وورش لادغام فيهما وعى : أي حفظ ، يقال : وعيت العلم اذا حفظته أعيه وعيا . قال الله تعالى : **﴿وتعيها أذن واعية﴾** (الحاقة : ١٢) .

---

١) التبصرة ص ٣٥٣ ، النشر ٢/٢ ، السراج ص ٩٥ ، الوافي ص ١٣٠ ، شعلة ص ١٥٤ ، التيسير ص ٤٢ .

وأوعيت المتاع في الوعاء اذا جعلت الوعاء يعيه أي يحفظه ، ومنه قوله تعالى : ﴿وجمع فأوعى﴾ (المعارج : ١٨) فعند الظاء نحو : فقد ظلم ، وعند الضاد نحو فقد ضل ، وشبهه ..

فحجة ورش في ادغامه الدال فيهما قوة الظاء والضاد بالاطباق والاستعلاء ، والجهر ، والاستطالة ، في الضاد ، قاله أبو محمد[١] .

ولأنهن قد اشتركن في ادغام لام المعرفة فيهن ، يعني : في الدال المهملة ، والحرفين المذكورين ، يعني : الظاء والضاد ، نحو : الدار ، وادارك[٢] والظالمين ، والضلال ، وشبهه .

قال : ولأن الدال تزداد قوة عند الادغام ، لأنها يبدل منها حرف أقوى منها مع مشاركة الدال الظاء والضاد في الجهر والخروج من الفم ، فالادغام فيهما حسن قوي مختار ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله آمين :

والتاء للتأنيث[٣] حيث تأتي ... مظهرة عند الصغيريات

والجيم والثاء وزاد الطاء ... أيضا وبالادغام ورش جاء

ذكر في هذين البيتين أن ورشا وقالون يظهران تاء التأنيث عند خمسة

---

١) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته ص : ٣٣

٢) قلت : تمثيله بأدارك ، غير صحيح ، لأن أدارك أصلها تدارك ، فأدغمت التاء في الدال فشددت ، وليس من باب ادغام ال التعريفية ، ولذلك رسمت الدال ، وليس قبلها الا ألف الوصل ، وعلى هذا على قراءة من شدد الدال بعد همزة الوصل ، أما القراءة وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، ويعقوب ، وأبي جعفر ، فيقرءونها بهمزة محققة مفتوحة ، وسكون الدال .. وخلاصة القول أن التمثيل بها غير صائب . انظر البدور الزاهرة ص ٢٣٧ ، سورة النمل ، الوافي ص ٣٣٧ ، وغيره .

٣) التبصرة ص ٣٥٧ ، النشر ٤/٢ ، السراج ص ٩٦ ، شعله ص ١٥٨ ، الوافي ص ١٣١ ، التيسير ص ٤٢ ، الاتحاف ص ٢٨.

أحرف ، وهو الذي يقتضيه اطلاق الحكم اذ لم ينسبه لراو على ما تقدم ، وهي : التاء الساكنة المتصلة بالفعل الماضي نحو : قالت ، وشبهه ، فذكر الصغيريات الثلاثة ، والجيم ، والثاء ، وقد جمعت أيضا في أوائل كلم هذا البيت فقيل :

جئت سعيدا زائرا   ثم ظعنت صاغـــــرا

فعند الصاد : لهدمت صوامع ، وعند السين : أنبتت سبع سنابل ، وعند الزاي : كلما خبت زدناهم سعيرا ، وعند الجيم : وجبت جنوبها ، وعند الثاء : كذبت ثمود ، ولم يذكر أيضا سواها ، اذ لا حاجة به لاتفاق القراء فيه على الاظهار ، نحو : ﴿**قالت رسلهم**﴾ (ابراهيم : ١٠) ﴿**وقالت يا ويلتى**﴾ (هود : ٧٢) ﴿**وقالت ما جزاء**﴾ (يوسف : ٢٥) وشبهه .

ثم قال : وزاد الظاء أيضا ، يعني عيسى المذكور قبله ، يقول : انه زاد الظاء مع هذه الحروف ، فأظهر عندها تاء التأنيث ، وذلك في ثلاثة مواضع ، ليس في القرآن غيرها ، في الأنعام موضعان : ﴿**وأنعام حرمت ظهورها**﴾ (الانعام : ١٣٨) ﴿**وما حملت ظهورهما**﴾ (الانعام : ١٤٦) وفي الأنبياء موضع ﴿**كانت ظالمة**﴾ (الانبياء : ١١) .

ثم قال : وبالادغام ورش جاء ، يعني وبادغام التاء فيها جاء ورش ، وحجته في ذلك أنهما اشتركا في المخرج ، واشتركا في ادغام لام التعريف فيهما ، ولأن الظاء أقوى من التاء ، لأن التاء حرف مهموس ، والظاء قوية بالاطباق ، الذي فيها والاستعلاء ، قاله أبو محمد[1] ، وقالون ، في ذلك على الأصل .

ثم قال الناظم رحمه الله :

ويظهران[2] هل وبل للطاء   والظاء والتاء معا والثاء

والضاد معجما وحرف السين   والزاي ذي الجهر وحرف النون

---

١) هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته ص : ٣٤

٢) الوافي ص ١٣٢ ، التبصرة ص ٣٦٠ ، السراج ص ٩٧ ، النشر ٦/٢ ، شعلة ص ١٦٠ ، الاتحاف ص ٢٨ ، الاقناع ٢٤٢/١ ، التيسير ص ٤٣ ، التحبير ص ٦٤.

ذكر في هذين البيتين أن اللام من هل ، وبل ، يظهرها ورش وقالون ، وهو المراد بقوله : ويظهران ، وذلك عند ثمانية أحرف وهي : الطاء ، والظاء ، والتاء ، والثاء ، والضاد ، والسين ، والزاي ، والنون ، وقد جمعت في أوائل كلم هذا البيت ، فقيل فيها :

ضنا بنفسي ظبي سرب ثناه زهد ثم ظنا

فعند الطاء : بل طبع ، وعند الظاء : بل ظننتم ، وعند التاء : هل تعلم ، وبل تأتيهم ، وعند الثاء : هل ثوب ، وعند الضاد : بل ضلوا ، وعند السين : بل سولت ، وعند الزاي : بل زين ، وعند النون : بل نحن ، ولم يذكر أيضا غير هذه الثمانية المواضع ، مما تظهر اللام عنده ، نحو : بل كانوا ، وبل قالوا ، وهل كنت الا ، لاتفاقهم أيضا على الاظهار .

وقوله : معجما ، أي منقوطا ، يقال : كتاب معجم ، ومعجم ، أي منقوط ، تحرز من الصاد المهملة .

وقوله : والزاي ذي الجهر ، الجهر من بعض صفات الحروف ، يعني أن الزاي من الحروف الجهورة ، وتتبين بعد هذا في ذكر الصفات ان شاء الله تعالى ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

فصل وما قرب منها أدغموا كقوله سبحانه اذ ظلموا (١)
وقد تبين وقالت طائفة وأثقلت فلا تكن مخالفة

ذكر في هذين البيتين ما تدغم فيه هذه الحروف المتقدمة ، فاعلمك أن الذال من اذ ، تدغم في الظاء المعجمة ، ثم مثل ذلك فقال : كقوله سبحانه : اذ ظلموا ، يعني في قوله تعالى : **﴿اذ ظلموا أنفسهم﴾** (النساء : ٦٤) في النساء ، ومثله **﴿اذ ظلمتم أنكم﴾** (الزخرف : ٣٩) في الزخرف ، وذكر أن الدال من قد تدغم عند التاء ، وهو قوله : **﴿وقد تبين﴾** (البقرة : ٢٥٦) ومن ذلك : **﴿وقد تعلمون﴾** (الصف : ٥) و **﴿لقد تاب الله﴾** (التوبة : ١١٧) وشبهه .

وذكر أن تاء التأنيث تدغم في حرفين اثنين ، وهما : الدال ، والطاء المهملتين ، كقوله : **﴿وقالت طائفة﴾** (آل عمران : ٧٢) يعني : التاء عند الطاء ، ومن ذلك : **﴿اذ همت طائفتان﴾** (آل عمران : ١٤) **﴿وآمنت طائفة﴾** (الصف : ١٤) وشبهه ، وقوله : وأثقلت : يعني التاء عند الدال ، وهما موضعان لا غير : **﴿فلما أثقلت دعوا الله﴾** (الاعراف : ١٨٩) و **﴿أجيبت دعوتكما﴾** (يونس : ٨٩)

ويندرج تحت ذلك ادغام لام بل في الراء ، لشدة القرب الذي بينهما ، لأنه داخل في قوله : وما قرب منها أدغموا ، أي وما قرب من هذه الحروف المتقدمة ، ولام بل من جملتها ، وجملة ذلك ثلاثة مواضع : **﴿بل رفعه الله اليه﴾** (النساء : ١٥٨) و **﴿بل ربكم﴾** (الانبياء : ٥٦) و **﴿بل ران على قلوبهم﴾** (المطففين : ١٤) ولم تأت الراء في القرآن بعد لام هل ، ولو أتت لم يكن بد من الادغام .

والهاء من قوله فلا تكن مخالفه ، عائدة على الحكم الذي هو الادغام ، وهو المصدر المفهوم من قوله : أدغموا ، أي : فلا تكن مخالفا لهذا الحكم ،

---

١) التيسير ص ٤٢ ، الاتحاف ص ٢٨ ، الاقناع ٢٣٨/١ ، الوافي ص ١٣٤ ، شعله ص ١٥٦ ، التبصرة ص ٣٥٣ ، النشر ٢/٢ ، السراج ص ٩٥ ، التحبير ص ٦٣.

يشير الى أن الادغام في ذلك لازم ، والعلة في ذلك أن هذه الحروف مع ما ادغمت فيه من حروف طرف اللسان ، فصارت لا تفارق مخارجها ، تخرج من موضع واحد ، كالمثلين .

ذكره أبو عمرو(١) قال : والبيان في هذه الحالة تكلف شديد لازدحام الحرفين ، كازدحام ما يتماثل منها ، فوجب ادغام ذلك ضرورة ، لكي يخف النطق ، ويسهل اللفظ ، ويزول التكلف ، وهذا الذي ذكر أبو عمرو - رحمه الله - ظاهر بين .

فان الذال والظاء المعجمين من مخرج واحد ، وكذلك التاء والدال والطاء ، الثلاثة المهملة ، فتأكد الادغام ، لا سيما والادغام يزداد حسنا في أكثرها ، لأنك اذا أدغمت أبدلت(٢) من الأول حرفا أقوى منه ، كالذال في الطاء ، لأنك تصير الذال طاء ، ولا شك أن الطاء أقوى من الذال ، على ما يتبين من ذكر الصفات ان شاء الله تعالى .

وكذلك التاء في الطاء ، واللام في الراء ، على أنه ذكر عن أبي نشيط ، اظهار التاء عند الطاء ، حكاه أبو جعفر(٣) ، وهو خلاف المعروف ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه :

وساكن المثلين ان تقدما وكان غير حرف مد ادغما

يقول : مهما اجتمع حرفان متماثلان ، وكان الأول منهما ساكنا غير حرف مد ولين ، فلا بد من ادغامه في الثاني ، وسواء كانا في كلمة أو في كلمتين ، وهو ظاهر اطلاق لفظه ، حيث قال : وساكن المثلين ، فأطلق ، وذلك نحو :

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) قلت : قوله : لأنك اذا أدغمت أبدلت من الأول حرفا أقوى منه .. الخ ، ليس بلازم ، ويرده في ادغام الطاء في التاء بقاء الاطباق ، وعدم بقاء شيء من التاء اذا ادغمت في الطاء ، لأن الحرف القوي اذا أدغم فيه الحرف الضعيف غاب فيه ، بخلاف العكس .

٣) أبو جعفر هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤ .

﴿اذهب بكتابي﴾ (النمل : ٢٨) و ﴿أينما يوجهه﴾ (النحل : ٧٦) و ﴿كانت تأتيهم﴾ (التغابن : ٦) و ﴿ويدرككم الموت﴾ (النساء : ٧٨) و ﴿من نصير﴾ (الحج : ٧١) وشبهه .

لكن اذا أدغمت النون في النون ، فلا بد من بقاء الغنة ، على ما يتبين ، بعد ان شاء الله تعالى ، فان كان الساكن حرف مد ولين ، لم يجز فيهما ادغام ، لأنهما أشبها الألف ، فصار المد الذي فيهما بمنزلة الحركة ، كما هو فيهما ، قاله أبو عمرو(١).

قال : ويدل على كونه فيهما كذلك جواز وقوع الحرف الساكن بعدهما ، كما يقع بعدهما وبعد المتحرك ، نحو : دواب ، وصواف ، وكذلك ، تأمروني(٢) ، وتحاجوني(٣) ، في مذهب من شدد النون(٤)، قال : وادغام المتحرك في حال تحريكه غير جائز ، وكذلك ما هو بمنزلته .

وظاهر قوله : أن الساكن اذا كان حرف لين فادغامه جائز ، نحو : ءاووا ونصروا ، واتقوا وءامنوا ، اذ ليس بحرف مد حقيقة ، وهو كما قال ، نص على ذلك أبو عمرو(٥)وقال : لأن معظم المد الذي امتنع الادغام بسببه من أجل المشابهة ، والاعتلال ، قد زال عنهما ، وانبسط اللسان بهما ، فصارا بمنزلة سائر الحروف الجامدة ، فوجب الادغام لذلك .

ولم تأت الياء الساكنة بعد الفتح فتدغم كالواو ومثالها في الكلام : أخشى يا هند ، اذا أمرت المؤنثة ، فحصل من جميع ما ذكرته أن الذال من اذ

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) قلت : فيها ثلاث قراءات : ○ نافع قرأها بنون مكسورة بعدها ياء مفتوحة ، ○ ابن عامر قرأ بنونين خفيفتين ، ○ والباقون بنون واحدة مكسورة مشددة ، ومد مشبع ، التذكرة ٦٤٩/٢ ، الوافي ص ٣٥٤ ، البدور الزاهرة ص ٢٧٧.

٣) تحاجوني : قرأها بالمد المشبع وتشديد النون من السبعة غير نافع وابن عامر ، التذكرة ٤٠٣/٢ ، الوافي ص ٢٦١ ، البدور الزاهرة ، ص ١٠٥.

٤) هو : وهو غير نافع وابن عامر

٥) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

قسم متفق على ادغامه ، وقسم متفق على اظهاره ، فالقسم المتفق على ادغامه في الذال مثلها والطاء ، والقسم المتفق على اظهاره ما بقي من الحروف ، وهو على قسمين : قسم اختلف القراء فيه ، وقسم لم يختلفوا فيه ، فالأول الاحرف الستة المذكورة ، والثاني : سائر ما بقي .

وان الدال من قد ، على ثلاثة أقسام : قسم متفق على ادغامه ، وقسم متفق على اظهاره ، وقسم مختلف فيه في الطاء والضاد ، فادغم ورش وأظهر قالون ، والقسم المتفق على اظهاره ما بقي من الحروف ، وهو أيضا على قسمين : قسم اختلف القراء فيه ، وقسم لم يختلفوا فيه ، فالأول الأحرف الستة المذكورة ، والثاني : سائر ما بقي من الحرف .

وان تاء التأنيث أيضا تنقسم الى ثلاثة أقسام : قسم متفق على ادغامه ، وقسم متفق على اظهاره ، وقسم مختلف فيه ، فالقسم المتفق على ادغامه التاء في مثلها ، وفي الدال والطاء ، والقسم المختلف فيه ، في الظاء ، فأدغم ورش ، وأظهر قالون ، والقسم المتفق على اظهاره ، ما بقي من الحروف ، وهو أيضا على قسمين : قسم اختلف القراء فيه ، وقسم لم يختلفوا فيه ، فالأول الأحرف الخمسة المذكورة ، والثاني : سائر ما بقي من الحروف .

وأن لامي هل وبل(١) على قسمين أيضا ، قسم متفق على ادغامه ، وقسم متفق على

---

١) قلت : في هذا الكلام اجمال كثير ، فان هل وبل ، ادغامهما يحتاج الى تفصيل ، أولا : حروف الادغام مع هل وبل وتفصيلها كالتالي : عددها ثمانية أحرف ، وهي : التاء ، والثاء ، والظاء ، والزاي ، والسين ، والنون ، والطاء ، والضاد ، وتفصيلها : أن بل يقع بعدها جميع هذه الحروف ، ما عدا الثاء المثلثة ، وتنفرد بوقوع خمسة بعدها ، وهي : الطاء ، والظاء ، والزاي ، والسين ، والضاد ، وتشترك مع هل في حرفين : هما : النون ، والتاء ، وتنفرد هل بالثاء المثلثة ، هذا هو التفصيل في حروف الادغام مع هل وبل ..

قال الناظم :

مفصلا لذلك الابل   وهل تروني نوى هل نوى

وبل سرى ظل ضر   زائدا طال وابتلاء .

الحكم : خلاصته أولا : نافع وابن كثير وعاصم وابن ذكوان : يظهرون مع جميع الحروف ، والكسائي

اظهاره ، فالقسم المتفق على ادغامه في اللام مثلها ، وفي الراء ، والقسم المتفق على اظهاره ما بقي من الحروف ، وهو أيضا على قسمين : قسم اختلف القراء فيه ، وقسم لم يختلف فيه ، فالأول : الأحرف الثمانية المذكورة ، والثاني سائر ما بقي من الحروف ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله :

وأظهرا نخسف(١) نبذت عذت أورثتموها وكذا لبثت
واذهب معا يغلب وان تعجب يتب يرد ثواب فيهما وان قرب

ذكر في هذين البيتين أن ورشا وقالون يظهران في هذه المواضع المذكورة ، وهو المراد بقوله : وأظهرا ، لأن الألف فيه راجعة اليهما ، وتشتمل هذه المواضع على ثلاثة أصول ، وحرف واحد .

فالحرف الواحد قوله في سبأ : ﴿إن نشأ نخسف بهم الأرض﴾ (سبأ : ٩) وهو قوله : وأظهرا نخسف .

وأما الأصول الثلاثة : فالأصل الأول : مجي الثاء عند التاء ، وذلك في أصل مطرد ، وحرفين ، فالأصل المطرد ما جاء من لفظ : لبثت ، ولبثت ، ولبثتم ، والحرفان ﴿أورثتموها﴾ (الاعراف : ٤٣) في الأعراف ، والزخرف .

قوله : وكذا لبثت ، في ضمنه ، لبثت ، ولبثتم ، اذ لا فرق بينهما الا الخطاب وزيادة الميم ، فعبر بلفظ عن غيره .

على أن الشيخ أبا القاسم(٢) رحمه الله ، قد بين ذلك فقال : لثبت الفرد والجمع وصلا ، في كثير من نظمه .

يدغم في الجميع ، والباقون على التفصيل ، أبو عمرو يدغم في هل نرى ، في الملك ، والحاقة ، خاصة ، ويظهر في الباقي ، وهشام يظهر عند النون والضاد ، وعند التاء في الرعد ، ويدغم في الباقي ، وأن حمزة يدغم عند التاء ، والسين ، والثاء ، ويظهر عند الباقي ، انظر باقي التفصيل في الوافي ص ١٣٤ ، والاتحاف ص ١٢٨ ، والتيسير ص ٤٣.

١) انظر الوافي ص ١٣٦ ، شعله ص ١٦٧ ، الاتحاف ص ٢٩ ، التيسير ص ٤٤ ، التبصرة ص ٣٦٣ ، النشر ٢/١١-١٢ ، والنشر ٢/١٣.

٢) أبو القاسم ، هو الشاطبي ، تقدمت ترجمته صفحة:٣٦٠

الأصل الثاني : مجيء الباء عند الفاء ، وذلك في خمسة مواضع ، وقد ذكرها الناظم كلها فقال : واذهب معا يعني الموضعين : **﴿قال اذهب فمن تبعك﴾** (الاسراء : ٦٣) في سبحان ، و **﴿قال فاذهب فإن لك في الحياة﴾** (طه : ٩٧) في طه . وقوله : يغلب وان تعجب يثب ، يريد : **﴿أو يغلب فسوف﴾** (النساء : ٧٤) في سورة النساء ، وفي الرعد ، **﴿وان تعجب فعجب قولهم﴾** (الرعد : ٥) وفي الحجرات : **﴿ومن لم يتب فأولئك﴾** (الحجرات : ١١) فهذه خمسة مواضع .

الأصل الثالث : مجيء الدال عند الثاء ، وذلك في موضعين : في آل عمران **﴿ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها﴾** (آل عمران : ١٤٥)، وهو معنى قوله : يرد ثواب فيهما ، يعني الموضعين .

وقوله : وان قرب ، أي وان قرب مخرج كل واحد من تلك الحروف ، من مخرج الآخر ، كأنه يقول : التقارب الذي بين هذه الحروف في المخارج لا يعتبرها ، وأنها مظهرة على الأصل .

وأما قوله : نبذت ، عذت ، فانه يريد : فنبذتها في طه ، فحذف الهاء كما حذف الميم من لبثتم ، وعذت لفظ مطلق يشتمل على موضعين : وهما في المؤمن والدخان ، وذكر أن ورشا وقالون يظهران الذال عند التاء ، في هذه المواضع ، ويؤخذ منه ادغامهما في التاء فيما سوى هذه المواضع ، لكنه لم يأت فيما سواها ، الا في الأخذ والاتخاذ ، نحو : أخذتم ، واتخذتم ، وشبهه .

وأما الذال من اذ ، فقد تقدم أنها مظهرة عندها .

فان قيل : لم أظهرت في اذ تبرأ ، وادغمت في اتخذتم واتخذت ؟..

فالجواب : أن الذال في اتخذتم ، وبابه متصله بالتاء في كلمة واحدة لا

تنفصل عنها ، فتأكد الادغام لقربها ، وهي في اذ تبرأ ونحوه منفصلة عنها (١) ، فقد يوقف على الكلمة الأولى ، فتنفصل من الثانية ، فيبطل الادغام ، فلما افترقا من جهة الاتصال والانفصال ، فرق بينهما بالادغام ، والاظهار . ذكره أبو عمرو(٢) ونحوه ذكره أبو محمد(٣) .

ويرد على هذا أن يقال : فلم أظهرت في نبذتها ، وعذت ، والتاء مع الذال في كلمة واحدة ، مثل اتخذتم وبابه ؟ .

فالجواب عنه : أن الادغام في نبذتها يؤدى الى الالتباس ، بفعلت من النبات ، وهو من النبذ ، الذي هو الترك ، وكذلك عذت لو ادغم لالتبس بعدت من العودة ، التي هي الرجوع الى الشيء ، وهو من التعوذ ، ذكره أبو عمرو ، والله أعلم.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

ودال صاد مريم(٤) لذكر وبا بعذب من رووا للمصري
واركب ويلهث(٥) والخلاف فيهما عن ابن مينا والكثير أدغما

قوله : ودال صاد مريم لذكر ، يعني الدال من هجاء [كهيعص] عند الذال من قوله : ذكر رحمة ربك .. وأجرى الكلمة على الاعراب فخفضها ، وهو معطوف على قوله : نخسف ، أيْ وأظهر نخسف ، ودال صاد مريم ، فهو مما اتفق على اظهاره ، وهو من حروف التهجي الواقعة في أوائل السور ، والحكم فيها في الاظهار والادغام جار على ما تقدم من الأصول ، على حسب التقارب والتباعد ، والتماثل ، لكنها مبنية على القطع ، والوقف

---

١) هذا الجواب يخرمه أن مرجع الادغام والاظهار في مثل هذه الكلمات يرجع للرواية ، ولذلك يظهرها حفص وابن كثير ، أعني الذال من كلمة اتخذت ، ويدغمها غيرهما ، الوافي ص ١٣٦ ، وشعله ص ١٦٩.

٢) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٤

٤) انظر : الاتحاف ص ٣٠ ، شعله ص ١٦٨ ، الوافي ص ١٣٦.

٥) التيسير ص ٤٤ - ٤٥ ، والوافي ص ١٣٦ ، شعله ص ١٦٩.

قال أبو العباس(١): والسكوت مقدر على كل حرف منها ، ولذلك وصلوها من غير معرفة ، ثم نظر ذلك بأسماء الأعداد حيث قالوا : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة ، فوصلوها غير معرفة ، وذلك التقدير يوهم السكوت على كل اسم منها .

قال أبو عمرو(٢) فما أدغموا منها فعلى نية الوصل ، وما أظهروا فعلى نية الوقف ، الذي هو أصل بنائها ، ثم قال : وبايعذب من رووا للمصري ، أراد وباء يعذب ، فحذف الهمزة وقصره ضرورة ، ويعني قوله : في البقرة : ﴿ويعذب من يشاء﴾ (البقرة : ٢٨٤) .

فأخبر أن المصري يظهر ذلك ، فقوله : رووا للمصري ، يعني بالاظهار ، يفهم ذلك من سياق الكلام ، وان لم يذكره لفظا ، لكن كلامه انما هو في الاظهار ، وفي ضمنه أن قالون فيه على الادغام .

وقوله : واركب ، ويهلث ، معطوفان على قوله : وبايعذب ، يعني أن ورشا يظهر الباء عند الميم من قوله في هود : ﴿ يا بني اركب معنا ﴾ (هود : ٤٢) والثاء عند الذال من قوله في الأعراف : ﴿يلهث ذلك﴾ (الاعراف : ١٧٦) ، ثم قال : والخلاف فيهما عن ابن مينا ، يعني في اركب ، ويلهث ، وهو المراد بقوله فيهما .

وابن مينا هو قالون ، وقد تقدم أنه يمد ، ولكنه هنا مقصور ، لاقامة الوزن ، ثم قال : : والكثير أدغما ، فذكر أن الادغام عنه فيهما أكثر ، وما علمت أن أبا عمرو(٣) رجح وجها منهما في كتاب من كتبه ، غير أنه ذكر من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد(٤) الاظهار ، ومن قراءته على أبي الحسن طاهر بن غلبون(٥) الادغام ، نعم ، أبو محمد مكي(٦) وأبو عبدالله بن

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) أبو عمر ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٤) أبو الفتح فارس بن أحمد ، تقدمت ترجمته صفحة: ١١١

٥) أبو الحسن طاهر بن غلبون ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٦

شريح(١) ذهبا الى الادغام .
فبالنظر الى ما رواه أبو عمرو(٢) في احدى روايتيه ، وما ذهب اليه هذان الامامان ، يرجح الادغام ، على ما ذكر الناظم ، ووجه الادغام في هذه الثلاثة الأحرف منها : يلهث أن الذال أقوى من الثاء ، لأن الذال مجهورة ، والثاء مهموسة ، رخوة ، فيحسن انتقال الأولى الى القوة بالادغام .
قاله أبو محمد(٣) قال : والاظهار حسن لأنه الأصل ، وقال في ادغام الباء في الميم في الموضعين : الميم حرف قوي بالغنة التي فيها ، والجهر والشدة ، فاذا ادغمت فيها الياء نقلتها الى حرف أقوى منها ، لأنك تبدل من الباء عند الادغام ميما ، يعني أن الميم تزيد على الباء بالغنة ، وأما الجهر والشدة فهما في الباء أيضا على ما يتبين في ذكر الصفات ، ان شاء الله تعالى .
قال : وأيضا فانهما اشتركا في المخرج من الشقين ، واشتركا في أن لام المعرفة لا تدغم في واحد منهما ، قال : والاظهار حسن ، لأنه الأصل ، ولأنهما من كلمتين ، والله أعلم .

---

٦) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

١) أبو عبدالله ابن شريح ، تقدمت ترجمته صفحة : ٧٠

٢) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٤٠

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه ، آمين :

وعنه نون نون(١) مع ياسينا أظهر وخلف ورشهم بنون

قوله : وعنه : أي وعن ابن مينا المذكور في البيت قبله ، أظهر نون نون ، يعني : النون من [ن والقلم] مع النون من يس ، عند الواو ، وفي ضمنه أن ورشا يدغمها ، ثم استدرك فقال : وخلف ورشهم بنون ، فأخبر عن ورش بالخلاف في ن والقلم ، وبقي يس ، بالادغام على مفهوم اللفظ ، ولم يتعرض لترجيح واحد من الوجهين . وقد اختار أبو عمرو(٢) الاظهار ، ورجحه ، قال : وهو الذي يأخذ به أكثر أهل الأداء من مشيخة المصريين ، وبه كان يقرىء محمد بن علي(٣) ، وبه أخذ .

فحجة ورش في الادغام هو ما تقدم من مراعاة الوصل ، مع كون النون فيها غنة ، والواو فيها مد يشبه الغنة ، فوجب الادغام .

وحجة قالون في الاظهار : مراعاة الوقف الذي هو أصل بنائها ، لأن النون في تقدير السكوت عليها كما تقدم ، والله أعلم .

ثم قال الناظم :

ذكر ادغام النون والتنوين(٤) والقلب والاخفاء والتبيين

اعلم أن النون التي ذكر ، هي النون الساكنة الأصلية ، التي تكون من نفس الكلمة ، قال أبو عمرو(٥) وتكون في الأسماء والأفعال ، والحروف ، وتقع في الكلمة متوسطة ومتطرفة .

قال : والتنوين لا يكون الا في أواخر الأسماء لا غير ، لأنه تابع للاعراب ، والاعراب مخصوص بالأواخر .

---

١) الوافي ص ١٣٦.

٢) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة ٣٣

٣) محمد بن علي ، هو الادفوي ، المصري تقدمت ترجمته صفحة : ٥٦

٤) التبصرة ص ٣٦٦ ، النشر ٢٢/٢ ، شعله ص ١٧١ ، الوافي ص ١٣٨ التيسير ص ٤٥ ، الاقناع ٢٤٦/١ ، الاتحاف ص ٣١.

٥) هو أبو عمرو الداني ، تقدمة ترجمته صفحة : ٣٣

قال أبو العباس[1] : والتنوين هو النون ، انما فرق بينهما لأن النون الساكنة هي الأصلية ،والتنوين لفظ كلفظ النون، وهو الزائد للاعراب .

وذكر أبو عمرو[2] وغيره أن لها عند حروف المعجم أربعة أحكام : اظهار ، وادغام ، وقلب ، واخفاء ، على نحو ما ذكر الناظم في الترجمة .

والادغام بتشديد الدال ، مصدر قولك أدغم يدغم ادغاما ، على وزن افتعل يفتعل افتعالا ، وقد تقدم في الهمزة المفردة ، والقلب ، والاخفاء ، مصدران ، فالقلب : مصدر قولك : يقلب قلبا ، والاخفاء : مصدر قولك أخفى يخفى اخفاء ، ويعني : أن تقلب النون الساكنة والتنوين عند الباء ميما ، وأن تخفيها عند خمسة عشر حرفا ، وهما المشار اليهما في أول باب الاظهار .

فقوله : وما يليهما من الأحكام ، فالباب مشتمل على جميع الاظهار ، والادغام ، للنون الساكنة وغيرها ، والتبيين : الاظهار ، ويتبين جميع ذلك بعد ان شاء الله تعالى .

ولا يقال اقلاب ، كما يقوله بعض عوام الطلبة ، لأن أفعال لا يأتي الا من أفعل ، مثل أظهر ، وأخفى ، ولا يقال : أقلب ، فلا يقال اقلاب .

ثم قال :

وأظهروا التنوين والنون معا   عند حروف الحلق حيث وقعا

ذكر في هذا البيت الحكم الأول من الأحكام الأربعة المذكورة ، وهو : الاظهار ، فذكر أن الرواة عن نافع يظهرون النون الساكنة ، والتنوين ، عند حروف الحلق ، فقال : وأظهروا التنوين والنون معا ، يعني : بالنون النون الساكنة ، فحذف الصفة للعلم بها .

وحروف الحلق ستة : الحاء ، والخاء ، والعين ، والغين ، والهاء ،

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة: ٣٣

والهمزة ، وقد جمعها ابن مزاحم الخاقاني(١) في بيت واحد فقال :

فحاء وخاء ثم هاء وهمزة   وعين وغين ليس قولي بالنكري

وقوله : حيث وقعا : يعني النون والتنوين ، والألف فيه عائدة عليهما ، يعني سواء كانت النون مع هذه الحروف في كلمة أو في كلمتين ، وهو كما قال ، فعند الحاء نحو : من حملنا ، وانحراه ، وعليم حكيم ، وشبهه ، وعند الخاء : نحو من خمر ، والمنخنقة ، وعليم خبير ، وشبهه ، وعند العين نحو : من عمل ، وانعام ، وسميع عليم ، وشبهه ، وعند الغين نحو : من غل ، وفسينغضون ، وحليما غفورا ، وشبهه ، وعند الهاء نحو : من هاجر ، وأنهار ، وجرف هار ، وشبهه ، وعند الهمزة ، نحو : من اليه ، ومن استبرق ، وشبهه ، على مذهب قالون ، لتخفيفه الهمزة ، وأما ورش فانه ينقل حركتها الى الساكن قبلها اذا كان معها في كلمتين ، فتذهب من اللفظ ، على ما تقدم ، في باب النقل .

فأما ان كانت معه في كلمة واحدة فلا خلاف في تحقيقها ، واظهار النون قبلها ، ولم تأت الا في موضع واحد ، وهو قوله تعالى في الأنعام : ﴿**وينئون عنه**﴾ .

قال أبو عمرو(٢) والعلة في ذلك ، أي في اظهار النون والتنوين عند هذه الحروف ، يعني : حروف الحلق المذكورة قبل ، هي بعد المسافة التي بينها وبينهن ، لأنهن من الحلق ، والنون من طرف اللسان ، فوجب الاظهار لأجل ذلك .

وبه قال أبو العباس(٣) : قال : تباعدت عنهن فلا سبيل الى الادغام ، وانما

---

١) الخاقاني ، هو موسى بن عبيدالله بن يحيى بن خاقان ، الامام ، أبو مزاحم الخاقاني ، المقريء ، المحدث ، من أبناء الوزراء ، مات سنة ٣٢٥ ، معرفة القراء ٢٧٤/١ ، غاية النهاية ٣٢٠/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٦١/٣ ، شذرات الذهب ٣٠٧/٢ ، تذكرة الحفاظ ٢٢/٣ ، تاريخ بغداد ٥٩/١٣.

٢) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) أبو العباس ، وهو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

يجب مع تقارب الحروف ، وذكر أبو جعفر[1] عن بعض أشياخه : أن الاظهار يتفاضل في القوة والتمكين عند هذه الحروف ، فأشد الاظهار وأسرعه وأمكنه عند الهمزة ، ثم الهاء ، ثم الحاء ، ثم العين ، وأضعفه وأقربه عند الخاء ، والغين .

قلــت : وانما كان ذلك بسبب قرب هذين الحرفين من حروف الفم ، وانما يقوى الاظهار بسبب بعد النون من هذه الحروف ، وليس ذلك في هذين الحرفين ، بل قد يحكم لهما بحكم حروف الفم ، فتخفى النون[2] والتنوين عندهما .

وبه قرأ المسيبي[3] في رواية ابنه عنه ، فيما ذكر أبو عمرو[4] قال : أبو جعفر[5] وبه قرأت من طريق الأهوازي[6] لابن شنبوذ[7] عن أبي نشيط ، وبه أخذ أبو الفضل الغزالي[8] لأبي نشيط ، من جميع طرقه ، ثم قال : والعمل في ذلك على الاظهار الذي عليه الجمهور .

---

١) أبو جعفر هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) قلت : قرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع شيخ نافع باخفاء النون الساكنة ، والتنوين ، عند الغين والخاء من حروف الحلق ، شرح الطيبة ص ١٣٤ ، وهو كما ذكر الشارح عن المسيبي عن ابنه ، والمسيبي أحد الرواة عن نافع ، وترجمته صفحة : ٦١

٣) الاتحاف ص ٣١ ، وانظر النشر ٢٢/٢-٢٣.

٤) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٥) أبو جعفر هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة ٣٤

٦) الأهوازي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٣

٧) ابن شنبوذ ، هو محمد بن أحمد ، بن أيوب ، البغدادي ، شيخ الاقراء بالعراق ، مع ابن مجاهد ، مات سنة ٢٧٦ ، معرفة القراء ٢٧٦/١ ، غاية النهاية ٥٢/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٤٨/٣ . تاريخ بغداد ٢٨٠/١ ، ارشاد الأريب ١٦٧/١٧ ، كامل ابن الأثير ٦٤٣/٨ ، وفيات الأعيان ٢٩٩/٤ ، تذكرة الحفاظ ٨٤٤/٣ ، العبر ٢١٣/٢ ، الوافي بالوفيات ٣٧/٢-٣٨ ، مرآة الجنان ٢٩٠/٢ ، شذرات الذهب ٣١١/٢.

٨) أبو الفضل الغزالي ، سبقت ترجمته صفحة : ٧٠

قلـــت : وهو الذي يقتضيه اطلاق الناظم ، ويكون النطق بالنون مستوفا بصوته ، فيكون لهما عمل في اللسان ، وعمل في الخيشوم .

ثم قال الناظم :

وأدغموا في لم يروا لكنه أبقوا لدا هجاء يوم(١) غنه

ذكر في هذا البيت الحكم الثاني من الأحكام الأربعة المذكورة ، فذكر أن الرواة عن نافع يدغمون النون الساكنة والتنوين في هجاء لم يرو ، وهي خمسة أحرف : الراء ، واللام ، والياء ، والميم ، والواو ، وبعضهم يجعلها ستة فيزيدون النون ، ويجمعونها في هجاء [يرملون] .

قال أبو عمرو(٢) : وزعم بعضهم أن ابن مجاهد عمل هذه الكلمة لهذه الحروف ، ولا معنى عندنا لذكر النون مع الحروف المذكورة ، لأنها اذا أتت ساكنة ولقيت مثلها لم يكن بد من الادغام ضرورة ، كسائر المثلين ، ولهذا لم يذكرها الناظم مع هذه الحروف ، لتضمنها في ذكر المثلين .

قال أبو عمرو : وقد سمعت الحسن بن سليمان المقرىء ينكر ذكرها معهن ، ويقول : اذا صح أن ابن مجاهد جمع هذه الكلمة المذكورة ، فانما جمع فيه المدغم والمدغم فيه ، يعني النون وما تدغم فيه .

وظاهر قول الناظم اطلاق النون كاطلاقها في حكم الاظهار المتقدم ، وليس على ظاهره ، وانما تدغم النون في هذه الحروف اذا كانت معهن في كلمتين لا غير ، وقد استدرك ذلك في آخر الباب ، فأطلق عفا الله عنه ثم قيد .

فعند الراء ، نحو : من ربهم ، ومن رسول ، وغفور رحيم ، وشبهه ، وعند اللام : فان لم ، ومن لا يجب داعي الله ، وخير لكم ، وشبهه ، وعند الياء نحو : من يومهم ، ومن يأته ، ووجوه يومئذ ، وشبهه ، وعند الواو نحو : من وال ، ومن ولي ، ويومئذ واهية ، وشبهه ، وعند الميم نحو : من مال ، ومن ماء ، وجزاء من ربك ، وشبهه .

ثم قال : لكنه أبقوا لدا هجاء يوم غنه : أي لكن الأمر أبقوا لدا هجاء

---

١) الاتحاف ص ٣٢ ، والوافي ص ١٣٨ ، شعله ص ١٧١ ، التبصرة ص ١٦٦ ، النشر ٢/٢٢.

٢) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

يوم غنه ، يعني أبقوا مع الادغام غنه في هجاء يوم ، الياء ، والواو ، والميم ، فالهاء من قوله لكنه ضمير الأمر والشأن ، كقوله تعالى : ﴿إنه من يأت ربه مجرما﴾ (طه : ٧٤). قال أبو عمرو(١) : والغنة صوت مركب من جسم النون ، مخرجه من الخيشوم.

قلــت : وكذا تكون أيضا باقية عند ادغامها في النون مثلها ، فحصل من هذا أن الادغام على قسمين : ادغام بغنة ، وادغام بغير غنة ، فادغام بغير غنة في الراء ، واللام ، وهو الادغام الصحيح لذهاب الغنة ، بانقلاب المدغم حرفا صحيحا من جنس ما أدغم فيه .

والادغام بالغنة وهو في الثلاثة الأحرف البواقي : الياء ، والواو ، والميم ، كما ذكر ، فاذا أدغمت في الياء والواو ، فلا شك أن الغنة الظاهرة عند الادغام غنة النون ، اذ لا غنة في الياء ، ولا في الواو ، واذا أدغمت في الميم ، فيحتمل أن تكون الغنة الظاهرة غنة النون المدغمة ، ويحتمل أن تكون غنة الميم المنقلبة من النون عند الادغام ، اذ الميم والنون حرفا غنة ، كما قال الأهوازي(٢) بل الهوزي(٣) :

والنون فيه غنة والميم   وصوتها مقره الخيشوم

يعني مع اسكانها ، وقد بين ذلك أبو جعفر(٤) فقال : الغنة صوت يخرج من الخياشم ، تابعا لصوت النون والميم الساكنتين ، قال : وهي في النون أقوى وأبين .

قلــت : ذهب أبو الحسن ابن كيسان(٥) الى أنها غنة النون ، وذهب

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) الأهوازي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٣

٣) الهوزي : الاسم غير واضح في النسختين ، وهو يحيى بن محمد بن خلف بن أحمد بن ابراهيم بن سعيد ، أبو زكريا الهوزني ، الاشبيلي ، امام كبير ، مقرىء ، مات سنة ٦٠٢ ، الغاية ٣٧٩/٢.

٤) أبو جعفر ، هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٤٠

٥) أبو الحسن ابن كيسان ، تقدمت ترجمته صفحة : ١١٦

أبو سعيد السيرافي (١) الى أنها غنة الميم .

قلـــت : وينبني على هذا أن الادغام في الميم هل هو الصحيح كالادغام في اللام والراء لذهاب صوت الحرف المدغم ؟ أو غير صحيح كالادغام في الواو والياء لبقاء صوته ؟ ، فعلى قول أبي الحسن ابن كيسان يكون غير صحيح ، اذ الغنة عنده غنة النون ، فصوتها باق مع الادغام ، كما هو في الياء والواو ، وعلى قول أبي سعيد السيرافي ، يكون صحيحا ، اذ الغنة عنده غنة الميم ، فقد ذهب صوت النون بالادغام .

واليه ذهب أبو عمرو(٢) وقال : لأن النون انقلبت الى لفظ الميم ، فصار مخرجها من مخرجها ، والغنة الظاهرة غنة الميم لا غنتها .

قلـــت : والتشديد مع بقاء الغنة أنقص منه مع ذهابها ، وقد نص على ذلك أبو عمرو ، فذكر عن أبي الفتح(٣) أنه قال : قال لنا أبو الحسن عبدالباقي بن الحسن(٤) المقرئ ، الغنة اذا ثبتت في الوصل لم يشدد الحرف ، ولفظ به بتشديد يسير ، واذا حذفت الغنة شدد الحرف .

وكذا قال أبو محمد(٥) فوجب ادغام النون والتنوين في الراء واللام بغير غنة ، لأنهما لا غنة فيهما ، ولا يشبهان الميم التي فيها الغنة ، فلم يكن لبقاء الغنة معهما وجه ، قاله أبو العباس(٦) وبه قال أبو محمد ، كما أن حق الادغام ادخال الحرف الأول في لفظ الثاني ، ادغمت الغنة التي في النون ، والتنوين معهما ، أعني : في الراء واللام ، ولم يبق للغنة لفظ ، وكمل ذلك التشديد .

---

١) أبو سعيد السيرافي ، هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي ، أبو سعيد ، نحوي ، عالم بالادب ، أصله من سيراف من بلاد فارس ، مات سنة ٣٦٨ ، الأعلام ٢/٢١٠.

٢) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) أبو الفتح ، فارس ، شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٥٠

٤) أبو الحسن عبدالباقي ، سبقت ترجمته صفحة : ٢٣٨

٥) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٦) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

ووجه الادغام في الميم بغنة هو الاشتراك الذي بينهما ، وبينها في الغنة ، حتى انك تسمع النون كالميم ، والميم كالنون ، قاله أبو عمرو(١)ووجه الادغام في الواو هو المؤاخاة التي بين الواو والميم ،اذ كانا يخرجان من بين الشفتين ، وكما وجب الادغام في الميم كذلك وجب في الواو ، وأيضا فان المد الذي في الواو بمثابة الغنة التي في الميم ، فقد اشتبها لذلك ، فوجب الادغام ، قاله أبو عمرو ، وقال : والذي أوجب الادغام لهما في الياء هو ما بينهما وبين الواو من المؤاخاة ، في المد واللين ، وان كان كل واحدة منهما قد تدغم في صاحبتها ، بعد القلب في قوله : ليا ، وميت ، وشبهه ، يعني : أن أصل ليا ، لويا ، وأصل ميت ، ميوت ، لقولهم لوى يلوي ، ولقولهم : مات يموت ، والأصل يموت ، فنقلت حركة الواو الى الميم فصار يموت .

ثم قال الناظم :

وقلبوهما لحرف الباء(٢) ميما وقالوا بعد بالإخفاء

ذكر في هذا البيت الحكمين الباقيين من الأربعة الأحكام ، وهما : القلب ، والاخفاء .

فالحكم الأول قوله : وقلبوهما لحرف الباء ميما ، والثاني قوله : وقالوا بعد بالاخفاء ، في قوله : وقلبوهما ، راجع الى النون الساكنة والتنوين ، يعني أن الرواة عن نافع قلبوهما عند الباء ، فصيروهما ميما ساكنة ، وسواء كانت النون مع الباء في كلمة أو كلمتين ، وهو ظاهر قول الناظم ، لأنه مطلق غير مقيد ، وذلك نحو قوله تعالى : ومن بعد ذلك ، وأن بورك ، وأنبئهم ، ويستنبئونك ، وشبهه .

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) الاتحاف ص ٣٢ ، الوافي ص ١٣٨ ، شعله ص ١٧٣ ، التبصرة ص ٣٦٩ ، النشر ٢٦/٢.

قال أبو عمرو(١): « العلة في قلبهما عند الباء ميما في اللفظ ، أنهما غنة(٢) في الخيشوم .
والباء حرف شديد لازم لموضعه من بين الشفتين ، فبعد ما بينهما وبينها ، وكانت الميم متوسطة بينهما لأنها مواخية للباء في المخرج ، ومشاركة للنون في الغنة ، فقلبا عندها ميما ، لذلك طلبا للخفة ، وبه قال أبو العباس(٣)

وقوله : وقالوا بعد بالاخفاء ، يعني : بعد ما ذكر من الاظهار ، والادغام ، والقلب ، أي : وقالوا بعد هذه الثلاثة الأحكام المذكورة ، باخفائها عند باقي الحروف ، وهو الحكم الرابع من الأحكام المذكورة . ولا يرجع لحكم الميم بعد القلب عند الباء ، لما يؤدي اليه من نقص ذكر حكم من الأحكام الأربعة ، وان كان حكمها في المشهور كذلك ، لأن حكم الميم الساكنة عند الباء بعد القلب ، أما اظهار واما اخفاء .
قد نص على ذلك أبو عمرو ، وغيره ، لكن رجح الاخفاء ، وقال : هو مذهب الحذاق(٤) من أهل الأداء ، فرد قول الناظم وصرفه الى اخفاء النون الساكنة ، والتنوين ، عند باقي الحروف أولى ، لاستكمال الأحكام الأربعة المذكورة .
وكذلك أيضا نص على الميم الساكنة عند الباء ، نحو : كنتم به ، وشبهه ، فقال : وحكم الميم الساكنة عند الباء أن تكون مخفاة ، قال : وهو قياس من

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) هذه العبارة في النسختين ، وهي غير واضحة ، ولعل المعنى : أن لهما غنة ، والله أعلم .

٣) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٤) قلت : ولا يجوز غيره ، والقول بالاظهار في غاية السقوط ، لأن كل من ذكر هذا الحكم ذكره مطلقا ، ولم يشر الى الاظهار أحد ممن تعرضوا لهذا الحكم ، راجع كتاب النشر في القراءات العشر ، للحافظ ابن الجزري ، ٢٦/٢ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٣٢ ، السراج ص ٨٨ ، التيسير ، ص ٤٥ ، الوافي ص ١٣٩ ، النجوم الطوالع ص ١١١ ، وغيث النفع في بحث القلب ص ٨٨.

قول ابن مجاهد(١) وبهذا قال شيخنا علي بن محمد بن بشير(٢) وغيره .
وقال آخرون هي مظهرة ، قال ، وبه كان عبد الباقي بن الحسين(٣) يقول فيما حدثنا عنه فارس بن أحمد(٤) وبه قال شيخنا أبو الحسن(٥) قال : وكذلك رواه أحمد بن صالح(٦) عن ابن مجاهد(٧) أيضا .
والبواقي من الحروف خمسة عشر حرفا ، وهي : التاء ، والثاء ، والجيم ، والدال ، والذال ، والزاي ، والطاء ، والظاء ، والضاد ، والكاف ، والصاد ، والفاء ، والقاف ، والسين ، والشين ، وسواء كانت النون معهن في كلمة أو في كلمتين ، فعند التاء ، نحو : ومن تاب ، وأنتم ، وجنات تجري ، وشبهه ، وعند الثاء : نحو من ثمرات ، وشهاب ثاقب ، وشبهه ، وعند الجيم نحو : من جاء ، وأنجيناكم ، وشيئا ، جنات عدن ، وشبهه ، وعند الدال نحو : من دونه ، أندادا ، وقنوان دانية ، وشبهه ، وعند الذال نحو : من ذلك ، وأنذرتهم ، وسراعا ذلك ، وشبهه ، وعند الزاي نحو : فان زللتم ، وأنزلنا ، ويومئذ زرقا ، وشبهه ، وعند الطاء نحو : وان طائفتان ، وبقنطار ، وقوم طاغون ، وشبهه ، وعند الظاء نحو : ان ظننا ، وفانظروا ، وحرث قوم ظلموا ، وشبهه ، وعند الكاف نحو ، ان كانوا ، وأنكالا ، وعادا كفروا ،

---

١) ابن مجاهد ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨١

٢) شيخنا علي بن محمد بن بشير ، لم أجد له ترجمة .

٣) عبدالباقي بن الحسين ، هو عبدالباقي بن الحسين بن أحمد بن محمد بن عبدالعزيز بن السقاء ، أبو الحسن ، الخراساني ، مات بعد سنة ٣٨٠ ، بالاسكندرية ، معرفة القراء ٣٥٧/١ ، والغاية ٣٥٦/١ .

٤) فارس بن أحمد ، تقدمت ترجمته ، وهو شيخ الداني : ٤٨

٥) شيخنا أبو الحسن ، هو ابن غلبون . ٨٥

٦) أحمد بن صالح عن ابن مجاهد ، هو أحمد بن صالح بن عمر ، البغدادي ، أبو بكر ، المقريء ، قال أبو عمرو : كان ثقة ضابطا ، مات بعد سنة ٣٥٠ ، معرفة القراء ٣١٦/١ ، تاريخ بغداد ٢٠٥/٤ ، غاية النهاية ٦٢/١.

٧) ابن مجاهد ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨١

وشبهه ، وعند الصاد ، نحو : أن صدوكم ، وينصركم ، قوما صالحين ، وشبهه ، وعند الضاد نحو : قل ان ضللت ، ومنضود ، وقوما ضالين ، وشبهه ، وعند الفاء نحو : ان فررتم ، وأنفقوا ، وقوما فاسقين ، وشبهه ، وعند القاف نحو : ولئن قلت : وينقلب ، وعلى كل شيء قدير ، وشبهه ، وعند السين ، نحو : ولئن سألتهم ، ومنسأته ، وسلاما سلاما ، وشبهه ، وعند الشين ان شاء الله ، وأنشأتم ، وغفور شكور ، وشبهه .

قال أبو عمرو(١) : والاخفاء حال بين الاظهار والادغام ، ولا تشديد فيه ، والغنة باقية معه ، وعلى ترك التشديد جاءت نصوص الأئمة في ذلك .

كقول أبي عمرو ، وقال أبو جعفر(٢) ، ونص جميعهم على أنه لا تشديد في الاخفاء ، الا الأهوازي(٣) ، فانه كان يقول : كما أن المظهر مخفف والمدغم مشدد ، فكذلك المخفي بين التشديد والتخفيف ، اذ هو رتبة بين الاظهار والادغام ، قال : ولا أرى الأهوازي الا واهما ، لأن التشديد انما وجب في الادغام لما أرادوا أن يكون الرفع بالمثلين واحدا ، ولا تماثل في الاخفاء .

وحجة الاخفاء عند هذه الحروف أنهما لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف لم يرو ، فيجب ادغامهما ، من أجل القرب ، ولم يبعد أيضا منهن كبعدهما من حروف الحلق ، فيجب الاظهار من أجل البعد .

ولما عدم القرب الموجب للادغام ، والبعد الموجب للاظهار ، أخفيا ، فصارا لا مدغمين ، ولا مظهرين ، قاله أبو عمرو ، وبنحوه قال أبو العباس(٤) .

قال أبو عمرو : الا أن اخفاءهما عند هذه الحروف يتفاضل على مقدار قرب المخارج وبعدها ، فما قربا منه كانا عنده أخفا مما بعدا منه ، قال أبو

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) أبو جعفر هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) الأهوازي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٥٧

٤) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

جعفر : والقراء أنحاء ، فمنهم من يفرط في التمكين ، ومنهم من يقصر فيه ، قال : وكان أبو القاسم(١) شيخنا رحمه الله ، ينكر الافراط فيه انكارا شديدا .

وقال أبو الحسن(٢) ابن أبي الربيع ، رحمه الله ، وتحافظ في الاخفاء ولا تبالغ ، فانك ان لم تفعل ذلك خرجت الى زيادة أو الى اظهار النون مع حروف الفم .

قال : وقد قال أبو عثمان(٣) أنه لحن لا يجوز ، يعني المازني ، والله أعلم .

ثم قال :

وتظهر النون لواو أويا — في نحو قنوان ونحو الدنيا(٤)

خيفة أن يشبه في ادغامه — ما أصله التضعيف في التزامه

ذكر في هذين البيتين أن النون تظهر عند الواو وعند الياء اذا كانتا في كلمة واحدة ، دل على ذلك المثال الذي مثل به ، وهو : قنوان ، والدنيا ، وهذا من تمام الحكم الثاني من الأحكام الأربعة المذكورة ، وهو حكم الادغام ، يعني أن ادغام النون في الحروف المتقدمة لا يكون الا اذا كانت النون في كلمة وأحد تلك الحروف في كلمة أخرى ، فان كانت النون معهن في كلمة واحدة فلا سبيل الى الادغام ، وانما اقتصر على ذكر الواو والياء دون غيرهما ، من حروف لم يرو ، لأنه لم يقع في القرآن منها مع النون في كلمة واحدة غيرها ، ثم ذكر العلة في ذلك ، فقال : خيفة أن يشبه في ادغامه ، ما أصله التضعيف ، أي خيفة أن يشبه ذلك النوع المدغم في حال ادغامه نوعا آخر أصله التضعيف ، يعني التشديد نحو : بنيان ، وصنوان ، فلو أدغم لالتبس بهذا النوع الذي أصله التضعيف ،

---

١) أبو القاسم ، هو الشاطبي ابن فيره ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٦

٢) أبو الحسن ابن أبي الربيع ، تقدمت ترجمته: ٧٢

٣) أبو عثمان المازني ، هو بكر بن محمد بن عثمان ، أبو عثمان المازني ، النحوي ، المشهور ، مات سنة ٢٤٩ ، غاية النهاية ١/١٧٩.

٤) التبصرة ص ٣٦٨ ، والنشر ٢/٢٥ ، التبصرة أيضا ص ٣٦٩.

فلا يدري هل هو مضعف في الأصل ، أو مما أدغمت نونه ؟ .

قال أبو محمد (١) ولو وقعت النون الساكنة قبل الراء واللام في كلمة ، لكانت مظهرة ، بخلاف وقوعها في كلمتين ، ثم قال : ألا ترى أنك لو بنيت مثالا فنعل ، من علم لقلت ، عنلم ، بنون ظاهرة ، ولو أدغمت لقلت : علم ، فيلتبس بفعل ، فلا يدري هل هو فعل أو فنعل ، والى هذا المعنى أشار الناظم بقوله : لالتزامه ، أي لالتزام الادغام ، بسبب أن النون لازمة للواو والياء ، ولا يمكن انفصالهما منها ، لكونهما معها في كلمة واحدة ، وكذلك في الكلام : زنما ، لو ادغمت لقلت زما ، فيلتبس بالزم ، فان كانت معهما في كلمتين فقد تنفصل عند الوقف عليها ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه آمين :

القول في المفتوح والممال وشرح ما فيه من الأقوال

الفتح والامالة لغتان ، فالفتح أن تنحو بالفتحة (٢) نحو الضمة ، وبالألف نحو الواو ، والامالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء .

والفتح أصل ، والامالة فرع ، والدليل على ذلك العموم والخصوص ، والافتقار ، وعدم الافتقار .

فأما العموم ، فانك تقول : كل ممال يجوز فتحه ، وليس كل مفتوح يجوز امالته ، وأما الافتقار وعدم الافتقار ، فان الفتح لا يفتقر الى سبب ،

---

١) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) قلت : وهذا الكلام فيه ما فيه ، فالفتح اخلاص الفتح مع الألف وعدم الانحاء به الى أي جهة ، وانما هو فتح الفم بالألف ضرورة وضده الكسر . والامالة : تعريفها كما ذكروا هو عند الكل هكذا : أن تنحوا بالفتحة نحو الكسرة ، فتأمل ، انظر الوافي ص ١٤٠ ، شعلة ص ١٧٤ ، التبصرة ص ٢٧٠ ، النشر ٢/٢٩ ، السراج ص ١٠٥

والامالة تفتقر للسبب الموجب لها .

والسبب الموجب للامالة سببان : وهما : الكسرة ، الياء ، وتتفرع منها ستة علل :

الأولى: أن تكون الامالة في الألف منقلبة عن ياء .

الثانية : أن تكون الألف مشبهة بالمنقلب عن ياء ، الثالثة : أن تكون الألف قد ترجع الى الياء في بعض الأحوال

الرابعة : أن تكون قبل الألف كسرة تمال الألف من أجلها .

الخامسة : أن تكون الكسرة بعد الألف .

السادسة : أن تكون الامالة للامالة ، وكلها واقعة في مذهب ورش ، الا ما أميل للكسرة قبله ، نحو : ضعافا ، وما ترجع الألف فيه الى الياء ، في بعض الأحوال ، نحو : امالتهم عزا ، ودعا ، لرجوع الألف فيهما الى الياء ، في قولك : أغزى ، وأدعى ، فلم يمل شيئا من ذلك ، وسائر ذلك يأتي ذكره في مواضعه ان شاء الله تعالى .

والبيت ترجمة لما يأتي ، والضمير في قوله وشرح ما فيه ، راجع الى الألف ، كأنه قال : القول في الألف الموصوف بالفتح لمن فتح ، وبالامالة لمن أمال ، والمفتوح والممال راجعان الى شيء واحد ، وهو الألف الموصوف بذلك ، وقد يرجع قوله : المفتوح ، للألف التي تمتنع امالتها ، نحو : الصفا ، ونحا ، وسنا برقه ، وشفا حفرة .

ويرجع قوله : الممال ، للألف التي يسوغ فيها ذلك ، وان لم يذكرغير الألف الممالة ، فان سكوته عن الأخرى ذكر لها ، فيجب على ذلك أن يثني الضمير ، لكن أفرده على حد قوله :

وكأن في العينين حب قرنفل ... أو سنبلا كحلت به فانهلت

فأعاد الضمير مفردا ، ولم يقل كحلتا ، وقال : الفرزدق :

ولو رضيت يداي وضنت ... لكان علي للقدر الخيار

ولم يقل وضنتا فثنى.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

أمال ورش من ذوات الياءذي الراء (١) في الأفعال والأسماء
نحو رءا يشري وتترى واشترىويتوارى والنصارى والقرا

ذكر في هذين البيتين ، أن ورشا يميل كل ألف منقلبة عن ياء ، وقبلها راء ، في اسم كانت أو فعل .

وقوله : ذي الراء ، أي صاحب الراء من ذلك ، يعني ما قبله الراء ، ثم مثل : رأى ، وبشرى ، وترا ، واشترى ، والنصارى ، والقرى ، فجمع في هذه المثل بين ما أميل لانقلاب ألفه عن ياء ، وبين المشبه به ، فالمنقلب ، رأى ، واشترى ، ويتوارى ، والقرى ، والمشبه به بشرى ، وترى ، والنصارى ، وكلها يصدق عليها ذوات الياء ، لأنها اما أن يكون أصل الفها الياء ، واما أن ترجع الى الياء في بعض الأحوال ، كألف التأنيث ، اذا ثنيت أو جمعت بالألف والتاء ، نحو : اخريان ، وأخريات .

فأما رءا ، فأصله رأى ، على وزن فعل ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فانقلبت ألفا ، فصار رءا ، دليله أنك اذا رددت الفعل الى نفسك قلت : رأيت ، فتظهر لك الياء ، وفيه أيضا امالة الراء ، وهي الامالة للامالة ، اميلت الراء لأجل فتحة الهمزة التي اميلت لامالة الألف .

وأما اشترى ، ويتوارى ، فانك تقول : اشتريت ، وتواريت ، وتقول : في قرى : قريان ، في التثنية ، اذا سميت بها ، فتظهر لك الياء ، لأنه جمع قرية ، فالياء الظاهرة في التثنية هي التي كانت في قرية .

ومن المنقلب عن الياء يا ويلتى ، ويا أسفى ، ويا حسرتي ، الا أنه منقلب عن ياء الاضافة ، التي للمتكلم ، وليست بأصلية ، كما هي في الهدى ، ورمى ، والأصل يا ويلتي ، ويا أسفى ، ويا حسرتى ، قلبت الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فصار يا ويلتى ، ويا أسفى

---

١) الوافي ص ٤٨ ، شعله ص ١٨٦ ، التيسير ص ٤٧ ، التبصرة ص ٣٨٩ ، النشر ٢/٦٢.

قلـــت : وبهذه الملاحظة والله أعلم ذكر أبو عمرو(١) في المحكم أنها تجعل على قراءة الياء نقطة بالحمراء ، كما تجعل المبدلة والمسهلة سواء ، وأما اللائي ، فأصله الائي بهمزة وياء ، فحذفت الهمزة تخفيفا ، وبقيت الكسرة تدل عليها ، فهمزه قالون على الأصل ، واختلف فيه عن ورش ، فقيل : يبدلها ياء خالصة ، واليه ذهب أبو العباس ، وأبو محمد ، وهو ظاهر قول الناظم ، اذ هو ضد الهمز الذي ذكر عن قالون ، وبه أخذ علينا شيخنا أبو عبدالله(٢) رحمه الله ، وقيل : يجعلها بين بين ، وهو مذهب أبي عمرو ، فيها ، وذكر أنها لغة الفصحاء من العرب .

قال في المفردة : واذا وقف صيرها ياء ساكنة ، قال : ويجوز تمكين مد الألف قبلها وقصرها ، والتمكين أقيس في الوصل ، فأما في الوقف فلا بد من تمكينها من أجل الساكن ، يعني أن السكون لازم للياء ، ولم تتحرك قط ، اذ لم تكن في الوصل ، وانما كانت فيه همزة مسهلة ، ويريد بالتمكين الاشباع . وقد بين ذلك في التلخيص ، فقال : طول تمكين الألف قبلها من أجل الساكنين ، ثم قال : نص على الوصل والوقف ، في ذلك أحمد بن صالح(٣) عنه ، ولا معارض لنصه.

قلـــت : ويجري مجراه الحيوة ، والصلوة ، والزكوة ، وشبههما مما رسم بالهاء ، ووقف عليه بالهاء ، فهو في الأصل بالتاء ، اذ الهاء حرف لم يمكن في الوصل ، ولا نطق به قط الا ساكنا ، فالسكون اذا لازم له ، على أنه ان نظرت الى أن الحرف في جميع ذلك لم يحدث الا في الوقف ، فهو بهذا الاعتبار عارض ، فالسكون فيه عارض بعروضه ، فيجب على هذا أن يجري مجراه ، ما سكن للوقف ، والله أعلم .

وكذلك أيضا ينبغي أن يكون الئي في الوقف على قراءته في الوصل بياء مكسورة ، مشبعة ، الكسرة .

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٣٠

٢) شيخنا أبو عبدالله ، علي بن محمد بن بشير ، تقدم أنني لم أقف له على ترجمة .

٣) أحمد بن صالح ، تقدمت ترجمته ٢٣٨

وأما لئلا فأصله لأن لا ، فأدغمت النون في لا ، ثم رسم لئلا على مراد الوصل ، والتخفيف ، كما رسم خاطئة ، وملئت ، فقالون يهمزه على الأصل ، وورش يخفف الهمزة ، فيبدلها ياء لانكسار ما قبلها ، قاله أبو العباس(١) ، وفعل ذلك في هذا الحرف ليوافق خط المصحف .

قال أبو محمد(٢) فهي بمنزلة الثانية ، في قوله : من الشهداء أن تضل ، واعتدادا باللام وبحركتها ، فسهل الهمزة على حكمها .

وقوله في مكان الياء المرسومة في المصحف ، في الكلمتين : آلئي ، وليلا ، وفي مكان الياء الملفوظ فيهما في القراءة الأخرى ، وهو أظهر لأن فيه التنبيه على القراءة الأخرى ، في الكلم الثلاث : اللائي ، ولئلا ، ولأهب.

ثم قال الناظم رحمه الله :

ثم ليقطع(٣) وليقضوا(٤) ساكنا وليتمتعوا و أوآباؤنا

ذكر في هذا البيت أن قالون يسكن اللام في هذه المواضع الثلاثة ، وهي : ثم ليقطع ، وثم ليقضوا ، في سورة الحج ، وليتمتعوا في سورة العنكبوت ، وكذلك الواو من قوله : أو آباؤنا الأولون ، في الصافات ، والواقعة ، فقال :

ثم ليقطع وليقضوا ساكنا .. أي قرأ اللام فيهما ساكنا ، ثم عطف عليهما ، وليتمتعوا ، وأوآباؤنا ، فأخبر أن الحكم واحد ، وقال ساكنا ، فذكر وذلك بملاحظة تذكير الحروف ، فأما المواضع الثلاثة ، فاللام فيها لام الأمر ، قال أبو العباس(٥) والأصل في لام الأمر الكسر اذا كانت في أول الكلمة

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) انظر الوافي ص : ٣٢٤ ، التيسير ص : ١٥٦ ، شعله ص : ٥٠١ ، التبصرة ص : ٦٠٠ ، النشر ٣٢٦/٢.

٤) الوافي ص ٣٢٤ ، التيسير ص ١٥٦ ، شعله ص ٥٠١ ، التبصرة ص ٦٠٠ ، النشر ٣٢٦/٢.

٥) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

قال أبو العباس(١) : والعرب تقلب ياء الاضافة الى الألف ، لخفة الألف ، فيقولون : يا غلا ، ما أضرب ، قال : وأنشد بعضهم :

يا بنت عما لا تلومي واهجمعي :

يريد يا بنت عمي ، قال : فامالة هذه الألفات دلالة على أن أصلها ياء الاضافة ، واعلم أن الألف تختبر بأربعة أشياء : فان كانت في اسم ، فاما أن يكون ثلاثيا أو مزيدا عليه ، فان كان ثلاثيا فانك تختبره بالتثنية ، فان ظهرت لك الياء أملت ، وان ظهرت الواو فتحت ، كقولك : هديان ، وعميان ، وفتيان ، ومولیان ، في تثنية : هدى ، وعمى ، وفتى ، ومولى ، وتقول : صفوان ، وأبوان ، وسنوان ، وشفوان ، في تثنية ، الصفا ، وأبا أحمد ، وسنا برقه ، وشفا جرف .

وان كان مزيدا على الثلاثي ، حكمت عليه بالامالة نحو : مسمى ، وغزى ، وأزكى لكم ، وشبهه ، وان كان في فعل : فانك تختبره بثلاثة أشياء : الأولى : أن ترد الفعل الى نفسك ، نحو : قضيت ، رميت ، هديت ، في قضى ، ورمى ، وهدى ، والثاني : أن ترده الى المستقبل ، كقولك : يقضي ، يرمي ، يهدي ، الثالث : أن ترده الى المصدر كقولك : رميا ، سعيا ، وما أشبه ذلك ، فتميل جميع ذلك .

وان ظهر الواو فافتح ، وذلك نحو : دعوت ، ونجوت ، ودنوت ، ويدعو ، وينجو ، ويدنو في : دعا ، ونجا ، ودنا .

وأما بشرى ، وترى ، والنصاري ، فالألف فيها للتأنيث ، وهي موجودة في خمسة أوزان : الأول : فعلى نحو مرضي ، والسلوى ، والثاني : فعلى ، نحو أخرى ، وبشرى ، الثالث : فعلى ، نحو احدى ، وسيمى ، الرابع : فعالى ، نحو يتامى ، ونصارى ، والخامس : فعالى نحو : أسارى ، وكسالى .

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٤

ووزن تترى : فعلى ، قاله أبو العباس(١) قال : وأصله وترى ، والتاء فيه مبدلة من واو ، وهو مشتق من المواترة ، وهو مجيء الرسل بعضهم في اثر بعض .
وانما ذكر الناظم هذه المواضع مع ذوات الياء ، وان لم تكن كذلك حقيقة ، لاشتراكها في جواز الامالة ، اذ الامالة سائغة فيها ، كما هي في المنقلب عن الياء .
ولم يزل القراء يتسامحون في ذلك ، ويطلقون هذه التسمية على غير المنقلب عن الياء ، وان لم تكن صادقة عليه حقيقة ، لاشتراكها في الحكم .
وقد ذكر أبو عمرو(٢) ذوات الياء ، ثم مثل : بذكرى ، والسلوى ، واحدى ، واليسرى ، وغير ذلك ، مع ما ذكر من ذوات الياء ، ولكن هذا مجاز فيها .
وظاهر قوله : أن الامالة في هذا الفصل امالة محضة ، وليس على ظاهره ، وانما هي بين اللفظين ، وقد بينها بعد هذا ، فأطلق هنا ثم قيد بعد .
ومما يجب الحاقه بهذه المواضع كلا ، وكلتا ، وخطايا ، والحوايا ، لاشتباه أوزانها ، فأما كلا ، فاختلف في الألف منها ، فذهب الكوفيون الى أنها للتثنية ، واستدلوا على ذلك بقولك : جاءني الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدين كليهما ، ومررت بالزيدين كليهما ، فتقلب ياء في النصب والخفض .
واستدلوا أيضا بالاخبار عنه بالتثنية ، كقولك : كلاهما قائمان ، وشبهه.
وذهب البصريون الى أنه مفرد في اللفظ ، تثنية في المعنى ، فتارة يعبرون عنه بالمفرد ، وتارة بالجمع ، فقالوا : كلاهما قائم ، وقائمان ، كما قالوا : كل قائم ، وكل قائمون ، فأخبروا عنه بالافراد والجمع .
فالافراد مراعاة للفظ والجمع مراعاة للمعنى ، وكذلك كلا ، الافراد باعتبار اللفظ ، والتثنية باعتبار المعنى ، وعلى اعتبار اللفظ ، قوله تعالى : **﴿كلتا الجنتين أتت أكلها﴾** (الكهف : ٣٣) ، فأفرد ولم يقل أتتا ، وقال الشاعر :
كلا يومي أمامة يوم صـــد   وان لم تأتها الا لماما

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

فأفرد ولم يقل يوما صد .

وقيل : انها منقلبة عن ياء ، يعني الألف في كلا .

قال صاحبنا الأستاذ أبو عبدالله (١) رحمه الله ، لأن الغالب على اللام الياء ، كما أن الغالب على العين الواو ، اذا كان الاسم جامدا لا اشتقاق له ، وكان لام الكلمة منه ألف ، حكم عليه بأن أصله الياء ، لأن وقوع الألف في اللام بدلا من ياء أكثر من وقوعها بدلا من واو ، فان يقع في عين الكلمة ألف حكم له بأن أصله الواو.

قلت : وحكى أبو العباس(٢) أنها منقلبة عن واو ، وفيه معنى التأنيث ، قال : وعلى هذا تكون امالته بسبب ما فيه من معنى التأنيث .

وان كان الألف منقلبة عن الواو ، يعني في مذهب غير ورش ، ممن أماله ، وعلى هذا يترتب الحكم في الوقف على كلتا ، من الامالة والفتح .

فعلى قول الكوفيين ، تكون الألف فيه للتثنية ، والتاء للتأنيث ، قاله أبو العباس .

وعلى قول البصريين : تكون الألف فيه للتأنيث ، قال : لأنه يكون على وزن فعلى ، والتاء التي فيه منقلبة عن واو ، والأصل كلوا ، قال صاحبنا الأستاذ رحمه الله ، وهذه الواو هي المدعاة في كلا ، لأن كلتا من مادة كلا ، والتاء كثيرا ما تبدل من الواو ، قالوا : ترات ، وتحية(٣) الى غير ذلك من النظائر .

قلت : فعلى هذا يجب أن يوقف عليها اذا كانت للتثنية بالفتح ، قال أبو عمرو(٤) : لأن ألف التثنية لا تمال باجماع ، لأنها مجهولة لا أصل لها في ياء ولا واو ، ولا هي مشبهة بما أصله ذلك من الألفات .

---

١) صاحبنا هو ابن آجروم ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٣٦

٢) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) في [أ] تراث ، وفي [ب] تحت ، ترات ، وتحت ، كلمتان غير مفهومتان ، ولم أجد في القاموس ولا في اللسان لهما معنى على لفظيهما هذا .

٤) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

وان كانت للتأنيث فيجب أن يوقف عليها بالامالة ، قال أبو عمرو : وعلى القول الأول عامة القراء وأهل الأداء ، يعني : اخلاص الفتح .

وأما خطايا فليست الفه للتأنيث ، وانما هي منقلبة عن ياء ، وبيان ذلك أن أصله عند سيبويه(١) خطائي ، على وزن فعائل ، لأنه جمع خطيئة ، على وزن فعيلة ، فالهمزة لام الفعل ، فهمزت الياء لوقوعها بعد ألف زائدة ، فصار خطاءء ، بهمزتين ، فقلبت الهمزة الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها ، فصار خطائي بهمزة وياء .

قال أبو العباس(٢) : ثم قلبت الياء ألفا قلبا لازما مسموعا من العرب ، فصار خطاءا .

قال صاحبنا أبو عبدالله(٣) رحمه الله ، في كيفية هذا القلب : تقلب الكسرة فتحة ، لأن هذا جمع متناه آخره الى ياء ، وفيه همزة حادثة في الجمع ، فيصير خطاءي ، فتنقلب الياء الفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فيصير خطاءا ، فتقع الهمزة بين ألفين ، وكأنها ألف فيصير ذلك كاجتماع ثلاث ألفات ، فتنقلب الهمزة ياء ، فيصير خطايا .

قال : فألفه على هذا منقلبة عن ياء ، أصلها همزة ، ووزنه فعائل ، ففيه على هذا خمسة أوجه من التغيير ، وهي : خطائئي ، ثم خطائي ، ثم خطاءي ، ثم خطاء ، ثم خطايا.

وذهب الخليل(٤) الى أن أصله خطايئي ، كما تقدم ، وهمزت الياء لوقوعها بعد ألف زائدة .

قال أبو العباس(٥) : ثم قلبت الكلمة فقدمت الهمزة مكان الياء ، وأخرت الياء مكان الهمزة ، وردت ياء غير مهموزة ، لما زالت عن موضعها ، يعني :

---

١) سيبويه : تقدمت ترجمته صفحة : ٤٥

٢) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) صاحبنا أبو عبدالله ، هو ابن آجروم ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٣٦٠

٤) الخليل هو الخليل بن أحمد ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٠٢

٥) هو أبو العباس المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

لما لم تكن بعد ألف زائدة ، قال : فصارت خطائي ، مثل فعالى ، يعني : بوزن فعالى ، لما قدمت الهمزة ، وهي لام الفعل ، وأخرت الزائدة .
قال : ثم قلبت الياء ألفا ، يعني على حسب ما بينه قبل ، قال : فهو فعالى مقلوب من فعالى .
قلت : وليست الألف فيه للتأنيث ، وان كان وزنه في اللفظ فعالى كوزن يتامى ، وشبهه ، وانما هي مبدلة من الياء الزائدة وهي التي كانت في خطيئة ، وذكر صاحبنا الأستاذ(١)رحمه الله ، في هذا المذهب أنهم قدموا الهمزة وأخروا الياء من خطايء ولم تقلب همزة ، كما قال أبو العباس(٢) وكأنه والله أعلم لما رأى أنها تعود ياء بعد قلبها همزة لزوالها من بعد الألف الزائدة ، حكم عليها بالتأخير قبل القلب ، ورأى الأمر يفضى الى آخر ، فيصير آخره أولا .
قال : وفيه على هذا من وجوه التغيير أربعة : وهي خطايئي ، ثم خطاءي ، ثم خطاءا ، ثم خطايا .
وأما الحوايا فألفه أيضا أصلية ، وليست للتأنيث ، ووزنه اما فعايل ، واما فواعل ، وذلك بالنظر الى مفرده ، فقد يحتمل أن يكون حاوية ، أو حوية ، وهو المعنى ، فاذا كان مفرده حاوية ، الواو الأولى بدل من الألف الذي في فاعلة ، كما هي في ضوارب ، بدل من ألف ضاربة ، والثانية : هي الواو الأصلية ، التي كانت في المفرد ، وهي عين الكلمة ، فوقعت ألف الجمع بين واوين ، الأخيرة تلي الطرف ، فقلبت همزة فصارت : حواءي ، ثم ان الجمع المتناهي اذا اعتلت لامه وحدثت فيه في الجمع همزة ، قلبت الكسرة فتحة ، فصار حواءي ، فانقلبت الياء ألفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فصار حواءا ، ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين ، كما في خطايا ، فصار حوايا ، فالياء بدل من الهمزة المبدلة من الواو التي هي عين الكلمة .

---

١) صاحبنا الأستاذ ، هو ابن آجروم ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٣٦

٢) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

فوزنه على هذا فواعل ، مقلوب من فعل ، اذا قلبت الكسرة فتحة ، كما ذكرت ، وان كان مفرده حوية ، فجمعه على القياس حواءي على وزن فعائل ، بقلب الياء همزة مكسورة ، وهي الياء التي كانت في المفرد ساكنة زائدة ، اذ هو على وزن فعيلة ، كخطيئة ، ثم قلبت الكسرة فتحة ، وفعل بها ما تقدم في الوجه الأول ، فصار حوايا ، فوزنه على هذا فعالى مقلوب من فعايل ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله آمين :

والخلف عنه في أراكهم وما — لا راء[1] فيه كاليتمى ورمى

وفي الذي رسم بالياء عدا — حتى زكى منكم الى على لدا

الا رءوس الآي دون هاء[2] — وحرف ذكراها لأجل الراء

الهاء في قوله : عنه ، في أراكهم عائدة على ورش ، يعني : أن الرواة اختلفوا عنه في هذا اللفظ ، من جميع هذا الفصل ، الذي وقع قبل الألف فيه راء ، وهو قوله تعالى : ﴿**ولو أريكهم كثيرا**﴾ .(الانفال : ٤٣) .

قال أبو عمرو[3] ، واستثنى المصريون عنه من الأفعال حرفا واحدا فذكره ، قال : فرووه عن قراءتهم باخلاص الفتح .

قال : وكذلك قرأته على فارس بن أحمد[4]، وكذلك نص عليه محمد بن علي[5] في كتابه ، قال : وقرأته على أبي القاسم[6] ، وأبي الحسن[7] بين اللفظين قياسا على سائر الباب ، فيظهر من قول الامام أبي عمرو ، أن الفتح فيه أثر ، لأنه الأكثر .

---

١) الوافي ص ١٤٨ ، وشعله ص ١٨٦ ، والتبصرة ص ٣٨٨ ، والنشر ٤١/٢.

٢) النشر ٦٢/٢ ، والتبصرة ص ٣٩٠

٣) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٤) فارس بن أحمد شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ١١١

٥) محمد بن علي هو الأدفوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٥٦

٦) أبو القاسم هو الشاطبي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٦

٧) أبو الحسن ، هو ابن غلبون ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٥

قال أبو جعفر (١) : وذكر اسماعيل النحاس(٢) عن أبي يعقوب(٣) ، أنه روى عن نافع ، ولو أريكهم بالفتح ، واختار ورش التوفيق .

وقوله : وما لا راء فيه : معطوف على قوله : ولو أريكهم ، أي ، والخلف عنه في أريكهم ، ومالا راء فيه من ذلك نحو : ما مثل به ، وفي جميع ما رسم من ذلك بالياء ظاهره ، وان لم يكن من ذوات الياء ، ما خلا خمس كلم ، وهي : حتى ، وزكى ، والى ، وعلى ، ولدا .

فقال : وفي الذي رسم بالياء عدى ، حتى زكى ، الى آخرها ، والمعنى على خلاف الظاهر ، فان ذوات الواو لم يمل منها الا ما وقع رأس آية ، للاتباع ، وقد ذكر ذلك بعد ، فأطلق هنا ثم قيد .

فقوله : عدى ، حرف استثناء ، ويستعمل حرفا ، وفعلا ، فما بعده اما منصوب ، واما مخفوض ، ثم استثنى من ذلك ما كان رأس آية ، في سورة أواخر أيها على ياء ، فقال : الا رءوس الآي دون هاء ، فاستثنى ذلك من المختلف فيه ، دل ذلك على أن لا خلاف فيه ، وذلك في آي عشر سور ، وهي : طه ، والنجم ، والمعارج ، والقيامة ، والنازعات ، وعبس ، وسبح ، والليل ، والضحى ، والعلق ، وما كان من رءوس الآي بالهاء ، فلا يدخل في هذا الفصل ، لقوله : دون هاء ، فبقيت رءوس الآي بالهاء على حكم الفصل المستثنى منه ، وهو المختلف فيه ، وذلك نحو : آي والشمس وضحاها ، والنازعات ، من قوله : أم السماء بناها ، الى آخرها ، الا قوله من ذكريها ، فانه لا خلاف فيه ، وذلك من أجل الياء ، على ما تقدم في البيت الأول ..

ولذلك عطف رءوس الآي دون هاء ، وهي التي أواخر آيها على ياء .

فحصل من جميع ما تقدم أن امالة ورش تنحصر في أربعة فصول :

الفصل الأول : ما وقع قبل الألف فيه راء ، نحو : نرى ، والكبرى ، فقال

---

١) أبو جعفر هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) اسماعيل النحاس ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٥٢

٣) أبو يعقوب هو يوسف الازرق ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٢ .

أبو عمرو(١) : لا أعلم(٢) خلافا عنه في هذا الفصل بين اللفظين ، حيث وقع ، ثم استثنى ولو أريكهم . فقال : لا أعلم أيضا خلافا في امالة الهمزة ، وما بعدها بين اللفظين ، ثم تتبع الراء الهمزة ، فيكون أيضا بين اللفظين ، ليكون العلاج بالكلمة كلها من جهة واحدة . وهذا مأخوذ من البيتين الأولين حيث قال : أمال ورش .. الخ .

الفصل الثاني : ما ليس قبل الألف فيه راء ، ولم يقع رأس آية ، وذلك نحو : الهدى ، ورمى ، وبلي ، وشبهه . فقال أبو عمرو(٣) : اختلف أهل الأداء عنه في هذا الفصل ، فقرأته على أبي الحسن(٤) عن قراءته باخلاص الفتح في ذلك كله ، وقرأته على أبي القاسم(٥) وأبي الفتح(٦) وغيرهما ، بالامالة اليسيرة التي هي بين اللفظين ، ثم قال : وهو الصحيح الذي يؤخذ رواية وتلاوة . وبذلك أخذ .

وهذا مأخوذ من البيت الثالث ، والرابع ، حيث قال : والخلف عنه في أريكهم ومالا راء فيه .. الخ .

الفصل الثالث : ما وقع رأس آية وليس بعده هاء مؤنثة ، نحو : آي طه ، وسبح ، والضحى ، وسواء كانت من ذوات الياء أو من ذوات الواو ، فقال أبو عمرو : ولا أعلم خلافا عنه في امالة ذلك بين بين ، حيث وقع ، لوقوع الألف الممالة في ذلك في موضع التغيير ، وهو الطرف . وهذا مأخوذ من البيت الخامس ، حيث قال : الا رءوس الآي دون هاء ، الى آخر الفصل .

---

١) هو أبو عمرو الداني ، وتقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) انظر التيسير ص ٤٧ ، الوافي ص ١٤٨ ، شعله ص ١٨٦ ، التبصرة ص ٣٩٠ ، النشر ٤٨/٢ ، النشر ٤٦/٢.

٣) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٤) أبو الحسن ، هو ابن غلبون ، تقدمت ترجمته صفحة :٨٥٠

٥) أبو القاسم ، هو الشاطبي ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٦

٦) أبو الفتح ، شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ١١١.

الفصل الرابع : ما وقع رأس آية في سورة أواخر آيها ، على هاء مؤنث ، نحو آي : والشمس وضحاها ، والنازعات ، الا قوله من ذكريها ، لأجل الراء على ما تقدم . فان أبا عمرو نص على ذلك عن ورش ، باخلاص الفتح ، ثم قال : على أن قياس قول أبي يعقوب(١) وغيره ، عنه في ذلك التوسط من اللفظ .

قال : وبالأول قرأت على أبي الحسن(٢) ، وقرأت على الخاقاني(٣) وعلى أبي الفتح ، ذلك بين بين كسائر الفواصل التي لا كناية ، مؤنث بعد الألف المنقلبة عن الياء فيها ، وذلك طرد لمذهب ورش ، في سائر ذوات الياء ، وهذا مأخوذ من دليل الخطاب في البيت الخامس المذكور ، حيث استثنى رءوس الآي دون هاء ، من المختلف فيه ، فبقيت رءوس الآي بالهاء على حكم المستثنى منه ، لكن الامالة فيما ليس قبله راء ولم يقع رأس آية أثر على ما ذكر الامام .

والفتح فيما وقع رأس آية وبعد هاء مؤنث ، أثر لذكره اياه في جملة ما أخلص فيه الفتح . ثم حكى امالته بعد .

فحجة امالة ذوات الياء محاولة تقريب الألف الى أصلها ، وهو الياء ، ولا يتمكن ذلك الا بتقريب ، الفتحة الى الكسرة ، قاله أبو محمد(٤). وأما ألف التأنيث فقال أبو محمد أيضا تمال لأن التأنيث له الكسر ، والياء نحو قولك ، اليك وقومي ، وشبهه ، ولأن الألف قد صارت رابعة فيه ، فهي في حكم ما أصل ألفه الياء .

قال أبو عمرو : فأميلت دلالة على تأنيثها ، وأنها تنقلب في التثنية ياء ، اذا قلت : أخريان ، وبشريان ، وعسريان ، في آخرى ، وبشرى ، وعسرى ، وشبهه.

---

١) أبو يعقوب : هو يوسف الأزرق ، تقدمت ترجمته صفحة :

٢) أبو الحسن ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٩

٣) الخاقاني : شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة ٩٦

٤) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

قلـــت : وكذلك أيضا تنقلب اذا جمعت بالألف والتاء نحو : أخريات ، وحبليات ، كما يقولون فتيان ، وفتيات ، في تثنية فتى ، وجمع الفتاة ، فأشبهت المنقلب عن الياء .

ثم قال :

وأقرأ ذوات الواو بالاضجاع لدا رءوس الآي للاتباع

ذكر أن الاضجاع هو الامالة في ما رسم بالياء من ذوات الواو ، وانما يكون فيما وقع من ذلك رأس آية فقال : واقرأ ذوات الواو بالاضجاع لدا رءوس الآي ، فاعلمك أن الامالة فيها انما تكون في رءوس الآي ، وليست على ما يفهم من الاطلاق .

وفي قوله : قبل ، وفي الذي رسم بالياء ، انما يكون في رءوس الآي وغيرها ، ثم ما وقع في رءوس الآي جار على ما تقدم من الأحكام ، فان كانت في رءوس الآي من غير هاء فلا خلاف ، وان كانت في رءوس الأي بالهاء ، فعن خلاف .

فأما ان لم تكن في رأس آية فلا امالة فيها ، وهو الذي يقتضيه اطلاق الناظم ، وذلك قوله تعالى : في الأعراف : ﴿ضحى وهم يلعبون﴾ (الاعراف : ٩٨) ، والواقع منها رأس آية في اثني عشر موضعا ، ستة أواخر آيها على ياء ، وهي : العلى ، في الموضعين ، وأن يحشر الناس ضحى ، والضحى ، والقوى ، وسجى ، وستة أواخر آيها على هاء ، وهي : ضحاها ، في الثلاثة المواضع ، ودحيها ، وتلاها ، وطحاها .

فأما العلى ، فأصله علو تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فانقلبت ألفا ، لأنه جمع عليا ، والأصل علوا لأنه من علوت ، أبدلت الواو ياء كما أبدلت في الدنيا ، اذ الأصل دنوا ، لأنها من دنوت .

وأما الضحى ، فقالوا : من الضحو ، والضحو ارتفاع النهار ، قاله الزبيدي.

وأما القوى ، فأصله قوو ، لأنه جمع قوة ، فانقلبت الواو ألفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها .

وأما سجى : فيقال : سجى الليل يسجو سجوا ، اذا سكنت ريحه ، والبحر سكنت أمواجه ، وأما دحاها ، فيقال : دحا الله الأرض دحوا بسطها ، ودحيا قيل : الأكثر الواو ، وكذلك طحاها طحوا ، وطحيا .
وأما تلاها : فيقال تلى يتلو ، وهو معروف ، وقوله : للاتباع : أشار الى العلة الموجبة لامالة ذوات الواو ، وهي موافقة بين الألفاظ ، وان تات الآي على نسق واحد .
ذكره أبو العباس (١) قال : وأيضا فان رءوس الآي مشبهة بالقوافي ، والامالة وما قاربها تغيير ، ورءوس الآي والقوافي في مواضع التغيري ، لأنها مواضع الوقف ، والوقف يقع فيه التغيير ، وكلما تقدم من الامالة انما تكون اذا لم يلق الألف الممالة ساكن ، فان لقيها فلا امالة فيها ، وقد بين الناظم ذلك بعد هذا على ما يأتي ان شاء الله تعالى .

ثم قال :

والألفات اللئي قبل الراء مخفوضة في آخر الأسماء
كالدار والأبرار والفجار (٢) والجار لكن فيها خلف جار(٣)

قوله : والألفات : معطوف على ذوات الواو ، أي : وأقر ذوات الواو ، والألفات اللائي قبل الراء ، يعني : بالاضجاع في الجميع .
وقد تقدم أن موجب الامالة الكسرة والياء ، فهذا مما أميل لأجل الكسرة ، والممال لأجل الكسرة نوعان : نوع تكون الكسرة فيه كسرة اعراب ، ونوع تكون فيه كسرة بناء .
فان كانت كسرة اعراب ، فان المقصود منها ما كان في الراء ، وهو هذا ، وان كانت كسرة بناء ، فانها تكون في الراء وفي غيرها ، ويأتي ذكرها في البيت الذي بعد هذا .

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤.
٢) التبصرة ص ٣٨٩ ، والتيسير ص ٥١ ، وشعله ص ١٩٠ ، والوافي ص ١٥١.
٣) التبصرة ، ص ٣٩٠ ، والنشر ص ٥٦ ، وشعله ص ١٩١ ، والوافي ص ١٥١.

ونصب مخفوضة على الحال من الهاء ، أي في حال خفضها ، يعني أن تكون الكسرة في الراء كسرة اعراب لا كسرة بناء ، فخرج من ذلك نحو : القارعة ، والجوار ، وأنصاري ، وما دونها ، لكون الكسرة في ذلك ، كله كسرة بناء لا كسرة اعراب .

فأما قوله تعالى : غير مضار ، فلا امالة فيه مع أن الكسرة فيه كسرة اعراب ، ولكن حال بينهما وبين الألف ساكن مدغم ، والأصل مضارر ، فأسكنت الراء ، ووقع الادغام ، وانما تكون الامالة اذاباشرت الكسرة الألف ، وسواء اتصل بها ضمير أو لم يتصل ، نحو : أبصارهم(١) ، والدار ، والأبرار ، على ما مثل به ، اذ الراء في جميع ذلك هو آخر الاسم ، والضمير زائد عليه .

على أن أبا عمرو(٢) ذكر الفتح فيما كان قبل الألف فيه حرف استعلاء ، فقال : وقد استثنى من ذلك محمد بن علي(٣)ما كان فيه حرف من حروف الاستعلاء ، نحو : أبصارهم ، والفخار ، وأقطارها ، والغار ، وشبهه ، قال : وباجراء القياس على نظائره قرأت ذلك ، وبه أخذ .

فجرى الناظم على المستعمل من ذلك ، ووجه الامالة في جميع ذلك ، أن الراء حرف تكرير ، والكسرة فيها تقوم مقام كسرتين ، فامال ما قبل الألف قليلا ليميل الألف لذلك ، نحو : الياء يسيرا ، من أجل قوة الراء اذا كانت حركتها تقوم مقام حركتين .

قاله أبو عمرو ، وقال أبو العباس(٤) ومما يدل على قوة الامالة من أجل الراء المكسورة أنهم غلبوها على المستعلى في قولهم : مررت بضارب ، فأمالوه ، وهم لا يميلون ظالما ، فصارت الراء المكسورة أقوى ، من المستعلى في الحكم .

---

١) انظر الوافي ص ١٥٣ ، وشعله ص ١٩٠ ، والتيسير ص ٥٢ ، والتبصرة ص ٣٨٩ .

٢) هوأبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٣٠

٣) محمد بن علي ، هو الادفوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٥٦

٤) هو أبو العباس المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

قال : فاذا كانت تقوى على المستعلى حتى تخرج الكلمة من حكمه الى حكمها ، فقوتها على الألف الذي ليس معه حرف مستعل أولى .

وقوله : وفي كلا الجار ، أي وفي كلا لفظي الجار ، أو حرفي الجار ، لأن كلا لا تضاف الا لمثنى ، وقد أضافه الناظم الى مفرد ، فهو على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ، ولما رأى ما في ذلك من تكلف ارتكاب الشذوذ ، غير ذلك فقال : والجار لكن فيه خلف جار .

وأراد قوله تعالى في سورة النساء : **﴿والجار ذي القربى والجار الجنب﴾** (النساء : ٣٦) ولم يتعرض لترجيح واحد من الوجهين ، وانما ذكر الخلاف مطلقا .

وذكر أبو عمرو[١] من قراءته على أبي الحسن[٢] الفتح ، ومن قراءته على غيره الامالة اليسيرة ، قال : وهو القياس .

وكذلك نص عليه محمد بن علي[٣] في كتابه ، وبذلك أخذ .

فوجه الامالة على ما اختاره الامام حمله على نظائره ، ووجه الفتح فيه أن ذلك لقلة دوره ، ذكره أبو العباس[٤] عن أبي طاهر[٥] قال : وصفة ذلك أن الامالة انما هي تخفيف وتقريب ، والذي كثر دوره أولى باستعمال التخفيف من الذي قل دوره ، وهذا كله هو في حال الوصل ، فان وقف على الكلمة وسكنت الراء من أجل الوقف ، ففي ذلك خلاف ، وسيأتي ذكره حيث ذكره الناظم ان شاء الله تعالى ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه :

والكافرين مع كافرين   بالياء والخلف بجبارين

قوله : والكافرين ، معطوف على ما تقدم من الممال ، وقد تقدم أن الممال من أجل الكسرة نوعان : نوع تكون الكسرة فيه للاعراب ، ونوع

---

١) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ١١

٢) أبو الحسن ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٩

٣) محمد بن علي ، هو الأدفوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٥٦

٤) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٥) أبو طاهر ، عبدالمنعم بن عبيدالله بن غلبون بن المبارك أبو الطيب ، الحلبي ، المقريء ، مؤلف كتاب الارشاد في القراءات ، والد أبي الحسن ، ووالد طاهر بن غلبون ، مؤلف التذكرة ، عداده في المصريين ، سكنها ، مات سنة ٣٨٩ ، معرفة القراء ٣٥٥/١ ، الغاية ٤٧٠/٢ ، النشر في القراءات العشر ٧٨/١ ، وفيات الأعيان ٢٧٧/٥ ، شذرات الذهب ١٣١/٣.

للبناء ، والامالة فيما تضمن هذا البيت من أجل كسرة الياء ، فقال : والكافرين مع كافرين ، يعني سواء كان بالألف واللام ، أو لم يكن على ما مثل به ، اذا كان في موضع نصب أو خفض ، وهو المراد بقوله : بالياء ، نحو أن الكافرين ، وبعبادتهم كافرين ، ومحيط بالكافرين .

قال أبو عمرو(١) : ولا أعلم خلافا في ذلك ، وذكر أبو العباس(٢) أن الامالة فيه لما توالى بعد الألف من الكسرات ، وهي كسرة الفاء ، وكسرة الراء ، والياء ، في تقدير كسرة ، وكسرة الراء ، كالكسرتين ، من أجل التكرير الذي فيها ، فصار كأنه قد والى الألف أربع كسرات ، فقويت الكسرات على الألف فاستمالتها .

قال : وكان يلزم من أمال الكافرين أن يميل الشاكرين ، والذاكرين ، ولكنه اتبع في ذلك الأثر .

قلــت : فكأنه والله أعلم راعى كثرة دور الكافرين ، وقلة دور هذين اللفظين .

وأما الصابرين ، والخاسرين ، والغافرين ، والقادرين ، مما فيه حرف استعلاء ، فقد اعتل لذلك صاحبنا الأستاذ أبو عبدالله(٣) رحمه الله ، بأن حرف الاستعلاء مانع من امالة ذلك ، قال : وليست كسرة الراء كالموجبة امالة ذلك ، فتقاوم قوة المستعلي ، يعني أنها لا تقوى في ايجاب الامالة كقوة كسرة الاعراب ، على ما أصلوه في هذا الباب .

واذا كانوا يعتبرون حرف الاستعلاء فيما فيه كسرة الاعراب ، نحو : الابصار ، والفجار ، على قول ، فان يعتبروه هنا أولى .

قال أبو عمرو(٤) : فان قال قائل : لم خص الجمع في هذا الفصل بالامالة اليسيرة دون الواحد من لفظه ؟ نحو : أول كافر به ، فعن ذلك جوابان :

أحدهما أن لفظ الجمع أكثر ورودا في كتاب الله تعالى من لفظ الواحد ، ومن عادتهم أن الشيء اذا كثر وروده استعمل فيه ضرب من الخفة لثقله بتكرره ، فوجب لذلك أن يخص الجمع بالامالة ، التي هي تخفيف الواحد .

قال : والجواب الثاني : أن لفظ الجمع لا شك أثقل من لفظ الواحد ،

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة ٣٣

٢) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) صاحبنا أبو عبدالله ، تقدمت ترجمته صفحة :١٣٦

٤) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

فلذلك خفف بالامالة دونه ، هذا مع ما تبعه من الأثر ، عن أئمته .
ثم قال : والخلف بجبارين ، فذكر الوجهين ، ولم يرجح واحدا منهما .
وقال أبو عمرو : وقرأته على أبي الحسن(١) باخلاص الفتح ، وعلى غيره بغير اخلاص ، ثم قال : والوجهان في ذلك جيدان ، وبالثاني آخذ .
قال : وعلة ما رواه أبو الحسن كون الكلمة في موضع نصب ، وانما يمتنع الاخلاص للفتح في مذهب ورش في نحو ذلك اذا كانت الكلمة في موضع خفض .
قال : وعلة ما رواه لي غيره أنه قد أمال الألف(٢) امالة بين بين في قوله : الكافرين ، اذا كان منصوبا أو مخفوضا ، فوجب أن يجري ذلك مجراه ، اذ لا فرق بينهما ، بل قد تأكدت الامالة ها هنا بالاجماع على اخلاص الفتح في الواحد من لفظ كافرين ، نحو : أول كافر به .
قال : وأيضا فان الجمع أثقل من الواحد ، والامالة باب تخفيف ، فاستعمالها في الثقيل أكثر وأولى من استعمالها في الخفيف .
ثم قال :

وراوها(٣) يأثم ها طه وحا وبعضهم حامع ها يا فتح

كلامه في هذا البيت في امالة حروف التهجي الواقعة في أوائل السور ، فذكر ما أمال ورش منها ، وهي : را ، من قوله آلـــر ، والمـــر ، ويا ، من قوله كهيعص ، وها من طه ، وحا من قولك : حم ، وعطف ذلك على ما تقدم من الممال .
ثم قال : وبعضدهم جامع ها يا فتح ، فأخبر بالخلاف في هذه المواضع الثلاثة ، وبقي : ر ، من ، الر ، المر ، وها من طه ، من غير خلاف . ولم يذكر أبو عمرو(٤) خلافا في شيء من ذلك في جميع كتبه ، وما علمت أن أحدا غيره ذكر فيها خلافا الا ما كان من أبي الحسن(٥) الحصري ، حيث قال : وحا ميم ثم الهاء بمريم قرأت له بالفتح في أكثر العمر

---

١) أبو الحسن ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٥
٢) تنبيه : سينبه فيما بعد أن ورشا لم يمل امالة كبرى ، غيرها من طه ، في قوله الآتي : وقد روى الأزرق عنه : المحضا ، بها في ها طه وذاك رضي:
٣) انظر التبصرة ص ٥٣٢ ، النشر ٦٠٦/٢ ، الوافي ص ٢٨٤ ، شعله ص ٤١٨
٤) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣
٥) أبو الحسن ، الحصري ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٠

فذكر أن قراءته فيها كانت بالفتح .
وذكر أبو عبدالله ابن شريح[1] في المفردة له الخلاف في الهاء من : كهيعص ، وأما الحا من حم ، فلم يذكر فيها غير بين اللفظين .
وأما أبو محمد مكي[2] فلم يذكر غير الامالة اليسيرة في الثلاثة الأحرف ، فذكر الناظم هذا الخلاف على وجه الحكاية على الجملة .
ووجه الامالة في هذه الحروف أنها ليست بحروف معان ، كما ، ولا ، وانما هي أسماء لهذه الأصوات الدالة على الحروف المحكية المتقطعة ، والأسماء لا تمنع امالة الفها ، ما لم تكن من واو ، وليست الألف فيها من الواو .

قاله أبو محمد ، وبنحوه قال أبو عمرو[3] ، وأبو العباس[4].
قال أبو محمد : ويدل على أنها أسماء أنك تخبر عنها فتعربها ، فتقول : حاؤك حسنة ، وصادك محكمة ، واذا عطفت بعضها على بعض أعربتها كالعدد ، يعني أن أسماء الأعداد مبنية على الوقف والسكون ، مقدر على كل اسم منها .
قالوا : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة ، فوصلوها غير معربة ، فاذا عطفوا بعضها على بعض أعربوها ، فيقولون : واحد ، اثنان ، وثلاثة ، وأربعة ، وخمسة ، فكذلك هذه الحروف ، تقول : حاء ، وصاد ، وياء ، وكاف ، وميم ، فهي اذ ذاك أسماء لهذه الأصوات الدالة على الحروف ، كما ذكروا ،
قال : فلما كانت أسماء امالها من أمالها ، ليفرق بالامالة بينها وبين الحروف التي للمعاني التي لا تجوز امالتها .
قال أبو العباس : ولا تمال حروف المعاني ، لأنها لا تستحق التصريف الذي يدخل في الأسماء والأفعال ، يعني : من التكسير والتصغير في

---

١) أبو عبدالله بن شريح ، هو محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح ، الرعيني ، أبو عبدالله ، الاشبيلي ، المقريء ، مصنف كتاب : الكافي ، وكتاب التذكرة ، مات سنة ٤٧٦ ، وعمره ٨٤ سنة ، النشر ٦٧/١ ، وغاية النهاية ١٥٣/٢ ، ومعرفة القراء ٤٣٤/١ ، وشذرات الذهب ٣٥٤/٣ ، والصلة ٥٥٣/٢.

٢) هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٤) هوأبو العباس المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

الأسماء ، واختلاف الصيغ في الأفعال ، فعلى هذا التعليل لا تقوى الامالة في هذه الحروف كقوتها في ألف التأنيث ، لأن ألف التأنيث مشبهة بالمنقلب ، عن الياء لرجوعها الى الياء في بعض الأحوال ، وذلك في التثنية ، والجمع ، بالألف والتاء ، نحو : حبليان ، وأخريان ، وحبليات ، وأخريات ، وهذه الحروف انما تمال لشبهها بالأسماء من حيث هي أسماء لا غير ، لا بالأسماء المنقلبة عن الياء ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

وكل ما له به أتينا   من الامالة فبين بينا

أخبر في هذا البيت أن كل ما تقدم من الامالة عن ورش ، انما هي بين بين ، يعني : بين اللفظين ، لفظ الامالة ولفظ الفتح ، لا امالة محضة ، ولا فتح خالص ، فالهاء ، من قوله له عائدة ، على ورش ، دل عليه سياق الكلام ، والهاء ، من قوله به عائدة على ما ، وهي موصولة بمعنى الذي ، أي وكل الذي أتينا به من الامالة ، فبين اللفظين .

قال شيخنا أبو عبدالله(١) رحمه الله ، والمقصود بذلك الاشارة الى اللغتين ، يعني : الفتح ، والامالة .

قال : وحجته في ذلك أنه توسط الأمر ، فلم يمل ، لئلا يخرج الحرف عن أصله ، ولم يفتح لقوة الموجب للامالة ، فتوسط الأمر في ذلك ، والله أعلم .

ثم قال :

وقد روى الأزرق عنه المحضا   فيها بها طه وذاك أرضى

الأزرق الذي ذكر ، هو أبو يعقوب ، يوسف بن عمر بن يسار الأزرق ، الراوي عن ورش ، والمحض : الخالص من كل شيء ، وأصله اللبن الخالص بلا رغوة ، فذكر أن أبا يعقوب(٢) روى عن ورش في الهاء من طه الامالة ، المحضة ، بخلاف ما تقدم من الامالة في الباب كله .

فالهاء من قوله : فيها عائدة على الامالة المذكورة في البيت قبله ، والهاء من قوله : عنه عائدة على ورش ، أي روى في الامالة المذكورة محضها في

---

١) أبو عبدالله ، هو علي بن محمد بن بشير ، لم أقف على ترجمة له .

٢) هو الأزرق ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٢

هذا الحرف ، ولم يذكر أبو عمرو(١) في التيسير غير محض الامالة ، على ما اختاره الناظم ، وحكاه في غيره عن المصريين .
وذكر أن ذلك اجماع من مشيختهم ، ثم قال : والذي نص عليه أبو يعقوب عنه في كتابه يدل على أن ذلك بين اللفظين ، وذكر في كتاب التعريف أن قراءته بالامالة المحضة انما كانت من رواية أبي يعقوب .
قال : وقرأتها لورش ، من رواية عبد الصمد(٢) بين اللفظين ، والله أعلم .
ثم قال :

وأقر جميع الباب بالفتح سوى هار(٣)لقالون فمحضها روى

ذكر أن قالون يفتح جميع ما قرأه ورش بين اللفظين ، فقال : وأقرأ جميع الباب بالفتح ، أي واقرأ لقالون ، ثم استثنى من ذلك ، هار ، في التوبة ، فذكر أنه رواه بالامالة المحضة ، فقال : فمحضها روى ، أي محض الامالة .
فالهاء من قوله : فمحضها : عائدة على الامالة المتضمنة في سياق الكلام ، وقد نص على ذلك أبو عمرو في كتاب الاقتصاد ، والتيسير ، وقال : في المفردة له بعد ذكر الامالة على أن فارسا(٤) أقرأني ذلك باخلاص الفتح ، وبالأول أخذ ، يعني لقالون .
فبنى الناظم كلامه على ما اشتهر من ذلك ، واقتصر عليه ، ولا وجه له الا الجمع بين اللغتين ، وهو اسم فاعل ذهبت عينه ، فصار على وزن فال ، والأصل هائر ، أو هاور ، فالهمزة منقلبة عن ياء ، أو واو ، اذ هما لغتان ، يقال : تهير الجبل ، أو تهور ، اذا انهال ، فقدمت اللام مكان العين ، فصار هاري ، على وزن فالع ، فاعتل بعلة قاض ، وغاز ، فصار هار ، مثل قاض ، الا أن قاض محذوف اللام ، وهار محذوف العين ، فقاض على وزن فاع ، والأصل فاعل ، وهار على وزن فال ، والأصل قبل القلب فاعل ، وبعد القلب فالع ، على وزن ما تقدم ، والله أعلم .
ثم قال الناظم رحمه الله :

وقد حكى قوم من الرواة تقليل هايا عنه والتوريه

---

١) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) عبدالصمد ، هو أبو الأزهر ، الراوي عن ورش ، رواية البغداديين ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٢

٣) انظر التبصرة : ٣٨٩ ، النشر : ٥٧/٢ ، الوافي : ١٥١ ، شعله : ١٩٠ ، التيسير : ١٢٠.

٤) فارسا هو أبو الفتح ، تقدمت ترجمته صفحة : ١١١

قوله : من الرواة ، يعني من رواة قالون ، لأن الهاء من قوله عنه : عائدة على قالون المذكور في البيت قبله ، فذكر أن بعض الرواة عنه روى في هذه المواضع الثلاثة ، بين اللفظين .

فالتقليل كناية عن الامالة اليسيرة ، فأما الهاء ، والياء ، من كهيعص ، فقال أبو عمرو(١) في المفردة لقالون ، وقرأت على أبي الحسن(٢) الهاء والياء من كهيعص ، بين بين ، من غير اخلاص لفتحهما .

وقرأتهما على أبي الفتح(٣) باخلاص الفتح ، ولم يرجح واحدا من الوجهين ، وظاهر كلامه في غير المفردة ، أن الامالة اليسيرة فيهما أشهر ، اذ لم يذكر في بعض كتبه غيرها ، كالتيسير ، والاقتصاد ، وهو الذي ذكر أبو الحسن ابن غلبون في التذكرة له ، وأما التورية ، فان أبا عمرو(٤) ذكر في المفردة له عن قالون من قراءته على أبي الفتح(٥) اخلاص الفتح ، ومن قراءته على أبي الحسن(٦) بين اللفظين ، ولم يرجح واحدا من الوجهين .

وبنحوه قال في كتاب الموضح ، وظاهر كلامه في التيسير والاقتصاد ، أن الامالة اليسيرة أشهر في ذلك ، وعلى الفتح نص في التعريف عن ابي نشيط(٧) عن قالون ، والحلواني(٨) في رواية الجمال(٩) عنه ، ونص على

---

١) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) أبو الحسن هو ابن غلبون ، شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٥

٣) أبو الفتح ، شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة :١١١

٤) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٥) أبو الفتح ، هو شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة ١١١

٦) أبو الحسن ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٥

٧) أبو نشيط هو الراوي عن قالون ، ترجمته سبقت صفحة : ٨٢

٨) الحلواني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٥

٩) الجمال ، هو الحسن بن العباس بن أبي مهران الرازي ، الجمال ، أبو علي المقرىء ، قرأ على الأحمدين أحمد بن قالون ، والحلواني ، أقرأ ببغداد وغيرها ، مات سنة ٢٨٩ ، معرفة القراء ٢٣٥/١ ، غاية النهاية ٢١٦/١ .

الامالة في رواية اسماعيل(1) وأبي عون(2) عن الحلواني ، عنه ، وبالفتح كان يأخذ شيخنا أبو عبدالله(3) رحمه الله . وبالامالة اليسيرة أخذ علينا غيره . قال أبو محمد(4) وأصلها : ووريه ، على وزن فوعلة ، فأبدلوا من الواو الأولى تاء ، كما في نجاة ، وتكاة ، وهما من الوجه ، والوكاة ، ثم لما تحركت الياء وقبلها فتحة ، قلبت ألفا ، فصار توارة ، التاء بدل من واو ، والألف بدل من ياء ، فحسنت امالته لذلك ، وقد تقدم وجه الامالة في فواتح السور ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه :

فصل ولا يمنع وقف الراء(5) امالة الألف في الأسماء
حملا على الوصل واعلاما بما قريء في الوصل كما تقدما

ذكر في هذين البيتين أن ما تقدم من الامالة في نحو النار ، والابصار ، ونحوهما ، موجودة في الوقف ، والوصل ، وان سكون الراء لا يمنع امالة الألف ، لأن السكون عارض ، فقال : ولا يمنع وقف الراء امالة الألف ، وهذا أحد القولين في ذلك .

وقد نص أبو عمرو(6) على الوجهين جميعا ، فذكر أن اخلاص الفتح في ذلك من أجل أن الموجب للامالة جرة الراء ، وهي معدومة في الوقف .

قال : وهذا قول داوود بن طيبة(7) عن ورش في كتابه ، قال : وأحسبه قال ذلك قياسا واختراعا .

---

1) اسماعيل هو : اسماعيل بن جعفر ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦١

2) أبو عون ، هو محمد بن عمرو بن عون ، بن أوس بن الجعد ، أبو عون ، وأبو عمرو ، وأبو عثمان ، السلمي ، الواسطي ، مقريء ، محدث ، مشهور ، قرأ على أحمد بن يزيد الحلواني عن قالون ، مات سنة اثنين وستين ومائتين ، غاية النهاية ٢١/٢.

3) شيخنا أبو عبدالله ، هو علي بن محمد بن بشير ، لم أقف له على ترجمة ، وتقدم ذكره

4) هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

5) انظر الوافي ص ١٥٥ ، شعله ص ١٩٦ ، التبصرة ص ٤١٤ ، النشر ١٠٧/٢ ، التيسير ص ٥٣.

6) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

7) داوود بن أبي طيبة ، هو ابن هارون بن يزيد ، أبو سليمان المصري ، النحوي ، ماهر ، محقق ، قرأ على ورش ، وهو من جلة أصحابه ، مات سنة ٢٢٣ ، غاية النهاية ٢٧٩/١ ، ومعرفة القراء ١٨١/١. تقدمت ترجمته ص١١٠

قال أبو جعفر[1] : وهو مذهب أبي الحسن ابن المنادي[2] والشذائي[3] وابن اشتة[4] .

قال أبو عمرو : وقال آخرون : الوقف على ذلك بامالة يسيرة كالوصل سواء ، لمعان كثيرة ، فذكر منها ما ذكر الناظم ، وهي : الاعلام بمذهبه في ذلك في حال الوصل أنه كذلك ، وحمل الوقف على الوصل ، قال : ومنها التفرقة بذلك ، بين ما تجوز الامالة فيه من ذلك ، وبين مالا تجوز .

قال : ومنها أن الوقف عارض ، فلا ينبغي أن يغير لفظ الكلمة ، اذ ليس بلازم ، قال : ومنها أنه قد يوقف على الكلم ، بروم حركاته ، يعني : أن الوقف بالروم كالوصل ، فلا يكن فيه غير الامالة ، كما هي في الوصل .

ثم قال ، وبهذا أقول ، وهو قول أقيس ، وعلى الوجه أقتصر الناظم .

---

1) أبو جعفر ، هو ابن الباذش ، سبقت ترجمته صفحة : ٧٥

2) أبو الحسن ابن المنادى ، هو أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيدالله بن المنادي ، المقريء ، البغدادي ، مات سنة ٣٣٦ ، معرفة القراء ١/٢٨٤ ، غاية النهاية ١/٤٤ ، النجوم الزاهرة ٣/٢٩٥ ، العبر ٢/٢٨٢ ، البداية ١١/٢١٩ ، وتقدمت ترجمته صفحة : ١٢٥

3) الشذائي : هو أحمد بن نصر بن منصور بن عبدالمجيد ، أبو بكر ، الشذائي ، البصري ، أحد القراء المشهورين ، مات سنة ٣٧٣ ، معرفة القراءة ١/٣١٩ ، وغاية النهاية ١/١٤٤. تقدمت ترجمته ص ١١٤

4) ابن أشتة ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٢٥

ثم قال :

ويمنع الامالة السكون في الوصل والوقف (١) بها يكون

ذكر في هذا البيت أن الألف الممالة في نحو موسى ، وعيسى ، ونرى ، وشبهه ، تمنع امالتها اذا لقيها ساكن ، نحو : موسى الكتاب ، ونرى الله ، والقرى التي ، وأحيا الناس ، والرؤيا التي ، سواء رسم بالألف أو بالياء ، اذ كل ذلك ممال ، وهو ظاهر اطلاق الناظم .

قال أبو العباس(٢) ، فوجه الفتح في ذلك أن الامالة انما كانت للألف الساقطة من القرى التي ، والنصارى المسيح ، ويتبعها ما قبلها اذ لا يكون ما قبل الألف الا تابعا لها ، فلما لقي الكلمة ساكن ، حذفت الألف الممالة لالتقاء الساكنين ، ولما زالت الألف الممالة ، انفتح الحرف ، الذي كان قبلها من أجل زوالها .

وبنحوه قال أبو عمرو(٣) فهذا معنى قول الناظم .

ويمنع الامالة السكون في الوصل ، لأن السكون سبب في زوال الألف ، وبزوال الألف تزول الامالة ، ثم قال : والوقف بها يكون ، أي بالامالة اذ لم يلقها ساكن ، يمنع من ذلك ، وتكون الامالة على حسب ما تقدم ، من المختلف فيه ، والمتفق عليه .

فعلى هذا لا تصح الامالة في حال الوصل ، في قوله تعالى : **﴿إلى الهدى ائتنـــا﴾** (الأنعام : ٧) . وتصح في حال الوقف ، لأن الألف الموجودة في الوصل ليست الموجودة في الوقف ، وانما هي مبدلة من همزة الوصل ، وسقطت ألف الهدى لاجتماعهما ، فاذا وقف رجعت الألف فأميلت .

على أن أبا عمرو ، ذكر في ذلك قولين : فقال : واختلف أهل النظر في الحرف الموجود في اللفظ بعد الحركة ، هل هو الثابت في الخط ، أو المبدل من الهمزة ؟ .

---

١) انظر التبصرة ص ٣٩٤ ، والنشر ٧٤/٢ ، وشعله ص ١٩٦ ، والوافي ص ١٥٥ ، والتيسير ص ٥٣.

٢) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدم ترجمته صفحة : ٣٤

٣) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

المبدل من الهمزة ؟ .
فقال بعضهم : هو الثابت في الخط ، لأن المبدل من الهمزة انما يوجد في حال التخفيف لا غير ، وأما في حال التحقيق فمعدوم وجوده ، فهو عارض ، فلما كان كذلك ، وجب أن يكون هو الساقط للساكنين ، وأن يكون الثابت في الخط هو الموجود في اللفظ .
لذلك قال : وقال آخرون : بل الثابت في الخط هو المبدل من الهمزة ، في الخط لعلتين : احداهما : أن الساكنين اذا التقيا من كلمتين لم يكن المحذوف منهما الا الأول ، الا أن تمنع من حذفه علة ، وهي معدومة هنا ، فوجب أن يكون الثابت هو المحذوف ، لكونه أولى .
يعني : الثابت في الخط هو المحذوف في اللفظ ، قال : والعلة الثانية أن الثابت في الخط قد كان محذوفا مع تحقيق الهمزة ، فوجب أن يكون محذوفا أيضا مع تخفيفها ، اذ التخفيف عارض ، قال : وهذا أوجه القولين ، وأقيسهما ، وبه أقول .
ثم قال :

والخلف في وصلك ذكرى الدار ورققت في المذهب المختار

في البيت روايتان ، احداهما : والخلف في الوصل بذكرى الدار ، والأخرى : والخلف في وصلك ذكرى الدار ، وهذا الخلاف الذي ذكر لم أره لأحد ، الا لأبي العباس ابن حرب(١) ، فانه ذكر ذلك في كتابه الموضوع في رواية ورش ، وأظنه أخذ ذلك من قول أبي عمرو(٢) في ايجاز البيان وغيره ، أن الامالة في هذا الفصل تمتنع من الألف ومما قبلها في حال الوصل ، ثم أتى بأمثلة ، وفيها ذكرى الدار .
فحمل قوله في تمثيله بهذه الكلمة على تفخيم الراء في الوصل ، وهذا يحتاج الى نظر ، وذلك أن الراء فيه بين سببين : سبب قبلها يطلب ترقيقها وهو كسر الذال ، وسبب بعدها يطلب امالتها وهو الألف الممالة .

---

١) أبو العباس بن حرب ، لم أقف له على ترجمة. ٤٤

٢) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

فيجب اذا ذهبت الألف أن لا يذهب لذهابها الا ما أوجبته ، وهي الامالة ، وأما الراء في نفسها فمرققة ، من أجل الكسرة ، والامالة داخلة بعد حصول الترقيق في الراء ، فالراء من قوله تعالى : ذكر الله .

وقد بين ذلك في كتاب الموضح ، الموضوع في الامالة ، فقال : والعلة في ذلك أن الامالة من اللفظين انما كانا من أجل وجود الألف ، فلما ذهبت وجب أن يذهبا ، فدل ذلك على أن لا يذهب في الوصل الا ما أوجبته الألف ، وهي الامالة ، وجعل وجود الألف سببا في الامالة ، وبين اللفظين لا في ترقيق الراء ، فتبقى الراء في نفسها مرققة ، من أجل الكسرة وصلا ووقفا ، وبه أخذ علينا شيخنا أبو عبدالله(١) وغيره ، وعليه العمل ، كما ذكر الناظم .

ثم قال :

فإن يك الساكن تنوينا وفي ... ما كان منصوبا فبالفتح قف
نحو قرى ظاهرة وجاء ... امالة الكل له أداء(٢)

قوله : فان يك الساكن تنوينا ، أي فان يكن الساكن الذي يلقى الألف الممالة تنوينا ، فهو مجزوم بالشرط ، وعلامة جزمه سكون النون ، وحذفت تخفيفا ، يعني : أن الساكن في ذلك على قسمين : تنوين ، وغير تنوين .

فغير التنوين هو الذي تقدم ذكره ، نحو موسى الكتاب ، وشبهه ، والتنوين هو هذا ، وهو الذي يكون في المقصور المنون ، نحو مسمى ، وهدى ، ومفترى ، وغزى ، الأصل ، مسمي فانقلبت الياء ألفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ساكنان وهما الألف والتنوين ، فحذفت الالف وبقيت الفتحة تدل عليها ، ولم يحذف التنوين لدلالته على التمكن والخفة ، وهذا هو المراد به ، فلو حذف لانتقض الغرض المقصود به ، فذهبت الامالة في الوصل لسقوط الألف ، فان وقفت ، فالحكم ما ذكره ، وهو أن كان في منصوب ، فالوقف عليه بالفتح .

---

١) شيخنا أبو عبدالله ، هو محمد بن بشير ، لم أقف له على ترجمه ، تقدم ذكره

٢) الوافي ص ١٥٦ ، وشعله ص ١٩٦ ، والتبصرة ص ٣٩٦ ، والنشر ٧٦/٢.

ثم مثل بقوله تعالى : قرى ظاهرة ، لأنه مفعول بجعلنا ، ومن ذلك : **﴿وجعلناه هدى لبنـــي اسراءيل﴾** (السجدة : ٢٣) وشبهه .

وظاهر كلامه أنه ان كان في غير المنصوب ، فالوقف عليه بالامالة مرفوعا ، كان أو مخفوضا ، نحو **﴿يوم لا يغني مولى عن مولى﴾** (الدخان : ٤١) لأن الأول فاعل بيغني ، و الثاني مخفوض بعن .

ثم قال : وجاء امالة الكل له أداء ، أي لورش ، يعني امالة كل ذلك من المرفوع و المخفوض ، و المنصوب ، فكأنه يقول : وجاء امالة المنصوب كالمرفوع و المخفوض ، وكان حقه أن يقول : وجاء امالة الكل ، وفتح الكل ، لأن المرفوع و المخفوض يجوز فتحهما كالمنصوب ، كما قال أبو القاسم (١) الشاطبي رحمه الله ، وقد فخموا التنوين وقفا ورققوا (٢) البيت ..

يعني : ذا التنوين ، وهو الاسم المقصور الذي فيه التنوين ، على أي حالة كان ، من رفع أو خفض أو نصب ، ثم قال : وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا ، لكن اقتصر في ذكر المرفوع على الأشهر ، وهي الامالة ، لأن في ذلك ثلاثة أوجه : الفتح مطلقا ، و الامالة مطلقا ، و القول الثالث : التفرقة . فما كان في موضع نصب فبالفتح ، وما كان في موضع رفع أو خفض فالامالة ، وهذا كله بالنظر الى الألف الموقف عليه ، اذ في الكلمة ألفان ، الألف الأصلية ، وهي المنقلبة عن الياء ، و الألف المعوضة من التنوين .

فاذا وقفت على الألف احتمل أن تكون الألف الأصلية وأن تكون ألف التنوين ، فان وقفت على الألف الأصلية ، فالامالة ليس الا على أي وجه كانت من نصب أو رفع أو خفض ، وهو مذهب الكوفيين ، و ان وقفت على المعوضة ، فليس الا الفتح ، اذ لا تمال ألف التنوين عند أحد ، وهو

---

١) أبو القاسم هو الشاطبي رحمه الله ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٦

٢) الوافي ص ١٥٦ ، وشعله ص ١٩٦.

مذهب أبي عثمان المازني (١) رحمه الله ، لكن يترجح الوقف على الألف الأصلية في المرفوع والمخفوض ، ويترجح على ألف التنوين في المنصوب ، وذلك حملا على الأسماء الصحيحة ، حيث يحذف التنوين في المرفوع منها والمجرور ، نحو هذا زيد ، ومررت بزيد ، ويعوض عنه ألف في المنصوب منها ، نحو : رأيت زيدا ، وأكرمت عمروا ، وهو الذي اختاره أبو علي الفارسي(٢) رحمه الله .

قال أبو جعفر(٣) وقد رجع عن هذا في التذكرة ، الى قول أبي عثمان(٤).

فوجه الوقف على المعوضة في الجميع أن لفظ المقصور كلفظ المنصوب ، والمنصوب يعوض من التنوين فيه ألف ، فعوض منه هنا ألف مراعاة للفظ ، ولم ينظر الى المرفوع منه ، والمجرور ، اذ التنوين في جميع ذلك في اللفظ بعد فتحة ، فأشبه الصحيح المنصوب ، فأجرى في الوقف مجراه ، فعوض منه ألف في الأحوال الثلاثة .

ووجه الوقف على الأصلية أنه لما كان من شأن التنوين أن يحذف في الوقف حذف هذا ، بل كان حذفه هنا أرجح ، لأنه اذا كان يحذف في الصحيح ، حيث لا ينشأ عن حذفه شيء ، فان يحذف في موضع رفع وخبره أولى ، اذا نشأ عن حذفه رد الأصل أولى .

وعلى هذا الوجه اقتصر الناظم في ذكر امالة المرفوع والمجرور اذ لم يذكر فتحهما ، ووجه اختيار الوقف على المعوضة في المنصوب ، وعلى الأصلية في غيره هو ما ذكرناه من الحمل على الأسماء الصحيحة ، في حذف التنوين في المجرور والمرفوع ، وتعويضه في المنصوب ، اذ هي اللغة الفصيحة ، المستقيمة ، فاعلم ذلك ، والله الموفق .

---

١) أبو عثمان المازني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٢٤٠

٢) أبو علي الفارسي ، هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن سليمان بن أبان ، الامام النحوي أبو علي الفارسي المشهور ، مات سنة ٣٧٧ ، غاية النهاية ١/٢٠٧.

٣) أبو جعفر ، هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٤) أبو عثمان ، هو المازني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٢٤٠

ثم قال :

القول في الترقيق للراءات محركات ومسكنـــــــــات

هذا البيت ترجمة لما يأتي ، ذكر فيه أنه يتكلم فيما خرج عن أصله من الراءات فرقق ، لأن أصل الراء التفخيم ، ما لم تنكسر ، فان انكسرت غلبت الكسرة عليها ، فأخرجتها عن أصلها .

قال أبو محمد(١) ، والدليل على أن أصلها التغليظ أن كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز ، وليس كل راء يجوز فيها الترقيق ، وهو كما قال ، لأن معنى كلامه أن التفخيم فيها أعم لأنه الأكثر ، والترقيق أخص لأنه أقل ، والأعم أصل للأخص .

ويدل على ذلك الافتقار ، وعدم الافتقار ، لأن الترقيق يفتقر الى السبب ، والتفخيم لا يفتقر اليه ، وما يفتقر فرع عما لا يفتقر ، وسبب ترقيقها شيئان : وهما : الكسرة ، والياء ، على ما يذكر بعد ان شاء الله تعالى .

وأما الراء الساكنة بعد الكسرة ، فهي في حكم المكسورة ، لأن الحركات مقدرات بعد الحروف ، فكأن الراء مكسورة لتقدير الكسرة عليها ، ولو كسرت لم يكن بد من الترقيق .

ثم قال :

رقق ورش فتح كل راء وضمها بعد سكون ياء(٢)
نحو خبيرا وبصيرا والمصير ومستطيرا وبشيرا والبشير
والسير والطير وفي حيران خلف له حملا على عمران
وبعد كسر لازم كناظره ومنذر وساحر وباسره

لا تخلو هذه الراء من أن تكون ساكنة أو متحركة ، فان كانت ساكنة فيأتي ذكرها ، وان كانت متحركة فاما أن تنفتح أو تنضم ، أو تكسر ، فان انكسرت فيأتي ذكرها ، وان انفتحت أو انضمت ، فهي المذكورة في هذه الأبيات ..

---

١) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) انظر الوافي ص ١٦١ ، شعله ص ٢٠١ ، التيسير ص ٥٥ ، شعله ص ٤٠٧ ، النشر ٩١/٢.

فذكر أن ورشا يرقق الراء المفتوحة والمضمومة ، اذا وليها من قبلها سبب ، يوجب ترقيقها ، وهي الياء الساكنة ، والكسرة اللازمة ، نحو : ما مثل به ، وقوله : وبعد كسر لازم معطوف ، على قوله بعد سكون ياء ، أي رققها بعد سكون ياء ، وبعد كسر لازم ، تحرز بذلك من الكسرة العارضة ، وهي التي لا تلزم الراء ، نحو : برشيد ، وبأمر ربك ، وان امرأة ، وفي المدنية امرأة العزيز.

وكذلك ان ابتدأت بهذه الكلمات ، لأن الكسرة عارضة ، اذ لا توجد الا في الابتداء ، لوجود الهمزة فيه ، وشرط في الكسر اللزوم ، ولم يشترطه في الياء .

وكان يجب أن يشترطه لأنها قد تكون ساكنة غير لازمة للراء ، فلا توجب ترقيقها ، نحو : في ربهم ، وفي ريبهم ، لكن لما مثل بخبير وبصير ، والسير ، والطير ، فكأنه اشترط لزومها ، اذ الياء في ذلك لازمة للراء ، لا تنفك عنها ، وكذلك ان حال بين الكسرة والراء ساكن غير حرف استعلاء ، نحو : الذكر ، والسحر ، وان كان مدغما ، نحو : سرا ، وسركم ، ويصرون ، وفيها صر ، وكذلك اسرافا ، والاكرام ، والمحراب ، ولا اكراه ، وشبهه ، على ما يأتي بعد ان شاء الله تعالى .

وذكر الخلاف في حيران ، والقياس يوجب ترقيقه ، وقوله حملا على عمران ، يعني أن من فخمه حمله على عمران ، لا أنه محمول عليه في الخلاف ، اذ ليس في عمران خلاف ، ووجه تشبيهه بحيران حتى حمل عليه عند من يفخمه ، هو ما بينهما من التقارب في الوزن ، والاشتراك في الثقل الموجب لمنع الصرف ، ولما لم تتم هذه المشابهة كل التمام ، لأن حيران صفة ، وعمران علم ، ولأن عمران مكسور العين ، وحيران مفتوح الحاء ، وقع الخلاف في امالته .

قال صاحبنا الأستاذ أبو عبدالله(١) رحمه الله تعالى ، عن العرب أنهم يقولون في المؤنث منه حيرى ، فيميلون لأنها ألف تأنيث ، ويقولون في المذكر حيران ، فلا يميلون الألف اذ ليست للتأنيث ، ففخموا الراء مبالغة في ترك امالة الألف ، كأنهم لما تجنبوا امالة الألف تجنبوا امالة ما حاذاها .

قال أبو عمرو(٢) : والعلة في امالة فتحة الراء قليلا في هذا الباب أنه لما كان قبلها كسرة ، أو ياء أمال فتحها توسطا ليشاكل صوتها بذلك صوتهما ، فيحسن في السمع ، ويخف في النطق ، ويكون العلاج بذلك من جهة واحدة .

يعني : أن التفخيم معهما فيه تنافر ، لكون الكسرة والياء يطلبان من الفم أسفله ، والتفخيم يطلب منه أعلاه ، فاذا وقعت معهما حصل التناسب ، قال : ولم يراعي تفريق الساكن بين الراء وبين الكسرة ، اذ كان غير معتدا به ، اذ ليس بحاجز حصين ، بدليل قول العرب : متن ، فيكسرون الميم اتباعا ، لكسرة التاء .

قال : ومنهم من يقول : منتن ، اتباعا لضمة الميم ، وان كان قد حالت بينهما النون الساكنة ، وذكر أن الراء المضمومة بعد الياء والكسرة مرققة ، لمكان الكسرة ، يشير بذلك الى المناسبة ، وتشاكل الصوت ، كما ذكر في المفتوحة.

ثم قال :

إلا اذا سكن ذو استعلاء ... بينهما الا سكون الخاء(٣)
فإنها قد فخمت كمصـــــر ... واصرهم وفطرة ووقرا

قوله : الا اذا سكن ذو استعلاء ، أي حرف استعلاء ، لما ذكر أن

---

١) صاحبنا هو ابى آجروم ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٣٦

٢) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) انظر الوافي ص ١٦١ ، شعلة ص ٢٠٢ ، التيسير ص ٦٦ ، التبصرة ص ٤٠٩ ، النشر ص ٩١/٢

الراء ترقق لكسرة قبلها ، أو ياء ، أخذ يذكر ما استثنى من ذلك ، فذكر في هذين البيتين ما حال فيه بين الكسرة والراء حرف استعلاء ، ويذكر الباقي بعد .

وحروف الاستعلاء سبعة ، وهي : الطاء ، والظاء ، والضاد ، والصاد ، والغين ، والقاف ، والخاء ، يجمعها قولك : [قظ خص ضغط] ، ذكر في هذين البيتين أن الساكن الحائل بين الكسرة والراء ، لا يمنع الترقيق ، الا أن يكون حرفا من حروف الاستعلاء ، ما عدى الخاء ، لاستثناءه اياها من حروف الاستعلاء ، وهو الحاجز الحصين الذي يعتد به في هذا الباب فيمنع الترقيق ، لأن هذه الحروف حروف مستعلية ، تصعد الى الحنك الأعلى لاستعلائها .

والفتح يطلب ذلك الموضع ، فامتنعت الامالة اليسيرة لذلك ، ليعمل اللسان عملا واحدا من جهة واحدة ، قاله أبو عمرو(١).

يعني : أن الترقيق معهما انما كان لزوال منافرة الكسرة ، وتفخيم الراء ، ولو رققت هنا لبقيت المنافرة التي بين الكسر وتفخيم حروف الاستعلاء ، فكان التفخيم أنسب مع أنه الأصل ، ولم يأت منها حائلا مع الراء المضمومة ، شيء واحد ، وانما جاء مع المفتوحة ، ثم لم يقع منها حائلا ، غير ثلاثة أحرف ، وسيأتي ذكرها ان شاء الله .

وفي ضمن قوله : اذا سكن ذو استعلاء أن الساكن غيره ، اذا حال لا يعتبر نحو ما تقدم ، وانما يعتبر حرف الاستعلاء ، واذا كان حرف الاستعلاء يعتبر وهو ساكن لقوته ، فيجب أن يعتبر الحرف المتحرك نحو الكبر ، والخيرة ، لابعاده الكسرة عن الراء ، لأن حركته مقدرة بعده ، فكان بين الكسرة والراء شيئان ، وهما الحرف وحركته .

وأما الأحرف الثلاثة الحائلة فهي : الطاء ، والصاد ، والقاف ، فاما الطاء فموضعان في الكهف ، أفرغ عليه قطرا ، وفي الروم : فطرت الله ، وأما الصاد ، فستة مواضع ، في البقرة : اهبطوا مصرا ، وفي الأعراف

---

١) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٣٠

: اصرهم ، وفي يونس : بمصر بيوتا ، وفي يوسف موضعان : من مصر ، ادخلوا مصر ، وفي الزخرف : ملك مصر ..

وأما القاف ، فموضع واحد وهو : وقرأ في الذاريات ، ولم تقع الطاء ولا الضاد حائلتين ، ولو وقعتا لكان قياسهما التفخيم ، حملا لهما على الطاء ، لاستعلائها ، والجهر ، والاطباق الذي فيهما .

وكذلك الغين أيضا ، لاستعلائها ، والجهر الذي فيها ، غير أنها أضعف من الطاء والضاد ، لأنها منفتحة ، وهما مطبقان .

وأما الخاء نحو اخراجا ، وشبهه ، فلا يعتد بها في هذا الباب ، وان كانت مستعلية ، لأنها ضعيفة بالهمس الذي فيها ، ولذلك استثناها من حروف الاستعلاء ، وجعل حكمها كحكم الساكن غير المستعلي .

وان كان في الصاد أيضا همس ، ففيها اطباق ، يقابله على ما يتبين ان شاء الله تعالى .

على أن الساكن غير المستعلي اذا حال بين السبب والراء فيه بعض القوة ، منع الترقيق ، على خلاف في ذلك .

وقد أحسن شيخنا الأستاذ أبو عبدالله(١) رحمه الله في تفصيل الحائل في ذلك ، فقال : لا يخلو الحائل بين الراء والسبب في هذا الباب من أن يكون متحركا ، أو ساكنا ، فان كان متحركا اعتد به ، وتحصن الحرف بالحركة ، وأوجب التفخيم له بذلك ، وان كان ساكنا فلا يخلو من أن يكون حرف استعلاء ، سوى الخاء ، وسائر حروف المعجم ، فان كان حرف استعلاء اعتد به أيضا ، لقوة الاستعلاء والاطباق ، والجهر الذي فيه ، وان كان غير حرف استعلاء ، فلا يخلو من أن تكون فيه صفة تحدث فيه قوة ما .

ففيه وجهان : أحدهما الترقيق ، وليس كالقلقلة ، والشدة التي في الباء ، والتفشي الذي في الشين ، وما أشبه ذلك ، فان كانت فيه صفة تحدث فيه قوة ما ففيه وجهان : أحدهما الترقيق ، وبه قرأت ، وهو القياس ، وبه آخذ ،

---

١) أبو عبدالله ، لم أقف له على ترجمة .

والآخر التفخيم ، وذلك نحو قوله تعالى : كبر ما هم ، وعشرون ، وما عدا ما ذكرت فليس فيه الا الترقيق عند الجميع .

ثم قال الناظم :

وفخمت في الأعجمي[1]وإرم وفي التكرر بفتح أو بضم
وقيل مستعل وان حال ألف وباب سترا فتح كله عرف

لما ذكر أن الراء تفخم اذا حال بين الكسرة والراء حرف استعلاء ، أخذ يذكر مواضع فخمت ، وقياسها الترقيق ، على ما تأصل في هذا الباب .

وهي أربعة أصول ، وقد ذكرها في هذه الأشطار الأربعة ، فمنها : العجمة ، وتكرار الراء مفتوحة ، ومضمومة ، ووقوع حرف الاستعلاء بعدها ، والرابع ذكرا وبابه .

فقال : وفخمت في الأعجمي ، أي في الاسم الأعجمي ، وذلك نحو : ابراهيم ، واسراءيل ، وعمران ، وشبهه ، مع أن قبل الراء كسرة لازمة ، وليس الحائل حرف استعلاء ، ثم عطف عليه ، ارم ، ويظهر من كلامه أنه عنده غير أعجمي ، لكونه عطفه على الأعجمي ، وهو ظاهر كلام أبي القاسم(٢) رحمه الله ، واليه ذهب أبو الحسن بن غلبون(٣) والله أعلم لترقيقه الراء منه .

وذكر أبو عمرو(٤) فيه الوجهين من التفخيم والترقيق ، فذكر أن من فخمه انما فخمه لكونه اسما أعجميا معرفة ، مؤنثا ، ولذلك منع الصرف .

قال : فوجب أن يكون حكمه كحكم الأسماء المتقدمة ، يعني الأسماء الأعجمية ، قال : وبذلك قرأت على أكثر شيوخي .

قال : وكان أبو الحسن(٥) شيخنا يرى امالة الراء في ذلك ، لأجل كسر

---

١) انظر الوافي ص ١٦٣ ، وشعله ص ٢٠٢ ،

٢) ابو القاسم هو الشاطبي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٦

٣) أبو الحسن بن غلبون ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٥

٤) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

الهمزة ، وبذلك قرأت عليه .
والأول أقيس عندي للعلة المذكورة ، وعليه الجمهور من أهل الأداء ، من أصحاب ابن هلال ، وابن سيف ، وغيرهم .
وقوله في التكرر أي وفخمت في تكرر الراء مفتوحة أو مضمومة ، نحو : فرارا ، الفرار ، ضرارا ، وقبل : مستعل ، أي وفخمت أيضا قبل مستعل ، أي قبل حرف مستعل ، يعني : الراء المفتوحة التي فيها كلامه .
وأما الساكنة فقد ذكرها بعد ، ولم يقع بعد الراء المفتوحة من حروف الاستعلاء غير ثلاثة أحرف ، وهي : الطاء ، والضاد ، والقاف ، ولو وقعت كلها لكان قياسها التفخيم .
فأما الطاء فنحو : صراط ، والصراط ، وأما الضاد ، فنحو : اعراض ، واعراضهم ، وشبهه ، وأما القاف : فنحو : هذا فراق ، والفراق ، والاشراق .
وقوله : وان حال ألف : يعني بين الراء وحرف الاستعلاء ، وبين الراءين نحو ما تقدم ذكره ، اذ كان الألف حائلة في جميع ذلك ، يقول : فخمت في هذه المواضع ، ولو حال ألف ، فانه لا يعتبر ، اذ ليس بحاجز حصين ، وفي ضمنه أنه ان حال غير الألف فانه يعتبر فلا يفخم الراء ، ويسقط عمل المستعلي ، وذلك في قوله تعالى : حصرت صدورهم ، التاء حائلة في حال الوصل ، فالصلة لا تمنع الترقيق مع أنها غير لازمة كغيرها ، اذ هي في كلمة أخرى ، على أن فيها خلافا ، والمشهور ما ذكرته .
قال أبو عمرو : والعلة في اخلاص الفتح للراء اذا وقعت في اسم أعجمي ، أن الاسم الأعجمي لما لم يكن له أصل في كلام العرب ، وامتنع من الصرف ، لثقله لاجتماع علتين فرعيتين فيه ، وهما : التعريف ، والعجمة ، في ابراهيم ، واسراعيل ، والعجمة وزيادة الألف والنون في عمران ، امتنع من الامالة ، اذ لو أميل لخرج بذلك عن غرض العرب ، اذ الامالة عندهم باب تخفيف ، وهم يستثقلون هذه الأسماء ، فكما منعتها العرب من الجر والتنوين . كذلك منعتها من الامالة اعلاما بثقلها .

قال : شيخنا أبو عبدالله (١) رحمه الله ، عقب هذا الكلام ، ولما يؤدي اليه من التضاد ونقض الغرض ، قال : ألا ترى أن ترك الصرف يدل على الثقل لتضمنه العلتين الفرعيتين ، ؟ والامالة تدل على التخفيف ، فوجب أن لا تجتمع في كلمة واحدة علامتان متضادتان ، علامة تدل على التخفيف ، وهي الامالة ، وعلامة تدل على الثقل ، وهي ترك الصرف ، فامتنع الترقيق في الاسم الأعجمي لذلك .

وهذا الذي ذكر الشيخ رحمه الله ، تفسير لقول الامام أبي عمرو(٢) ، ويحتمل أن يعلل ذلك بأن الامالة باب من أبواب التصريف ، والتصريف لا يدخل في الأسماء الأعجمية .

والعلة في اخلاص الفتح للراء المفتوحة والمضمومة ، أن الراء حرف تكرير ، والضمة عليه بمقدار ضمتين ، والفتحة بمقدار فتحتين ، فقويت لذلك على اخلاص الفتح لما قبلها ، وصارت بمنزلة الحرف المستعلي المانع للامالة .

قاله أبو عمرو ، وبنحوه قال أبو محمد(٣).

وقال شيخنا أبو عبدالله(٤) رحمه الله ، عقب هذا الكلام ، وأيضا فلو رققت الراء الأولى للسبب الذي قبلها ، ثم فخمت الراء الثانية ، للزمك أن تتلو القرءان بما يخالف كلام العرب ، وهو الخروج من تسفل الى تصعد ، وذلك مرفوض في اللغة العربية ، وانما يحافظون في كلامهم على المناسبة والمشاكلة ، وهو كما قال : لأن الترقيق انما كان فيه ابتداء ، خوفا من منافرة الكسرة وتفخيم الراء .

ولو رققت هنا لأدى ذلك الى منافرة أخرى ، مع الخروج عن الأصل ، فاذا ولا بد من المنافرة ، فالمنافرة الأولى أولى ، لأنها أنسب ، اذ فيها بقاء

---

١) شيخنا أبو عبدالله ، لم أقف له على ترجمة

٢) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣.

٣) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٤.

٤) شيخنا أبو عبدالله ، لم أقف على ترجمته .

الأصل .

والعلة في اخلاص الفتح للراء اذا وقعت قبل مستعل هو ما تقدم ، فيما كان حائلا منها ، وهو أنها تصعد الى الحنك الأعلى باستعلائها ، ذكره أبو عمرو(١).

قال : وأجرى ما كان مكسورا من حروف الاستعلاء مجرى ما كان مفتوحا ومضموما ، وان لم يكن المكسور يطلب الاستعلاء ، ليأتي الباب بلفظ واحد مع صحة الرواية بذلك ، واتصال الأداء به .

يعني : الاشراق على أنه ذكر فيه الترقيق على أبي الحسن ابن غلبون(٢) قال : وخالفه في ذلك سائر أهل الأداء ، فأخلصوا الفتح في ذلك ، كاخلاصهم في صراط الله ، وصراط مستقيم ، وشبهه .

وهذا قياس الرواية ، وبه آخذ ، وعلى هذا اجرى الناظم اطلاقه ذلك ، وانما لم يمنع الترقيق في حال تقدمه ، نحو : فاطر السموات ، وناظره ، وتبصرة ، لانحدار اللسان عنه ، واتيان الراء بعده .

وقوله : وباب سترا ، هذا هو الأصل الرابع من الأربعة المتقدمة ، وهو ما لحق الراء المفتوحة فيه تنوين ، وحال بينها وبين الكسرة ساكن ، مظهر غير حرف استعلاء ، نحو : ذكرا ، وسترا ، ووزرا ، وصهرا ، وشبهه ، فذكر أن الراء فيه مفخمة ، كالمواضع الثلاثة .

فأما المواضع الثلاثة المتقدمة فمفخمة باتفاق ، وفي هذا وجهان ، والأشهر التفخيم ، وهو معنى قوله : فتح كله عرف .. يعني أن الفتح هو الأشهر .

قال أبو عمرو(٣) ، وقد اختلف أصحابنا في أصل مطرد من الراءات ، وهذا اذا لحقهن التنوين ، وحال بينهن وبينه ساكن مظهر ، نحو قوله : ذكرا ، وصهرا ، ووزرا ، وامرا ، وسترا ، وحجرا ، وشبهه ، فكان أبو

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) ابو الحسن بن غلبون ، شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٥

٣) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

الحسن(١) يرى امالة فتحة الراء في ذلك طردا للقياس في نظائره من غير المنون ، وكان غيره يرى اخلاص الفتح فيه ، وهو قول عامة المصريين .
وكذلك نص عليه اسماعيل النحاس(٢) في كتابه ، ومحمد بن علي(٣) عن أصحابه ، قال : وبذلك قرأت على ابن خاقان(٤) وفارس بن أحمد(٥) عن قراءتهما .
وذلك نقض للأصل المتقدم المجمع عليه ، والأول أقيس ، وهذا آثر ، فبنى الناظم كلامه على الفتح ، الذي هو آثر ، في الرواية .
والعلة في تفخيم هذا الأصل أن الراء قد اكتنفها ساكنان ، الساكن الذي قبلها ، والتنوين الذي بعدها ، ولزمتها الفتحة في الحالين ، ففخم لذلك ، ولم يعتد بالحركة ، قاله أبو العباس(٦) : فعلى هذا التعليل لا تفخم مضمومة ، نحو : ذكر ، لعدم ما أوجب التفخيم هناك ، وهو لزوم الفتح لها .
فالعلة فيه مركبة من لزوم الفتحة ، واكتناف الساكنين ، وليس ذلك مع المضمومة .
وأما ما ادغم فيه الساكن نحو : سر ، فان الكسرة قد وليت الراء فيه ، لارتفاع اللسان به ، ارتفاعة واحدة ، فلا يدخل في هذا الفصل ، وقد تقدم أول الباب ، والله أعلم .

---

١) أبو الحسن ، هو ابن غلبون ، تقدمته ترجمته صفحة : ٨٥

٢) اسماعيل النحاس ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٥٢

٣) محمد بن علي ، هو : محمد بن علي بن بشير ، شيخ الشارح ، لم أقف له على ترجمة .

٤) ابن خاقان ، خلف ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٤٥

٥) فارس بن أحمد ، تقدمت ترجمته صفحة : ١١١

٦) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

ثم قال الناظم رحمه الله :

ورقق الأولى له من بشرر ... ولا ترققها لدا أولى الضرر
اذ غلب الموجب بعد النقل ... حرفان مستعل وكالمستعل

ذكر في هذا البيت ، أن ورشا يرقق الراء الأولى من قوله تعالى : **﴿انها ترمي بشرر كالقصـــــر﴾** (المرسلات : ٣٢) فقال : ورقق الأولى له من بشرر ، أي لورش ، دل عليه سياق الكلام ، وذلك من أجل كسرة الراء الثانية ، وهذا خلاف لما تأصل في هذا الباب من أن الكسرة لا تؤثر في الراء الا في حال التقدم عليها ، لكن لما كانت الكسرة هنا في الراء وهو حرف تكرير ، كانت في بعد كسرتين ، فقويت ، فعملت في الراء التي قبلها ، وذلك مستعمل في كلام العرب ، ثبت أنهم يقولون : ضعفت من الكبر ، فيميلون فتحة الباء ، نحو الكسرة ، لقوة كسرة الراء .

ثم قال : ولا ترققها لدا أولى الضرر ، يعني : أن القياس فيه ترقيقها من أجل الكسرة التي بعدها كالراء الأولى من بشرر ، ولكنهم فخموها ، ثم ذكر العلة في ذلك فقال : اذ غلب الموجب بعد النقل حرفان ، الموجب هو كسرة الراء .

وقوله : بعد النقل : يعني بعد نقل الرواية ، يريد أن التعليل انما يكون بعد السماع ، وثبوت الرواية ، والحرفان هما الضاد والراء ، المستعلى كناية عن الضاد ، وكالمستعلى كناية عن الراء ، يعني : أن مجموع الحرفين هو الذي منع الكسرة أن تعمل كما كانت في بشرر ..

ولما رأى أن الضاد وحدها لا تمنع من ذلك ، كما لم تمنع حروف الاستعلاء في حال تقدمها امالة ولا ترقيقا ، نحو ما تقدم ذكره ، كالابصار ، وتبصرة ، وشبهها ، فالعلة مركبة من حرف الاستعلاء ، والمشبه به ، وهو الراء ، وبيان كلامه أن الكلمة اجتمع فيها طالب بالترقيق ، وهو كسرة الراء ، وطالب بالتفخيم ، وهو الضاد ، والراء المفتوحة ، لما لزمتها الفتحة

صارت كالمستعلى ، فقوي جانب التفخيم ، حتى غلب على الترقيق .
ومثله في قوة موجب التفخيم ، الصراط ، والفراق ، والفرار ، لأن الطالب بالتفخيم في ذلك شيئان ، والطالب بالترقيق شيء واحد ، فتأمله . وليس ذلك في بشرر ، لأن الطالب بالترقيق شيء واحد ، والطالب بالتفخيم مثله ، فقوي جانب الترقيق للمناسبة .
وأنت لو رققت الراء الأولى من أولي الضرر ، للكسرة التي بعدها ، لم تزل المنافرة التي بين التفخيم والكسر ، اذ لا بد من تفخيمك الضاد قبلها ، لأنها مفخمة بالطبع .
ويدلك على أن الراء المفتوحة كالمستعلي أنهم قالوا : طالب ، فلم يميلوا من أجل الطاء ، وقالوا : راشد ، فلم يميلوا أيضا من أجل الراء ، وما ذلك الا أن الراء المفتوحة عندهم كالمستعلي ، وأمالوا عائد ، وعامر ، لعدم حرف الاستعلاء ، والراء المفتوحة ، الا أن تكون الكسرة في الراء تلزم الامالة ، لقوة كسرة الراء .
قالوا : ضارب ، وقارب ، فأمالوا كما أمالوا عايد ، وعامر .
ثم قال الناظم رحمه الله :

وكلهم رققها ان سكنت (١)	**من بعد كسر لازم واتصلت**
الا اذا لقيها مستعل(٢)	**والخلف في فرق لفرق سهل**

لما فرغ من حكم الراء المفتوحة ، والمضمومة ، أخذ يتكلم في الساكنة ، فذكر أنها ترقق بعد الكسر اللازم لجميع القراء ، وهذا كقوله : قبل ، وكلهم يقف بالاسكان ، أي : وكل القراء على ما تقدم ، وذلك نحو : فرعون ، وشرعة ، ومرية ، واصبر ، واستغفر ، وشبهه .
فان كانت عارضة ، نحو : ان ارتبتم ، وبني اركب ، وكذلك في الابتداء ،

---

١) الوافي ص ١٦٥ ، وشعلة ص ٢٠٥ ، والتبصرة ص ٤٠٨ ، والنشر ١٠١/٢ ، والتيسير ص ٥٧ ، والاتحاف ص ٩٧.

٢) انظر النشر ٩٣/٢ ، وشعلة ص ٢٠٦ ، والوافي ص ١٦٥ ، والتبصرة ص ٤٠٩ ، والتيسير ص ٥٧ ، والاتحاف ص ٩٧.

نحو : ان ارتبتم ، وارجعوا ، واركب ، وشبهه ، ذلك فليس الا التفخيم.
وقوله : واتصلت : يعني الراء ، يريد أن تتصل بالكسرة في كلمة واحدة ، نحو : ما مثل به ، وهي التي تكون لازمة للراء ، احترازا من اللازمة في نفسها ، غير اللازمة للراء ، نحو الكسرة في الياء ، من يا بني اركب ، لأنها لازمة للياء ، وليست بحركة التقاء الساكنين ، كما هي في الميم من أم ارتابوا ، وشبهه .
ولكنها لا تؤثر في الراء ، اذ ليست بلازمة لها ، فقيد اللازمة بالاتصال ، وعلة الترقيق كراهة الخروج من تسفل الكسرة ، الى التفخيم ، كما هو الخروج من تسفل السين الى تصعد الضاد ، في نحو صديق ، حتى أبدلوا السين صادا .
ذكره أبو العباس[1] قال : وأيضا فان الحركات مقدرات بعد الحروف ، فكان الكسرة في فرعون ، وشرعة ، على الراء الساكنة ، من أجل أنها مقدرة بعد الفاء والشين ، ثم قال : الا اذا لقيها مستعل ، واستثنى من ذلك ما وقع بعد الراء فيه حرف استعلاء ، نحو فرقة ، وبقرطاس ، ولبالمرصاد ، وشبهه .
ثم قال : والخلف في فرق ، فذكر فيه الوجهين ، فالتفخيم من أجل حرف الاستعلاء ، وان كان مكسورا ، كما فخمت في الاشراق ، والترقيق لوقوعها بين كسرتين ،واليه أشار الناظم بقوله : لفرق سهل ، ولم يرجح واحدا من الوجهين .
قال أبو عمرو[2]: والوجهان فيها جيدان ، على ما يقتضيه اطلاق الناظم ، وذهب أبو جعفر[3] فيه الى الترقيق ، لأنه ذكره فيما رقق باجماع ، نحو : مرية ، وشرعة ، وفرعون ، والآربة ، قال : واستثنى قوم فرق ، ففخموه رعاية لحرف الاستعلاء ، وان انكسر .

---

1) أبو العباس ، وهو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤
2) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣
3) أبو جعفر هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

ثم قال :

وقبل كسرة وياء فخما في المرء ثم قرية ومريما
اذ لا اعتبار لتأخر السبب هنا وان حكي عن بعض العرب

قوله : وقبل كسرة وياء ، يعني كسرة الهمزة في المرء ، في الموضعين ، البقرة ، والأنفال ، والياء في لفظ مريم ، وقرية ، حيث وقع ، وكيف وقع ، نحو : من قرية ، ومن قريتنا ، ومن قريتكم ، وشبهه ، فذكر أن الراء فيهن مفخمة لورش ، وقالون ، كما كانت مرققة لهما في نحو شرعة ، لأن الألف من قوله فخما ، راجع لورش وقالون ، خلاف لأبي محمد مكي(١) ، وأبي عبدالله بن شريح(٢) ومن قال بقولهما ، كالحصري(٣) وغيره .

فأما قالون فالحكم له جار في الثلاثة المواضع ، وأما ورش فعنه في المرء وجهان : قال أبو جعفر(٤) ، واستثنى الأدفوي(٥) لورش بين المرء في الموضعين ، فرقق ، قال : والوجه التفخيم ، كالجماعة ، وبه الآخذ ، كذلك ذكر أبو عمرو(٦) عنه ، أنه كان يأخذ فيه بالترقيق .

قال : لمكان كسرة الهمزة ، فيحتمل أن يريد قوة الهمزة ، وكسرتها ، هكذا قال أبو محمد ، ويحتمل أن يريد أنها عارضة ، لأن تنقل حركتها الى الساكن قبلها ، فكأنه قدر القاء حركة الهمزة على الراء قبلها ، فرققها على هذا التقدير ، اذ كانت الكسرة اذا ادخلت فيها أوجبت الترقيق .

قاله أبو العباس(٧) ثم قال : اذ لا اعتبار لتأخر السبب هنا ، يعني : أن السبب في هذا الباب انما يوجب الترقيق في حال التقدم على الراء ، ولا

---

١) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) أبو عبدالله بن شريح ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٥

٣) الحصري ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٠

٤) أبو جعفر ، هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٥) الأدفوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٥٦

٦) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٧) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

عبرة به ، في حال التأخر ، كما لا ترقق في نحو مرفقا ، ومرضيا .
وأيضا فان الياء في مريم ، وقرية ، مفتوحة ، والياء اذا تحركت بالفتح لم توجب امالة ولا ترقيقا ، بل هي كسائر الحروف ، ولهذا القول ذهب الامام أبو عمرو ، ورد قول من يقول فيهما بالترقيق ، وقال : ولو كان ذلك صحيحا لوجب أن يحكم بذلك للياء الساكنة والكسرة ، اذا كانا يوجبان ذلك ، فيلزم ترقيق الراء المفتوحة ، في قوله : لبشرين ، ومرج البحرين ، وترقيق الراء الساكنة في قوله : مرضيا ، ومرفقا .
وقوله : وان حكى عن بعض العرب ، يعني اعتبار السبب المتأخر يشير الى ما ذكر في هذه الكلمات ، من الترقيق على ما ذهب اليه مكي ، وشريح (١) ، ومن قال بقولهما .
واعتلوا لذلك بأن الياء في تقدير كسرة ، قال أبو محمد ، فرققت لقربها من الياء التي بعدها.
وفرق أبو العباس بين الياء في مريم ، والكسرة في نحو : مرفقا ، لكون الكسرة مقدرة بعد الحرف ، فكان الفاء في مرفقا ، حائلة بينها وبين الراء ، قال : وقوله مريم : الياء في نفسها في تقدير كسرة ، فوليت الراء من غير حرف ، يحجز بينهما .
ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه :

وانما اعتبر في بشرر لأنه وقع في مكـــــرر

هذا البيت لتفصيل اعتراض مقدر ، قدر أنه اعترض عليه ما ذكر من أن السبب البعدي لا يعتبر في هذا ، بكونه اعتبر في بشرر ، فأخذ يفرق بين الكسرتين : كسرة الهمزة في المرء ، وكسرة الراء في بشرر ، بأن قال : لأنه وقع في مكرر ، يعني السبب ، وهو كسرة الراء ، لأن الهاء في قوله : لأنه عائد على السبب المذكور في البيت قبله ، يعني : أن الكسرة في الراء ليست كالكسرة في الهمزة ، وان كانت قوية ، لأن الكسرة في الراء بمثابة كسرتين ، كما تقدم .

---

١) شريح ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

ثم قال :

والاتفاق أنها مكسورة رقيقة في الوصل للضرورة

ذكر في هذا البيت أن الراء المكسورة لا خلاف في ترقيقها ، في حال وصلها ، فقال : والاتفاق أنها مكسورة ، رقيقة في الوصل ، فقوله : مكسورة ، منصوب على الحال ، أي في حال كسرها ، يعني : أنها اذا كسرت ترقق للجميع ، كأنه قال : والاتفاق أنها رقيقة في حال كسرها ، أي مرققة ، وأبدل التاء هاء ، كما أبدلها في قوله : للضرورة ، لاتفاق القافية .

وسواء كانت الكسرة لازمة ، نحو : رجال ، والقارعة ، والنار ، وتمار ، أو عارضة نحو : وأنذر الناس ، وذر الذين ، وكذلك ، وانحران ، على مذهب ورش ، لا فرق بين اللازمة والعارضة ، لحلولها في الراء نفسها . وهو ظاهر اطلاق لفظه لذكره الكسر مجملا .

فقوله : للضرورة : يعني أن الترقيق في الراء المكسورة لازم ، ضرورة ، لا يمكن غيره من قبل ، أن الكسر يطلب من الفم أسفله ، والترقيق يناسب ذلك ، فغلبت الكسرة على الراء ، حتى أخرجتها عن أصلها ، فلو فخمت المكسورة لكنت متصعدا متسفلا في حالة واحدة ، وذلك تكلف شديد .

قال أبو العباس(١) : ومما يوضح هذا أنا وجدناهم يرققون الراء من أجل انكسار ما قبلها ، في نحو : فرعون ، لقرب الكسرة من الراء ، قال : فاذا فعلوا ذلك ، والكسرة في حرف آخر قبلها ، فلا شك في ترقيقها ، اذا كانت الكسرة فيها ، قال : ويقويه أيضا أنا وجدنا ورشا يرقق الراء اذا كان قبلها ساكن ، وقيل : الساكن كسرة نحو : الذكر ، والسحر ، وما أشبههما . فاذا كان ترقيقها جائز، و بينها وبين الكسرة حرف ، فان ترقق اذا كانت الكسرة فيها أولى .

---

١) هو أبو العباس ، المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة: ٣٤

قال صاحبنا الأستاذ أبو عبدالله[1] رحمه الله ، : ولا يعترض بالمستعلى ، اذا كان مكسورا ، لأن ذلك أمر لا مندوحة عنه ، اذ ليس للمستعلى صوت آخر ينتقل اليه .

والراء لها صوتان ، وهو كما قال : لأن المستعلى اذا نقص عن لفظ التفخيم انقلب الى لفظ حرف آخر ، كالصاد ، تنقلب الى لفظ السين ، وكالظاء تنقلب الى لفظ الذال ، أو يقربان من ذلك ، والله أعلم .

ثم قال :

لكنها في الوقف بعد الكسر والياء والممال مثل المر
والوقف بالروم كمثل الوصل فرد ودع ما لم يرد للأصل

لما ذكر حكم الراء المكسورة في الوصل ، أخذ يذكر حكمها في الوقف ، فقال : لكنها في الوقف ، يعني الراء المكسورة ، المتقدمة الذكر في البيت قبله ، فذكر أنها مرققة في الوقف ، كما كانت في المرء ، يعني الوصل ، وذلك اذا وقعت بعد أحد هذه الأشياء ، وهي : الكسرة ، والياء ، والممال كما ذكر.

فالكسر نحو : منهمر ، ومنقعر ، والياء نحو : خبير ، وبصير ، والممال نحو : بشرر ، أعني الراء الأولى ، ومن ذلك : النار ، والدار ، وشبهه . على خلاف في هذا كما تقدم في باب الامالة .

فان كان قبلها غير هذه الثلاثة ، من فتح ، نحو : من الكبر ، وأولي الضرر ، أو ضم ، نحو : والزبر ، ومن دبر ، أو سكون في غير الياء ، نحو : القدر ، والفجر ، فهي مفخمة ، وهو ظاهر قوله .

وهذا الحكم مطلق ، فالمراد به ورش وقالون .

لكن قوله : والممال لا يرجع الا لمن أمال ، وهو ورش ، وهذا كله اذا وقفت بالسكون أو بالاشمام ، لأنه لا يؤتى به الا بعد السكون على ما يتبين ، بعد ان شاء الله تعالى ، يدل عليه ذكره حكم الروم بعد هذا وهو قوله :

والوقف بالروم كمثل الوصل .. يعني : المكسورة ، والمضمومة ، لجواز

---

[1]) صاحبنا ، هو ابن آجروم ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٣٦

الروم فيهما ، على ما يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى .

يقول : ان وقفت بالروم فيما يجوز رومه ، فحكمه كحكم الوصل سواء ، فأن كانت الراء في الوصل مفخمة ، وقفت بالتفخيم ، نحو : ولا أصغر ، وذلك أمر ، ويصدر ، وشبهه ، وان كانت مرققة ، وقفت بالترقيق ، نحو : أولي الضرر ، وكل أمر ، ومن ألف شهر ، وكذلك : بشرر ، لمن فخم الراء الأولى ، وهو قالون .

وأما ورش فيقف بالترقيق على كل حال ، لوقوعها بعد الممال كما تقدم ، وذلك في : منهمر ، ومنقعر ، ومستمر ، وشبهه ، على هذا التقدير ، اذ لا بد من ترقيقه للكسرة التي قبله .

فالوقف بالسكون ، أو بالروم فيه سواء ، فان كانت من المختلف فيه وقفت على حسب ذلك ، فتفخم لمن يفخم ، وترقق لمن يرقق ، نحو : يغفر ، وذلك خير ، وشبهه ، فان لم تقف بالروم ، فالحكم جار على ما تقدم ، فترقق مع السبب ، وتفخم مع غيره ، وهو الظاهر من قوله : و الوقف بالروم كمثل الوصل .

دليله : أن الوقف بغير الروم ، ليس كالوصل ، فاذا لم يكن كالوصل فحكمه جار على ما تقدم ، هذا حكم المتحركة .

وأما الساكنة ، فالوقف عليها كالوصل ، سواء ترقق بعد الكسرة ، نحو **﴿فيغفر لمن يشاء﴾** (البقرة : ٢٨٣) **﴿واصبر على ما يقولون﴾** (المزمل : ١٠) وتفخم في ما سوى ذلك ، نحو : **﴿يغفر لكم خطاياكم﴾** (البقرة : ٥٨) و **﴿فانظر ماذا﴾** (الصافات : ١٠٢) وشبهه .

وهذا مأخوذ من قوله : وكلهم رققها ان سكنت ، البيت ، اذ لا فرق بين الوصل والوقف في ذلك .

ثم قال : فرد ، أي رد ما ذكرت لك من الأحكام في جميع ما تقدم ، فرد أمر من الورود .

ودع ما لم يرد للأصل ، أي أترك ما لم يرد هنا للأصل ، أي على الأصل ، وهو التفخيم ، كما تقدم ، فاللام هنا عوض من على ، كقوله تعالى : **﴿ويخرون للأذقـــان﴾** (الاسراء : ١٠٩) أي على الأذقان .

والذي لم يأت هنا من الراءات هي المفتوحة ، التي لم يتقدمها سبب من

أسباب الترقيق ، نحو : صبر ، وغفر ، وان يحشر ، وشبهه ، والله أعلم .
ثم قال الناظم :

القول في التغليظ للامات اذا انفتحن بعد موجبات

هذا البيت ترجمة لما يأتي ، ذكر فيه أنه يذكر ما خرج عن أصله من اللامات ففخم ، وأن ذلك لموجب أوجبه .

وفي قوله : بعد موجبات ، تنبيه على أن أصل اللام الترقيق ، قال أبو العباس (١) أصلها الترقيق ، اذ كانت ليست بحرف استعلا .

قال أبو محمد(٢) : ألا ترى أنه لا يجوز تفخيم كل لام ؟ ويجوز ترقيق كل لام

قال شيخنا أبو عبدالله(٣) ولا يعترض على هذا الأصل بتفخيم لام الله بعد الفتح والضم ، لأن التفخيم في هذه اللام يدل على التعظيم مع مشاكلة التفخيم ، ومجانسة الفتح والضم ، فلذلك لم ترقق .

قال : ألا ترى أنها ترقق بعد الكسر كما تفخم بعد الفتح والضم ؟ ولا يجوز أن تفخم بعد الكسر للمخالفة التي بين التفخيم والكسر ، قال : فقد ثبت ترقيق هذا اللفظ لا تفخيمه ، قال : وأيضا فان أبا عمرو(٤) بن العلاء ، رقق هذه اللام بعد امالة ما فيه ، الراء كقوله تعالى : نرى الله ، وشبهه ، ولذلك قال : والترقيق في هذه اللام جار مطرد ، والتفخيم ليس بجار ولا بمطرد .

وما جرى واطرد وشمل وعم ، فهو أصل ، وما اختص بأمر دون أمر فهو فرع ، واستدل أيضا على ذلك بالافتقار وعدم الافتقار ، قال : الا أنها لا تبلغ في التفخيم الى قوة الراء ، لأنها مشبهة بها ، والمشبه بالشيء لا يقوى قوة الشيء المشبه به .

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) شيخنا أبو عبدالله ، لم أقف على ترجمته .

٤) أبو عمرو، هو أبو عمرو بن العلاء ، تقدمت ترجمته صفحة : ٢٠٧

قال : فاذا ثبت ذلك وجب أن يكون أصلها الترقيق ، وأن يكون التفخيم داخلا عليها ، لعلل ، توجبه ، فهي بخلاف الراء ، وهو كما قال : لأن الراء تفخم من غير سبب ، وما ذلك الا أن أصلها التفخيم ، ولذلك شبهت بحروف الاستعلاء ، على ما تقدم في الراءات ، وقد ذكر الناظم موجبات تفخيمها .. فقال رحمه الله ورضي عنه :

غلظ ورش فتحة اللام يلي(١) طاء وظاء ولصاد مهمل
اذا أتين متحركـــــات بالفتح قبل أو مسكنـــــات

ذكر أن ورشا يغلظ هذه اللام اذا أتى قبلها أحد ثلاثة أحرف ، وهي : الطاء ، والظاء ، والصاد ، المهملة ، بثلاثة شروط ، واحد في اللام ، وهو أن تكون مفتوحة ، وشرطان في الأحرف الثلاثة ، أحدهما أن يتقد من على اللام ، والثاني أن يتحركن بالفتح ، أو يسكن .

وقد جمعها الناظم في البيتين فقال : غلظ ورش فتحة اللام .. البيت ، ثم قال : اذا أتين متحركات بالفتح قبل أو مسكنات ..

فقوله : اذا أتين يعني الأحرف الثلاثة المذكورة .

وقوله : قبل : أي قبل اللام ، لما قطعها عن الاضافة بناها على الضم ، كما تقدم ، وسواء كانت اللام مشددة أو مخففة ، وهو ظاهر اطلاق لفظه ، فالطاء نحو : الطلاق ، والمطلقات ، ومطلع الفجر ، وشبهه ، والظاء نحو : ظلموا ، وبظلام ، ويظلمون ، وشبهه ، والصاد نحو : ما صلبوه ، وسيصلون ، وشبهه .

فاذا انتقض شرط من ذلك ، رجعت الى أصلها من الترقق نحو : يصلون ، وفضلنا ، ويصلي ، وأخلصوا ، وصلصال ، وشبهه .

قال أبو عمرو(٢) وهذه رواية أبي يعقوب ، عن ورش ، قال : وكان شيخنا

---

١) انظر الاتحاف ص ٩٩ ، والوافي ص ١٧٠ ، وشعلة ص ٢١٠ ، والتيسير ص ٥٨ ، والنشر ١١١/٢ ، والسراج ص ١٢٣.

٢) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

أبو الحسن[1] يروى عن قراءته تغليظها مع الضاد والطاء، المعجمة لا غير.
وكان محمد بن علي[2] يروي تغليظها مع الصاد وحدها، قال: وكذلك رأيت بعض أصحاب أحمد بن هلال[3] يروي ذلك عنه، وعلى ذلك أصحاب عبدالصمد [4] قال: وبتغليظ اللام مع هذه الحروف الثلاثة قرأت على فارس بن أحمد[5] وابن خاقان[6] وسألت عن ذلك فارس فأخبرني به عن قراءته.
وعلى هذا أجرى الناظم في ذكر الثلاثة الأحرف، قال أبو عمرو[7]: والعلة في تغليظ اللام مع الثلاثة أنها مستعلية، تطلب باستعلائها، وتصعدها الى الحنك الأعلى، موضع الفتح، فغلظت اللام بعدهن، من أجلهن، ليتناسب كل اللفظ، ويكون العلاج بذلك من جهة واحدة.
وبنحوه قال أبو محمد[8] وأبو العباس[9] فصارت اللام مع هذه الحروف في التفخيم بمنزلة الراء مع الكسرة، اللازمة والياء الساكنة في الترقيق، لخروج كل واحد منهما عن أصله، طلبا للمناسبة، في الحرفين .. أعني: الراء واللام، وكأنهم حكموا لها بالتفخيم مع تقدم هذه

---

١) أبو الحسن، هو ابن غلبون، شيخ الداني، تقدمت ترجمته صفحة ٨٥

٢) محمد بن علي الادفوي، تقدم صفحة: ٥٦

٣) أحمد بن هلال، هو أحمد بن عبدالله بن محمد بن هلال، أبو جعفر، الآزدي، المصري، أستاذ كبير، محقق، ماهر، ضابط، مات سنة ٣١٠، معرفة القراء ٢٧٢/١، غاية النهاية ٧٤/١. وسبقت ترجمته صفحة ٥٦

٤) عبدالصمد، هو ابن الأزهر، تقدمت ترجمته صفحة: ٨٣

٥) فارس بن أحمد، شيخ الداني، تقدمت ترجمته صفحة: ١١١

٦) ابن خاقان: شيخ الداني، تقدمت ترجمته صفحة: ١٤٥

٧) هو أبو عمرو الداني، تقدمت ترجمته صفحة: ٣٣

٨) أبو محمد، هو مكي بن أبي طالب، تقدمت ترجمته صفحة: ٣٤

٩) أبو العباس، هو المهدوي، تقدمت ترجمته صفحة: ٣٤

الحروف ، كما حكموا للراء بالترقيق مع تقدم الكسرة ، والياء ، تشبيها بها لقرب مخرجيهما . على ما يتبين في ذكر المخارج ان شاء الله تعالى ، مع أنها في حال تقدمها على اللام مقبلة على اللام في ايجاب التفخيم أقوى من المتأخرة لادبارها عنه .

ثم لما كان حقيقة التفخيم أن ينحو بالفتحة نحو الضمة ، كان تفخيمها مفتوحة أنسب منه مضمومة ، أو ساكنة ، اذ النحو بها الى الضم متعذر ، وأما تعذر التفخيم في المكسورة فلأمر لا يخفى .

قال أبو محمد(١) : وعلة من رقق أن اللام حرف(٢) فأجراها مع حروف الاطباق قبلها كسائر الحروف .

قال أبو العباس(٣) ولم يكن التفخيم فيها عندهم قوي مع مجاورة الحروف التي أوجب ورش فيها التفخيم ، اذ اللام أصلها الترقيق ، فدخول التفخيم فيها ليس بقوي ، كما هو في الراء ، لما قلناه ، يشير الى أن الراء مشبهة بحروف الاستعلاء ، على ما تقدم ، والله أعلم .

---

١) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٤

٢) في نسخة [ب] زيادة : كسائر الحروف .

٣) أبو العباس ، هو المهدوي ، وقد تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه :

والخلف في طال وفي فصالا [1] وفي ذوات الياء ان أمالا

وفي الذي يسكن عند الوقف فغلظن واترك سبيل الخلف

وفي رءوس الآي خذ بالترقيق تتبع وتتبع سبيل التحقيق

ذكر في هذه الأبيات أربعة مواضع من هذا الباب توافرت فيها الشروط ، ومع ذلك وقع فيها الخلاف لموجب أوجبه ، وتتبين موضعا موضعا ان شاء الله تعالى .

فقوله : والخلف في طال وفي فصالا ، يعني فيما حال فيه بين اللام وبين هذه الأحرف ، ألف ، نحو : ما مثل به ، وهو الموضع الأول ، ومن ذلك أن يصالحا ، وشبهه ، وليس ذكر طال وفصالا على وجه التخصيص ، اذ المعتبر فصل اللام ، ولا فرق بين الجميع في ذلك ، فلم يذكرهما الا على جهة المثال

وتابع في ذلك الشيخ أبا القاسم الشاطبي[2] رحمه الله ، حيث قال : وفي طال خلف مع فصالا وعندما يسكن وقفا .. البيت ، على أن الشراح تكلموا في قول أبي القاسم وقالوا : انه غير شامل .

قال الفاسي[3] والعذر له ضيق المكان مع الاعتماد على شهرة الخلاف في ذلك ، وكذلك العذر للناظم هنا .

وقوله في ذوات الياء ، هذا هو الموضع الثاني ، وهو معطوف على قوله : والخلف في طال ، أي والخلف في طال ، وفي ذوات الياء أن تقع بعد اللام ألف ممالة ، وقد تقدمتها هذه الحروف .

ويشمل ذلك موضعين من الأربعة المواضع المذكورة

---

١) الوافي ص ١٧١ ، وشعله ص ٢١١ ، والاتحاف ص ٩٩.

٢) أبو القاسم الشاطبي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٦

٣) الفاسي ، هو أبو عبدالله الفاسي ، الامام ، العلامة ، جمال الدين ، محمد بن حسن بن محمد بن يوسف المغربي ، المقريء ، نزيل حلب ، مات سنة ٦٥٦ ، معرفة القراء ٦٦٨/٢ ، غاية النهاية ١٢٢/٢ ، والعبر ٢٣٥/٥ ، النجوم الزاهرة ١٦٩/٧.

أحدهما : ما كان في رأس آية
والثاني : ما لم يقع رأس آية ، على ما يتبين بعد ان شاء الله تعالى ، وذلك نحو : يصلاها ، ومصلى ، وتصلى نارا ، ويصلى سعيرا ، وعبدا اذا صلى ، وشبهه .

وقوله : ان أمال ، يعني أنه لا يعرض الخلاف في تفخيم اللام من أجل الألف المنقلبة عن الياء الا على القول بالامالة في ذوات الياء على الجملة ، اذ لا تجتمع الامالة مع التفخيم في حرف واحد .

وأما على القول بالفتح ، فلا يعرض في ذلك خلاف ، اذ لا مانع من التفخيم ، والألف في قوله : ان أمالا ، ألف الاطلاق ، والفعل لمفرد ، وهو ورش ، قال : وفي الذي يسكن عند الوقف ، فعطفه على ما تقدم ، وهو الموضع الرابع ، يعني : ما سكن في الوقف ، وهو مفخم في الوصل ، نحو : أن يوصل ، وبطل ، وظل وجهه ، ثم قال : فغلظن واترك سبيل الخلف ، يعني فغلظ الأنواع الثلاثة المتقدمة ، ووكده بالنون الخفيفة ، ثم أخرج منها رءوس الآي ، فقال : وفي رءوس الآي خذ بالترقيق .

فأعلمك أن المختار في جميع ما تقدم التفخيم ، الا ما كان في سورة أو أخر آيها ، على ياء ، فالمختار فيها الترقيق ، وهي ثلاثة ألفاظ لا غير ، كلها بلفظ صلى ، ففي القيامة : ولا صلى ، وفي الأعلى : فصلى ، وفي العلق ، اذا صلى .

والمراد بالترقيق هنا الاطالة اليسيرة ، وهي تحدث بوجود الألف المنقلبة عن الياء.

وقوله : أي تتبع رءوس الآي بعضها بعضا ، لتأتي على نسق واحد ، وقوله : وتتبع سبيل التحقيق ، أي طريق التحقيق في ذلك ، يعني الوجه الأصح

المعول عليه ، وعلى ذلك نص أبو عمرو[1] في ايجاز البيان ، وغيره[2].
ورقق قالون جميع ذلك ، لأن الحكم منسوب لورش دون قالون ، فوجه التفخيم فيما حال فيه ألف أن ذلك الحائل ليس بحاجز حصين ، فهو لا يمنع التفخيم كما لا يمنعه في الصراط ، وفراق ، وشبهه ، قاله أبو عمرو .
وبيان ذلك أن الراء فخمت لتكريرها ، ولوقوع حرف الاستعلاء بعدها ، ولم يعتد بالألف لضعفه ، فكأن موجب التفخيم قد ولى الراء ، فكذلك لم يعتد به أيضا هنا ، وكأن موجب التفخيم قد ولى اللام .
قال أبو العباس[3] : وعلة الترقيق أن من شرط السبب عنده أن يباشر اللام .
قلـــت : وهذا بناء على الاعتداد بتلك الألف ، وان كانت ضعيفة ، وحسن ذلك لأن فيه رد اللام الى الأصل ، ولم يحسن في الراء ، اذ فيه الخروج عن الأصل مع ما فيه من منافرة ترقيق الراء مع الاشتغال .
وانما رد الأصل مع الراء ، في ترك الاعتداد ، ووجه التفخيم في اللام قبل الألف المنقلبة عن الياء ، تقدم الصاد عليها .
قال الشيخ رحمه الله : وللمتقدم مزية على غيره ، وهو كما قال ، لأن موجب الترقيق لم يأت الا بعد حصول التفخيم ، ووجه الترقيق فيها ، أن الألف بين اللفظين ولا يمكن ذلك حتى ينحنى بفتحة اللام قليلا نحو الياء ، ولا تجتمع الامالة والتفخيم في حرف واحد ، فلا بد أن ترقق اللام فيها ، اذ لا يمكن أن تقرأ الألف بين اللفظين ، فتقربها من الياء ، حتى تقرب الفتحة التي قبلها نحو الكسرة ، قاله أبو محمد[4].
وبنحوه قال أبو العباس[5].

---

١) أبو عمر ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة ٣٣.

٢) انظر التيسير : ٥٨.

٣) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٤) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٥) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

ووجه اختيار الترقيق فيما وقع رأس آية ، أن ورشا قد روى عنه أنه يقرأ ذوات الياء المتوالية في رءوس الآي بين اللفظين ، فاذا كانت اللام قبل الألف المنقلبة عن الياء ، لم يقدر على قراءة الألف بين اللفظين الا مع ترقيق اللام ، كما لا يقدر على ذلك اذا كانت الراء قبلها ، الا مع ترقيق الراء ، نحو : افترى ، اذ الألف لا يكون(١) ما قبلها الا تابعا لها ، قاله أبو العباس .

قال أبو عمرو(٢) ، اذ الرواية أيضا جاءت عنه ، مجملة دون تمييز لما فيه لام قبلها صاد ، أو غير ذلك .

قال : وهذا أوجه الوجهين عنده ، وأقيس بمذهبه ، لما ذكرته من الموافقة بذلك بين رءوس الآي ، قال : والدليل على صحة ذلك أنه لم يخلص الفتح فيما وقع من ذوات الواو من الأسماء والأفعال ، في السور التي أواخر آيها على ياء ، باجماع عنه ، نحو : الضحى ، وسجى ، وشبهه .

ومن مذهبه الذي ورد عنه منصوصا أن يخلص الفتح لذوات الواو بجميع القرآن ، وذلك من قبل ما ذكرناه من الموافقة بذلك بين رءوس الآي ، لتأتي الفواصل بلفظ واحد غير مختلف ، ووجه التفخيم في ما سكن للوقف أن سكونها عارض ، اذ هو للوقف ، فلا يعتد به في ترك تغليظها ، لذلك قاله أبو عمرو ، قال : والترقيق لكونها ساكنة ، والأول أوجه ، يعني التفخيم .

قال أبو العباس(٣) لأن اللام اذا سكنت لا وجه لتفخيمها ، اذ ليس فيها حركة تقوى بها ، وليس يكون الحرف قبلها الا متحركا ، فاجتمع فيه عدم الحركة ، وحجز حركة المطبق الذي يكون قبلها بينه وبينها .

يعني أن الحركات مقدرات بعد الحروف ، فهي عنده فاصلة بين حروف الاطباق واللام ، وفي هذا نظر ، لأن الحركة مقدرة بعده ، فكأنها في اللام ، اذ ليست في الوقف حركة ، فيلزم أن تكون مفخمة ، ويؤيد ذلك اجماعهم

---

١) قلت : بل العكس هو الصحيح ، فالألف تابع لما قبلها لا ما قبلها تابع لها ، فتأمل .

٢) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

على ترقيق الراء الساكنة بعد الكسر ، نحو مرية ، شرعة ، على ما تقدم ، وأيضا فقد كانت فاصلة في الوصل ، فحسبك ما تروم .

ثم قال :

وفخمت في الله واللهمه للكل بعد فتحة أو ضمة (١)

ذكر في هذا البيت أن القراء اتفقوا على تفخيم اللام من اسم الله تعالى ، اذا وليها من قبلها فتحة أو ضمة ، وذلك نحو : قال الله ، ورسل الله ، وقالوا اللهم ، وشبهه .

قال أبو عمرو(٢) وهذا الذي لا يجوز عند القراء ، وعامة النحويين في هذه الكلمة غيره ، وظاهره أنها ترقق للجميع بعد الكسرة ، سواء كانت معها في كلمة أو في كلمتين ، نحو لله ، وبالله ، وبسم الله ، وقل اللهم ، وشبهه . وهذا ظاهر اطلاق لفظه .

قال أبو عمرو : والعلة في ترقيقها بعد الكسرة واخلاص فتحها مع الفتحة والضمة ، ارادة مجانسة اللفظ ، وكون العلاج بذلك من جهة واحدة ، ليخف النطق ، ويسهل اللفظ ، فرققت لمكان الكسرة ، وغلظت لمكان الفتحة والضمة .

وقال أبو محمد(٣) : هي مفخمة أبدا للتعظيم ، لا تزال مفخمة الا أن تأتي قبلها كسرة ، يعني أن التفخيم يتعذر مع الكسر لأنه يضاده ، ويتمكن مع الفتحة والضمة لأنهما يناسبان التفخيم ، فهذا السبب على ما ذكر يرجع الى تجانس اللفظ ، كما ذكر أبو عمرو(٤) ، وقال أبو العباس(٥) : فخم ليفرق بينه وبين اللات .

قلت : وهذا أيضا يرجع الى التعظيم ، وذلك أن اللات يقف عليها

---

١) انظر الوافي ص ١٧٣ ، شعلة ص ٢١٣ ، التيسير ، ص ٥٨ ، التبصرة ص ٤١٧.

٢) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٤٤

٤) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٥) هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

الكسائي بالهاء ، فيكون اذ ذاك بينه وبين الاسم المعظم اشتراك في اللفظ ، ففخموا لرفع اشتراك اللفظ ، وكان يجب ذلك مع الكسرة ، لولا منافرة الكسرة للتفخيم ، كما قال ابن مجاهد(١) انما رققت لأنهم كرهوا أن يخرجوا من كسر الى تغليظ .

قال أبو العباس ، وهذا الذي ذكر ابن مجاهد ، صحيح غير مدفوع ، وذلك معروف من كلام العرب ، أنهم يكرهون الخروج من تسفل الى تصعد ، كما قالوا : صديق ، فقلبوا السين صادا اذ السين حرف مهموس والقاف حرف مستعل ، فكرهوا أن يتسفلوا بالسين ثم يتصعدوا بالقاف ، قال : فكذلك كره القراء أن يتسفلوا بالكسرة ثم يتصعدوا بتفخيم اللام ، والكسر مناف للتفخيم ، وفي ذلك صعوبة الألفاظ ، واستعمال لما يقرب من المفروض في كلام العرب .

مسـألة :

فان قيل : لم لم ترقق الراء مع الكسرة العارضة ، وحكم عليها بالتفخيم ، ووقعت اللام من اسم الله تعالى من أجلها ، ولم يحكم عليها بالتفخيم ؟.

فالجواب : أن الراء أكثر ما يكون قبلها من الحروف ما هو أصلي ، والعارض قبلها قليل ، فحكم للأصلي لكثرته ، وأصالته ، ولم يحكم للزائد .

فأما اللام فلم يقع قبلها حرف مكسور أصلي يوجه ، فحكم فيها للعارض لما عدم اللزوم ، وأيضا فان فيه بقاء الأصل ، وهو الترقيق ، فأدنى شيء يجري في ذلك بخلاف الراء ، فان الترقيق يخرجها عن أصلها ، فلا يجري فيه الا سبب قوي ، وهو الكسر اللازم ، فاعلم ذلك ، والله المرشد بفضله .

ثم قال :

القول في الوقوف بالاشمام والروم والمرسوم للامام

ذكر في هذا البيت أنه يتكلم في حكم الوقف على مرسوم خط المصحف ، وفي كيفية الوقف بالروم ، والاشمام ، والامام هنا مصحف عثمان بن عفان ، رضي الله عنه ، وعطف المرسوم على قوله : في الوقوف ،

---

١) ابن مجاهد ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨١

أي القول في الوقوف ، وفي المرسوم ، يعني باعتبار الوقف ، والبيت ترجمة لما يأتي ، ويتبين جميع ما فيه ان شاء الله ، والله أعلم .

ثم قال :

قف بالسكون فهو أصل الوقف دون[1] اشارة لشكل الحرف

وان تشأ وقفت للامـــام مبينا بالروم والاشمام

ترجم على الوقف بالروم والاشمام ، ثم ذكر حكم الوقف بالسكون ، وقدمه لوجهين : أحدهما : توطئة لما يتفرع عليه من وجوه الوقف ، كالروم ، والاشمام ، والثاني : لأصالته في هذا الباب ، لأنه أصل الوقف ، واليه ترجع أكثر وجوه الوقف الكائنة ، في كتاب الله تعالى ، ويتبين جميع ذلك ان شاء الله تعالى ، والوقف في كتاب الله تعالى ، على خمسة أوجه ، وقف بالسكون ، ووقف بالروم ، ووقف بالاشمام ، ووقف بالحذف ، والوجه الخامس : وقف بالابدال ، وستقف على جميع ذلك ان شاء الله تعالى .

قوله : قف بالسكون فهو أصل الوقف ، وهو كما قال : أصل الوقف ، السكون ، والروم والاشمام وغيرهما فرع عنه .

قال أبو عمرو[2] لأن معنى الوقف أن تقف[3] عن الحركة ، أي تتركها ، كما تقول : وقفت عن كلامك ، أي تركته ، وبهذا الذي ذكر أبو عمرو يتبين أن أصله السكون لا محالة ، لأنك اذا تركت الحركة سكن الحرف ضرورة ، قال : ولأن الوقف ضد الابتداء ، والسكون ضد الحركة ، فكما يختص الابتداء بالحركة ، كذلك يختص الوقف بالسكون ، ليتباين ما بين المتضادين بذلك .

وقوله : دون اشارة لشكل الحرف ، الشكل هنا الحركة ، والاشارة عبارة عن الروم والاشمام جميعا ، لأن في كل واحد منهما اشارة ، على ما يتبين

---

1) انظر الوافي : ١٧٣ ، شعله ص ٢١٤ ، التيسير ص ٥٩ ، التبصرة ص ٣٣٤ ، النشر ٢/١٢٠.

2) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

3) التيسير ص ٥٩ ، والوافي ص ١٧٣ ، وشعله ص ٢١٤ ، والتبصرة ص ٣٣٤ ، والنشر ٢/١٢٠ ، والاتحاف ص ١٠١ .

بعد ان شاء الله تعالى ، فذكر أن الوقف بالسكون لا اشارة فيه ، وأنه أصل للوقف بالاشارة ، كما ذكرنا ، ويكون في كل شيء من حركة اعراب ، أو بناء ، من فتح أو كسر أو ضم ، مشددا كان أو مخففا مهموزا أو غير مهموز .

وهو ظاهر الاطلاق ، وكيفية ذلك أن تحذف حركة الحرف الموقوف عليه ، فيسكن الحرف ، وسواء كان قبله ساكن أو متحرك ، نحو : الرسل ، والحساب ، ويعلمون ، والقلم ، وذلك اليوم ، ومن العلم ، ويبديء ، والخبء

وهكذا هنا حكم الوقف بالحذف وهو يكون في أربعة أشياء ، أحدها : التنوين ، في غير المنصوب ، والثاني صلة هاء الضمير في النوعين : الياء ، والواو ، والثالث : الياءات الزوائد ، والرابع : صلة ميم الجميع ، فاذا حذفت ذلك رجعت الى الحرف الذي قبل المحذوف ، فحذفت منه الحركة ، ووقفت عليه بالسكون ، فان كان الحرف الموقوف عليه ساكنا في الوصل ، وقف عليه كذلك ، ولا اشكال ، كان صحيحا أو معتلا ، سوى الأربعة المواضع المذكورة .

وأما الروم فهو النطق ببعض الحركة بصوت ضعيف ، على ما يأتي بيانه ، وأما الاشمام فهو ضم الشفتين بعد السكون ، ويأتي ذلك أيضا ، وأما الابدال فانه يكون في موضعين ، أحدهما المنصوب ، المنون ، نحو : غفورا ، ورحيما ، تبدل من التنوين ألفا ، والثاني : هاء التأنيث اللاحقة للأسماء ، نحو : جنة ، ورحمة ، وموعظة ، وشبه ذلك ، تبدل من التاء هاء ، فتقف عليها ساكنة فان كانت منونة حذفت التنوين ، ثم أبدلت ، وهذه هي اللغة الفصيحة ، ومنهم من يحذف التنوين ، ويقف عليها بالتاء ، كالوصل ، فهذه الوجوه كلها راجعة الى السكون الا الروم .

ثم قال : وان تشأ وقفت للامام ، البيت ، يعني الامام نافع ، فخير القاريء في الوقف ، وأخبر أن الروم والاشمام جائزان فيه ، على أن الرواية عن نافع رحمه الله معدومة في ذلك .

وقد نص على ذلك (١) أبو عمرو(٢) ثم قال : فكان أكثر من لقيناه من شيوخنا يختارون ذلك في مذهبه ، لما في الوقف بهما من البيان عن أحوال الحركات في حال الوصل ، كيف هي فيه ، ولهذا قال الناظم :
وان تشأ وقفت للامام مبينا .. البيت ، يعني مبينا عن أحوال حركات الحروف في الوصل ، قال : مع أن الرواية أيضا معدومة في الوقف بالسكون .
قال : وذلك كله اذا استعمله القاريء في وقفه حسن مختار ، ثم ذكر كيفية الروم .

فقال رحمه الله ، آمين :

فالروم(٣) اضعافك صوت الحركة من غير أن يذهب رأسا صوتكه
يكون في المرفوع والمجرور معا وفي المضموم والمكسور

ذكر أن صفة الروم اضعافك صوت الحركة من غير أن يذهب الصوت رأسا ، يعني من غير أن يذهب بالكلية ، وفيه رواية أخرى وهي : فالروم اضعاف صويت الحركة ، وهكذا قال أبو عمرو(٤) رحمه الله في ايجاز البيان ، حيث قال : هو اضعافك الصوت بالحركة ، حتى يذهب بذلك التضعيف ، معظم صوتها ، فلا يظهر لذلك الاشباع ، وقال في غيره : فتسمع لها صويتا خفيا يدركه الأعمى ، بحاسة سمعه ، والمتباعد عنك .
فهذا معنى قوله ، من غير أن يذهب رأسا صوتكه ، والهاء فيه للسكت ، جاء بها للقافية ، وقال أبو العباس(٥) هو اضعافك الصوت بالحركة ، وذهاب

---

١) التيسير ص ٥٩.

٢) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) الوافي ص ١٧٤.

٤) أبو عمرو ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٥) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

معظمها ، والنطق ببعضها ، فهو يسمع ويستوي فيه الأعمى والبصير .

وقال أبو محمد(١) هو اتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة ، يسمعها الأعمى والبصير .

وهذه الأقاويل كلها راجعة الى معنى واحد ، وبعضها يقرب من بعض ، ثم بين المواضع التي يجوز فيها الروم ، فذكر أنه يكون في حركتي الاعراب من الرفع والجر ، فقال : يكون في المرفوع والمجرور ، وفي حركتي البناء من الضم والكسر ، وهو قوله : في المضموم ، والمكسور ، وسواء كان الحرف الموقوف عليه مخففا أو مشددا ، أو مهموزا ، أو غير مهموز .

وهو ظاهر اطلاقه الا ما ذكر بعد هذا مما يمنع رومه واشمامه ، فالمرفوع - الله يعلم - وهم لكم عدو ، وأولياء ، وشبهه ، والمضموم نحو : من قبل ، ومن بعد ، وحيث ، ويا جبال ، وشبهه ، والمجرور نحو : من الله ، وفي الأرض ، ولكل نبأ ، وبحر لجي ، وشبهه ، والمكسور نحو : هؤلاء ، وبالوالدين ، واحدى الحسنيين .

والفرق بين الحركتين ، أن حركة الاعراب تكون عن عامل ، فتختلف باختلافه ، وحركة البناء عن غير عامل ، فتلزم آخر الكلمة ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه :

ولا يرى في النصب للقراء(٢)   والفتح للخفة والخفاء

أخبر أنه لا يجوز عند القراء في المنصوب ، ولا في المفتوح ، فقال : ولا يرى في النصب للقراء والفتح ، يعني الروم ، وقدم وأخر ، والتقدير ، ولا يرى في النصب والفتح للقراء ، وفي ضمنه جواز ذلك عند غير القراء ، وهم النحويون(٣) .

على أن النحويين أيضا اختلفوا في ذلك ، فقال أبو حاتم سهل بن محمد(٤)

---

١) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) الوافي ص ١٧٦ ، وشعلة ص ٢١٧ ، والاتحاف ص ١٠١.

٣) الوافي ص ١٧٦ ، وشعله ص ٢١٧.

٤) أبو حاتم ، سهل بن محمد ، تقدمت ترجمته صفحة :١٢٠

لا يجوز الروم فيه ، قال أبو عمرو(١) وهو قول الفراء(٢)، قال : وذلك من قبل أن الفتح خفيف خروج بعضه كخروج كله ، فهو لا يتبعض ، كما يتبعض الضم والكسر لثقلهما ، ولهذا أشار الناظم بقوله :
للخفة والخفاء ، قال أبو عمرو ، وقال سائر النحويين غير ذلك جائز فيه ، من قبل أنه وان كان خفيفا يسوغ خروجه مع النطق بلا كلفة ، فلا بد أن يضعف الصوت به بعض الضعف ، وقد حكى أبو محمد ، عن أبي الطيب(٣) أنه أجازه مرة(٤) ومنعه أخرى .
قال : وتركه أحب الي ، فجرى الناظم في منع ذلك على المستعمل الأعرف ، وقد تقدم أن الرفع والجر يكونان عن عامل ، وأن الضم والكسر عن غير عامل ، فكذلك النصب والفتح ، فالمنصوب نحو : ان الله ، ويخرج الخبء ، وان يحق الحق ، وشبهه ، والمفتوح نحو : كيف ، وأين ، وعلى ، ولدى ، وشبهه ، والله أعلم .

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) الفراء ، تقدمت ترجمته صفحة : ٤٥

٣) أبو الطيب ، هو عبدالمنعم بن عبيدالله بن غلبون ، بن المبارك ، أبو الطيب ، الحلبي ، نزيل مصر ، أستاذ ماهر ، كبير ، كامل ، هو مؤلف كتاب الارشاد في السبع ، ولد بحلب سنة ٣٠٩ ، وانتقل الى مصر فسكنها ، مات بمصر سنة ٣٨٩ ، غاية النهاية ١/٤٧٠ ، النشر في القراءات العشر ١/٧٨ ، العبر ٣/٤٤ ، ومعرفة القراء ١/٣٥٥. تقدمت ترجمته صفحة ٥٧

٤) التبصرة ص ٣٣٦ .

ثم قال الناظم رحمه الله ، ورضي عنه ، ونفعنا بعلمه ، آمين ..

وصفة الاشمام اطباق الشفاه (١) بعد السكون والضرير لا يراه
من غير صوت عنده مسموع يكون في المضموم والمرفوع

لما ذكر صفة الروم ومواضع الحركات التي يكون فيها الروم ، أخذ يبين صفة الاشمام ، والمواضع التي يكون فيها .. فذكر أن الاشمام هو اطباق الشفاه بعد سكون الحرف ، وذكر أنه لرأي العين ، فقال : والضرير لا يراه ، وهذا كما قال أبو عمرو(٢) : وهو ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلا ، ولا يدري معرفة ذلك الأعمى ، لأنه لرؤية العين لا غير

اذ هو ايماء بالعضو الى الحركة ، يريد بالعضو : الشفة ، وهذا بخلاف الروم ، فانه يسمع ويرى ، لأنه نطق ببعض الحركة ، فيستوي فيه الأعمى والبصير ، وهذا كما قال أبو الحسن الحصري(٣) :

يرى رومنا والعمى تسمع صوته واشمامنا مثل الاشارة بالشفة

وقوله : اطباق الشفاه ، يعني ضم الشفاه ، وليس ضمها كاطباقها في الحقيقة ، لأن الاطباق فيها يكون من غير فرجة ، ولا بد مع ضمها من فرجة ، وقد بين ذلك أبو عمرو في ذكر مخارج الحروف ، أي حروف الشفتين ، فقال : والباء والواو ، والميم ، من مخرج واحد ، وهو ما بين الشفتين ، غير أن الشفتين تنطبقان في الميم والباء ، ولا تنطبقان في الواو ، بل تبقيان ، ولا شك(٤) ان التقيت فيهما بفرجة ، وقد جعله خلاف الانطباق .

---

١) الوافي ص ١٧٥ ، وشعله ص ٢١٥.

٢) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) أبو الحسن الحصري ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٠

٤) في [أ] بل تنطبقان ، ولا شك ، أن التقيت فيهما بفرجة ، وفي [ب] بل تبقيان ، ولا شك أن التقيت فيهما بفرجة .. قلت : ولعل الصواب بل تبقى بينهما فرجة ان التقتا لأن المراد أن الشفتين تلتقيان بانطباق ، في الباء والميم ، وتلتقيان في الواو ، مع بقاء فرجة بينهما ، والله أعلم ، فتأمل .

وتابع الناظم في ذلك الشيخ أبا القاسم الشاطبي(١) رحمه الله حيث قال :
والاشمام اطباق الشفاه بعيد ما يسكن ... البيت ،
ولكنه لا يخلو من اطباق ما عند نطقك بالحرف الذي تريد اشمام حركته ، اذ لا بد من النطق به ساكنا قبل الاشمام ، غير أنه متصل به ، من غير تراخ ، فلهذا والله أعلم عبر بالاطباق عن ضم الشفتين .
وأما قوله : الشفاه بالجمع ، وهما شفتان ، فاما أن يكون أطلق على كل جزء منهما شفة ، مجازا على حد عظيم المناكب ، وشابت مفارقه ، وهما منكبان ، ومفرقان ، أو يكون راعى الاشخاص فجمع .
وقال أبو العباس(٢) هو ضم الشفتين بعد الاسكان ، وتهيؤهما للنطق من غير استعمال شيء من الصوت ، فلا يسمع ، لكنه يرى .
وقال أبو محمد(٣) هو اتيانك بضم شفتيك لا غير من غير صوت يسمع ، ولا يفهم الأعمى حسه ، لأنه يرأى العين ، وهذه الأقاويل كلها أيضا راجعة الى معنى واحد. ثم قال : يكون في المرفوع والمضموم .. فأعلمك بمكانه من الحركات في الاعراب ، والبناء ، ووجه ذلك أن الاشمام علاج بالشفتين ، والرفع والضم هو ضم الشفتين ، فكان وقوع الاشمام فيه غير مضاد ، قاله أبو العباس ، وبنحوه قال أبو عمرو(٤).
قال : وغير متمكن(٥) ضمهما وفتحهما ، وضمهما وكسرهما في حال واحد ، قال : فلما لم يتمكن ذلك خص به من الحركات ما يكون العلاج به بضم الشفتين .

---

١) أبو القاسم الشاطبي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٦

٢) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٤٠

٣) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٤) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٥) قلت : في النسختين [أ ، ب] هذه العبارة ، وهي غير واضحة ، ولعل المعنى غير ممكن ضمهما وفتحهما ، الخ . وهذا الذي يعطيه مساق الكلام ، والله أعلم .

ثم قال :

وقف بالاسكان بلا معارض ... في هاء تأنيث وشكل عارض
والخلف في هاء الضمير بعدما ... ضمة أو كسرة أو أ يهما

لما ذكر أن الروم والاشمام فيما ذكر من الحركات دخل في ذلك ، هذه المواضع التي تذكر الآن ، والاشارة الى الحركة فيهن ممتنعة ، فأخرجهن مما ذكر أولا ، فأخبر أن الوقف عليهن بالاسكان بلا معارض ، يعارض في ذلك ، ولا مانع يمنع منه فذكر هاء التأنيث ، والحركة العارضة ، وهاء الضمير ، لأن الحركة في جميع ذلك قد دخلت في عموم لفظ الكسر والضم ، حيث ذكر جواز الروم في المكسور والمضموم ، وجواز الاشمام في المضموم ، ولم يعين حركة البناء ولا غيرها ، وكأنه لم يرد الا الحركة اللازمة ، بدليل اخراجه هذه المواضع .

أما هاء التأنيث وهي اللاحقة للأسماء ، نحو : هدى ، ورحمة ، ومن نعمة ، فتسمى هاء باعتبار الوقف عليها ، وتسمى تاء باعتبار وصلها ، فلا يجوز فيها روم ولا اشمام ، لأن الحرف قد قلب في الوقف حرفا غير الحرف الذي كان في الوصل ، لأنه كان في الوصل تاء ، فقلب في الوقف هاء ، فلم يجز دخول الروم والاشمام في حرف كانت الحركة في غيره . قاله أبو العباس(١)

فعلى هذا اذا وقف عليها بالتاء صح رومها واشمامها ، قد نص على ذلك أبو عمرو(٢) وغيره ، قال : لأنها تاء خالصة ، هناك والاعراب يلزمها في الوصل ، وهذا الذي ذكر بناء على أن أصلها التاء ، وهو مذهب البصريين .

واستدلوا على ذلك بشيئين : أحدهما : أنه لو كانت الهاء الأصل للزم أن

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

تكون قد أبدلت في الوصل تاء ، فتكون قد غيرت عن أصلها ، والأصل لا يتغير .

واذا كانت التاء الأصل فتكون قد غيرت في الوقف ، فأبدلت هاء ، والوقف موضع التغيير .

والوجه الآخر ، ثباتها في الحالين تاء ، ولم تثبت الهاء في الحالين ، وعلى ذلك أنشدوا :

بل جوزتها كظهر الحجفت .. يريد الحجفة ، فوقف بالتاء .

قال أبو عمرو ، وهي لغة مشهورة ، وقد حكاها سيبويه(١) عن أبي الخطاب(٢) عن العرب ، قال : وأنشد أبو الخطاب شاهدا لذلك :

اللـــــه نجاك بكفي مسلمت   من بعدما وبعد ما وبعدمت

صارت نفوس القوم عند الغلصمت   وكادت الحرة أن تدعى أمت

واستدلوا أيضا على ذلك باجماعهم على أن التأنيث في الأفعال لا يكون الا بالتاء ، نحو : قامت ، وقعدت ، والتأنيث في الاسم مبني عليه ، فوجب أن يكون بالتاء مثله .

ذكر ذلك أبو عمرو(٣) عن الفراء(٤) .

ومعنى قوله : والتأنيث في الاسم مبني عليه : أن التأنيث في الفعل انما يكون باعتبار الاسم المسند اليه ، لا باعتبار الفعل نفسه ، لأن الفعل لا يؤنث ، وذكر أيضا أن ذلك لغة طيء ، وأنهم يقولون في الوقف امرأت ، وجاريت ، قال : روى أنه ينادى يوم القيامة يا أهل سورت البقرت ، فقال طائي منهم : ما معى منها أيت ؟ قال : هكذا يروي الخبر .

وقال الكوفيون : أصلها الهاء في الأسماء فرقا بين الأسماء والأفعال ،

---

١) سيبويه : تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

٢) أبو الخطاب ، هو عبدالحميد بن عبدالمجيد ، مولى قيس بن ثعلبة ، من كبار العلماء بالعربية ، لقي الأعراب وأخذ عنهم ، مات سنة ١٧٧ ، الاعلام للزركلي ٤/٥٩.

٣) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٤) الفراء ، تقدمت ترجمته صفحة : ٤٥

فتكون الأسماء بالهاء ، والأفعال بالتاء ، واستدلوا على ذلك بكونها في الوقف هاء ، والوقف حالة الافراد ، والوصل حالة التركيب ، والافراد أصل للتركيب .

وأما الحركة العارضة ، فلا يجوز فيها أيضا اشارة ، وتلك الحركة نوعان : حركة النقل ، وحركة الساكنين ، فحركة النقل : نحو : قالت اخريهم ، ومن أوتي ، وفليكفر انا ، وانحران ، وشبهه ، وحركة الساكنين نحو : لم يكن الذين ، واشتروا الضلالة ، وقل الحق ، وشبهه .

فكأنه يقول : لا تصح الاشارة الا لحركة لازمة ، حركة بناء أو حركة اعراب ، وان كانت منتقلة لأنها لازمة بلزوم العامل ، فان كانت عارضة فلا تصح ، ووجه ذلك أن الروم والاشمام انما جيء بهما ليدلا على حال الحرف الموقوف عليه ، كيف كانت حركته في الوصل .

قال أبو عمرو : وأصل هذه الحروف السكون في الوصل ، وانما حركت فيه لعلة ، يعني النقل اليها ، أو تحريكها للساكنين ، قال : فالحركة زائلة عنهما مع عدمها ، أي عدم العلة المذكورة .

قال أبو العباس [1] فالروم والاشمام لا مدخل لهما فيهما ، اذ ليس يدلان على شيء .

فصـــل :

وقد يتحرك أحد الساكنين وهما في كلمة واحدة ، وذلك مثل : هؤلاء ، لأنه مبني على السكون ، والألف قبل الهمزة ساكن ، ومن يشاق ، فلا يدخل في هذا الفصل لأن اجتماع الساكنين في مثل ذلك لازم في الحالين ، وليس يشاق ، مثل يشاقق الله ، لأن أحد الساكنين هنا في كلمة واحدة ، والآخر في الأخرى ، فقد يفترقان ، ذكره أبو العباس ، وبنحوه قال أبو عمرو[2] وهو كما قالا ، لأن هؤلاء بني آخره على حركة ، لئلا يلتقي ساكنان : الألف والهمزة ، فالموجب للتحريك لازم ، وهو الألف ، وكذلك حيث ، لأن الموجب

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٤٤

٢) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٣

أيضا لتحريك الثاء الياء وهي لازمة ، وقد قدمنا ذلك في أمثلة حركة البناء. و أما يشاق ، فالأصل فيه يشاقق ، بقافين ، مثل اللفظ الآخر ، ثم لما أرادوا الادغام سكنوا أولى المثلين بزوال كسرته ، فالتقى ساكنان فحركت القاف الثانية ، و ادغمت فيها الأولى ، فصارت لازمة بلزوم الادغام ، فلا يمتنع فيها الروم للزومها .

ومما يلبس على المبتديء يومئذ ، وحينئذ ، وجوار ، وغواش ، فالروم جائز في جوار وغواش ، وممتنع من يومئذ ، وحينئذ ، لأن الشين والراء لا أصل لهما في السكون ، بل أصلهما الكسر ، ودخل التنوين عليهما ، وهما مكسورتان ، ودخل في يومئذ وحينئذ ، والذال ساكنة فكسرت لالتقاء الساكنين ، سكون الذال ، وسكون التنوين ، ولم تكسر الراء في جوار ، ولا الشين في غواش ، للساكنين ، بل الكسر فيهما أصل لهما ، فلهذا حسن الوقف عليهما بالروم ، وان كان التنوين قد دخل فيهما للعوض ، قاله أبو محمد(١).

وقد بين ذلك بأوضح من هذا فقال : انك اذا قلت : رأيتك يوم اذ دخلت في الدار ، وحين اذ كلمت فلانا كانت الذال ساكنة ، لأنها ظرف زمان مبني على السكون ، قال : فلما حذفت الجملة جعل التنوين عوضا منها ، والتنوين ساكن ، والذال ساكنة ، فكسرت الذال لالتقاء الساكنين ، فلما وقفت انفصل الساكن الثاني ، وزال ، فرجعت الذال الى سكونها الذي هو أصلها ، فلم يجز فيها روم .

قال : فأما غواش ، وجوار ، فأصلهما غواشي ، وجواري ، في الرفع ، وفي النصب : غواشي وجواري ، ولا يدخلهما الخفض ولا التنوين لأنهما لا ينصرفان ، قال : فلما سكنت الياء استثقالا للضمة في الرفع ، دخل التنوين عوضا من زوال ضمة الياء ، والتنوين ساكن ، والياء ساكنة ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وصار التنوين تابعا للكسرة التي كانت قبل الياء ، فالكسرة أصلية فيه .

---

١) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

قلـــت : وكانت الياء أولى بالحذف من التنوين ، وان كان زائدا لأنها اذا حذفت تبقى الكسرة تدل عليها ، ولا يبقى ما يدل على التنوين .
ثم قال : والخلف في هاء الضمير .. الخ ، البيت ، فذكر أنها اذا وقع قبلها ضمة ، نحو : فأمه ، ويكن أهله ، أو كسرة نحو : به ، ورسله ، أو واوا ، أو ياء ، وهوالمراد بقوله : أو أميهما ، يعني أم الضمة ، نحو : جاعلوه ، وما قتلوه ، وفيه ، واليه ، ففيهما خلاف .
فمنهم من أجاز الاشارة ، ومنهم من منع ، قال أبو عمرو(١) : والوجهان جيدان ، وفي موضع آخر رجح الاشارة حين حكى الأخذ بها عن بعض القراء ، فقال : وهو أقيس ، ثم ذكر أن امتناع الاشارة فيها انما هو من قبل اتصال الضمة والواو ، والكسرة والياء ، طلبا للخفة .
قال أبو محمد(٢) لأنها لما كانت حركتها بمنزلة حركة ما قبلها ، وهي خفيفة ، صارت حركة ما قبلها كأنها موقوف عليها ، وكأن ما قبلها هو آخر الكلمة ، فاستغنى بها عن الروم ، والاشمام .
قال أبو العباس(٣) لأن الروم والاشمام دليلان على حال الحرف الموقوف عليه ، كيف كان في الوصل ، وهاء الاضمار قد أجمع القراء على كسرها اذا كان قبلها كسرة ، أو ياء ساكنة ، وعلى ضمها اذا كان قبلها سوى ذلك. قال : فلما علم حال الهاء بما قبلها ، صار دليلا عليها ، فاستغنى عن الروم والاشمام لذلك ، وأما جواز الاشارة اليها ، مع هذه الحالة ، فلأن مجراها مجرى سائر الحروف التي لا يراعى فيها ذلك ، قاله أبو عمرو .
فان كان قبلها فتحة ، نحو : ان أخذه ، أو ألف نحو : اجتباه ، أو ساكن صحيح نحو : يعلمه الله ، وعنه ، فلا خلاف في جواز الروم والاشمام فيها

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣.

٢) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

وهو المفهوم من قول الناظم ، حيث قيد الهاء بامتناع الاشارة بما ذكر من وقوع الضمة أو الواو ، أو الكسرة ، أو الياء قبلها .

قال أبو محمد : أنها لما خالفت حركة ما قبلها ، حركتها لم تستغن عن الروم والاشمام ، بحركة ما قبلها عن روم حركتها واشمامها لأنها مخالفة لحركتها ، فحسن رومها واشمامها لذلك ، فقد ذكر الناظم جميع المواضع التي يمتنع رومها واشمامها .

وبقي من ذلك المنصوب المنون ، ولا يحتاج فيه مع الألف لاشارة ، قال أبو العباس : لأن الألف أدل على الحرف من الروم ، والاشمام ، قال أبو عمرو (١) وذلك أن الألف تلزمه هناك عوضا من التنوين ، وهو الصوت بالحركة ، ويظهر الاشباع ، وقد تقدم ذكر الخلاف في الاشارة ، الى ميم الجمع ، في بابها ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله :

فصل وكن متبعا متى تقف سنن ما أثبت رسما أو حذف(٢)
وما من الهاءات تاء أبدلا وما من الموصول لفظا فصلا
واسلك سبيل ما رواه الناس منه وان ضعفه القياس

قوله : وكن متبعا متى تقف .. البيت ، أي اتبع في وقفك متى تقف سنن مرسوم خط المصحف ، وقفت اختيارا أو اضطرارا ، فاثبت ما ثبت فيه ، واحذف ما حذف منه ، فالسنن بفتح السين : الطريق ، أي اتبع طريق ما أثبت رسمه من ذلك ، وما حذف منه .

وقد ثبت ذلك عن نافع رحمه الله ، وان كان لم يروه عنه غير اسحاق المسيبي(٣). قال أبو عمرو(٤) فوجب استعمال ما رواه اذ المصير الى خلاف ذلك ، بغير دليل ، من رواية لا يسع أحدا تركها ، فكل ما رسم بالالف

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٣

٢) انظر الوافي ص ١٧٩ ، وشعله ص ٢٢٠ ، والتيسير ص ٦٠ ، والنشر ١٢٨/٢ .

٣) اسحاق المسيبي ، تقدمت ترجمته صفحة: ٦١

٤) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

أو بالواو ، أو بالياء ، فالوقف عليه على حسب رسمه ، نحو : يا أيها الناس ، ومن تحتها الأنهار ، وقالا الحمد لله ، والظنونا ، والرسولا ، والسبيلا ، في الأحزاب ، ولاكنا هو الله ربي ، وكذلك الألف المبدلة من النون الخفيفة ، نحو : يكونا من الصاغرين ، ولسنفعا بالناصية ، وكذلك الألف في اذا : نحو ، واذا لأتينهم ، تشبها بالنون الخفيفة في السكون ، ولزوم الطرف ، وانفتاح الحرف الذي قبلها، قاله أبو عمرو (١) .

فأما كأين ، فالوقف فيه على النون ، وان كان تنوينا لرسمه ، كذلك في المصحف ، وكذلك يمحوا الله ما يشاء ، ويوم ندعوا كل اناس ، وما تغني الآيات والنذر ، ويوم تأتي كل نفس ، وشبهه .. سواء ثبت لفظا في الوصل ، أو حذف ، وكل ما حذف في الرسم فالوقف عليه حسب رسمه ، نحو : أيه المؤمنون ، والمتعال ، ولهادي الذين ، والباد ، ومن هاد ، ومعتد ، ومفتر ، وسوف يؤت الله ، ويدع الانسان ، وان يعف عن طائفة ، ويغني الله كلا ، وان تدع مثقلة ، وكذلك : يهدين ، ويسقين ، وفارهبون ، وتوتون ، وشبهه ، سواء حذف لجازم أو اكتفاء بالحركة التي قبله .

انما يراعى خط المصحف وموقع ذلك على قسمين ، قسم يوافق القياس ، وقسم يخالفه ، فما حذف لجازم كان حذفه في الوقف قياسا ، وما حذف اكتفاء بحركة ما قبله ، فمنه ما هو فيه على القياس ، ومنه ما هو على غير قياس ، فما كان من الأسماء فالاثبات فيها أكثر الا المنكر المنقوص ، فالحذف أكثر ، وانما كان ذلك لأنه حذف في الوصل ، نحو هذا قاض عدل ، وهذا مفتر على الله ، فلما حذفت ياءه في الوصل للتنوين حذفت في الوقف ، وان لم يكن تنوينا حملا على الوصل ، ثم حمل عليه ما فيه الألف واللام . فقالوا : القاض ، والداع ، فهو في الدرجة الثانية ، ولهذا كان الأكثر اثباته ، وأما الأفعال ، فلم يحذف منها لغير جازم الا ما كان بالواو والياء ، فما جاء من ذلك ، ولم تكن الياء فيه للاضافة ، فالقياس اثباته .

---

١) أبو عمرو ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

قال سيبويه(١) فأما الأفعال فلم يحذف منها شيء ، لأنها لا تذهب في الوصل في حال ، وذلك لا أقضى ، وهو يقضي ، ويغزو .

قلـــت : وأما قولهم ، لا أدر بحذف الياء واسكان الراء في الوقف ، فلكثرة جريانه على ألسنتهم ، فحصل من هذا أن الأصل في حذف ذلك ، انما هو في الأسماء لحذفها في الوصل ، كما ذكرنا .

ثم لما كانت الأفعال تحذف أواخرها في الوصل لالتقاء الساكنين ، جاز حذفها في الوقف تشبيها ، بالأسماء ، اذ كان فيها ذلك ، فأما ان كان للاضافة فالحذف جائز ، مع ترجح الاثبات ، لأنها متصلة بالرسم ، وان كانت في الفعل .

قال سيبويه : شبهوها بياء قاض ، لأنها ياء بعد كسرة ساكنة ، في اسم ، ثم مثل فقال : وذلك نحو قولك : هذا غلام ، وأنت تريد غلامي ، وقد أسفان ، وأسفن ، وأنت تريد ، أسفاني ، وأسفني ، لأن نى في اسم يعني أن الياء في ذلك ، انما حذفت من الاسم لا من الفعل .

ولذلك بوب عليه بقوله : هذا باب ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي لا تذهب في الوصل ، ولا يلحقها تنوين ، ثم مثل بما يتصل من ذلك بالأسماء ، وما يتصل بالافعال ، حسب ما قدمته ، فيدخل في ذلك ما اتصل منها بالأسماء التامة ، نحو : متاب ، وعقاب ، ونذير ، وشبهه .

وقد نص أبو عمرو(٢) على الحذف في جميع ذلك ، سواء كان في الفواصل أو غيرها ، لأنه يقوى في الفواصل ، ويحسن لأنها مواضع الوقف ، والوقف موضع التغيير .

قال سيبويه(٣) وما يختار فيه الا يحذف في الفواصل ، والقوافي ، ثم مثل بقوله تعالى : والليل اذا يسر ، والمتعال ، والتناد ، ومن ذلك : أكرمن ، وأهانن ، ويسقين ، ويشفين .

---

١) سيبويه : تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

٢) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) سيبويه : تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

ومن القوافي قوله :

وأراك تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفر

أراد لا يفري ، فحذف الياء ،

وأنشد سيبويه في حذف ياء الاضافة من الماضي ، والمضارع قول الأعشى[1]

وهل يمنعني ارتيادي الباد من حذر الموت أن يأتين

ومن شأني كاشف وجهـــــه اذا ما نسبت له أنكرن

وأما ما لم يقع في مواضع الوقف ، فان الوقف عليها على جهة الاختبار ، ولذلك قال أبو القاسم بن فيره(٢) رحمه الله ، وكوفيهم(٣) ، والمازني ، ونافع : عنوا باتباع الخط في وقف الابتلا

أي وقف الاختبار ، يعني : اختبار كيفية رسم الكلمة ليتبع في الوقف ، وان لم يكن موضع الوقف .

ولا يدخل في ذلك نحو : يحيى ، ويستحيى ، وأن كانت الياء قد حذفت في الرسم ، بل تثبت في ذلك ، ويكون اللفظ بياءين ، الأولى مكسورة ، والثانية ساكنة ، وقد نص على ذلك أبو عمرو(٤) في كتاب التلخيص ، وقال :

ان حذفها في الكتاب انما كان لأجل كراهة الجمع بين صورتين متفقتين ، فاكتفى بالكسرة التي قبلها ، قال : وما حذف لذلك لم يحذف في الوقف ، ورد فيه على كل حال .

قلـــت : وكان المقصود ما حذف لفظا ورسما ، لا ما حذف رسما فقط ، اذ هو الذي أشبه الأسماء كما تقدم ، ويجري مجراه ما لقيه من ذلك ساكن

---

١) الأعشى : هو ميمون بن قيس بن جندل ، من بني قيس ، بن ثعلبة ، الوائلي ، أبو بصير ، المعروف بأعشى قيس ، يقال له أعشى بكر ، لقب بالاعشى لضعف بصره ، عمي في آخر عمره ، مات سنة ٧٠ من الهجرة ، الموافق ٦٢٩م . انظر : الاعلام ٣٠١/٨ ، وسبقت ترجمته صفحة ١٣٨

٢) أبو القاسم بن فيره ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٦

٣) انظر الوافي ص ١٧٩ ، وشعله ، ص ٢٢٠ ، والاتحاف ص ١٠٢ ، والتيسير ص ٦٠ ، والنشر في القراءات العشر ١٢٨/٢.

٤) هو أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

نحو : يحيي الموتى ، فيرد في الوقف ، وان كان قد حذف لالتقاء الساكنين ، لأنه يحذف ولم يلقه ساكن ، بخلاف : يوت الله ، ونظائره ، اذ حذفه لكراهة اجتماع المثلين ، كما كره في نحو : أحيا ، والدنيا ، والحوايا ، فكتبت بالألف لئلا تجمع ياءان.

وأما أيه في الثلاثة المواضع ، فقياسها الاثبات(١) ، كالافعال ، أواخرهن ياء ، أو واو ، ولكن الرواية جاءت بحذفها كالأفعال المتقدمة اتباعا لرسمها .

ثم قال : وما من الهاءات تاء ابدلا .. يعني : ما رسم من هاءات التأنيث ، بالتاء ، نحو : قرت عين ، وجنت نعيم ، وأن رحمت الله ، وشبهه ، وهو معطوف على قوله : ما أثبت رسما أو حذف .. فحكمه كحكمه في اتباع الرسم في الوقف ، يوقف عليه بالتاء(٢) على حسب الرسم بناء على الوصل ، ويظهر من قوله : وما من الهاءات تاء أبدلا ، أن الأصل فيهن الهاء ، والتاء مبدلة منها ، وهو أحد القولين فيها على ما تقدم .

وقوله : وما من الموصول لفظا فصلا .. يعني من الموصول في اللفظ المفصول في الخط ، نحو : في ما اشتهت ، ومن ما ملكت ، وهؤلاء ، وشبهه ، وكذلك الموصول لفظا وخطا ، نحو : فيما افتدت ، ومما رزقناهم ، وكلما نضجت ، يوقف عليها على حسب رسمها ، لا اشكال ..

وكذلك ويكأن ، يوقف على النون ، لاتصاله أيضا في الرسم ، وعلى الهاء في ويكأنه .

ثم قال : واسلك سبيل ما رواه الناس منه .. يعني من الهجاء ، يقول : اسلك طريق الرواة فيما رووه من اتباع المرسوم ، فأثبت في وقفك ما

---

١) قلت : وقف عليها بالاثبات الكسائي ، وأبو عمرو بن العلا ، شعلة ٢٢٤ ، والاتحاف ص ١٠٦

٢) قلت : يوقف على كل ذلك بالتاء الا عند ثلاثة من القراء ، وهم : ابن كثير ، وأبو عمرو بن العلاء ، والكسائي ، فيقفون على ذلك كله بالهاء على القياس ، والله أعلم .. قال الشاطبي : اذا كتبت بالتاء هاء مؤنث .... فبالهاء قف حقا رضي ومعولا ، انظر الوافي ص ١٨٠ ، وشعله ص ٢٢١.

أثبت فيه ، واحذف ما حذف ، واقطع ما قطع ، وصل حسب ما ثبت رسمه .
وقوله : وان ضعفه القياس ، يرجع لما خالف القياس من ذلك ، مثل ما حذف آخره من الأفعال ، التي أواخرهن ياء ، أو واو ، أصليتان نحو : يؤت الله ، ويدع الانسان ، وكهاء التأنيث المرسومة تاء ، ونحو : الا ، وفيما ، وشبههما ، مما رسم على مراد الاتصال ..
فالقياس في نحو ذلك القطع والانفصال ، لأن الكلمة مستقلة في النطق ، ونحو : فمال الذين ، ونظائره ، لأنها رسمت على الانفصال ، والقياس الاتصال ، لأن الحرف في ذلك من حرف واحد ، كياء الجر ، وفاء العطف ، وشبهه ، فلا يستغل في النطق ، ونحو : قطع ، كل ما ردوا ، وأشباهه ، لأنها ظرفية ، فقياسها الوصل ، كقولهم : كلما قمت قمت ، قالوا : فان كانت اسما كتبت منفصلة ، مثل ما عندي لك ، وكل ما في الدنيا فان .

ولكن لما كان الأصل في جميع الكلم والحروف الانفصال لتغاير المعنيين ، كتبت كذلك منبهة على الأصل ، وان كانت مخالفة للقياس ، ألا ترى أن حرف الجر وان كان على حرف واحد داخل على الكلمة بعد بنائها لمعنى يحدثه فيها ، وليس كالحرف الذي هو جزء من الكلمة التي بنيت عليه ، كالضاد من ضرب ، وشبهه؟ ، فصار اللام من مال الذين ، وشبهه ، كالذي على أكثر من حرف واحد ، ففصل لذلك ، واذا جاز القطع في حرف الجر مع أنه على حرف واحد ، فأن يجوز فيما كان من الكلم على أكثر من ذلك أقوى .
وفي قوله : وان ضعفه القياس : تنبيه على أن اللفظ الموقوف عليه لا يجوز فيه اتباع الرسم الا أن يكون من كلام العرب ، غير أنه على ضعف في القياس .
ولكن يترجح الوقف عليه لموافقة خط المصحف ، فان أدى اتباع الرسم الى ما ليس من كلام العرب ، فلا يتبع في الرسم ، نحو : يدرؤ ، والملؤ ، المكتوب بالواو ، ومن نبأ المرسوم ، بالياء ، انما يوقف على الهمزة بالسكون لا على الحرف المرسوم في ذلك .

فلا يقال : يدرؤ ولا الملؤ ولا من نباءي ، الا ما روي عن حمزة (١) في الملؤ ، وظاهر اطلاقه يقتضي أن الوقف على أيا ما تدعوا ، على أيا لانفصاله من ما ، والنص عن نافع بخلاف ذلك ، وهو أن يقف على ما ، لكن ما كان الحكم جاريا في جميع المنفصل ، ولم يخرج منه غير هذه الكلمة أطلق اللفظ مراعاة للأكثر ، وهو مما خالف القياس ، لأن أيا شرط ، وما زائدة ، للتوكيد ، على حد ، فبما نقضهم ، وفأما تثقفنهم ، فالقياس الوقف على أيا بابدال التنوين ألفا لأنها كلمة مستقلة في الوقف ، وفيه اتباع الرسم ، ولكن لما كانت ما داخلة للتوكيد ، فكأنها مع ما قبلها كالشيء الواحد ، وفيه اتباع الرواية ، والله أعلم .. ثم قال المؤلف :

القول في الياءات للاضافة ﴿﴾ فخذ وفاقه وخذ خلافه

ياء الاضافة هي الياء الزائدة الدالة على الواحد المتكلم ، وتتصل بالكلم الثلاث : الاسم ، والفعل ، والحرف ، نحو : غلامي ، وقومي ، وأكرمن ، وأهانن(٢) ، واني ، وربي ، وفيها ثلاث لغات : بالفتح ، والاسكان ، وقد جمعهم امرؤ القيس(٣) في بيت واحد فقال :

ففاضت دموع العين مني صبابة ﴿﴾ على النحر حتى بل دمعي محمل

ففتح دمعي ، وأسكن محمل .

---

١) قلت : يقف حمزة على كل همزة من كل كلمة ، بتغيير اما بتسهيل أو ببدل ، وان كانت الهمزة آخر كلمة ، وافقه هشام على ذلك التغيير ، والله أعلم ، قال الشاطبي :

وحمزة عند الوقف سهل همزه ﴿﴾ اذا كان وسطا او تطرف مثلا

الوافي ص ١١٠ ، وقال ابن الجزري في طيبته :

اذا اعتمدت الوقف ﴿﴾ خفف الهمزة توسطا أو تطرفا لحمزة

شرح الطيبة ص ١١٧.

٢) قلت : أكرمن ، وأهانن ، ليست الياء فيهما من ياءات الاضافة ، بل هي من ياءات الزوائد ، فالتمثيل بهما فيه ما فيه ..

٣) امرؤ القيس ، هو ابن حجر بن الحارث الكندي ، من بني آكل المرار ، أشهر شعراء العرب على الاطلاق ، يماني الأصل ، مولده بنجد أو باليمن ، مات سنة ٨٠ قبل الهجرة ، الموافق سنة ٥٤٥ ، الاعلام للزركلي ٣٥١/١.

وقال زهير(١) :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا اذا كان جاءيا

ففتح لي ، وأسكن اني .

والثالثة : التحريك بالكسر ، نحو : يا صاحبي ، وعضضته بفي ، قال الشاعر :

قال لها هل لك رأي في قالت له ما أنت بالمرضي

وعليها قراءة حمزة بمصرخي(٢) بالكسر ، والأصل في ياء الاضافة التحريك بالفتح .

واستدلوا على ذلك بأنها اسم المتكلم ، وهي على حرف واحد ، ولا يمكن النطق به ساكنا ، فحرك كما حركت التاء في قمت ، وضربت ، والكاف في أكرمك ، والهاء في ضربه ، وشبهه ..

ذكره أبو العباس(٣) وغيره ، وهو ظاهر ، لأن الاسكان اذ ذاك يكون تخفيفا ، وان جعلنا الاسكان فيها أصلا لا تجد للتحريك وجها ..

واستدلوا أيضا على ذلك باتيانهم بهاء السكت بعدها لبيان حركتها في الوقف ، نحو ماليه ، وكتابيه ، قال أبو محمد(٤) : فاذا كانوا يحرصون على بقاء الحركة في الوقف ، فثباتها في الوصل آكد .

قال أبو العباس : واختير لها الفتح ، لأنه أخف الحركات ، قال : والاسكان فيها انما هو تخفيف ، ثم قال : ألا ترى أنهم قد استثقلوا الفتح فيها في نحو : قالي قلا ، ومعدي كرب ، ؟ وقد بنوا ذلك كما بنوا خمسة عشر ، وكان حق الياء الفتح ، فأسكنوها استخفافا .

قال شيخنا أبو عبدالله رحمه الله ، فالياء في هذه المواضع في موضع

---

١) زهير : هو زهير بن أبي سلمى ، ربيعة بن رياح المزني ، حكيم الشعراء في الجاهلية ، وفي أئمة الادب ، من يفضله على شعراء العرب كافة ، كانت حاشيته شعراء كلهم ، مات سنة ١٣ قبل الهجرة ، الموافق لسنة ٦٠٩ م ، الاعلام للزركلي ٨٧/٣.

٢) بمصرخي ، قراءة حمزة ، وهي قراءة سبعية لأنه أحد السبعة القراء ، انظر الوافي ص ٣٠٢.

٣) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٤) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

الفتحة التي في أواخر أول الاسمين ، نحو : حضرموت ، وبعلبك ، ورام هرمز ، وبلال أباك ، وقد أسكنت كما أسكنت في الرفع والجر .

قال أبو محمد : وانما جاز اسكانها ولم يجز ذلك في الكاف والهاء ، والتاء ، استثقالا للحركة على الياء ، لأن الياء حرف ثقيل ، واذا تحركت ازداد ثقلا .

قال : والدليل على ثقل الحركة على الياء أنها تقلب ألفا اذا تحركت وانفتح ما قبلها في أكثر الكلام ، وأنهم لما حركوها أعطوها الفتح الذي هو أخف الحركات ..

قال صاحبنا الأستاذ(١) أبو عبدالله ، رحمه الله ، فان قيل : الفتحة في الياء مستخفة ، الا تراهم يقولون هذا قاض ، ومررت بقاض ، ورأيت قاضيا ؟ فيقدرون الضمة والكسرة ويظهرون الفتحة ، وذلك لخفتها ؟ .

فالجواب : أن الفتحة مستخفة بالنظر الى الحركات ، وأما بالنظر الى السكون ، فالسكون أخف منها ، ولما كانت ياء القاضي ترد عليها الحركات الثلاث ، أظهروا الفتحة ليتبين شفوفها على الضمة والكسرة ، وياء الاضافة لا ترد عليها الحركات ، فتحتم على اظهارها فيها انما ترد عليها الفتحة وحدها ، فاستعمل معها السكون ليتبين بذلك ثقل الفتحة عليهم ، باعتبار السكون .

قال : وأيضا الفتحة في ياء قاضيا ، اعراب غير لازمة ، والفتحة في علامتي بناء لازم ، واللازم أثقل من غير اللازم ، واذا كانوا يقولون في قول النابغة(٢) :

ردت عليه أقاصيه ولبدته   ضرب الوليدة بالمسحاة في النادي

بأن يقولوا غلامي ويسكنوا أولى ، والبيت ترجمة لما يأتي .

---

١) صاحبنا ، هو ابن آجروم ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٣٦

٢) النابغة الجعدي : هو قيس بن عبدالله بن عدس بن ربيعة الجعدي ، العامري ، أبو ليلى ، شاعر مغلق ، صحابي ، من المعمرين ، اشتهر في الجاهلية ، وكان ممن هجر الأوثان ، ونهى عن الخمر ، قبل ظهور الاسلام ، مات سنة ٥٠ هجرية ، الاعلام للزركلي ٥٨/٦.

والهاء في قوله : وفاقه ، وخلافه ، عائدتان على القول ، والوفاق مصدر وافق ، وفاقا ، كما أن الخلاف مصدر خالف ، خلافا ، أي خذ اتفاق القول واختلافه ، والله أعلم .

ثم قال الناظم :

سكن قالون من الياءات تسعا أتت في الخط ثابتات
وليؤمنوا بي تؤمنوا لي إخوتي ولي فيها ومن معي في الظلة

ذكر أن قالون سكن في روايته من ياءات الاضافة ، تسع ياءات ، وذكر أنها ثابتات في خط المصحف ، وليست كالزوائد المحذوفة من الخط ، ثم ذكر منها : **﴿وليؤمنوا بي﴾** (البقرة : ١٨٦) في البقرة ، **﴿وان لم تؤمنوا لي﴾** (الدخان : ٢١) في الدخان ، **﴿وبين اخوتي﴾** (يوسف : ١٠٠) في يوسف ، **﴿ولي فيها﴾** (طه : ١٨) في طه ، **﴿ومن معي من المؤمنين﴾** (الشعراء : ١١٨) في الظلة ، وقيده بقوله : من تحرزا من الاخر الذي فيها ، أيضا ، وهو قوله تعالى : **﴿ان معي ربي سيهدين﴾** (الشعراء : ٦٢) وفتح ورش جميع ذلك على الأصل ، وهو ظاهر قوله ، اذ نسب الاسكان لقالون ، فبقي ورش على الفتح ، فهذه خمس ياءات ، ثم ذكر ثلاثا في البيت الذي بعد هذين فقال :

وياء أوزعني معا وفي إلى ربي بفصلت خلاف فصلا

نصب ياء أوزعني على العطف على وليؤمنوا بي ، وهما موضعان ، ولذلك قال معا ، يعني : **﴿أوزعني أن أشكر نعمتـــك﴾** (النمل : ١٩) في النمل ، والأحقاف ، ثم قال : وفي الى ربي بفصلت خلاف فصلا .. أي بين ، ومنه قوله نفصل الآيات ، أي نبين ، فذكر عنه في هذا اللفظ خلافا بين سائر هذه الياءات ، وقيده بالسورة احترازا من الآخر ، وهو قوله في الكهف : **﴿ولئن رددت الى ربي﴾** (الكهف : ٣٦) ولم يرجح واحدا من الوجهين .

وظاهر قول أبي عمرو(1)في التيسير(2) أن الفتح عنه أشهر لأنه نص عن نافع فيها على الفتح ، ثم ذكر الخلاف عن قالون ، في فتحها ، وذكر في غيره من قراءته على أبي الفتح(3) ، وأبي الحسن(4) الفتح والاسكان معا ، قال : ونص على الفتح عن قالون أحمد بن صالح(5) ، وأحمد بن يزيد(6) ، ونص على الاسكان اسماعيل بن اسحاق(7) القاضي ، وابراهيم بن الحسين(8) فذكر وجهين متكافئين من غير ترجيح ، ونص التعريف يقتضي الفتح ، لأنه قال : قرأ المسيبي(9) وقالون في رواية القاضي(10) باسكان الياء ، وفتحها الباقون ، وأبو نشيط(11) والحلواني(12) من الباقي ، كورش ، سواء وأظنه اقتصر فيه على الفتح على جهة الترجيح الظاهر من التيسير .

ثم قال الناظم :

---

1) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

2) انظر التيسير ، ص ١٩٤.

3) أبو الفتح ، هو فارس بن أحمد ، تقدمت ترجمته صفحة : ١١١

4) أبو الحسن ، هو ابن غلبون ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٥

5) أحمد بن صالح ، هو أبو جعفر المصري ، تقدمت ترجمته صفحة :٢٢٢

6) أحمد بن يزيد ، هو الحلواني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٥٩

7) اسماعيل بن اسحاق ، القاضي ، هو اسماعيل بن اسحاق بن اسماعيل بن حماد بن زيد ، القاضي ، أبو اسحاق ، الأزدي ، البغدادي ، مات سنة ٢٨٢ ، الغاية ١٦٢/١.

8) ابراهيم بن الحسين ، بن علي بن دزيل ، ويقال : ديزيل ، الحافظ ، أبو اسحاق ، الكسائي ، المعروف ، بسيفنه ، وبدابه عفان ، لكثرة لزومه له ، روي القراءة عن قالون ، سماعا ، مات سنة ٢٨١ ، غاية النهاية ١١/١.

9) المسيبي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦١

10) القاضي ، هو اسماعيل بن اسحاق ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٢١

11) أبو نشيط ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٥

12) الحلواني ، هو محمد بن يزيد ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٥

وياء محياي وورش اصطفى   في هذه الفتح والاسكان روى

قوله : وياء محياي معطوف على ما تقدم من الياءات المسكنة ، وهي تمام التسع ، ثم ذكر أن ورشا روى عن نافع ، في هذه الياء وحدها الاسكان ، مثل قالون ، وأن الفتح فيها اختيار منه ، فقال : وورش اصطفى ، في هذه الفتح .. البيت ، أي اختار .

والهاء في قوله : هذه ، راجعة لمحياي ، وقد نص على ذلك أبو عمرو(1) في الايجاز ، وغيره ، وذكر أنه قرأ بالوجهين جميعا .

قال : والفتح اختيار من ورش ، وروايته عن نافع الاسكان ، قال : وأوجه الروايتين وأولاهما بالصحة رواية من روى الاسكان ، اذ هو الذي رواه ورش عن نافع دون غيره .

وذكر أن أبا يعقوب(2) لم يرو عن ورش غير الاسكان ، وأن الذين رووا عنه الفتح هو أبو الأزهر(3) وأمرني عثمان بن سعيد أن أنصبها مثل مثواي ، وزعم أنه أقيس في النحو ، وكذلك ذكر داوود بن أبي طيبة(4) ويونس (5) بن عبدالأعلى ، وهذا من جملة اختياراته في المقرأ الذي اختاره لنفسه ، الذي أشرت له قبل هذا فيما تقدم .

---

1) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

2) أبو يعقوب ، هو يوسف الأزرق ، تقدمته ترجمته صفحة : ٨٢

3) أبو الأزهر ، عبدالصمد ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٢

4) داوود بن أبي طيبة ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٢٥

5) يونس بن عبدالأعلى ، بن موسى بن ميسرة بن حفص بن حيان أبو موسى ، الصدفي ، المصري ، سبقت ترجمته صفحة ١٥٩ ، أخذ القراءة عن ورش ، مات سنة ٢٦٤ ، انظر : الغاية ٤٠٦/٢ ، معرفة القراء ١٨٨/١ ، والجرح والتعديل ٢٤٣/٩ ، والجمع لابن القيسراني ٥٨٥/٢ ، وطبقات الشيرازي ٩٩ ، وأنساب السمعاني ٥٣١ ، ولباب ابن الأثير ٢٣٦/٢ ، وتهذيب الأسماء واللغات ١٦٨/٢ ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٢٤٩/٧ ، وتذكرة الحفاظ ٥٢٧/٢ ، والعبر ٢٩/٢ ، وميزان الاعتدال ٤٨١/٤ ، وشذرات الذهب ١٤٩/٢.

أسند أبو عمرو(١)، عن أحمد بن هلال(٢) قال لي اسماعيل بن عبد الله(٣) قال لي أبو يعقوب(٤) الآزرق ، ان ورشا لما تعمق في النحو وأحكمه اتخذ لنفسه مقرأ يسمى مقرأ ورش ، فلما جئت لأقرأ عليه قلت : يا أبا سعيد : اني أحب أن تقرئني من مقرأ نافع خالصا ، وتدعني مما استحسنته لنفسك ، فقلدته مقرأ نافع ، قال : فدل هذا الخبر على أن له اختيارا يخالف فيه نافعا ، ورأيا لم يبينه لمن عرض عليه . فالفتح للياء من ذلك .

قلـــت : وكذلك ما روي عنه من الفتح في أريكهم ، على ما تقدم في الامالة ، ولم يذكر الناظم من ياءات الاضافة غير هذه التسع ، لاختلاف ورش وقالون فيها ، وما بقي من الياءات فلا خلاف بينهما فيه . أما متحرك باتفاق منهما واما مسكن ، فحصل من هذا أن ياءات الاضافة في هذه الرواية على قسمين :

قسم متفق على فتحه ، وقسم مختلف فيه ، فأما المختلف فيه فهذه التسع المذكورة ، وأما المتفق على حكمه فسائر ما بقي ، وهي على أربعة أقسام : قسم تقع بعدها فيه همزة قطع ، وقسم تقع بعدها فيه همزة وصل ، وقسم لام تعريف ، وقسم سائر حروف المعجم .

فان وقع بعدها همزة قطع ، وسواء كانت مفتوحة ، أو مضمومة ، أو مكسورة ، فانهما يسكنان من ذلك ثمانية عشر موضعا ، في الأعراف موضعان **﴿أرني أنظر اليك﴾** (الاعراف : ١٤٣) و **﴿وأنظرني الى يوم يبعثون﴾** (الاعراف : ١٤) ومثله في الحجر ، وص ، وفي التوبة موضع :

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) أحمد بن هلال ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦١

٣) اسماعيل بن عبدالله بن عمرو بن سعيد بن عبدالله ، التجيبي ، أبو الحسن ، النحاس ، شيخ مصر ، محقق ، قرأ على الأزرق صاحب ورش ، مات سنة نيف وثمانين ومائتين ، غاية النهاية ١٦٥/١.

٤) أبو يعقوب : الأزرق ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٢

﴿ولا تفتني الا﴾ (التوبة : ٤٩) وفي هود موضع **﴿وترحمني أكن﴾** (هود : ٤٧) وفي يوسف موضع **﴿مما يدعونني اليـــه﴾** (يوسف : ٣٣) وفي الكهف موضع **﴿ءاتوني أفرغ﴾** (الكهف : ٦٩) وفي مريم موضع **﴿فاتبعني أهـــدك﴾** (مريم : ٤٣) وفي القصص موضع **﴿يصدقني إني﴾** (القصص : ٣٤) ، وفي غافر أربعة مواضع : **﴿ذروني أقتل﴾** (غافر : ٢٦) ، **﴿تدعونني الى النـــار﴾** (غافر : ٤١) ، **﴿وتدعونني اليه﴾** (غافر : ٤٣) ، **﴿وادعوني أستجب لكم﴾** (غافر : ٦٠) وفي الأحقاف موضع : **﴿في ذريتي إني تبت﴾** (الاحقاف : ١٥) وفي المنافقين موضع : **﴿لولا أخرتني الى أجـــل قريب﴾** (المنافقون : ١٠) وسائر ذلك ، مما وقع بعده همزة قطع ، لا خلاف بينهما في فتح الياء فيه ، في جميع القرآن ، اني أمرت ، ويدي اليك ، واجعل لي آية ، وشبهه ..

وان وقع بعدها ألف وصل فانهما يسكنان أيضا ، من ذلك ثلاثة مواضع لا غير ، في الأعراف : **﴿اني اصطفيتك﴾** (الاعراف : ١٤٤) وفي طه **﴿أخي اشدد به﴾** (طه : ٣٠) وفي الفرقان : **﴿يا ليتني اتخذت﴾** (الفرقان : ٢٧) وسائر ذلك مما وقع بعده همزة وصل لا خلاف بينهما في فتح الياء فيه ، في جميع القرآن ، نحو : ان قومي اتخذوا ، ولنفسي اذهب ، وفي ذكرى اذهبا ، وشبهه .

وان وقع بعدها لام تعريف ، فانهما يفتحان الياء فيه في جميع القرآن ، نحو : ربي الذي ، وحرم ربي الفواحش ، ومسني الضر ، وشبهه .

وان وقع بعدها غير ذلك من حروف المعجم ، فانهما يفتحانها أيضا ، في سبعة مواضع في البقرة ، بيتي للطائفين ، ومثله في الحج ، وفي آل عمران : وجهي لله ، وفي الأنعام : وجهي للذي فطر ، ومماتي لله ، وفي يس : ومالي لا أعبد ، وفي الكافرون ، ولي دين ، وسائر ذلك مما لم يذكر لا خلاف بينهما في اسكان الياء فيه في جميع القرآن ، نحو : صراطي مستقيما ، ومعي صبرا ، وان معي ربي ، وشبهه .

وهذا كله اذا كان قبل الياء متحرك ، فان سكن ما قبلها فلا خلاف في فتحها ، نحو : هداي ، وبشراي ، وكذلك بيدي ، ولدي ، لأن قبل الياء في

الكلمتين ياء ساكنة ، مدغمة ، فامتنع الاسكان فيها ، لما يؤدي فيه من التقاء الساكنين .
وقراءة نافع محياي بالاسكان ضعيفة في القياس ، وان كانت في الرواية آثر ، ولذلك اختار ورش فيها الفتح .
ووجه الاسكان فيها أنه من باب حمل الوصل على الوقف واجرائه مجراه ، فهذا حكم الياءات مستوفا ان شاء الله (١) .
فما فتح منها فعلى الأصل ، وما أسكن فلاستثقال الحركة ، على الياء كما تقدم ، في نحو : قالي قلا ، ومعدي يكرب ، وشبهه .
وأما من فتحها في موضع وأسكنها في موضع ، فللجمع بين اللغتين ، قاله أبو عمرو(٢) وغيره ، فاعلم ذلك ، والله الموفق ..
ثم قال :

القول في زوائد الياءات على الذي صح عن الرواة

ترجم في هذا البيت على حكم الياءات الزوائد ، وهي الياءات المتطرفة المحذوفة من الرسم ، الثابتة في اللفظ ، وتعدادها على الجملة تسع وأربعون زائدة(٣) وفيها بالنسبة لكل واحد من الروايتين تفصيل .

---

١) فائـــدة مهمة .. قلت : ما في القرآن من ياءات الاضافة حصرا سبع مائة وستة وتسعون ياء ، وهي في ذلك على ثلاثة أضرب ، الأول : ما أجمع على اسكانه وهو الأكثر لمجيئه على الأصل ، نحو : اني جاعل ، ولي عملي ، وذلك خمسمائة وستة وستون ياء ، الثاني : ما أجمع على فتحه ، وذلك لموجب اما أن يكون بعده ساكن ، أو قبله ، نحو : حسبي الله ، واياي فاعبدون ، وهو ثمانية عشر ياء وموضعا ، والثالث : ما اختلف في اسكانه وفتحه بين القراء ، وهو مائتا ياء ، واثنتا عشرة ياء .. وقد قسمه القراء الى ستة أقسام ، ثلاثة منها قبل همزة قطع ، واثنتان قبل همزة وصل ، وواحد قبل غير الهمز .. قلت : والخلاف في ياءات الاضافة بين الفتح والاسكان والخلاف في ياءات الزوائد بين الحذف والاثبات .. طيبة النشر للامام ابن الجزري ، بشرح ابنه ، ص ١٨٠.

٢) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣ .

٣) وعند القراء العشر : ١٢٠ ياء ، انظر : التيسير ص ٦٦.

فمنها ما اختص به ورش ، ومنها ما اختص به قالون ، ومنها ما اتفقا عليه ، ويتبين جميع ذلك ان شاء الله ، والرواة جمع راو ، مثل : قاض ، وقضاة ، وغاز ، وغزاة ، والله أعلم .

ثم قال الناظم :

لنافع زوائد في الوصل   منهن زائد ولام فعل

ذكر أن نافعا يزيدها في الوصل ، أي يثبتها ، وفي ضمنه أنه يحذفها في الوقف ، وقد بين ذلك آخر هذا الباب ، وذكر في هذا البيت أنها على قسمين : أصلية ، وزائدة ، وهو كما قال .

فالأصلية : هي التي عبر عنها بلام الفعل نحو : الداع ، والمهتد ، والباد ، والجوار ، وكذلك يوم يأت ، في هود ، وما كنا نبغ ، واذا يسر ، لأن الياء في جميع ذلك أصلية ، لام من الفعل ، كما ذكر ، والزائدة نحو : اذا دعان ، ومن اتبعن ، وأكرمن ، وأهانن ، وشبهه ، لأنها ياء اضافة ، وليست بأصلية .

وسميت زائدة لأحد أمرين : اما لكونها زوائد على الأصول ، واما لكونها زوائد في اللفظ محذوفات في الرسم .

قال شيخنا أبو عبدالله(١) رحمه الله ، وهذا القول أرجح القولين ، لأنه يطرد في هذا الباب ، ولا ينكسر ، والقول الأول ينكسر ، في بعض المواضع : كالداع ، والمناد ، فيرجع فيه الى الحمل ، وهو كما قال ، لأن الزوائد على الأصول انما هي ياءات الاضافة ، نحو : دعان(٢) ومن اتبعن ، ولئن أخرتن ، وشبهه ، فتسميتها بذلك لكونها زوائد ، في اللفظ محذوفات في الرسم ، أولى لأنه شامل للجميع .

ثم قال :

---

١) شيخنا أبو عبدالله ، لم أقف على ترجمته .

٢) تمثيله لياءات الاضافة بكلمة دعان ، ومن اتبعن ، ولئن أخرتن ، غير صحيح ، لأن ياءات الاضافة لا تكون الا ثابتة في رسم المصحف ، وهذه كلها محذوفة من الرسم ، ولذا لا تسمى الا زوائد ، فتأمل ..

ثم قال :

أولهن ومن اتبعـــن وقل ويات لا لئـــن أخرتن
والمهتدى الاسراء والكهف وان يهيدين بها ونبغ يؤتين

قد تقدم أن منها ما اتفقا عليه ، ومنها ما اختلفا فيه ، ولما ذكر في البيت الذي قبل هذا ، أن نافعا يزيد في الوصل زوائد أخذ في تعدادها ، وهي التي اتفق عليها ورش وقالون ، فقال : أولهن **﴿ومن اتبعن وقل﴾** (آل عمران : ٢٠) فذكر منها في هذين البيتين ثمانية مواضع ، في آل عمران : **﴿ومن اتبعن﴾** (آل عمران : ٢٠) ولذلك قيده بقل ، احترازا من الذي في يوسف : **﴿ومن اتبعني ، وسبحان الله﴾** (يوسف : ١٠٨) ، **﴿يوم يـــأت﴾** (هود : ١٠٥) في هود ، ولذلك قيده بلا ، احترازا من قوله : **﴿يوم يأتي بعض آيات ربك﴾** (الانعام : ١٥٨) في آخر الأنعام ، وفي الاسراء : **﴿لئن أخرتن الى يوم القيامة﴾** (الاسراء : ٦٢) وقيده بلئن ، احترازا من قوله : **﴿لولا أخرتني الى أجل قريب﴾** (المنافقون : ١٠) ، وفيها المهتد ، وكذلك في الكهف ، كما قال : والمهتد الاسراء والكهف ، فاضاف الكلمتين للسورتين احترازا من الذي في الأعراف ، وفي الكهف : **﴿أن يهيدين﴾** (الكهف : ٢٤) واليها الاشارة بقوله بها ، أي بالكهف ، احترازا من الذي في القصص **﴿أن يهيدني سواء السبيل﴾** (القصص : ٢٢) وفي الكهف أيضا ما كنا نبغ ، ولذلك عطفه على أن يهدين ، أي وأن يهدين بها ، ونبغ أيضا بها ، فلا يلتبس بالذي في يوسف ، لأنه مقيد مثل يهدين ، لعطفه عليه .

ولم تزل الأئمة يستعملون ذلك في نظمهم ، وقد استعمله أبو القاسم

الشاطبي(١) رحمه الله كثيرا ، كما قال :
ولا خلال مساكين الضلال .. البيت ، وغير ذلك ، وعليه قول الشاعر :

مالي لا أبكي على علاتي صبا يجي غبا يغي فيلاتي

أراد وغبا يفي وفيلاتي ، فحذف .

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

تعلمن تتبعن أتان في النمل ذات الفتح للاسكان
واتمدونن والحوار في ثم الى الداع المناد اضف
وأحرف ثلاثة في الفجر أكرمن أهانن ويسيرا

ذكر في هذه الأبيات الثلاثة مما اتفقا عليه ، عشرة مواضع ، وتقدمت في البيتين اللذين قبل هذا ثمانية ، فتلك ثمانية عشر موضعا ، وهي جملة ما اتفقا عليه .

ففي الكهف ﴿على أن تعلمن﴾ (الكهف : ١٦) وفي طه ﴿أن لا تتبعن﴾ (طه : ٩) وفي النمل ﴿آتاني الله﴾ (النمل : ٣٦) وقيده بالسورة احتراز من قوله : ﴿آتاني الكتاب﴾ (مريم : ٣) في مريم .
وقوله : ذات الفتح للاسكان .. اي لأجل الساكن بعدها ، يعني أنها فتحت

١) أبو القاسم الشاطبي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٦

في الوصل ، ولم تسكن كغيرها ، لما يؤدي من حذفها لالتقاء الساكنين ، فلا يدري هل هي من الزوائد أم لا ، فحركت بالفتح على أصلها ، وتحذف في الوقف كغيرها ، بخلاف عن قالون ، على ما يأتي بعد ان شاء الله تعالى .

وعطف هذه الألفاظ الثلاثة من غير حرف عطف اختصارا كما تقدم ، وكذلك ما يأتي بعد من هذا النوع ، في النمل ﴿**أتمدونن بمال**﴾ (النمل : ٣٦) وفي الشورى ﴿**الجوار في البحر**﴾ (الشورى : ٣٢) ولذلك قيده احترازا من غيره من لفظه نحو ﴿ **الجوار الكنس**﴾ (التكوير : ١٥) لأن الياء في ذلك من المحذوفات في الوقف ، والوصل ، وفي القمر : ﴿**مهطعين الى الداع**﴾ (القمر : ٨) وهو الثاني منها ، ولذلك قيده بالى ، احترازا من الأول وهو : ﴿**يوم يدع الداع**﴾ (القمر : ٦) وفي ق : المناد .

وقوله : أضف ، أي أضف هذا الى ما ذكرت لك من الياءات ، فان الحكم واحد ، فهو فعل أمر مبني على السكون ، ولكنه كسره للقافية ، وأما أكرمن ، وأهانن ، واذا يسر ، فلا يحتاج الى قيد ، اذ لا نظير لها ، ولم يذكر الفجر الا للقافية ، لا غير ، وهذا آخر ما اتفقا على زيادته ، وهي ثمانية عشر كما تقدم .

ثم قال :

وزاد قالون له إن ترن — واتبعون أهدكم في المؤمن
وورش الداع معاد عان — وتسئلن ما فخذ بيان
ثم دعاء ربنا وعيد — واثنين في ق بلا مزيد

ذكر في هذا البيت الأول أن قالون انفرد بموضعين دون ورش ، وهما في الكهف : ﴿**ان ترن**﴾ (الكهف : ٣٩) وفي غافر ﴿**اتبعون**﴾ (غافر : ٣٨) ولذلك قال : أهدكم ، فقيده احترازا من غيره من لفظه ، وهي ثلاثة مواضع في الزخرف : ﴿**واتبعون هذا صراط مستقيم**﴾ (الزخرف : ٦١) وهو مما حذفت منه الياء وصلا ووقفا ، وفي آل عمران ﴿**فاتبعوني يحببكم الله**﴾ (آل عمران : ٣١) وفي طه ﴿**فاتبعوني وأطيعوا أمري**﴾ (طه : ٩٠) وهو مما أثبتت فيه الياء وصلا ووقفا.

وأما قوله : في المؤمن ، فلأجل القافية ، وليس على جهة التقييد ، اذ حصل

التقييد بأهدكم .

وقوله : له ، أي لنافع ، ثم ذكر ما انفرد به ورش دون قالون ، وهي تسعة وعشرون موضعا ، ذكر منها في هذين البيتين الأخيرين ثمانية مواضع ، فقال : وورش الداع ، أي وورش زاد الداع معا ، يعني الموضعين ، في البقرة ﴿**دعوة الداع**﴾ (البقرة : ١٨٦) وفي القمر : ﴿**يوم يدع الداع**﴾ (القمر : ٦) وفي البقرة أيضا : ﴿**اذا دعان**﴾ (البقرة : ١٨٦) وفي هود : ﴿**فلا تسئلن ما ليس لك به علم**﴾ (هود : ٤٦) ولذلك قيده بما احترازا من الذي في الكهف ، وهو قوله : ﴿**فلا تسئلني عن شيء**﴾ (الكهف : ٧٠) وفي ابراهيم ، ﴿**ربنا وتقبل دعاء**﴾ (ابراهيم : ٤٠) وقيده بربنا ، يعني : ﴿**ربنا اغفر لي**﴾ (ابراهيم : ٤٠) احترازا من الذي في نوح ، وهو : ﴿**فلم يزدهم دعائي**﴾ (نوح : ٥) وفي ابراهيم أيضا ﴿**وخاف وعيـــد**﴾ (ابراهيم : ١٣) وقوله واثنين في قاف ، يعني من لفظ وعيدي أيضا وهما ﴿**فخاف وعيد**﴾ (ق : ١٢) وقوله : ﴿**ويخاف وعيد**﴾ (ق : ٤٥) في آخرها .

وقوله : بلا مزيد ، أي بلا زيادة ، على هذه المواضع الثلاث ، اذ ليس في القرآن غيرها ، والله أعلم .

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه :

واربعا نكير ثم الباد　　　　تردين والتلاق والتناد
وأن يكذبون قال ينقذون　　　　وترجمون بعده فاعتزلون

ذكر في هذين البيتين اثني عشر ، فقال : وأربعا نكير هي أربع كما ذكر ، في الحج ﴿**فكيف كان نكير * فكأين**﴾ (الحج : ٤٤-٤٥) وفي سبأ ﴿**فكيف كان نكير * قل انما أعظكم**﴾ (سبأ : ٤٥) وفي فاطر ﴿**فكيف كان نكير * ألم تر**﴾ (فاطر : ٢٦) وفي الملك ﴿**فكيف نكير*أو لم يروا**﴾ (الملك : ١٨) وفي الحج أيضا ﴿**والبـــاد**﴾ (الحج : ٢٥) وفي الصافات : ﴿**لتردين**﴾ (الصافات : ٥٦) وفي غافر ﴿**التـــلاق**﴾ (غافر : ١٥) ﴿**التنـــاد**﴾ (غافر : ٣٢) وفي القصص ، ﴿**أن يكذبون**﴾ (القصص : ٣٤) وقيده بقال : يريد : ﴿**قال سنشـــد عضدك**﴾ (القصص : ٣٤) وفي يـــس ﴿**ولا**

ينقـذون﴾ (يس : ٢٣) وفي الدخان ، ﴿أن ترجمـون﴾ (الدخان : ٢٠) و ﴿فاعتزلـون﴾ (الدخان : ٢١) .

ثم قال :

ومع نذير كالجواب نذر   في ستة قد أشرفت في القمر
والواد في الفجر وفي التناد   مع التلاق خلف عيسى بادي

ذكر في هذين البيتين تسعة مواضع ، وفي البيتين السابقين قبلهما اثني عشر الى الثمانية المتقدمة ، تلك ، تسعة وعشرون موضعا ، فقال : ومع نذير كالجواب .. وفي البيت تقديم وتأخير ، أي وكالجواب مع نذير ، فعطف كالجواب على ما تقدم من الياءات ، وذكر أنه مع نذير ، فشرك بينهما في الحكم ، يريد ﴿وجفان كالجواب﴾ (سبأ ١٣) في سبأ ﴿كيف نذيـر﴾ (الملك : ١٧) في سورة الملك ، وفي القمر [نذر] في ستة مواضع ، كما ذكر .

وقوله : قد أشرفت أي ظهرت واستبانت بها أي بسورة القمر ، فعبر عن ذلك بالاشراق لأنه مطابق للقمر ، وفي الفجر ﴿جابوا الصخر بالواد﴾ (الفجر : ٩) قيده بالسورة ، احترازا من غيره ، من لفظه نحو : ﴿بالواد الأيمـن﴾ (القصص : ٣٠) وشبهه .

ثم قال : وفي التناد مع التلاق ، خلف عيسى ، يعني : قالون ، فذكر عنه فيهما الوجهين ، ولم يرجح واحدا ، وكذلك ذكر أبو عمرو(١) ، وعنه في المفردة أنه قرأ بالوجهين جميعا ، من غير ترجيح .

وقوله : باد أي ظاهر ، يقال بدا يبدو من غير همز ، فهو باد ، أي ظاهر ، يعني أن الخلاف عن قالون فيهما شهير ، معروف .

ثم قال :

فهذه فان وصلت زدتها   لفظا ووقفا لهما حذفتها
لاكنه وقف في أتان   قالون بالاثبات والاسكان

قوله : فهذه أي فهذه الياءات الزوائد المذكورة ، يعني أنها انقضت ،

---

١) أبو عمرو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

ثم قال : فان وصلت زدتها ، فذكر أنها تزاد في الوصل ، وتحذف في الوقف ، لورش وقالون ..

وهو المراد بقوله لهما ، فعبر عن اثباتها بالزيادة لأنها باعتبار رسمها زائدة في اللفظ ، وما عداها من المحذوفات من الرسم ، انما تحذف في الحالين على حسب الرسم ، نحو : فارهبون ، فاتقون ، ويؤت الله ، وشبهه .

ثم ذكر عن قالون أنه يقف على آتان الله ، بياء ساكنة ، يريد سكونا ميتا ، وقد تضمن عموم اطلاق اللفظ بحذف هذه الياءات في الوقف أنه يحذفها كورش سواء ، فان كان أراد أنه لا يقف الا بالياء فذلك مفهوم لفظه . وهو قول أبي عمرو (١) عنه في المفردة .

وان كان قصد الوجهين من الاثبات والحذف وتبع في ذلك الشيخ أبا القاسم بن فيره(٢) حيث قال : وخلاف الوقف بين حلا علا(٣) فذكر الخلاف عن قالون ، وهو الذي كنا عنه بالباء ، في قوله : بين حلا ، فكان ينبغي أن لا يعطف بلاكن ، اذ هي تثبت للثاني ما انتفى عن الأول ، ولفظه يؤذن يحذف الياءات في الوقف ، فقد نفى عن هذا اللفظ ما أثبت لغيره من الياءات يعطفه بلكن .

ولو قال : وقد روى قالون في ءاتان   الوقف بالاثبات والاسكان

لكان نصا على الخلاف ، فحصل من جميع ما تقدم أن الزوائد في رواية ورش وقالون تسع وأربعون زائدة ، وهي على ثلاثة أقسام : قسم تفرد به قالون ، وهو أن ترن واتبعون أهدكم ، وقسم تفرد به ورش ، وهو تسع وعشرون ياء من قوله وورش الداع الى آخر الباب .. وقسم اتفقا عليه وهو ثماني عشر ياء من أول الباب الى قوله : وزاد قالون(٤).

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) أبو القاسم ابن فيره ، هو الشاطبي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٦

٣) انظر الوافي ص ١٩٤ ، وشعله ص ٢٤٨.

٤) قلت : خلاصة الباب أن نافعا زاد ثماني عشرة ياء ، وقالون زاد اثنتين ، وورش زاد تسعا وعشرين ياء ، فالجميع تسع واربعون ياء ، وجملة ياءات الزوائد عند القراء السبعة ثنتان

ووجه اثبات هذه الياءات في الوصل وحذفهن في الوقف أنه لما كان الأصل اثباتهن ، لأن التي هي لام من نفس الكلمة ، والتي هي للاضافة اسم المتكلم ، ولم تحذف ، ولم تحدث فيهن علة تمنع من اثباتهن أثبتهن لذلك في الوصل .

ولما كن محذوفات في الرسم حذفهن عند الوقف ، اذ الوقف موضع الحذف والتغيير ، فجمع بذلك بين وجهين من الصواب ، موافقة الأصل في الوصل ، وموافقة الخط في الوقف ، قاله أبو عمرو(١) .

وحجة قالون فيما حذف منه في الوصل والوقف جميعا أنه اتبع فيه الخط ، واكتفى بالكسرة عن الياء في الوصل ، وأجرى الوقف مجرى الوصل ، قاله أبو محمد(٢) قال : وهي لغة مشهورة ، العرب يقولون : مررت بالقاض ، وجاءني القاض ، فيحذفون الياء لدلالة الكسرة عليها ، ولسكونها .

قلـــت : وكذلك يحذفونها من الأفعال اكتفاء بالكسرة عنها ، وعلى ذلك أنشدوا :

ولا أدر من ألقى عليه رداءه   الا انه قد سل عن ماجد محض

يريد : لا أدري فحذف الياء اكتفاء بالكسرة عنها ، وقال آخر :

كفاك كفا لا تليق درهما   جودا وأخرى تعط بالسيف الدما

يريد : تعطي ، فحذف الياء .

وحجة قالون أيضا في اثباته الياء في الوقف من آتان الله ، أنه أتى بها على أصلها ، ووافق بين الوصل والوقف ، قاله أبو محمد ، واحتج لمخالفة خط المصحف باثباتهم في اللفظ ، ما حذف في الخط من حروف المد واللين ، نحو : العلمين ، وابراهيم ، واسحاق وشبهه .

قال : فاجرى الياء مجرى الالف ، فأثبتها في الوصل والوقف ، وان كانت

وستون ياء ، وعند القراء العشرة مائة واحدى وعشرون ياء ، طيبة النشر في القراءات العشر للامام ابن الجزري بشرح ابنه ص ١٩٠.

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

محذوفة في الخط ، كما فعل الجماعة في الألف ونحوه ، ذكره أبو العباس(١).

وأما تخصيصه هذه الكلمات دون غيرها من ياءات الاضافة فلأن الياء قد حركت في الوصل ، وقياس ما حرك في الوصل أن يسكن في الوقف ، وأسكنها كغيرها من ياءات الاضافة الثابتة في الوصل ، ووجه حذفها في الوقف هو ما تقدم من اثباتها في الوصل ، وحذفها في الوقف(٢) فاعلم ذلك والله الموفق ..

ثم قال الناظم رحمه الله :

القول في فرش حروف مفرده وفيت ما قدمت فيه من عده

سمى هذا الباب فرشا لانفراش المسائل فيه ، أي لانبساطها ، ومنه سمى الفراش فراشا لانبساطه على الأرض .

فقوله : في فرش حروف أي في انبساطها ، وتبيينها ، ويريد بالحروف هنا المسائل ، والعدة : والوعد ، بمعنى واحد ، وهما مصدران لوعد ، يقال : وعد يعد وعدا وعدة ، وأشار بقوله : وفيت ما قدمت فيه من عده .. الى ما ذكر في صدر الرجز وهو قوله : فجئت منه بالذي يطرد ، ثم فرشت بعدما ينفرد .. فوفى هنا بما كان وعد به في الصدر والبيت ، ترجمة لما يأتي .

ثم قال الناظم رحمه الله :

قرأ وهو وهي بالاسكان قالون حيث جاء في القرآن(٣)

ومثل ذاك فهو فهي لهوا ولهي أيضا مثله ثم هوا

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) فائدة : قلت : الخلاف في ياءات الاضافة بين الفتح والاسكان ، والخلاف في ياءات الزوائد بين الاثبات والحذف ..

٣) فائدة : قلت : وافق قالون في هذه القراءة وأبو عمرو والكسائي ، الوافي : ٢٠١ ، شعله ٢٥٩ ، التيسير ٧٢ ، التبصرة ٤١٩ ، النشر ١٠٩/٢ ، الاتحاف ١٣٢ ، السراج ١٥٤ ، شرح الطيبة ٢٠٧

ذكر أن قالون يسكن الهاء من هو ، وهي ، اذا كان قبلها واو أو فاء أو لام ، نحو ما مثل به ، وكذلك ثم ، ولم ، تات قبل الهاء الا في قوله تعالى في القصص : ﴿ثم هو يوم القيامة من المحضرين﴾(١) وقرأ ورش جميع ذلك على الأصل ، وهو ضم الهاء في المذكر وكسرها في المؤنث ، وهو الظاهر من قوله : اذ الحكم منسوب لقالون ، فورش على خلافه .

ويدل على ذلك اجماعهم على التحريك ، أن لم يكن قبلها أحد الحروف المذكورة ، قاله أبو العباس(٢) ويدلك على ذلك أيضا أن الهاء في تقدير الابتداء بها ، لأن الحرف الذي قبلها زائد ، والابتداء بها لا يجوز الا مع تحريكها ، فحملها على الابتداء ، وحكم لها مع هذه الحروف على حالها عند عدمهن .

قاله أبو العباس ، ووجه اسكانها لقالون مع اتصالها بالحروف المذكورة ، أن هذه الحروف لما اتصلت بالكلمة وكان كل واحد منها على حرف ، لا يمكن أن يسكت عليه ، أشبهت ما هو من نفس الكلمة ، فصار قولك فهو يشبه عضدا ، وسبعا ، وصار قولك في اللفظ يشبه كتفا وفخذا ..

والعرب تسكن وسط ذلك تخفيفا ، فكذلك سكنت الهاء من هو ، وهي ، تخفيفا ، اذا اتصل بها أحد هذه الحروف الثلاثة ، قاله أبو العباس ، وقال أبو محمد(٣) أن الهاء لما توسطت مضمومة بين واوين ومكسورة بين واو وياء ، ثقل ذلك ، وصار كأنه ثلاث ضمات ، في وهو ، وكسرتان وضمة في وهي .. فأسكن الهاء لذلك تخفيفا ، وأنشدوا في تسكين فعل ، قال الشاعر :

رجلان من ضبة أخبرانا   أنا لقينا رجلا عريانا

يريد رجلان من ضبة ، فأسكن الجيم ، وأنشدوا في تسكين فعل قول الآخر :

عجبت لمولود وليس له أب   وذي ولد لم يلده أبوان

يريد : لم يلده أبوان .

---

١) جزء من آية ٦١ ، من سورة القصص .

٢) ابو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٤

٣) ابو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٤٤

وأما ثم ، هو ، فهو ، من اجراء المنفصل ، مجرى المتصل ، كادغامهم يد داوود ، وهو منفصل ، كما أدغموا رد ، وهو متصل ، ذكره أبو العباس[1] قال : وقد أجروا المنفصل مجرى المتصل ، فيما هو أبعد من هذا ، نحو قول الشاعر :

قالت سليمى اشتر لنا سويقا واشتر وعجل خادما لبيقا

قال : فأجرى التاء والراء من اشتر ، مع اللام من لنا ، وذلك منفصل ، فجرى المتصل نحو كتف وفخذ ، فاسكنوا الراء من اشتر ، كما اسكنوا التاء من كتف ، وانشدنا الشيخ رحمه الله شاهدا لذلك في فعل :

فاليوم أشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل

فاجرى الراء والباء من أشرب من العين مجرى عضدا ، فاسكن الباء من اشرب ، كما تسكن الضاد من عضد ، وجرى في حكم هو وهي في فرش الحروف مع المسائل المفردة على عادة القراء في ذلك ، والا فذكر ذلك مع المطرد أولى ، والله أعلم . لأنه حكم مطرد في جميع القرآن .

ثم قال :

وفي بيوت والبيوت[2] الباء قرأها بالكسر حيث جــــاء

ذكر أن قالون يكسر الباء من البيوت حيث وقع ، وكيف وقع منكرا كان نحو : ﴿بيوت أذن الله أن ترفع﴾ (النور : ٣٦) ، أو معرفا بالالف واللام ، نحو ﴿وءاتوا البيوت﴾ (البقرة : ١٨٩) ، أو بالاضافة نحو بيوتهم ، وبيوت النبي ، وهو المراد بقوله : وفي بيوت ، والبيوت ، فذكره بالالف واللام ، وبغير الف ولام ، واذا كان بغير ألف ولام يشمل النكرة والمضاف الى المعرفة .

وورش يضم الباء في جميع ذلك على الأصل ، ويدل على أن الضم في ذلك هو الأصل أنه جمع بيت ، وهو على وزن فعل ، وباب فعل حقه أن يجمع في

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) انظر الوافي : ٢١٨ ، شعله : ٢٨٦ ، التيسير : ٨٠ ، التبصرة : ٤٣٧ ، النشر ٢٢٦/٢ .

التكسير (١) على فعول ، كفلس وفلوس ، وحرف وحروف ، ذكره أبو العباس(٢).

قال أبو محمد(٣) ولما كان هذا النوع لا يجوز فيه الا الضم اذا لَم يكن الثاني ياء أجري ما فيه ياء على ذلك لأنه أصله ولئلا يختلف ووجه الكسر فيها لقالون أنه كره أن يخرج من ضم الى ياء وذلك ثقيل ، قاله أبو العباس ، .

قال : ويقوي ذلك قول من قال في تصغير عين عيينه بكسر العين ، وكان الأصل في بناء التصغير أن يقول : عيينه ، فكره أن يضم العين لئلا يخرج من الضم الى ياء ، قال أبو محمد : فالكسرة مع الياء أخف من الضمة معها ، فاستثقل ضمة بعدها ياء مضمومة ، والضمة على الباء ثقيلة ، فاجتمع حركتان ثقيلتان وحرف ثقيل عليه حركة ثقيلة ، في جمع والجمع ثقيل ، فكسر الأول لخفته مع الياء ، ولتقرب الحركة من الحرف ، يعني أن الكسرة أنسب من الضمة بالياء فهي أقرب لها .

ثم استدل على ذلك باتباعهم حركة الأول لحركة الثاني ، نحو : شهد ، ولعب ، فكسروا الأول لكسرة الثاني ، قال : وقالوه أيضا في الاسم ، قالوا : شعير ، ورغيف ، وشهيد ، فكسروا الأول للثاني ، قال : وكذلك كسروا أوائل هذه الجموع ، يعني : البيوت ، وبابه كالغيوب(٤) والجيوب(٥) وشبهها .

قال : والكسر للاتباع كثير في الكلام ، قالوا يسي ، عصي ، وبكي ، وهو كثير ، قال أبو العباس(٦) فهلا كره من كسر الباء من البيوت أن يخرج

---

١) في [أ] في الكسرة ، وفي [ب] في التكسير ، ولعله الصواب .

٢) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة ٣٣

٣) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٤) مقروء بها في السبع .. قلت : بكسر الغين في الغيوب ، حمزه وشعبة .انظر الوافي ص ٢٥٤ ، وشعله ص ٣٥٥

٥) اما كلمة الجيوب بكسر الجيم نحو جيوبهن ، ابن ذكوان وابن كثير وحمزة والكسائي ، الوافي ص ٢٥٤ ، شعله ص ٣٥٦.

من كسر الى ضم ؟. قيل : انه لم يكره ذلك لأن الكسرة عارضة ، ولا يستثقل ذلك في العارض مما يستثقل في اللازم . وذكر أيضا هذا مع المنفرد ، وكان ذكره مع المطرد أولى ، لاطراده أيضا في جميع القرآن ، لولا ما جرى على عادة القراء في ذلك ، كما فعل في هو ، وهي.

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه :

واختلس العين لدا نعما[1] وفي النساء لا تعدوا[2] ثما

وها يهدي[3] ثم خا يخصمون اذ أصل ما اختلس في الكل السكون

ذكر أن قالون يختلس الحركة في هذه المواضع ، وهي حركة العين من نعما ، ولا تعدوا ، والهاء من : أمن لا يهدي ، والخاء من : يخصمون ، فقال : واختلس العين لدا نعما ، أي في نعما ، وكذا وكذا .. الخ . فأما نعما فهما موضعان في البقرة ،والنساء ، أي وفي النساء أيضا ، يعني نعما الأخرى ، وفيها أيضا لا تعدوا في السبت ، وهو المراد بقوله لا تعدوا ثما ، يعني في النساء ، لأنها ثم الظرفية بفتح الثاء ، وفي يونس ، أمن لا يهدي ، وفي يس : وهم يخصمون ، ومعنى الاختلاس : النطق بحركة سريعة ، وهو ضد الاشباع ، قاله أبو جعفر[4].

وقيل : هو ما بين المتحرك والساكن ، وقد يعبر عنه بالاخفاء ، وقوله : اذا أصل ما اختلس في الكل السكون ، انما ذلك فيما سوى نعما ، وأما نعما ففيها أربع لغات ، نعم ، مثل غلم ، ونعم بفتح النون واسكان العين ، ذكرها أبو العباس ، وذكر هو وغيره أن الاسكان تخفيف ، قال : فمن قرأ بكسر النون والعين فعلى وجهين :

أحدهما : أن يكون الأصل عنده بكسر النون والعين ، والآخر أن يكون

---

٦) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤ .

١) انظر الوافي ص ٢٢٧ ، شعله ص ٣٠٢ ، التيسير ص ٨٤ ، التبصرة ص ٤٥٠ ، النشر ٢/٢٣٥.

٢) انظر الوافي ص ٢٥٠ ، شعله ص ٣٤٦ ، التيسير ص ٩٨ ، التبصرة ص ٤٨٣.

٣) الوافي ص ٢٨٧ ، وشعله ص ٤٢١ ، والتيسير ص ١٢٢.

٤) أبو جعفر ، هو ابن الباذش ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

الأصل عنده نعم بكسر النون واسكان العين ، فلما اتصل بها ما وادغم الميم في الميم ، كسر العين لالتقاء الساكنين ، قال : ومن أخفى حركة العين فالأصل عنده نعم ، فكره توالي الكسرات اذا أشبع وكره اسكان العين لئلا يجمع بين ساكنين ، فأخفى الحركة ، لكون ذلك أخف من الاشباع

وأما تعدوا ، فأصله تعتدوا ، نقلت حركة التاء الى العين ، ثم أدغمت في الدال ، فصار تعدوا بفتح العين ، وتشديد الدال ، فاختلس العين ليخبر أنها حركة غير لازمة ، ولم يمكنه أن يسكن العين لئلا يلتقي ساكنان ، العين وأول المدغم ، وكره تمكين الحركة ، اذ ليست بأصل فيها .
قاله أبو محمد(١) قال : وحسن ذلك للتشديد الذي في الكلمة ولطولها ، وأما يهدي ، فأصله يهتدي ، نقلت حركة التاء الى الهاء ، ثم أدغمت في الدال ، فصار يهدي بفتح الهاء وتشديد الدال ، فلم يشبع الحركة اذ ليست بأصل على الهاء ، ليبين أنها حركة لغير الهاء ، ولم يمكنه ابقاء الهاء ساكنة لسكون أول المدغم ، فاختلسها ليخلص الهاء من السكون ، وليدل أنها ليست بأصل في الهاء ، فتوسط حالة بين حالتين ، قاله أبو محمد.
وأما يخصمون : فأصله يختصمون ، فوقع النقل والادغام على ما تقدم في الكلمتين ، فلم يمكن الجمع بين ساكنين فأعطاها حركة مختلسة ليدل بذلك أن أصل الخاء السكون ، قاله أبو محمد ، فحصل مما ذكرته أن السكون انما هو أصل ، في هذه الثلاث لا غير .
فقول الناظم : اذ أصل ما اختلس في الكل السكون ، انما يصدق على الأكثر ، وقرأ ورش باشباع الحركة في جميع ذلك ، ولم ينظر الى الأصل ، وهو المفهوم من قول الناظم .

---

١) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

ثم قال :

وأنا (١) إلا مده بخلف وكلهم يمده في الوقف

ذكر أن قالون يمد الألف من قوله : أنا ، اذا جاءت بعده همزة مكسورة ، بخلاف عنه ، وهو الفاعل ، بمد دل عليه سياق الكلام ، والهاء في قوله : مده عائدة على الألف المضمر في قوله أنا الا ، أي مد ألفه ، ولم يأت الا في ثلاثة مواضع في الأعراف : ان أنا الا نذير ، ومثله في الشعراء ، وفي الأحقاف : وما أنا الا نذير .. وفي ضمنه أن ورشا لا يمده ، وهذا الخلاف الذي ذكر في المد انما يرجع لاثبات الالف وحذفه ، فعبر عن الاثبات بالمد على ما تقدم في باب هاء الضمير .

وأما الخلاف في اشباع المد وتركه ، فانما يعرض على القول باثبات الألف ، وقد تقدم ذلك في باب المد ، وهذا الذي يذكر انما هو حكم الوصل ، دل عليه ذكر الوقف عند ذلك ، وهو قوله : وكلهم يمده في الوقف .. وفيه اشعار بأن المد الذي ذكر انما يريد به الاثبات ، اذ الاشباع في الوقف لعدم الهمزة فيه على ما تقدم في باب المد ، وليس لقائل أن يقول في الوقف غير ذلك .

وقد ذكر ذلك بلفظ المد ، فهذا دليل على أنه انما قصد به الاثبات ، وقد نص على ذلك أبو عمرو(٢) في رواية أبي نشيط(٣) عنه ، فقال : وقد اختلف علينا في اثبات الألف وحذفها ، في حال الوصل في قوله : **﴿إن أنا الا نذيـــر﴾** (الاعراف : ١٨٨) في الأعراف ، والشعراء ، والأحقاف ، فأقرأني أبو الفتح(٤) ذلك بالوجهين ، ثم أسند عن أبي الحسن(٥) بن

---

١) الوافي ص ٢٢٢ ، شعله ص ٢٩٤ ، التيسير ص ٨٢.

٢) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٣) أبو نشيط ، تقدمت ترجمته صفحة : ٦٥

٤) أبو الفتح ، فارس ، شيخ الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ١١١

٥) أبو الحسن ، بن غلبون ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨٥

غلبون ، الى ابن الأشعث(١) عن أبي نشيط ، عن قالون ، باثبات الألف في ذلك .

وأسند عن عبدالله بن محمد العبدري(٢) الى ابن بويان(٣) عن أبي حسان(٤) عن أبي نشيط ، عن قالون ، بحذف الألف .

قال : وكذلك أقرأني أبو الحسن وبالوجهين ، آخذ في ذلك ، فان لم تقع بعدها همزة مكسورة فلا خلاف بينهما في حكمه .

أما اثبات واما حذف ، وذلك بحسب ما يقع بعدها ، فان وقعت بعدها همزة مفتوحة ، نحو : أنا أعلم ، أو مضمومة ، نحو : انا أنبئكم ، فالاثبات وحكم المد في ذلك على ما تقدم في بابه .

وان وقع بعدها غير همز نحو : انا ومن معي ، وأنا خير منه ، وانما أنا نذير .. فلا خلاف بينهما في حذفه ، وهو القياس ، لأن الألف انما جيء به لبيان الحركة في الوقف ، كما جيء بهاء السكت ، والاسم منه الهمزة والنون لا غير ، فالحاجة اليها انما هي في الوقف ، لبيان الحركة في الوقف وثباتها في الوصل .

قال : ان من العرب من يجعل أنا اسم بكماله ، فكان الألف عنده من نفسه ، فيقول : أنا فعلت ، باثبات الألف ، قال : حكى ذلك الفراء(٥) ثم أنشد في ذلك قول الشاعر :

---

١) أبو حسان ، هو أحمد بن محمد بن يزيد بن الاشعث ، أبو حسان العنزي البغدادي ، القاضي ، المقريء ، قرأ على أبي نشيط ، مات قبل الثلاثمائة ، معرفة القراء ٢٣٧/١ . وغاية النهاية ١٣٣/١.

٢) عبدالله بن محمد العبدري ، هو عبدالله بن محمد بن يحيى بن فرج أبو محمد العبدري ، الزهيري ، المري ، أخذ القراءة عن أبي داوود ، مات سنة ٥٤٠ ، معرفة القراء ٤٩٨/١ ، وغاية النهاية ص ١٩٩.

٣) ابن بويان ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٢٥

٤) أبو حسان ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤١

٥) الفراء ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تسنمت السناما

فأثبت الألف في الوصل ، وبذلك يقوم الوزن .

قال : فجمع نافع رحمه الله في اثباته الألف في موضع ، وحذفها في موضع آخر ، بين اللغتين ، وأما تخصيص الاثبات مع الهمزة المفتوحة والمضمومة ، فانه لما تمكن له مد الألف للهمزة ، كره أن يحذف الألف ويحذف مدتها ، فأثبتها في الموضع الذي يصحب الألف فيه المد ، وحذفها في الموضع الذي لا يصحبه المد ، قاله أبو العباس[1]قال : وكان يلزم نافعا اثبات الألف اذا أتت بعد همزة مكسورة ، كما روي عن قالون ، لأنه موضع يمكن فيه المد ، لكن لما قل ذلك في القرآن ، فلم يقع منه الا ثلاثة مواضع ، أجراه مجرى ما ليس فيه همزة لقلته ، فحذف الألف في الوصل ، قال : وما روي عن قالون من اثبات الألف هو جار على القلة في المفتوحة ، والمضمومة ، وهذا الذي ذكره أبو محمد[2] انما يجري في المفتوحة ، لكثرتها ، ولا يجري في المضمومة لقلتها ، كالمكسورة ، بل هي أقل لم تقع الا في موضعين لا غير ، انا أحيي ، وأميت ، وأنا أنبئكم ، فاذ لا توجه لذلك الا الجمع بين اللغتين ، والله أعلم [3].

ثم قال :

وسكن الراء التي في التوبة من قوله عز وجل قربة[4]

ولأهب همـــزة والائي ثم ليلا في مكان الياء

أخبر أن قالون سكن الراء من قوله تعالى في سورة التوبة : الا أنها قربة لهم ، وأنه همز لأهب واللائي ، ولئلا ، وظاهره أن ورشا على خلافه ، فأما قربة فالضم والاسكان فيها لغتان ، قاله أبو العباس[5] قال : والضم

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤ .

٢) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) فائدة : قلت : جميع القراء يقرءون بقصر الف اذا الا في الوقف .

٤) انظر الوافي ص ٢٨٢، وشعله ص ٤١٣ ، والتيسير ص ١١٩ ، والتبصرة ص ٥٢٩.

٥) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

الأصل ، والاسكان تخفيف ، قال أبو محمد(١) كما يخفف في كتب ورسل ، فسكنها قالون تخفيفا ، وضمها ورش على الأصل .

وأما لأهب ، فان قراءة الهمز بمعنى ، وقراءة الياء بمعنى آخر ، فوجه القراءة بالهمز أنه قد أسند الفعل الى الذي خاطب مريم ، وهو جبريل عليه السلام ، تقديره : انما أنا رسول ربك لأهب لك غلاما بأمر ربك ، أو من عند ربك ، فالهبة من الله ، جل ذكره ، على يدي جبريل عليه السلام ، فحسن اسناد الهبة الى الرسول ، الذي قد علم أن المرسل هو الواهب ، فالهبة لما جرت على يد الرسول أضيفت اليه لالتباسها به ، قاله أبو محمد .

وقال أبو العباس ، أن في الكلام حذفا ، فكأن التقدير قال : انما أنا رسول ربك أرسلت اليك لأهب لك غلاما زكيا ، فيكون هذا اخبار الله عز وجل عن نفسه ، قال : والعرب تستعمل هذا الحذف كثيرا ، وأنشد في ذلك قول الشاعر :

فلا تدفنوني ان دفني محرم   عليكم ولكن خامري أم عامر

قال : فمعنى البيت أنه قال لهم : ان مت فلا تدفنوني ولكن اتركوني للتي يقال لها خامر أم عامر ، أي دعوني تأكلني الضبع والسباع .

قال : فعلى هذا يكون معنى القراءة بالهمز ، وهو حسن ، الله أعلم .

يعني : على تقدير هذا الحذف لدلالة الكلام عليه ، وأما قراءة ورش بالياء فعلى الاخبار عن الله تعالى ، فكأن جبريل عليه السلام قال لها : انما أنا رسول ربك لأهب لك غلاما زكيا ، قاله أبو العباس(٢) وبنحوه قال أبو محمد(٣) ثم قال : ويحتمل أن يكون أراد الهمزة ، ولكن خففها ، فأبدل منها ياء لانكسار ما قبلها ، على أصول التخفيف في المفتوحة ، التي قبلها كسرة .

---

١) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

قلــــت : وبهذه الملاحظة والله أعلم ذكر أبو عمرو (١) في المحكم أنها تجعل على قراءة الياء نقطة بالحمراء ، كما تجعل المبدلة والمسهلة سواء ، وأما اللائي ، فأصله الائي بهمزة وياء ، فحذفت الهمزة تخفيفا ، وبقيت الكسرة تدل عليها ، فهمزه قالون على الأصل ، واختلف فيه عن ورش ، فقيل : يبدلها ياء خالصة ، واليه ذهب أبو العباس ، وأبو محمد ، وهو ظاهر قول الناظم ، اذ هو ضد الهمز الذي ذكر عن قالون ، وبه أخذ علينا شيخنا أبو عبدالله(٢) رحمه الله ، وقيل : يجعلها بين بين ، وهو مذهب أبي عمرو ، فيها ، وذكر أنها لغة الفصحاء من العرب .

قال في المفردة : واذا وقف صيرها ياء ساكنة ، قال : ويجوز تمكين مد الألف قبلها وقصرها ، والتمكين أقيس في الوصل ، فأما في الوقف فلا بد من تمكينها من أجل الساكن ، يعني أن السكون لازم للياء ، ولم تتحرك قط ، اذ لم تكن في الوصل وانما كانت فيه همزة مسهلة ، ويريد بالتمكين الاشباع .

وقد بين ذلك في التلخيص ، فقال : طول تمكين الألف قبلها من أجل الساكنين ، ثم قال : نص على الوصل والوقف ، في ذلك أحمد بن صالح(٣) عنه ، ولا معارض لنصه.

قلــــت : ويجري مجراه الحيوة ، والصلوة ، والزكوة ، وشبهها مما رسم بالهاء ، ووقف عليه بالهاء ، فهو في الأصل بالتاء ، اذ الهاء حرف لم يمكن في الوصل ، ولا نطق به قط الا ساكنا ، فالسكون اذا لازم له ، على أنه ان نظرت الى أن الحرف في جميع ذلك لم يحدث الا في الوقف ، فهو بهذا الاعتبار عارض ، فالسكون فيه عارض بعروضه ، فيجب على هذا أن يجري مجراه ، ما سكن للوقف ، والله أعلم .

وكذلك أيضا ينبغي أن يكون الئي في الوقف على قراءته في الوصل بياء

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) شيخنا أبو عبدالله ، علي بن محمد بن بشير ، تقدم أنني لم أقف له على ترجمة .

٣) أحمد بن صالح ، تقدمت ترجمته

مكسورة ، مشبعة ، الكسرة .
وأما لئلا فأصله لأن لا ، فأدغمت النون في لا ، ثم رسم لئلا على مراد الوصل ، والتخفيف ، كما رسم خاطئة ، وملئت ، فقالون يهمزه على الأصل ، وورش يخفف الهمزة ، فيبدلها ياء لانكسار ما قبلها ، قاله أبو العباس(1) ، وفعل ذلك في هذا الحرف ليوافق خط المصحف .
قال أبو محمد(2) فهي بمنزلة الثانية ، في قوله : من الشهداء أن تضل ، واعتدادا باللام وبحركتها ، فسهل الهمزة على حكمها .
وقوله في مكان الياء المرسومة في المصحف ، في الكلمتين : آلئي ، وليلا ، وفي مكان الياء الملفوظ فيهما في القراءة الأخرى ، وهو أظهر لأن فيه التنبيه على القراءة الأخرى ، في الكلم الثلاث : اللائي، ولئلا ، ولأهب.
ثم قال الناظم رحمه الله :

ثم ليقطع(3) وليقضوا(4) ساكنا وليتمتعوا و أوآباؤنا

ذكر في هذا البيت أن قالون يسكن اللام في هذه المواضع الثلاثة ، وهي : ثم ليقطع ، وثم ليقضوا ، في سورة الحج ، وليتمتعوا في سورة العنكبوت ، وكذلك الواو من قوله : أو آباؤنا الأولون ، في الصافات ، والواقعة ، فقال :
ثم ليقطع وليقضوا ساكنا .. أي قرأ اللام فيهما ساكنا ، ثم عطف عليهما ، وليتمتعوا ، وأوآباؤنا ، فأخبر أن الحكم واحد ، وقال ساكنا ، فذكر وذلك بملاحظة تذكير الحروف ، فأما المواضع الثلاثة ، فاللام فيها لام الأمر ، قال أبو العباس(5) والأصل في لام الأمر الكسر اذا كانت في أول

---

1) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

2) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

3) انظر الوافي ص : ٣٢٤ ، التيسير ص : ١٥٦ ، شعله ص : ٥٠١ ، التبصرة ص : ٦٠٠ ، النشر ٢/٣٢٦.

4) الوافي ص ٣٢٤ ، التيسير ص ١٥٦ ، شعله ص ٥٠١ ، التبصرة ص ٦٠٠ ، النشر ٢/٣٢٦.

5) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

الكلمة ، وان لم يكن قبلها حرف معنى ، فاذا كان قبلها واو أو فاء ، اسكنت تخفيفا ، يعني : أنها في حكم الابتداء ، فأسكنها قالون تخفيفا ، وأجرى ثم مجرى الوالو .

قال أبو العباس : لأنها مواخية للفاء والواو ، اذ يسبق بها كما يسبق بهما قال أبو محمد(١).

وقد منع المبرد(٢) من اسكان اللام ، مع ثم ، لأنها كلمة يوقف عليها ، فعلى هذا يكون الاسكان في هذه الكلمة على غير قياس ، فلا يقوى الأمر الا من طريق الأثر لا غير .

وقرأ ورش بكسر اللام في جميع ذلك ، وحجته في ذلك أنها أتى بها على الأصل ، كما لو ابتدأ بها لم تكن الا مكسورة ، فأجراها مع حروف العطف مجراها مع غير حرف في الابتداء ، وكأنه لم يعتد بحرف العطف .

قال أبو محمد : وقال أبو العباس : من كسر اللام من وليتمتعوا : فانه جعلها لام الأمر ، وأما أو آباؤنا ، فقال أبو محمد ، حجة من أسكن الواو ، وأثبت قبلها همزة ، أنه جعلها أو التي للاباحة ، في الانكار ، أي أنكروا بعثهم ، وبعث آبائهم ، من بعد الموت ، قال : وحجة من فتح الواو أنه جعلها واو العطف ، دخلت عليها همزة الاستفهام التي معناها الانكار للبعث بعد الموت ، وهو وجه الكلام .

يعني : الذي لا يجوز غيره ، وهو أن يتقدم الاستفهام اذا كان مع حرف العطف ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، مثل أفائن مت ، أو لم نعمركم ، أولم يسيروا ، وشبهه.

ثم قال الناظم رحمه الله :

واتفقا بعد عن الامام	**في سين سيئت سيء بالاشمام**
ونون تأمنا وبالاخفاء	**أخذه له أولوا الأداء**

ذكر أن ورشا وقالون اتفقا على الاشمام في هذه المواضع الثلاثة ،

---

١) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) المبرد ، سبقت ترجمته صفحة : ٣٣

وهي : سيئت ، وسيء ، وتأمنا ، فالألف في قوله : اتفقا عائدة على ورش ، وقالون ، والامام هو نافع ، فأما سيء ، وسيئت ، فالأصل فيهما سوى ، على وزن فعل ، بضم السين وكسر الواو ، لأنه فعل ماضي لم يسم فاعله ، كما تقول : ضرب ، وقتل ، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى السين بعد أن حذفت كسرتها ، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها .

فحقيقة الاشمام في ذلك أن تنحو بالكسرة(١) نحو الضمة التي كانت على السين ، ثم تتبعها الياء الساكنة فتنحو بها نحو الواو ، ليتمكن النطق بذلك فتكون اذ ذاك حركة بين حركتين ، لا كسرة خالصة ، ولا ضم خالص .

هكذا قال الحافظ أبو عمرو(٢) : فيكون على هذا يسمع ويرى ، فيسمع حين يخالط الكسر الضم ، ويرى حين ينحى بالياء نحو الواو .

وأما تأمنا : فالأصل فيه تأمننا بنونين ، الأولى مضمومة ، والثانية مفتوحة ، فاستثقل الجمع بينهما في كلمة واحدة ، فأدغمت الأولى في الثانية ، بعد حذف حركتها ، فأرادوا أن يدلوا على الأصل ، فأشاروا ، فمنهم من أشار الى الحركة بالشفتين من غير احداث شيء في جسم النون ، المدغمة ، قال أبو عمرو : وذلك الاشمام بعينه .

قال : فهم لا يجعلون ذلك ادغاما صحيحا ، فتحصل الاشارة على قولهم بعد الادغام ، قال : ويجوز أن يؤتى بتلك الاشارة على مذهبهم بعد سكون المدغمة ، كما يؤتى بها بعد سكون الدال ، من : زيد ، والراء : من عمرو ، عندالوقف ، فتحصل قبل كمال الادغام ، قال : واللفظ بذلك على الوجهين جميعا ، يتضعف ويتعذر لدخول المدغم في المدغم فيه ، دخولا شديدا ، حتى يصير بذلك كالحرف الواحد ، لا فرجة فيه . فهذا معنى ما ذكر الناظم من الاشمام .

---

١) قلت : قوله تنحو بالكسرة نحو الضمة ، مخالف للواقع والحقيقة ، لأن هذا النوع من الاشمام حركة بين حركتين ضم وكسر جزء من ضمة وجزء من كسرة ، وجزء الضمة مقدم ، وهو الأقل ، وجزء الكسرة وهو مؤخر وهو الأكثر ، هكذا ذكروا كلهم .. انظر الوافي ص ٢٠١.

٢) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

وقوله : وبالاخفاء أخذه له أولوا الأداء .. أي لنافع ، يعني أنه المستعمل المشهور ، وحقيقة ذلك أن تشير الى النون بالضمة التي كانت عليها في الأصل ، فيكون اذ ذاك اخفاء لا ادغاما صحيحا اذ الحركة المشار بها فاصلة ، بين المدغم والمدغم فيه ، ويستوي الأعمى والبصير في ادراك معرفته ، لأنه مرئي ومسموع ، كما هو في سيء وسيئت .

قال أبو عمرو (١) والى القول بالاخفاء في ذلك ذهب أبو حاتم سهل بن محمد(٢) وجماعة من النحويين ، قال : وحكاه اليزيدي(٣) عن العرب نصا ، وبه قال أبو بكر ابن مجاهد(٤) وفلان ، وفلان ، وذكر جماعة كثيرة من أهل الأداء ، وذكر أن الاشمام في ذلك مذهب أبي عبدالله محمد بن جرير(٥) ومحمد بن علي(٦) وعبدالباقي بن الحسن(٧) ، وجماعة من النحويين أيضا .

ثم قال :

وأرأيت(٨)وهأنتم سهلا عنه وبعضهم لورش أبدلا

الألف في قوله : أبدلا ، لأن هذه ألف الاطلاق ، والضمير في اللفظ مفرد ، عائد على بعضهم ، المذكور ، والهاء من قوله : عنه ، عائدة على نافع ، وهو الذي كنى عنه بالامام ، في البيت الذي قبل .

يقول : ان ورشا وقالون اتفقا على تسهيل الهمزة في قوله : أرأيت ، وأرأيتم ، وأفرأيتم ، وأرأيتكم ، وشبهه ، حيث وقع ، لأن قوله له أرأيت يشمل جميع ذلك ، اذ المقصود تسهيل الهمزة ، وكذلك في ها أنتم حيث وقع

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) أبو حاتم ، سهل بن محمد ، تقدمت ترجمته: ١١٤

٣) اليزيدي ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٨٠

٤) ابن مجاهد ، تقدمت ترجمته صفحة : ٨١

٥) محمد بن جرير ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

٦) محمد بن علي ، هو الأدفوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٥٦

٧) عبدالباقي بن الحسين ، تقدمت ترجمته صفحة : ٢٣٨

٨) الوافي ص ٢٥٦ ، وشعله ص ٣٩٠ .

، فتكون فيهما بين الهمزة والألف ، لانفتاحها ، ثم قال :
وبعضهم لورش أبدلا : يعني في الكلمتين جميعا ، وقد نص على ذلك أبو عمرو(١) في ايجاز البيان ، ورجح فيهما التسهيل ، ولم يذكر في التيسير غيره ، وهو القياس ، وان كان البدل مستعملا في الامام ..
ثم قال :

والهاء يحتمل كونها فيه — من همز الاستفهام أو للتنبيه
وهي له من همز الاستفهام — أولى وهاهنا انتهى كلامي

ذكر أن الهاء في ها أنتم ، يحتمل وجهين : أحدهما : أن تكون للتنبيه ، والثاني : أن تكون مبدل من همزة ، ويكون الأصل أ أنتم ، بهمزتين ، فأبدلت الأولى هاء كما قالوا : هرقت الماء ، والأصل : أرقت الماء ، وقالوا : ماء مهراق ، وأصله مؤراق ، وقالوا : آيات ، وهيهات ، وقال الشاعر :

وأتى صواحبها فقلن هذا الذي — منح المودة غيرنا وجفانـــا

يريد : اذا الذي .
ومنه قول الشاعر :

فاياك والامر الذي ان توسعت — موارده ضاقت عليك مصادره

فقوله : والهاء يحتمل كونها فيه ، أي في هذا اللفظ الذي هو ها أنتم ، وذكر هذا الاحتمال مطلقا ، فيقتضي أن يكون في الروايتين معا ، على ما تقدم من اصطلاحه ، في اطلاق الحكم .
فأما على رواية قالون ، فالاحتمال ظاهر ، لأنه ان كانت الهاء للتنبيه فيكون قد سهل الهمزة تخفيفا بعد الألف التي مع الهاء ، وان كانت مبدلة من همزة فعلى أصله في الهمزتين ، من كلمة من التسهيل ، والفصل بألف ، وان كان قد أبدل الهمزة هاء ، لأن الهمزة في حكم المبدل منه ، فتكون عنده الألف على القول الأول هي المصاحبة لهاء التنبيه ، وعلى القول الثاني ألف الفصل .
وأما على رواية ورش ، فالظاهر أن تكون مبدلة ولا تكون للتنبيه ، لما يؤدي

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

فيه من حذف الألف المصاحبة للهاء على رواية التسهيل ، ولا موجب لحذفها .

فأما على رواية البدل فيكون حذفها لسكونها ، وسكون الألف المبدلة من الهمزة ، وما ذكر الناظم من الاطلاق ، فعلى أن حذف الألف في رواية التسهيل تخفيف اكتفاء بالفتحة عنها ، وتابع في ذلك أبا القاسم(1) بن فيره رحمه الله ، حيث قال :

وكم وجيه به الوجهين(2) للكل حملا ..

فذكر الاحتمال لجميع القراء .

وأما أبو عمرو(3) فلم يذكر الاحتمال الا عن قالون ، ولم يذكر فيها عن ورش ، الا أن تكون مبدلة لا غير ، ولا تكون للتنبيه نص على ذلك في ايجاز البيان ، واستدل على ذلك بأن الأصبهاني(4) روى عن أصحابه عنه تخفيف الهمزة بعد الهاء من غير ألف بينهما .

قال : فلو كانت الهاء للتنبيه لأتى بالألف بعدها ، فلما لم يكن ذلك ، علم أن الهاء في مذهبه مبدلة من همزة الاستفهام لا غير ، ثم سهل بعدها طلبا للخفة ، ولهذا قال الناظم : وهي له من همز الاستفهام أولى ..

لنافع لاطلاق الحكم في البيتين ، على ما تقدم ، والبدل فيها يطرد في الروايتين ولا ينكسر ، فاذا كانت الهاء للتنبيه ، ينكسر في رواية ورش على التسهيل ، يحذف الألف قبل الهمزة ، كما ذكرنا ، والله أعلم ، ولهذا لم يذكر أبو عمرو(5) الاحتمال عن ورش .

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه :

---

1) أبو القاسم ، هو الشاطبي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٦

2) الوافي ص ٢٣٦ ، وشعله ص ٣١٦.

3) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

4) الأصبهاني ، هو محمد بن عبدالرحيم بن ابراهيم بن شبيب ، أبو بكر ، الأصبهاني ، المقرىء ، شيخ القراء في زمانه ، مات سنة ٢٩٦ ، معرفة القراء ٢٣٢/١ ، والغاية ١٦٩/٢-١٧٠.

5) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

فالحمد لله على ما أنعما على من اكماله وألهما
ثم صلاة الله كل حين على النبي المصطفى المكين

لما ابتدأ هذا الرجز بحمد الله تأسيا بكتاب الله عز وجل، واقتداء بسنة نبيه محمد ﷺ، كما تقدم اعاده عند ختمه، على جهة الشكر، والتبرك بتكرار اسمه، والثناء عليه، جل ذكره، ولما طلب العصمة من الله تعالى قبل أن يأخذ في ذكر أحكام القراءة وذلك قوله في آخر الصدر: واسئل الله تعالى العصمة .. البيت، كان ذلك دعاء منه الى الله تعالى، فاستتم له ما أراد وطلب، واتمام ما اليه قصد، وفيه رغب.

فبقي لذلك راجيا ثواب الله العظيم، وجزيل أجره على هذا الرجز، اذ لم يقصد به مباهاة، ولا فخرا، ولم يطلب عليه من أحد أجرا، كما قال: نظمته محتسبا لله، غير مفاخر ولا مباهي.

فختمه بالصلاة على محمد ﷺ كي يتقبل الله تعالى دعاءه، ويسمع نداءه، كما روى عن سعيد بن المسيب[1] رضي الله عنه، أنه قال: قال عمر بن الخطاب[2] رضي الله عنه: بلغني أن الدعاء موقوف بين السماء والأرض، لا يصعد منه شيء حتى يصلي على النبي ﷺ.

ولما كانت الحاجة الى مخارج الحروف وصفاتها في نهاية التوكيد، اذ بها يتوصل الى حقيقة الأداء، والتجويد، وكان لها المجود، في غاية الاضطرار، اذ هي الأصل في أحكام الادغام، والاظهار، جاء بها الناظم عقب نظمه، للحاجة اليها، ومدار الاظهار والادغام عليها، فقال رحمه الله

---

١) سعيد بن المسيب، بن حزن المخزومي، أبو محمد، عالم التابعين، وردت الروايات عنه في حروف القرآن، قرأ على ابن عباس، وأبي هريرة، وروى عن عمر، وعثمان، وسعيد بن زيد، قرأ عليه عرضا محمد بن مسلم، بن شهاب، الزهري، مات سنة ٩٤، غاية النهاية ٣٠٨/١.

٢) عمر بن الخطاب أمير المؤمنين أبو حفص رضي الله عنه، وردت الروايات عنه في حروف من القرآن ومناقبه أعظم من أن تذكر، استشهد يوم الاربعاء لاربع بقين من ذي الحجة سنة ثلاثة وعشرين، وعدة خلافته عشر سنين، وستة أشهر، وعشرة أيام، انظر الغاية ٥٩١/١.

أقول بعد الحمد لله على ما من من إنعامه وأكملا
ثم صلاة الله تترى أبدا على النبي العربي أحمدا
فالقصد من هذا النظام المحكم حصر مخارج حروف المعجم

قوله : الحمد جملة محكية في موضع خفض بالظرف ، أي أقول بعد هذه الكلمة ، وكأنه حرص أن يبدأ هذا الذيل المتصل بالرجز بالحمد ، كما فعل في الرجز ، قوله على ما من : أي أنعم ، يقال : من يمن منا ، اذا أنعم ، ومنه قوله تعالى : فمن الله علينا ، أي أنعم علينا ، وقد تقدم معنى الصلاة ، وتقدم أيضا في باب الامالة أن تترى ألفه للتأنيث ، ووزنه فعلى ، وهو مشتق من المواترة ، وهي مجيء الرسل بعضهم في اثر بعض .

فعلى هذا يكون مصدرا ، في موضع الحال ، فيكون المعنى : ثم صلاة الله متتابعة ، أي تتابع وتتوالي ، والنظم والنظام مصدران بمعنى واحد ، وهو ضد النثر .. يقال : نظمته نظما ونظاما ، كما تقول : كتبت كتبا وكتابا ، والمخارج جمع مخرج ، وهو الموضع الذي ينشأ منه الحرف .

قال أبو عمرو (١) قال : تقريب معرفته أن تسكن الحرف وتدخل همزة الوصل عليه ليتوصل الى النطق به ، فيستقر اللسان بذلك في موضعه ، فيتبين مخرجه .

وحروف المعجم تسعة وعشرون حرفا ، وهي حروف : ألف ، باء ، تا ، الخ .. والاعجام ، النقط ، يقال : أعجمت الكتاب ، والحروف وعجمته ، بالتشديد فهو معجم أي منقوط ، والمعجم مصدر بمعنى الاعجام ، كما تقول : أدخلته مدخلا ، وأخرجته مخرجا ، فكأنهم قالوا : هذه حروف الاعجام ، قاله أبو الفتح(٢) ابن جني ، وذكر أنه مذهب محمد بن يزيد(٣) ، وذكر أن موضع هذه الكلمة في كلام العرب انما هي للابهام ، والاخفاء ضد البيان ،

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) أبو الفتح ، ابن جني ، هو عثمان بن جني الموصلي ، وأبو الفتح من أئمة الأدب والنحو ، وله شعر ، مات سنة ٣٩٢ ، الاعلام للزركلي ٤/٣٦٤.

٣) محمد بن يزيد ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٩

والايضاح .

فعلى هذا يكون مخالفا لما يقصد بالاعجام الذي هو النقط ، لأنك اذا قلت أعجمت الكتاب ، فانما معناه أوضحته وبينته بالنقط ، ولكن لما كان أعجمت على وزن أفعلت ، وكان أفعلت في غالب الأمر يأتي للاثبات والايجاب ، ويأتي للنفي والسلب ، نحو : أكرمت زيدا ، اذا أوجبت له الكرامة ، وكذلك اذا أدخلته وأدنيته وأنقذته فقد أوجبت له هذه الأشياء ، ونحو أشكيت زيدا ، اذا أزلت له عما يشكوه ، وأشكلت الكتاب ، أي أزلت عنه اشكاله ، وكذلك فعلت بالتشديد نحو علمته ، وقدمته ، وأخرته ، فهذه للايجاب ، ونحو مرضت الرجل ، اذا داويته ليزول مرضه ، وقذيت عينه ، اذا أزلت عنها القذا ، وكذلك أعجمته وعجمته بمعنى أزلت عجمه ، أي ابهامه وخفاءه ..

ومنه قوله تعالى : ﴿**إن الساعة آتية أكاد أخفيها**﴾ (طه : ١٥) قال أبو الفتح : تأويله عند أهل النظر والله أعلم ، أكاد أظهرها ، وتلخيصه : أكاد أزيد خفاءها ، وخفاء كل شيء غطاؤه ، قال : فكذلك يكون أعجمت الكتاب أزلت عنه اعجامه ، كما كان أخفيها ازيل خفاءها .

قلـــت : واذا كان أعجمته وعجمته بمعنى أزلت عجمته ، وابهامه ، فمعناه اذا بينته ، وانما سميت هذه الحروف بحروف المعجم ، وليس الاعجام ، في جميعها لأحد أمرين : اما أن يكون من تسمية الكل باسم البعض ، وذلك مجاز مشهور ، واما أن الشكل الواحد اذا اختلفت أصواته فأعجم بعض وترك بعض ، فقد علم أن هذا المتروك بغير اعجام هو غير الذي من عادته أن يعجم .

فقد ارتفع اذا بما فعلوه الاشكال عنها جميعا ، قاله أبو الفتح[١] قال : ولا فرق بين أن يزول الاعجام عن الحرف باعجام ، أو بما يقوم مقامه في الايضاح والبيان ، قال : فلما استمر البيان في جميعها جازت تسميتها بحروف المعجم .

---

١) أبو الفتح ، هو عثمان بن جني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥٢

قلـــت : وحسن ذلك فيها لأن بها يقع البيان ، ثم ذكر عدة مخارجها فقال رحمه الله ورضي عنه ونفعنا بعلمه :

وهي ثلاث مع عشر واثنتين في الحلق ثم الفم ثم الشفتين

قوله : وهي ثلاث مع عشر واثنتين ، فأنث وكان حقه أن يذكر ، فيقول : وهي ثلاثة مع عشرة واثنتين ، لأن الاشارة بقوله وهي ثلاثة للمخارج ، وهي جمع مخرج مذكر أنثه على معنى الجهة أو الناحية ، لأن كل مخرج جهة في الفم ، وذكر أن المخارج خمسة عشر ، وهي عند سيبويه[1] ستة عشر ، فأسقط منها مخرجا واحدا ، وقد ذكره في الصفات بعد هذا ، وهو مخرج النون الساكنة ، ويأتي بيانه هناك ان شاء الله ، وجعل للمخارج ثلاثة مواطن ، وهي : الحلق ، واللسان ، والشفتان .

فكنا عن اللسان بالفم ، لأن حروف اللسان هي حروف الفم ، وهو الموطن الأوسط الكائن في غور الفم ، ولم يزل الناس يتسامحون في ذلك ، فيقولون حروف الفم ، ويعنون : اللسان .

وفي هذا النظم ضرب من البديع ، وهو اللف على قوله : ثلاث مع عشر واثنتين ، فقوله في الحلق يرجع الى ثلاثة ، وقوله في الفم يرجع الى عشر ، وقوله ثم الشفتين يرجع الي اثنتين ، لأن مخارج الحلق ثلاثة ، ومخارج اللسان عشرة ، ومخارج الشفتين اثنتان ، فمخارج الحلق الثلاثة هي : أقصا الحلق ، ووسطه ، وأدناه ، وذكر أن تلك المخارج الثلاثة لسبعة أحرف فقال :

---

1) سيبويه ، تقدمت ترجمته صفحة ٣٥ .

فالهاء والهمزة ثم الألف من آخر الحلق جميعا تعرف
والعين من وسطه والحاء والغين من آخره والخاء

جعل للاقصا وهو آخر الحلق مما يلي الصدر مخرج الهمزة والألف والهاء ، وجعل للوسط مخرج العين والحاء المهملتين ، وجعل للأدنى وهو آخره مما يلي الفم مخرج الغين والخاء المعجمتين ، وقد جعلها بعضهم ستة ، فأسقط الألف ، وهو قول سيبويه(١) وأما زيادة الألف فقول الخليل(٢) ، كما قال الأهوازي(٣) في ارجوزته فقال :

وقال أيضا الخليل الألف من مخرج الهمزة قد تتصف
اذ كان صوتها لديها ينصرم فهو مجاز لا حقيقة رسم

وسمى الناظم أدنى الحلق كما سمى أقصاه آخرا فقال : والغين من آخره والخاء ، كما قال : فالهاء والهمزة ثم الألف ، من آخر الحلق .. البيت ، لأن كل واحد من حرفي الحلق يصدق عليه آخرا ، وذلك بحسب مبتدئه ، فان بدأت بالأدنى فالأقصا آخر ، وان بدأت بالأقصا فالأدنى آخر ، فلما قال : بآخر الحلق علم أنه مما يلي الصدر ، وهو أول مخرج في الحلق ليس قبله مخرج آخر يلي الصدر ، وهو المعلوم في عرف المؤلفين من الأئمة ، في ذكر المخارج ، كأبي عمرو(٤) وأبي محمد(٥) وغيرهما ، به يبدأون ، ويسمونه آخرا ، وذلك والله أعلم باعتبار مبتدئه بالأدنى الذي يلي الفم .

قال أبو عمرو : فالهمزة من أول الصدر ، وآخر الحلق ، وبنحوه قال أبو العباس (٦) وقد سمى الأهوازي كل واحد من الطرفين آخرا ، الا أنه قيدهما بما بينهما فقال : فآخر الحلق ازاء الصدر ، حرفان : همزة وهاء ،

---

١) سيبويه ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٧٥

٣) الأهوازي تقدمت ترجمته صفحة : ٥٧

٤) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

٥) أبو محمد ، هو مكي بن أبي طالب ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٦) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

فادري ، ثم قال بعد ذلك :

والغين والخاء آخير الحلق مما يلي الفم بغير ولق

ولو قال : والغين من أوله والخاء أخلص واليه رجع الناظم والحمد لله .

ثم قال :

والقاف من أقصا اللسان والحنك والكاف من أسفل شيء تدرك
والجيم والياء كذا والشين منه ومن وسطه تكون
والصاد من حافته وما يلي ذلك من أضراسها من أول

لما تكلم في مخارج الموطن الأول وهو الحلق ، أخذ يتكلم في مخارج الموطن الثاني ، وهو اللسان ، فقال : والقاف من أقصى اللسان والحنك .. البيت ، وفيه عشرة مخارج ، لثمانية عشر حرفا ، في أربعة مواضع ، ، منه أقصاه ، ووسطه ، وحافته ، وطرفه ، ففي الأقصا مخرجان للقاف والكاف ، فالقاف تخرج من أقصا اللسان ، وما فوقه من الحنك ، ومن ذلك الأقصا منفرجا عن الحنك تخرج الكاف ، فيكون أسفل قليلا من مخرج القاف ، وهو معنى قوله : والكاف من أسفل شيء .. أي من أسفل قليلا تدرك ، وهو فعل مبني للمفعول .

وفي الوسط مخرج واحد لثلاثة أحرف ، وهي : التي ذكر : الجيم ، والشين ، والياء ، يخرجن من وسط اللسان وما يليه من الحنك ، والهاء من قوله : منه ، تعود على اللسان ، وكذلك الهاء من وسطه .

وفي الحافة وهو جانب اللسان مخرجان : الضاد ، واللام ، فالضاد مذكور هنا ، واللام يأتي ذكرها ، فالضاد يخرج من أول حافة اللسان ، كأنه قال : والضاد من أول حافته ، فهو يدل على تكرار حرف الجر ، ويخرج من الجانبين الأيمن والأيسر ، ولكنه من الأيسر أيسر .

ثم قال :

واللام من طرفه والراء والنون هكذا حكى الفراء
والحق أن اللام قد تناها له من الحافة من أدناها
والراء أدخل الى ظهر اللسان من مخرج النون فدونك البيان

قد تقدم أن مخارج اللسان العشرة في أربعة مواضع ، تقدم منها ثلاثة

، وهذا هو الموضع الرابع ، وهو طرف اللسان ، وفيه خمسة مخارج لأحد عشر حرفا ، فذكر أن اللام والراء والنون يخرجن من مخرج واحد ، وهو طرف اللسان ، ثم قال : هكذا حكى الفراء[1] **قلت** : وبقول الفراء قال قطرب[2] ، والجرمي[3] وابن كيسان[4] . فتكون المخارج عندهم أربعة عشر لكونهم جعلوا الراء واللام من مخرج النون .

ثم بين أن لكل حرف مخرجا ، وفرق بين مخارج الثلاثة الأحرف فقال : والحق أن اللام قد تناها له من الحافة من أدناها ، فذكر أن الأظهر أن يكون مخرج اللام من أدنى الحافة الى منتهى طرف اللسان ، فأخبر أنه تناها ، أي وصل من أدنى الحافة له ، أي لطرف اللسان ، وهو المخرج الثاني من مخرجي الحافة ، ثم فرق أيضا بين مخرج الراء والنون ، فقال : والراء أدخل الى ظهر اللسان ، من مخرج النون ، يعني أنها انحرفت عن مخرج النون ، الذي هو أقرب المخارج اليها ، الى مخرج اللام ، للتكرير الذي فيها ، وأما النون فتخرج من طرف اللسان ، وأصول الثنايا العليا ، من بين مخرج اللام والراء ، وهو ظاهر قوله : لأنه لما ذكر أن الراء أدخل الى ظهر اللسان دل ذلك على أن النون من طرفه ، حسبما ذكر عن الفراء ، اذ لم يصفها بوصف يخرجها عن ذلك .

ثم قال الناظم رحمه الله :

والطاء والتاء وحرف الدال أعني بها المهملة الأشكال

من طرف اللسان مع أصول عليا الثنيا فزت بالوصول

---

1) الفراء : تقدمت ترجمته صفحة : ٤٥

2) قطرب ، هو محمد بن المستنير ، بن أحمد أبو علي الشهير بقطرب ، نحوي ، عالم باللغة ، والأدب ، من أهل البصرة ، كان يرى رأي المعتزلة النظامية ، وهو أول من وضع المثلث في اللغة ، مات سنة ٢٠٦ ، الأعلام ٣١٥/٧. وتقدمت ترجمته صفحة ١٥٨

3) الجرمي ، هو صالح الجرمي ، بالولاء ، أبو عمر ، فقيه ، عالم بالنحو ، واللغة ، من أهل البصرة ، سكن بغداد ، مات سنة ٢٢٥ ، الأعلام ٢٧٤/٣.

4) ابن كيسان ، تقدمت ترجمته صفحة : ١٢٢

ومنه تخرج ومن أطرافها ما امتاز بالاعجام عن خلافها

ذكر أن هذه الأحرف الثلاثة ، وهي : الطاء ، والدال ، والتاء ، يخرجن من طرف اللسان ، وأصول الثنايا العليا ، وقوله : المهملة الاشكال ، أي المهملة الصور ، يعني أن أشكالها وهي صورها مهملة من النقط .

وقوله : فزت بالوصول : على جهة الدعاء ، أي وهبك الله الفوز بالوصول الى العلم ، ثم قال : ومنه يخرج ومن أطرافها ، يعني : من طرف اللسان ، وأطراف الثنايا العليا ، واليها الاشارة بقوله : ومن أطرافها ، أي أطراف الثنايا ، فالهاء من قوله : ومنه ، عائدة على طرف اللسان ، والهاء من قوله : ومنها ، عائدة على أطراف الثنايا .

وقوله : ما امتاز بالاعجام ، عن خلافها ، أي ما تبين بالنقط عن غيره ، والذي تبين بالنقط ثلاثة أحرف ، وهي : الظاء ، والثاء ، والذال ، المعجمات ، ذكر أنهن يخرجن من طرف اللسان أيضا، لكن ما بينه وبين أطراف الثانايا ، فالهاء من خلافها يرجع الى ما الدالة على الأحرف الممتازة بالاعجام ، وخلافها : هي المهلمة المذكورة .

ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه :

والصاد ثم الزاي ثم السين منه ومن بينهما تبييـــن

هذا هو المخرج الخامس من مخارج طرف اللسان ، وهو تمام الموطن الثاني ، وذكر أن الصاد والسين والزاي ، يخرجن من بين طرف اللسان ، والثنايا ، فقوله : منه ، أي من طرف اللسان ، ثم بين أنه يخرج بينه وبين الثنايا فقال : ومن بينهما تبيين ، أي من بين الطرف والثنايا وهو كما قال أبو العباس(١) مخرجها من طرف اللسان الى فرجة بينه وبين أطراف الثنايا .

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

وبنحوه قال أبو عمرو(١) وقال سيبويه(٢) من بين طرف اللسان وفويق الثنايا .. وبعضها يقرب من بعض . ثم قال الناظم :

والفاء من باطن سفلى الشفتين وطرف العليا من الثنيتين
والميم من بينهما والباء والواو لكن ما به التقاء

لما فرغ من ذكر مخارج الموطن الأول والثاني ، أخذ يتكلم في الموطن الثالث ، فذكر أن فيه مخرجين لأربعة أحرف ، وهي : الفاء ، والميم ، والباء ، والواو ، فالمخرج الأول للفاء ، والثاني لثلاثة الأحرف ، فالفاء من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا ، كما ذكر ، والباء والميم ، من بين الشفتين ، وهو مراده بقوله : من بينهما ، أي من بين الشفتين ، وعطف الواو والميم والباء ، فدل ذلك على أنه من مخرجهما .
ثم قال : لكن ما به التقاء ، يعني أن الشفتين تنطبقان على الميم والباء ، وتنفتحان على الواو فلا تلتقيان ، فالهاء من قوله به : عائدة على الواو ، أي ما يكون به التقاء الشفتين ، كما هو في الباء والميم ، وهذا كما قال الأهوازي(٣) رحمه الله :

لكن على الميم وحرف الباء تنطبقان دون ما امتراء
وتتفتحان عند النطق واللفظ بالواو فدن بالحق .

ثم قال الناظم رحمه الله :

ثم لهذي الأحرف المذكورة صفاتها المعلومة المشهورة

لما فرغ من ذكر المخارج أخذ يتكلم في الصفات فقال :
ثم لهذي الأحرف المذكورة صفاتها
يعني : أن لها صفات ثابتة كالمخارج ، وهي ستة عشر(٤) صفة : الهمس ، والجهر ، والرخاوة ، والشدة ، والاطباق

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣
٢) سيبويه ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥
٣) الأهوازي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٥٦
٤) قلت : ذكر الشارح أن الصفات ستة عشر ، ولكنه عد سبعة عشر ، وهو الصواب ، ثم ذكر أن الناظم ذكر منها أربعة عشر واسقط اثنتين ، وفي نفس الوقت عد الشارح ثلاثة أخرى ...

والانفتاح ، والاستعلاء ، والانسفال ، والمد ، واللين ، والهوا ، والصفير ، والتفشي ، والاستطالة ، والتكرير ، والانحراف ، والغنة ، وذكر الناظم منها أربعة عشر ، وأسقط اثنتين وهما : الهوى ، والمد ، واللين .

ثم قال رحمه الله :

فالهمس في عشرة منها أتى هجاء حث شخصه فسكتا

الهمس : الحس الخفي ، ومنه قوله تعالى : **﴿فلا تسمع الا همسـا﴾** (طه : ١٠٨) قيل هو مس الاقدام ، والهمس في الحرف اخفاء الصوت ، وهو في عشرة أحرف ، كما ذكر ، وقد جمعها في هجاء : [حث شخصه فسكت] وان شئت جمعتها في قولك [سكت فحثه شخص] .

قال أبو عمرو (١) ومعنى المهموس أنه حرف ضعف الاعتماد عليه في موضعه ، حتى جرى معه النفس .

قلـت : وبعض هذه الحروف أضعف من بعض ، فالصاد والخاء أقوى من غيرهما بالاستعلاء الذي فيهما ، والاطباق ، والصفير الذي في الصاد على ما يتبين بعد ان شاء الله تعالى .

ثم قال الناظم رحمه الله :

وفي سواها الجهر والشدة(٢) في أجدت قطبك ثمان أحرف

وما عداها رخوة لاكنا يقل في هجاء لم يرعونا

قوله : وفي سواها الجهر والشدة ، أي في سوى الأحرف العشرة المذكورة : الجهر ، والجهر الاعلان ، وهو الصوت القوي الشديد .

قال أبو عمرو(٣) والحرف المجهور حرف قوي ، للاعتماد عليه في موضعه حتى منع النفس أن يجري معه ، يعني أنه لم يخالطه في مخرجه عند النطق به لقوته .

فهذه الحروف أقوى من المهموسة للجهر الذي فيها ، ثم ذكر أنها في

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة :٣٣

٢) الطيبة ص ٣١

٣) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

هجاء [أجدت قطبك] وهي ثمانية أحرف كما ذكر ، وان شئت جمعتها في قولك : أجدك قطبت] ، وان شئت [أتجد طبقك] .
والحرف الشديد حرف اشتد لزومه لموضعه ، حتى منع الصوت أن يجري فيه ، قاله أبو عمرو ، وقوله : ثمان أحرف : أراد ثماني أحرف ، فحذف الياء اكتفاء بالكسرة عنها ، وكان حقه أن يذكر فيأتي بالياء ، فيقول : ثمانية أحرف ، لأن الحرف مذكر ، ولكن الحروف تذكر وتؤنث ، فأنث وان كان لفظ الحرف مذكر ، فمدلوله مؤنث بملاحظة تأنيث الحروف . ثم قال : وما عداها رخوة ، أي وما عدا هذه الثمانية ، الشديدة ، فهي رخوة ، قال أبو العباس[1] : ومعنى ذلك أن الصوت والنفس يجريان معها ، يعني : أنها حروف ضعف الاعتماد عليها عند النطق بها ، فيجري معها الصوت ، فهي أضعف من الشديدة ، ثم قال : لاكنا يقل في هجاء لم يرعونا ، لكن الأمر والشان يقل هذا الوصف الذي هو الرخاوة في ثمانية أحرف ، من الحروف الموصوفة بالرخاوة ، وهي المجموعة في هجاء [لم يرعونا] قال : فعلى هذا تكون بين الشدة والرخاوة ، وان شئت جمعتها في قولك : [لم ير عونا] ومنهم من جعلها سبعة فجمعها في هجاء (نولي عمر) فاسقط منها الالف ، ومنهم من جعلها خمسة فجمعها في هجاء [لم نرع] فأسقط حروف المد الثلاثة . والصحيح أنها ثابتة على ما ذكر الناظم ، وبه قال سيبويه[2] والأصل في قوله لاكنا ، لا كن بغير ألف للقافية ، لأنها منطلقة . ثم قال الناظم رحمه الله :

والأنفال في سوى هجاء   قظ خص ضغط ذات الاستعلاء
وأحرف الاطباق من ذي الصاد   والطاء ثم الظاء ثم الضاد

الانسفال ، انخفاض اللسان بالصوت الى قاع الفم ، وهو ضد الاستعلاء ، والاستعلاء : علو الصوت الى الحنك عند النطق بالحرف ، وحروف الاستعلاء سبعة ، يجمعها ما ذكر ، فأخبر أن الانسفال في سائر

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) سيبويه ، تقدمت ترجمته صفحة : ٤٥

الحروف غير حروف الاستعلاء ، ثم قال : وأحرف الاطباق من ذي الصاد .. البيت ، ذكر أن من هذه الحروف السبعة ، أربعة تختص بالاطباق مع الاستعلاء ، وهي التي ذكر : الصاد ، والطاء ، والظاء ، والضاد ، فالاشارة بقوله ذي : الى حروف الاستعلاء السبعة .

قال أبو العباس(١) سميت مطبقة لأن اللسان ينطبق فيها مع الحنك ، وهو كما قال : ينطبق الصوت معها ، ويتسعلي في الغين والخاء والقاف ، ولا ينطبق في غيرها .

ثم قال الناظم رحمه الله :

وغيرها منفتح ثم الصفير في الصاد والسين وفي الزاي الجهير
وللتفشي الشين والفاء وقيل يكون في الضاد ويدعى المستطيل

حروف الاستعلاء وغيرها ، قال أبو عمرو ، سميت منفتحة لأنك لا تطبق بشيء منها لسانك على الحنك ، ثم ذكر أن الصفير في ثلاثة أحرف ، وهي : الزاي ، والصاد ، والسين ، قال أبو عمرو(٢) : سميت بذلك لأنك تسمع فيها شبها بالصفير حين اخراجها من مخارجها ، ووصف الزاي بالجهر ، لأنه من حروف الجهر كما تقدم . ثم قال : والمتفشي الشين ، التفشي هو خروج الريح وانبساطه ، ذكر أنه يكون في الشين ، والفاء ، وهو كما قال : لكنه في الشين أظهر ، وهي أخص بهذا الوصف من الفاء ، ولم يذكر أبو عمرو في بعض كتبه غيرها .

وقال : انها تفشت في الفم حتى اتصلت بمخرج الضاد ، يعني انتشرت ، لقول الله العظيم : ﴿اذ نفشت فيه غنم القوم﴾ (الأنبياء : ٧٨) . يعني : انتشرت ، وقال ﷺ ضموا مواشيكم ، يعني من نشرهم قبل أن تذهب فحمات العتمة ، ثم قال : يكون في الضاد يعني التفشي المضمن في البيت ، دل عليه قوله ، والمتفشي قبله في الضاد والشين والفاء ، ثم قال : ويدعى المستطيل ، يعني الضاد .

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

قال أبو العباس[1] سميت بذلك لأنها مالت حتى اتصلت بمخرج اللام .
ثم قال :

واللام مالت نحو بعض الأحرف   فسميت لذاك بالمنحرف
والراء في النطق بها تكرير   وهو اذا شددتها كثير

ذكر أن اللام يسمى المنحرف ، وأنه يسمى لذلك لميله نحو بعض الحروف ، يعني لانحرافه عن مخرجه الى مخرج غيره ، وعن صفته الى صفة غيره ، لأنه انحرف به طرف اللسان الى حافته ، وانحرف به اللسان مع الصوت الى الشدة ، وهو من الحروف الرخوة ، فلم يتعرض في منع خروج الصوت اعتراض الشديد ، ولا خرج معه الصوت خروجه مع الرخوة ، فصار بذلك بين صفتين ، فقال : واللام مالت نحو بعض الأحرف ، يعني : في المخرج والصفة ، جميعا ، فقد مالت لمخرج الضاد ، ولصفة حروف الشدة ، وهو ظاهر اطلاق لفظه ، حيث ذكر الميل مطلقا ، واليه الاشارة بقوله : لذاك ، أي لأجل الميل ، المضمن في البيت ، دل عليه قوله : مالت البيت ميلا .

ثم ذكر أن في الراء تكريرا ، وهو تضعيف يوجد في جسم الراء ، عند النطق بها ، لارتعادها في اللسان ، وهو في تقدير حرفين ، ويقوى مع التشديد ، كما قال ، ولا يبلغ به حد ينتهى الى الفتح فيه .

قال سيبويه[2] اذا أتى مشدد توصل الى النطق به بيسير من غير تكرير فاحش .
ثم قال الناظم :

والغنة الصوت الذي في الميم   والنون يخرج من الخيشوم

ذكر أن الغنة في حرفين اثنين ، وهما الميم والنون ، وأنها تخرج من الخيشوم ، وهذا كما قال الأهوازي[3] رحمه الله :

والنون فيه غنة والميم   وصوتها مقرها الخيشوم

---

١) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٢) سيبويه ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٥

٣) الأهوازي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٥٦

قال أبو عمرو(١) والخيشوم : الحرف المنجذب الى داخل الفم ، فالنون على هذا لها مخرجان ، مخرج لها وهو طرف اللسان حسبما تقدم ، ومخرج لغنتها ، وهو هذا .

وقد تقدم أن الناظم أسقط صفتين ، وهما : المد واللين ، وتقدم ذكرهما في باب المد واللين .

والهوى انتشار الصوت ، يكون في حرف واحد هو الألف ، ويسمى الهاوي ، قال أبو العباس(٢) : سميت بذلك لأنها تهوي في الفم ، فلا يعتمد اللسان على شيء منها ، وزاد بعضهم صفة أخرى وهي القلقلة ، وأنها تكون في خمسة أحرف : وهي : الباء ، والجيم ، والدال ، الطاء ، والقاف ، ويجمعها قولك [بجد قط] ومنهم من جعلها في التاء عوضا عن الباء ، فجعلها في قولك : [جدت طق] .

والقلقلة صويت يحدث في الحرف ، فلا تكون القلقلة الا في الوقف(٣) وزاد بعضهم أيضا صفة أخرى ، وهي النفخ ، وأنه في أربعة أحرف ، الصاد المهملة ، والزاي ، والطاء ، والدال ، المهملتين ، والنفخ أيضا صوت حادث في الحرف ، عند الوقف ، ولكنه دون صويت القلقلة .

ثم قال الناظم رحمه الله :

فهذه الصفات باختصـــار تفيد في الادغام والاظهار

قوله : فهذه الصفات ، أي فهذه الذي ذكرت ، وهي مبتدأ وخبر ، كما تقول على جهة الاخبار ، قال الله تعالى : ﴿هذه ناقة الله﴾ و ﴿هذه جهنم﴾ وقوله باختصار ، أي مختصرة ، فهو في موضع نصب على الحال ، ثم ذكر أن فائدتها تظهر في الادغام والاظهار ، فقال : تفيد في الادغام والاظهار ، وهو كما قال ، لأن بمعرفة

---

١) أبو عمرو ، هو الداني ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٣

٢) أبو العباس ، هو المهدوي ، تقدمت ترجمته صفحة : ٣٤

٣) قلت : القلقلة كما ذكر علماء التجويد عامة ، نبرة قوية تحدث عند سكون أي حرف من حروفها الخمسة ، وهي : [قطب جد] ولها ثلاث درجات ، فأقواها الحرف المشدد الموقوف عليه ، نحو [الحق] والدرجة الثانية حرف القلقلة الموقوف عليه غير المشدد ، والدرجة الثالثة ، حرف القلقلة الساكن في الوصل ، انظر غيث النفع للصفاقصي ، عند قوله : تعالى في البقرة : ﴿والركع السجود﴾ ص ١٣٦.

الصفات يعرف ما يحسن من الأداء وما يقبح على ما تقدم في باب الادغام .
وبمعرفة المخارج يعرف ما يجوز فيه الادغام وما يمتنع على حسب قرب المخرج وبعده .

قال الشارح : قد أتيت بعون الله تعالى على ما شرطت من شرح هذا الرجز وتفسير مشكله ، وتبيين أحكامه ، وايضاح مجمله ، على قدر الاستطاعة والجهد ، والحمد لله على ما ألهم اليه ، وله الشكر على ما من به [هذه نهاية نسخة (أ)] .
وبعد نهايتها يقول كاتبها :

انتهى الكتاب بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه ، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد ، وعلى آله وصبحه وسلم تسليما كثيرا ، دائما متصلا الى يوم الدين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ..
ووافق الفراغ وقت الأول من يوم الاربعاء في الحادي عشر من حجة الحرام سنة ١٢٦١ سنة احدى وستين ومائتين وألف ، على يد العبد الفقير الى ربه ، الغني به عن سواه ، محمد بن أحمد النملطي العلوي ، غفر الله له ولوالديه ، ولمن علمه ، ولكافه أقاربه واخوانه المؤمنين ، أجمعين ، آمين يا رب العالمين .
أما نسخة المسجد النبوي الشريف ، فتنتهي عند بيت المتن :
والغنة الصوت الذي في الميم والنون يخرج من الخيشوم

وافق الفراغ من تحقيقه بعد تبييضه ، نهاية شهر صفر لعام الف واربعمائة واثنا عشر للهجرة الشريفة ، الموافق الثامن من سبتمبر لعام الف وتسعمائة وواحد وتسعون ميلادي ، التلميذ بن محمد بن محمود ، بالمدينة المنورة ، على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى التسليم .

فهرست الموضعات لكتاب القصد النافع

فهرســـت الأعـــلام

٧١	عبد الرحيم بن محمد	ابن الفرس
٢٥٦	عبد المنعم بن عبيد الله	أبو الطيب
٥١	عبد الملك بن حبيب	ابن حبيب
٤٥	عبد الوهاب	القاضي
٣٣	عثمان بن سعيد	الداني
٩١	عثمان بن عفان الخليفة	ذو النورين
٣٥١	عثمان بن جني	الموصلي
٤٧	عطية بن قيس	الكلاعي
٩٢	علي بن أبي طالب	أبو السبطين
٤٦	علي بن حمزة	الكسائي
٧٢	علي بن عبد الصمد	السخاوي
٧٠	علي بن عشام	اللخمي
١٥٤	علي بن محمد بن بشير	شيخنا
١٤	علي بن محمد بن الحسين	ابن بري
٦٠	علي بن عبد الغني	الحصري
٣٥٠	عمر بن الخطاب	الفاروق
٣٥	عمر بن عثمان	سيبويه
١٨٥	غيلان بن عقبة	ذو الرمة
٤٨	الفضيل بن عياض	الصوفي
١١١	فارس بن أحمد	أبو الفتح
٦٧	القاسم بن سلام	أبو عبيد
٣٦	أبو القاسم بن فيره	الشاطبي
٣١٨	قيس بن عبد الله	النابغة
٩١	مالك بن أنس	الامام
٣٧	مجاهد بن جبر	أبو الحجاج المكي
٦٤	محمد بن الحسن	النقاش
٩٤	محمد بن اسحاق	المسيبي

فهرســـت الأعـــلام

□□□□□□□

فهرست الأحاديث الواردة في الكتاب

*****

فهرســـــت أبيات الشعـــــر

oooo

فهرســــت كتب علوم القرآن

٣٢	كتاب جامع البيان في القراءات السبع	الامام الداني
٣٣	المغني في وجوه القراءات	د. محمد المحيسن
٣٤	جمال القراء وكمال الاقراء	الامام السخاوي
٣٥	الكوكب الدري على طيبة ابن الجزري	محمد قمحاوي
٣٦	الحجة للقراءات السبع	حسن الفارسي
٣٧	كتاب التذكرة في القراءات	ابن غلبون
٣٨	الاحرف السبعة	د. ضياء الدين
٣٩	القراءات القرآنية	د. عبد الهادي
٤٠	غاية المرام في علم التجويد	عطية قابل
٤١	الاختلاف في القراءات	أحمد البيلي
٤٢	السبعـــــــة	لابن مجاهد
٤٣	كتاب التيسير	الامام الداني
٤٤	اتحاف فضلاء البشر بالقرءاءات الاربع عشر	احمد الدمياطي
٤٥	الدر النثير والعذب النمير في حل مشكلات التيسير	ابي محمد المالقي
٤٦	تلخيص العبارة	ابن بليمه
٤٧	الايضاح شرح الدرة في القراءات الثلاث	عثمان الزبيدي
٤٨	شرح الدرة في القراءات الثلاث	ابي القاسم النويري
٤٩	الغاية في القراءات العشر	ابن مهران
٥٠	الملخص المفيد في علم التجويد	محمد معبد
٥١	الرعاية لتجويد القرآن وتحقيق لفظ التلاوة	مكي بن أبي طالب
٥٢	ارشاد المريد الى معهود القصيد	علي الصباغ
٥٣	تاريخ القرآن الكريم	د. محمد المحيسن
٥٤	التمهيد في علم التجويد	ابن الجزري
٥٥	الطريق المأمون الى رواية قالون	عبد الفتاح المرصفي
٥٦	الوافي شرح الشاطبية	القاضي عبد الفتاح
٥٧	البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة	القاضي عبد الفتاح
٥٨	فتح الوصيد	الامام السخاوي

٥٩	طيبة النشر في القراءات العشر	ابن الجزري
٦٠	شرح طيبة النشر في القراءات العشر	الامام النويري
٦١	شرح طيبة النشر في القراءات العشر	لابن المؤلف
٦٢	اتحاف البررة بالمتون العشرة	محمد الضباع
٦٣	كتاب حل المشكلات وتوضيح التحريرات	محمد عبد الرحمن
٦٤	اتحاف الانام بتوضيح المقام في وقف حمزة وهشام	الامام المتولي
٦٥	حرز الأماني ووجه التهاني	الامام الشاطبي
٦٦	تقريب النفع في القراءات السبع	علي الصباغ
٦٧	كيف يتلى القرآن	عامر عثمان
٦٨	شرح ناظمة الزهر في عد الآي	عبد الفتاح القاضي
٦٩	شرح السمنود على متن الدرة المتممة للعشرة	الامام السمنودي
٧٠	النظم الجامع لقراءة الامام نافع	عبد الفتاح القاضي
٧١	الفرائد الحسان في عد آي القرآن	عبد الفتاح القاضي
٧٢	تحصيل المنافع شرح الدرر اللوامع	يحيى السملالي
٧٣	كتاب رسم المصحف العثماني	غانم قدوره
٧٤	رسم المصاحف	الامام الداني
٧٥	رسم المصحف	محمد الخضر
٧٦	الايضاح شرح الدرة	عبد الفتاح القاضي

* * * * * *

فهرســـت كتب الحديـــث

١	صحيح البخاري	محمد بن اسماعيل
٢	صحيح مسلم	مسلم القسيري
٣	صحيح الجامع الصغير	الالباني
٤	سنن النسائي	النسائي
٥	سنن أبي داوود	أبو داوود
٦	سنن الترمذي	الترمذي
٧	شرح البخاري فتح الباري	ابن حجر
٨	شرح صحيح البخاري	العيني
٩	شرح سنن الترمذي	المباركفوري
١٠	الجامع الصغير	الامام السيوطي
١١	مسند أبي يعلى	أبو يعلى
١١	مسند الامام أحمد	الامام أحمد
١٢	ترتيب المسند	الامام البنا
١٣	فهرست الفاظ الحديث	سليمان المغربي
١٤	اعذب الموارد	عبد الله هاشم
١٥	نيل الاوطار	الشوكاني
١٦	فيض القدير شرح الجامع الصغير	الامام المناوي
١٧	سلسلة الاحاديث الصحيحة	الالباني
١٨	سلسلة الاحاديث الضعيفة	الالباني
١٩	السنن الكبرى	الامام البيهقي
٢٠	شرح النووي لصحيح مسلم	النووي
٢١	الجامع في الاحاديث	ابن الاثير

٢٢	الزرقاني على الموطأ	الزرقاني
٢٣	التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد	ابن عبد البر
٢٤	فتاوى ابن تيمية	ابن تيمية
٢٥	عمدة الأحكام بشرح ابن دقيق العيد	ابن دقيق العيد
٢٦	شرح السنة	البغوي

مراجع التفسيـــــــر

١	تفسير الطبري	ابن جرير
٢	تفسير القرطبي	القرطبي
٣	تفسير الماوردي	الماوردي
٤	تفسير ابن كثير	ابن كثير
٥	صفوة التفاسير	الصابوني
٦	تفسير آيات الأحكام	ابن العربي
٧	تفسير آيات الأحكام	الصابوني
٨	تفسير زاد المسير	ابن الجوزي
٩	تفسير الدر المنثور	السيوطي

مراجع الرجـــــــال

١	غاية النهاية	ابن الجزري
٢	معرفة القراءة	الذهبي
٣	تذكرة الحفاظ	الذهبي
٤	سير أعلام النبلاء	الذهبي

٥	الدرر الكامنة	ابن حجر
٦	الاعلام	الزركلي
٧	معجم المؤلفين	كحاله
٨	تهذيب التهذيب	ابن حجر
٩	تقريب التهذيب	ابن حجر
١٠	الضعفاء	العقيلي
١١	ميزان الاعتدال	الذهبي
١٢	شجرة النور الزكية	محمد مخلوف
١٣	الديباج المذهب	ابن فرحون
١٤	البداية والنهاية	ابن كثير
١٥	النهاية	ابن كثير

❑❑❑❑